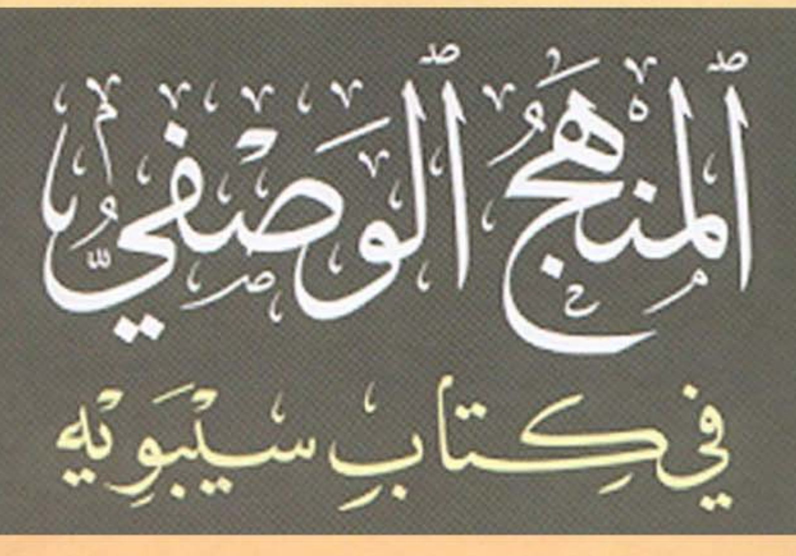


الدكتور نوزاد حسن أحمد

منشورات
جامعة قاريونس
بنغازي



المنهج الوصفي في كتاب سيبويه

الدكتور

نوزاد حسن أحمد

عضو هيأة تدريس بجامعة قاريونس

كلية الآداب والتربية - قسم اللغة العربية



منشورات



جامعة قاريونس

بنغازي

رقم الايداع 2083 / 95

دار الكتب الوطنية - بنغازي

الطبعة الاولى 1996 م .



منشورات
جامعة قاريونس
بنغازي

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾

صدق الله العظيم



المحتويات

الموضـــوع	الصفحـة

الموضـــوع	الصفحـة

الموضوع	الصفحة

الإهـــــداء

إلى روح والدي الذي غرس حُب العِلم في نَفسي

إلى زوجتي والقطرات النقية في بِكر العذاب

زينــو

ميــران

أحمـد

شــاد

أهدي ثمرة هذا الجهد



المقـــدمـــة

بســم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد خاتم الأنبياء والمرسلين. ومن تبعه بصدق وإيمان إلى يوم الدين.

وبعـــــد:

فعلم اللغة أو (اللسانيات) يشكل اليوم حقلاً واسعاً من حقول المعرفة الإنسانية لأنه يتناول بالدرس والتحليل إحدى الظواهر الاجتماعية المهمة وهي (اللغة) التي تعد أداة للتواصل الفكري والحضاري.

والمنهج الوصفي أهم فرع من هذا العلم، لأنه يعالج الظواهر اللغويّة على وفق منهج علمي رصين، ونال حظوة كبيرة من الباحثين اللغويّين في الغرب إذ عمقوا اتجاهاته بنظريات اتخذت من اللغة مادة لها وموضوعاً. وعندما اطلع الباحثون من العرب على اتجاهات المنهج الوصفي ونظرياته في لغاتها الأصلية، أو من خلال المؤلفات والبحوث القليلة المترجمة إلى اللغة العربية، حاول بعضهم تطبيق مبادىء هذا المنهج على ظواهر اللغة العربية فاصطدموا بخصوصية هذه اللغة الكريمة، فاتهموها بالقصور لعدم تلاؤمها مع مبادىء هذا المنهج، وبأن الأصول اللغوية التي استقاها العلماء العرب تتسم في عمومها بـ (المعيارية Respectiv).

وأنكروا عليهم حق الريادة في البحث اللغويّ لأنهم لم يروا موجباً لتعويد أنفسهم على نظرية العرب في اللغة متناسين أن النظريات التي تعبر عن ظواهر لغوية في لغة معيّنة لا يمكن أن تطبق بحذافيرها على لغة أخرى.

من هنا وجدت أن الحاجة إلى هذا البحث قائمة ليسعى بجدّ وإخلاص لإبراز مكانة البحث الوصفيّ عند العرب، الذي يشكل حلقة مهمة من حلقات البحث اللغوي ولبنة أساسية في بناء الصرح الشامخ للحضارة اللغوية الإنسانية. فاللغة العربية التي لقيت من الاهتمام والدراسة ما لم تلقه لغة أخرى جديرة بأن تحظى بالعناية في عصر تيسرت فيه سبل البحث العلمي لتثبيت حق الفكر العربي في السبق العلمي.

إنّ من أهم أسباب توقف البحث عند كتاب سيبويه هو أنه كتاب موضوعه اللغة، ويضم المستويات اللغوية كلها من أصوات وأبنية وتراكيب ودلالات، ثم إنه يمثل النبع الصافي لمنهج البحث الوصفي عند العرب إذ وقف صاحبه عند الظواهر اللغوية طويلاً يصف حقائقها، ويتأمل أسرارها، ويحلل بنيتها ليصل إلى أحكام تمثل غاية في النضج.

وقد اختار الباحث (المنهج الوصفي في كتاب سيبويه) عنواناً لبحثه وهو يريد بـ (المنهج) الطريقة التي عالج بها صاحب الكتاب الأفكار اللغوية المستقرّة التي حَظيت بالتأملِ العميقِ، وهي الأفكارُ الّتي ارتقت إلى مستوى الإبداعِ، وحقّقت سلامةَ نتائج بحثِهِ تلك النتائج، التي لا تزالُ تعيش بشموليتها المشرقة.

ولم يكنْ ميدانُ البحث لِيخلوَ من عوائق منها، قلةُ توفر الممارسة في هذا اللون من البحث، ونُدرة المصادر التي تنير السبيل أَمام بحثٍ جديدٍ، إذ إنّ معظم المصادر التي تتناول هذا الجانب من البحث اللُّغوي قد ألفت باللّغات الأجنبية، وما ترجم منها إلى اللّغة العربيّة قليل، غير أنَّ الإيمانَ بأهداف البحث قد ذلّل هذه العوائق.

توزّع البحثُ على تمهيدٍ وأربعةِ فصولٍ وخاتمةٍ للنتائج، وفضّل الباحثُ في خطّته التزامَ المنهج الذي يدرس اللّغةَ على أَساس العلاقات التي تربط بين أَجزائها وهو البدء بالأصوات التي تشكل العنصر الرئيس في اللُّغة، لأنَّ اللُّغة سلسلةٌ من الأصوات، المتتابعة التي تنتظم في الكلمات وهذه الكلمات تنتظم في دائرة أكبر تُعرف بالجمل، وهذا المنهج هو المجال الطبيعي لتفسير العلاقات اللغويّة، وعلى الرّغم من أنّ سيبويه قد افتتح دراسته بالنّحو، ولهذا المنهج ما يسنده في الدرس اللغويّ الحديث[1]، فقد أدرك أَهمية النظام الصوتي وكان على وعي تام بأنَّ دراسة الأصوات مقدمة لا بدَّ منها لدراسة اللُّغة.

أما في التمهيد فقد بيّن الباحث أبرز الفروق بين الدراسة الوصفية للغة والدراسة المعيارية لها، وذكر الأسس العلميّة التي يرتكز عليها المنهج الوصفيّ، وأومأ إلى آراء علماء اللغة المحدثين، وحلّل سبب تعلق الدراسات اللغوية الحديثة بهذا المنهج.

وبعد هذا التمهيد الذي هو قاعدة لا بد منها جاء الفصل الأول، الذي عنوانه (أُسس المنهج الوصفيّ في كتاب سيبويه) ويهدف الفصل إلى بيان منبت المّنهج الوصفيّ في الكتاب وأثبت الفصل أنَّ الأُسس الحقيقية التي يستند إليها المنهج الوصفيّ الحديث هي نفسها التي اعتمدها سيبويه في دراسته للغة دراسة وصفيّة وهي: التزام وحدة الزمان والمكان، والاستعمال الواقعي للغة من خلال الاعتماد على السماع المباشر من أَفواه العـرب، والتفريق بين اللّغة والكلام، والاحتفاء باللّغة المنطوقة واعتماد التصنيف منهجاً في دراسة اللُّغة، والارتكان إلى الملاحظة والتجربة في الاستقراء

---

(1) وهو ما يسمى في العلم الحديث بـ(النظرية الكلية) وهي نظرية جشتالت (Gishtalt) أي البدء بدراسة اللغة ببناء الجملة فبناء الكلمة فالأصوات. يقول (بالمر):
«يجب إعطاء الأولوية لدراسة النحو قبل دراسة الصوت اللغوي، لأن الوظيفة الرئيسة لعلم اللغة التحليلي هي دراسة النحو» ينظر:
Linguistics Hierarchy In Lingua; p. 240.

اللّغويّ، واتخاذ القياس الطبيعي المستند إلى منطق اللُّغة أَساسا في منهجه، والتقيّد بالموضوعية في إطلاق الأَحكام اللغويّة، وهي في جملتها حقائق وصفية لا دفع لها.

وجاء الفصل الثاني الذي عنوانه (المستوى الصوتي في كتاب سيبويه) ليتلمس منهجه في دراسة الأصوات اللغوية، ومخارجها، وصفاتها، والتغييرات التي تطرأ عليها أَبرزها: التماثل، والتخالف وما يدخل ضمن هذين التغييرين من ظواهر صوتية كالأبدال، والأدغام، والأعلال، والأمالة، والأتباع، والحذف، والتخفيف. ولما كانت الأصوات اللغوية تنتظم في ما بينها بانسجام لتكوين الأبنية فقد كان الفصل الثالث الذي عنوانه (المستوى الصرفي في كتاب سيبويه) ضرورياً للوقوف على منهجه الوصفي في معالجة الأبنية الصرفية.

فقد حلّل الفصل أسلوبه في دراسة مكونات البنية، وما يدخل عليها من زيادات ولواصق وهي: لواصق التصريف، ولواصق الاشتقاق.

وبيَّن الفصل طبيعة منهجه في تناول التحويلات الداخلية التي تطرأ على الأبنية منها ما يخص الجانب الشكلي للبنية، ومنها ما يخص الجانب الشكلي والوظيفي. وتناول الفصل طريقته في الربط بين الأبنية الصرفية والأبواب النحوية.

إنَّ الكتاب الذي درس اللّغة على أساس العلاقات، التي تربط بين أجزائها، واعتماد التراكيب النحوية، على الأبنية الصرفية أملى على البحث تخصيص فصل للمستوى النحوي في كتاب سيبويه وهو عنوان الفصل الرابع، وقد جاء هذا الفصل ليحلل القواعد التي وصف فيها صاحب الكتاب بنية التركيب النحويّ وهي:

(قواعد العلاقات النحوية)، و (قواعد الاستبدال) و (قواعد التحويل) وهي قواعد وصفية يتخذها الدرس اللّغوي الحديث منهجاً لوصف التراكيب وتحليل أبنيتها، وتتضمن (قواعد العلاقات النحوية) القرائن المعنوية وهي:

الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية والقرائن اللفظية وهي: العلامات الصوتية، والمطابقة، والربط، والتضام، والتنغيم.

وتشتمل (قواعد الاستبدال) على مبحثي الاستبدال، والتماثل الشكلي والوظيفي، والاستبدال والتماثل الشكليّ.

أمّا (قواعد التحويل) فقد تضمنت مباحث التقديم والتأخير، والحذف، والزيادة.

ووازن البحث في هذا الفصل بين قواعد سيبويه في الوصف والتحليل، وأحدث القواعد الوصفية، وعماده في هذا كلّه النصوص التي استنطقها في جوانب شتّى من الدراسة الموازنة التي كشفت عمق الترابط بين منهج سيبويه والمنهج الحديث.

إنّ هذه الفصول الأربعة على سعتها قد استوت بحثاً علمياً في موضوعه وأَهدافه، وذلك لأنَّ الباحث قد سعى إلى توفير منهجية تجمع أجزاءه، وتوحد مراميه.

وهذه المنهجية قائمة على ثلاثة أُسس متلاحمة:

أوّلها: تتبع المنهج الوصفي في الكتاب والوقوف على الأفكار الأصيلة فيه.

ثانيها: تحليل الأَفكار المحددة في الكتاب.

ثالثها: الموازنة بين أفكار الكتاب وما توصل إليه علم اللغة الحديث ليتبين لنا مدى قرب منهج سيبويه من أحد أبرز المناهج اللغوية الحديثة وهو (المنهج الوصفي) بعيداً عن التمحّل والفَرْض.

وتمخض البحث عن نتائج ثبتناها ثمرة لجهود نأمل أن تكونَ قد أتت أكلها على ما نوينا.

ويبقى هذا البحث محاولة مخلصة في ميدان الجهد الطامح إلى قراءة التراث اللغوي بعين التأمل، والنظرة الموضوعية.



التمهيـــد
اللغة بين الوصفية والمعيارية

حَظي البحث في اللّغة، والكشف عن ظواهرها، واستقراء أُصولها، وبيان الوظيفة التي تقوم بها منذ القدم باهتمام كبير من الباحثين والدارسين على السواء، ذلك لأنه يتناول بالدرس والتحليل إحدى الظواهر البشرية وهي (اللُّغة).

وقد تباينت التعريفات التي تضيء معالم هذه الظاهرة، وتجلي أهميتها، إلاَّ أن أغلب المصادر تتفق على أنها، الوسيلة التي تُسهِّل الاتصال الفكري[1].

ويؤكد الباحثون في اللُّغة اجتماعيتها من خلال إيجاد أَساس مشترك بين اللُّغة والمجتمع، فالوظيفة التي تؤديها اللُّغة في المجتمع تكشف عن وجود علاقة وطيدة بينهما، فبما أنّه «لا يمكن تصور مجتمع بشري من غير وجود اللُّغة»[2]، لذلك لا يمكن فصل اللغة عن التفاعل الاجتماعي فهي «أَهم العناصر الرمزية للتفاعل الاجتماعي»[3]. وتتحقق هذه الخصيصة الاجتماعية

---

(1) Exploration In The Function Of Langyage; p. 22.
وينظر على سبيل المثال: الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادىء والأعلام: 19، وفي نحو اللغة وتراكيبها: 25. وجدلية علم الاجتماع: 260.

(2) Introdyctory Reading on Langyage; p. 32.

(3) جدلية علم الاجتماع: 260.

للغة من خلال جعلها سلوكاً واقعياً يقوم به المتكلمون للتعبير عن أغراضهم.

وقد فطن اللغويون العرب منذ القدم إلى الوظيفة الاجتماعية التي تؤديها اللُّغة ويتضح ذلك من تعريف ابن جني (ت 392 هـ) للّغة بأنها «أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم»[1] فهي إذن أصوات يعبر بها عن أغراض الجماعة، وتصريف شؤونهم، وتأدية حاجاتهم.

إلاّ أنَّ وظيفة اللّغة تتخطى حدود تحقيق أغراض الناس، وتصريف شؤونهم إلى الهدف الجوهري الذي عن طريقه يتم رقـيّ الأمم وبناء الحضارات وهو التواصل الفكري، أي قدرة الإنسان على نقل أفكاره إلى الآخرين عن طريق اللغة، وقد عبر الدكتور حسام النعيمي عن ذلك بكلمة (التفاكر)[2].

يقول (دي سوسير)[3]: «إنّ عنصرين يشتركان في تأدية اللُّغة لوظيفتها وهما: الأفكار والأصوات»[4]، وهذا يعني أنَّ اللغة إذا خلت من مضمونها الحيويّ في التعبير عن الأفكار تحولت إلى أصواتٍ غير ذات معنى. لأن علة وجودها الكشف عن مخزون الفكر و «التعبير عن عملية التفكير لدى الإنسان بما يفضي إلى تطابق مضمون اللُّغة مع مادة العقل»[5]. ومهما قيل عن

---

(1) الخصائص: 1/33.

(2) أصوات العربية بين التحول والثبات: 40.

(3) ولد (فردينان دي سو سير) في جنيف عام (1857) من عائلة عريقة أعطت العديد من العلماء، حصل على درجة دكتوراه في علم اللغة ودرس مادة الدراسات اللغوية المقارنة ويعود له الفضل في إرساء الأسس الألسنية على دعائم علمية ثابتة. جمع محاضراته بعد وفاته عام (1913) الألسنيان (بالي) و (سباي) وهما من طلابه في كتاب أسمياه (Coure de Linguistique Générale) وقد ترجمه الدكتور يوئيل يوسف عزيز تحت عنوان (علم اللغة العام) ونشرته دار آفاق عربية (1985). ينظر: الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادىء والأعلام 223 ـ 224، وعلم اللغة العام: مقدمة المترجم.

(4) علم اللغة العام: 131.

(5) حد اللغة بين المعيار والاستعمال: 6.

الوظيفة الاجتماعية للغة، ووظيفة توصيل الأفكار إلى الآخرين، فإنها تبقى أَهم ضرورات الحياة، والسِّمة المميّزة الأولى للإنسان التي تعبر عن الظاهرة الحضارية[1].

والدراسات اللّغوية بوصفها تتناول مجموعة من المعارف والخبرات الإنسانية، علم شأنها شأن سائر العلوم الأخرى، والعلم الذي يتناول اللغة بالوصف والتحليل يعرف بـ (علم اللغة ـ Linguistics).

وراجت في الأعوام الأخيرة مصطلحات من نحو: (علم اللسان) و (الألسنية) و (اللسانيات) استعملها اللغويون في دراساتهم، وهي مصطلحات تشترك في مغزى واحد، إذ المراد منها العلم الذي يدرس اللّغة[2].

وبما أنه ليس هناك علم بلا منهج فإن لعلم اللّغة منهجاً علمياً واضحاً يدرس اللغة في ضوئه اللغة لذاتها، والعمل على «إبعاد كل شيء يقع خارج كيانها ونظامها»[3]، أي أنّ اللُّغة تشكل المادة الوحيدة لهذا العلم. ويولي هذا العلم في منهجه دراسة اللغة في مستوياتها: الصوتية، والصرفية، والنحوية عنايته الخاصة لكونها مجموعة أصول، وقوانين ذات أنظمة متعددة» فلها نظامها الصوتي «الموزع توزيعاً لا يتعارض فيه صوتٌ مع صوتٍ، ولها نظامها التشكيلي الذي لا يتعارض فيه موقعٌ مع موقعٍ، ولها نظامها الصرفي الذي لا تتعارض فيه صيغةٌ مع صيغة، ولها نظامها النحوي الذي لا يتعارض فيه باب مع باب، ولها بعد ذلك نظام للمقاطع ونظام للتنغيم»[4].

ولكل نظام من هذه الأنظمة علم يختص به، ويتناوله بالوصف

---

(1) ينظر: البنيوية وعلم الإشارات: 29.
(2) ينظر: المصطلح الألسني وضبط المنهجية: 8.
(3) علم اللغة العام: دي سو سير: 39.
(4) مناهج البحث في اللغة: 66.

والتحليل معتمداً على الحقائق الموضوعية على وفق منهج علمي بيِّن.

فعلم الصوت (Phonetics): يختص بوصف الأصوات، عددها، مخارجها، صفاتها على أساس النطق، ويصف جهاز النطق ويبين وظيفته.

أما علم التشكيل الصوتي (Phonology). فيدرس وظيفة الأصوات في السلسلة الكلامية، والتغييرات الصوتية التي تحدث في أثناء التعاملات الصوتية يقول(دي سو سير) «إنَّ علم الصوت (Phonetics)[1] جزء أساسي في علم اللغة، أما النظام الصوتي (Phonology)[2] فهو علم مساعد يختص بالكلام فقط»[3].

وعلم الصرف (Morphology) يدرس «أصنافاً متنوعة من الكلمات، كالأفعال، والأسماء، والصفات وغيرها»[4]. ويهتم بأشكال الصيغ ووظيفتها ودلالة كل صيغة منها.

وعلم النحو (Syntax) يختص بالتركيب النحوي، وكيفية انتظام الكلمات فيه، وتحديد وظائفها على وفق نظام العلاقات، وهو في الحقيقة «طريقة لتحليل مكونات الجملة وكيفية ارتباط أجزائها، لذلك يجب أن ينظر إلى مهمته على أنّها مهمة إبداعية»[5].

وعلى الرغم من أنّ علم اللغة يوجه اهتمامه إلى دراسة مستويات اللغة، وإخضاع كل مستوى لعلم يتناوله بالدرس والتحليل، فإنه لا يضع حدوداً فاصلة بين هذه العلوم الثلاثة لأنها ليست موضوعات منفصلة عن بعضها. فاللغة «نظام من العناصر المعتمد بعضها على بعض، تنتج قيمة كل عنصر من

---

(1) في الأصل (فونتيك) و (فونولوجي) وآثرنا استعمال المصطلحين باللغة الإنكليزية.

(2) المصدر السابق.

(3) علم اللغة العام: 51.

(4) علم اللغة العام: (دي سو سير): 104.

(5) Linguistics; Cristal; p. 44.

وجود العناصر الأخرى في وقت واحد»[1].

ويضم علم اللغة فروعاً كثيرة أهمها: علم اللغة المقارن، وعلم اللغة التقابلي، وعلم اللّغة التأريخي، وعلم اللغة الوصفي[2].

والذي يهمنا في هذا المجال هو علم اللغة الوصفي الذي يُعد أَحد أَبرز فروع علم اللّغة وقد لاقى قبولاً واسعاً، واستحساناً كبيراً من لدن الباحثين في هذا العلم بفضل «سلامة نتائج تطبيقه، والإضافات الفكرية التي بلورت جوانب كثيرة من هذا المنهج»[3].

ووجد المنهج الوصفي سبيله إلى التطبيق على يد العالم السويدي (فردينان دي سو سير) ويُعدّ كتابه (علم اللغة العام) كشفاً في المجال اللغوي، وتحولاً عميقاً في الدراسات اللغوية تاركاً أثره في البحوث والمؤلفات التي ظهرت بعده على الرغم من تشعب المنهج الوصفي إلى اتجاهات متعددة في ما بعده[4].

إنّ أوّل ما يركز عليه هذا المنهج أن موضوع الدراسة الألسنية الوحيد هو اللّغة التي ينظر إليها على أنها «كيان موحد قائم بذاته»[5].

وميّز (دي سو سير) في هذا المجال دراسة اللّغة تزامنياً (Synchronic) من الدراسة التعاقبية لها (Diachronic) تمثل الأولى وجهة النظر الوصفية، والثانية تمثل المنهج التأريخي المقارن، واستبعد (دي سو سير) في منهجه

---

(1) علم اللغة العام: دي سو سير: 134.

(2) ينظر في تفصيل ذلك: الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادىء والأعلام: 13 ـ 17.

(3) المدخل إلى علم اللغة: 24.

(4) كالمنهج الوصفي الشكلي، والمنهج التحويلي، والمنهج الاجتماعي. والمنهج الوظيفي.

ينظر في تفصيل هذه المناهج: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 109 ـ 137.

(5) علم اللغة العام: دي سو سير: 27.

دراسة اللّغة من وجهة النظر التأريخية أو المقارنة، وأكد وصف اللغة كما هي في حالة استقرارها في زمان ومكان محددين وشبه دراسة اللغة تزامنياً، ودراستها تعاقبياً بالنبات المقطوع قطعاً أفقياً وعمودياً. فالقطع الأفقي يُرينا الحالة الثابتة لتطور النبات، وترتيب الأنسجة على سطح معين. أمّا المقطع العمودي فإنه يكشف عن الشكل المعقد للسطح الذي قطعناه[1].

وأكّد (دي سو سير) في منهجه الوصفي التمييز بين اللغة (La Langue) والكلام (La Parole) أي الفصل بين ما هو اجتماعي وما هو فردي.

فاللغة، هي جميع صور الكلمات المخزونة في عقول جميع الأفراد في مجتمع معين، التي استقرت عن طريق الاستخدام الفعال للكلام. فهي غير كاملة في الفرد بل يكمل وجودها في المجموعة.

أما الكلام فهو فعل فرديّ ونشاط عقلي مقصود، يعتمد على رغبة المتكلم.

وعلى هذا فإن اللغة، هي الجزء الجوهري في (الكينونة اللغوية)[2] أما الكلام فهو جزء ثانوي أو عرضي[3].

ويقيم الباحث اللغوي دراسته في ضوء معطيات لغوية مستعملة فعلاً عن طريق الكلام، لاستحالة وصف كامل للغة المخزونة في دماغ كل فرد من أفراد مجتمع معين، ثم إن اللغات تحيا وتتواصل بالاستعمال، وتموت إذا فقدت خصيصة التداول.

وجعل (دي سو سير) اللغة المنطوقة هدف البحث اللغوي، لأن

---

(1) ينظر: علم اللغة العام: 105 ـ 106.
(2) آثر الدكتور حسام النعيمي ترجمة مصطلح (Language) بـ (الكينونة اللغوية) إذ وجد أن هذه اللفظة تعني عند (دي سو سير) العوامل التي تتضافر لتولد اللغة. ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات: 40 ـ 41.
(3) ينظر: علم اللغة العام: 32، 38.

التغييرات اللغوية تظهر على اللغة المنطوقة بشكل أدق، فيبين النطق أثر التعاملات الصوتية في المستوى الصوتي[1].

ووظيفة النبر (Stress) في المستوى الصرفي[2]. ومهمة التنغيم (Intonation) في المستوى النحوي[3]. في حين تجنح الكتابة نحو الاستقرار[4].

وربط المنهج الوصفي النظرية اللغوية بالحقائق، والمراد بالحقائق، وصف الكيفية التي تجري بها اللّغة على ألسنة الناس، ويتم ذلك عن طريق الاتصال المباشر بالمتكلمين، والسماع من أفواههم، لأنّ الوصف إذا أريد به أن يكون دقيقاً «وَجَبَ أَنْ يكون سمعياً وهو الوصف الطبيعي للّغة. فاللّغوي يسمع ويدون ما يسمع»[5]. وهذا ما يعرف في المنهج الوصفي بـ (الدراسة الحقلية) التي «تقرب البحث اللغوي من مناهج البحث العلمي، لأنها تقوم على الاتصال المباشر باللغة المنطوقة كما هي»[6].

ويعتمد الباحث اللغوي في عمله الميداني هذا على المتكلم الأصلي للغة، وهو (الراوي) أو (مساعد البحث) ذلك أن «عمل اللغوي يبدو أكثر دقة لو اعتمد على خصوصية النطق للرواة»[7]. ويشترط في (الراوي) كي يكون ممثلاً صادقاً للغة، أو اللهجة المدروسة «أنْ يكونَ أُمّياً لا يقرأ ولا يكتب حتى لا تؤثر العوامل الثقافية في تمثيله الصحيح»[8].

---

(1) ينظر: علم اللغة العام: 46.

(2) Aspect of Language; p. 168.

(3) An Introduction to Descriptive Linguistics; p. 426.

(4) ينظر: علم اللغة العام: 46.

(5) Linguistics; Units Andi Items; p. 6.

(6) النحو العربي والدرس الحديث: 34.

(7) An Introduction to Descriptive Linguistics; p. 195.

(8) اللغة بين المعيارية والوصفية: 159.

إنّ مصدر العناية باللغة المسموعة في المنهج الوصفي متأت من أمرين، أحدهما: جعل البحث اللغوي واقعياً من خلال ربطه باللغة المستعملة فعلاً. والآخر: الوقوف على العادات النطقية لمتكلمي اللغة.

إنّ البيانات اللغوية المجموعة عن طريق السماع من لغة معينة، أو لهجة معينة في زمان ومكان محددين «تخضع للملاحظة والتجربة بغية استقراء الحقائق العامة التي تؤلف أُصولاً وقوانين تنضوي تحتها الظواهر المتشابهة»[1]. والاستقراء منهج علمي تستعين به العلوم للوصول إلى الحقيقة، وفي اللغة يكون «العمل الاستقرائي هو الشيء الوحيد الذي يجعل اللغة ذات مساس بالحقيقة»[2].

ويستبعد المنهج الوصفي عن مجال بحثه، الأقيسة والتعليلات المنطقية مستبدلاً منطق اللّغة بالمنطق الأرسطي، والمراد بمنطق اللّغة «التفكير المنظم في تناول مظاهرها وعناصرها، وتقسيم فصائلها وأنواعها»[3].

غير أنَّ استبعاد القياس المنطقي في البحث الوصفي لا يعني الاستغناء عن القياس في اللّغة. لأنّه عامل مهم من عوامل نموها وتطورها. فالقياس الذي يستعين به المنهج الوصفي، قياس طبيعي ينسجم مع روح اللغة، وينأى عن الأحكام الفرضية بخلاف القياس الأرسطي الذي غرضه تحقيق مقولات رياضية و «هو يقترب بذلك من طبيعة الرياضيات التي تعتمد قضاياها على الإلزام»[4].

ويحرص المنهج الوصفي كثيراً على أنْ يكون الباحث اللغوي موضوعياً في إطلاق الأحكام المستقراة من اللغة. فالموضوعية سمة المنهج الوصفي،

---

(1) Introductory Reading On Language; p. 393.

(2) Linguistics; Cristal; p. 173.

(3) أصول النحو العربي: 67.

(4) نظرية أرسطو المنطقية: 62.

وهدفها الرئيس والباحث اللغوي «ينظر إلى الصور اللفظية المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات، ثم يصنفها على أسس معينة، ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفاً موضوعياً»[1]. وهذا الوصف الموضوعي يصون الباحث اللغوي من إطلاق أحكام مسبقة لا علاقة لها باللغة نفسها.

وإذا كان منهج البحث الوصفي في اللغة يحرص على أن يقف الباحث «عند الوقائع اللغوية كما يقدمها البحث الحقلي في أشكالها الفعلية»[2].

إذ يصف ما يسمعه، ويستقري الأصول من اللغة المستعملة فعلاً، فإن ذلك لا يعني أن يقف الباحث اللغوي في مجال عمله عند حدود الوصف وإنما النتائج التي يتوصل إليها لا تخلو من الحاجة إلى موقف الباحث لإيجاد تفسيرات لغوية على ألاّ تخرج عن روح اللغة ومنطقها. فالوصف المقرون بالتفسير أو التحليل، مبدأ عام في العلوم كافة، ورغبة طبيعية عند الباحث في معرفة طبيعة بحثه تدفعه إلى ذلك مهارته، ثم إنّ «الوظيفة الأساسية للعلم هي الوصف والتفسير»[3].

ولقتصر المنهج الوصفي في بداياته على الجانب الشكلي في وصف الظواهر اللغوية وطرح «جانباً كل شيء غير شكلي، أو ظاهري، أولاً تحده الضوابط التركيبية للوحدات اللغوية على أساس أنه ليس مما يجب أن تحتويه مادة البحث اللغوي وقد عني هذا إسقاط الدلالة المعنوية والوظيفة اللغوية للوحدات اللغوية والكلمات والجمل»[4].

ويتلمس الدارس مبلغ العناية بالاتجاه الشكلي في دراسة البنية اللغوية

---

(1) مشكلة البنية: 77.

(2) النحو العربي والدرس الحديث: 115.

(3) Introduction Apply Linguistics; p. 173.

(4) نظرات في النحو العربي: 102.

في تأكيد (بلومفيلد)[1]: «أنّ تقرير المعاني هو أضعف نقطة في دراسة اللغة»[2]. إلاّ أنّ الاتجاهات الحديثة في المنهج الوصفي تولي الجانب المعنوي في دراستها لبنية اللغة اهتمامها الأكبر، وتستند إلى التحليل الوظيفي للوحدات اللغوية، ودراسة المكونات اللغوية داخل السياق على أساس من الموقعية والعلاقات التي تربط بينها.

وقد مثل (جومسكي)[3] هذا الاتجاه إذ وجد أنّه ليس من المعقول أن تكون للغة هذه الأهمية ثم تتحول إلى شكلية مجردة يسعى الاتجاه الشكلي إلى تجريدها من المعنى[4].

هذه أبرز سمات المنهج الوصفي، والأسس التي يعتمد عليها في دراسة اللغة. نعود فنوجزها على النحو الآتي:

أولاً: دراسة اللغة على وفق منهج علمي صائب، تشكل اللغة مادته الرئيسة.

ثانياً: دراسة لغة معينة في زمان ومكان محددين.

ثالثاً: الفصل بين المظهر الاجتماعي للغة، والمظهر الفردي لها.

---

(1) ولد (ليونارد بلومفيلد) في شيكاغو عام (1887 م) أكمل دراسته العليا فيها عام (1909 م) درس اللغة على أساس شكلي، والتحليل إلى المؤلفات المباشرة، وأشار إلى مبدأ العلاقات الاعتمادية أو (المؤثر والاستجابة) أي حاجة الوحدات اللغوية في السياق بعضها إلى بعض، واللغة عنده استجابة كلامية للحافز، وقد تأثر في آرائه هذه بالمدرسة السلوكية في علم النفس. ينظر: الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادىء والأعلام: 235.

(2) Language; p. 20.

(3) ولد (نوام جومسكي) سنة (1928 م) في مدينة فيلدفليا. تابع دراسته الجامعية في مجال الألسنية والرياضيات والفلسفة. ويعتبر مؤسس النظرية (التوليدية التحويلية) إذ ميز بين الكفاية اللغوية والأداء الكلامي والبنية العميقة والسطحية. ينظر: الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادىء والأعلام: 260.

(4) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث: 112.

فالأول جزء من الكينونة اللغوية (Language) الذي يمثل المخزون اللغوي في عقول أفراد المجتمع اللغوي الواحد الذي يطلق عليه مصطلح (Language). والثاني هو الكلام (Parole) يمثل الاستعمال الفردي المقصود للمخزون اللغوي.

رابعاً: جعل اللغة المنطوقة هدف البحث اللغوي لظهور التغييرات اللغوية عليها بشكل واضح، وعدم الارتكان إلى اللغة المكتوبة لجنوحها نحو الاستقرار.

خامساً: ربط الدرس اللغوي بالاستعمال الواقعي للغة عن طريق الاعتماد على المسموع للوقوف على العادات النطقية لمتكلمي اللغة.

سادساً: الاعتماد على المتكلم الأصلي للغة (الراوي)، واتخاذه مساعداً للبحث لأنه خير من يمثل اللغة بصدق، ويشترط فيه أنْ يكونَ أُميّاً[1].

سابعاً: اتخاذ الاستقراء العلمي منهجاً لاستنباط الحقائق اللغوية العامة.

ثامناً: رفض القياس المستند إلى الفلسفة والمنطق الأرسطي، وتأكيد دراسة اللّغة في ضوء القياس الطبيعي المعبر عن منطق اللغة.

تاسعاً: الحرص على الموضوعية في إطلاق الأحكام المستقراة من اللغة، والابتعاد عن فرض آراء مسبقة لا علاقة لها باللغة.

عاشراً: إبرز شخصية الباحث الوصفي من خلال ربط الوصفي الموضوعي، بالتفسير الذي لا يخرج عن منطق اللغة.

حادي عشر: دراسة المستويات اللغوية على أساس من التحليل الشكلي، والتحليل الوظيفي والدلالي، وعلى أساس العلاقة بين المستويات اللغوية الثلاثة.

---

(1) هذا الشرط فيه وهم كبير. ذلك لأن العربي رغم كونه أمياً فقد كان راوياً جيداً، غير أنه يجب أن يكون جاهلاً بما يريده الباحث.

أمّا المنهج المعياري فإنه أقدم المناهج المعروفة في الغرب، حيث بدأت الدراسات اللغوية عندهم معيارية واستعمل لها عبارة (اللغة المعيارية Standard Language) أو مصطلح (التحكمي Prespective) وهو بخلاف المنهج الوصفي ينأى عن وصف اللغة المستعملة فعلاً ويلجأ إلى «اختراع الأمثلة اللغوية، لاستنتاج ضوابط لغوية محددة»[1]. ولا يتقيد هذا المنهج بالزمان والمكان المحددين اللذين عني بهما المنهج الوصفي، فالنصوص اللغوية التي هي محل الدراسة والتقعيد تتعدى الأماكن التي أخذت منها وتطول المدة الزمنية التي يعتمد عليها في جميع النصوص[2].

ولما كان المنهج الوصفي منهجاً استقرائياً يبدأ بالملاحظة والتجربة والتصنيف وصولاً إلى استنتاج القاعدة، كان المنهج المعياري قائماً «على فرض القاعدة أي يبدأ بالكليات وينتهي إلى الجزئيات»[3].

إنّ الابتعاد عن الاستقراء الطبيعي في استخلاص القواعد، وفرض القواعد على اللغة عن طريق إخضاع اللغة لها ترتب عليه اللجوء إلى التأويل، والحكم على الظواهر التي تخرج عن القواعد الفرضية بنعوت لا تتفق مع الوصف الطبيعي للغة، ولهذا فإن غياب الموضوعية أصبح سمة غالبة لهذا المنهج.

ولم يعر هذا المنهج اللغة المنطوقة اهتمامه ولذلك اختفت فيه دراسة اللغة في سياقها اللغوي والاجتماعي من خلال تجاهل أثر النبر والتنغيم، اللذين يفصحان عن المعاني الصرفية والنحوية.

ولا يتعامل هذا المنهج مع اللغة على أساس تحليل بنيتها إلى المستويات الثلاثة حيث تغيب العناية بتخصيص علم خاص يهتم بالصوت،

---

(1) Aspect of Language Study; p. 43.

(2) ينظر: النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم: 13.

(3) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث: 23.

وآخر يهتم بالصرف، وثالث يهتم بالنحو كما هو معروف في المنهج الوصفي. إنّ هذا الخلط في مستويات التحليل اللغوي أدى «إلى تناقض الأحكام في كثير من الحالات»[1]. وركز هذا المنهج اهتمامه على المعنى «فالمعنى هو الأساس في المنهج المعياري، والاعتماد عليه وحده، نتج عنه تصنيف خاطىء للوحدات اللغوية»[2].

إلى جانب كل ذلك فإنه قد اتخذ من القياس الأرسطي والمقولات المنطقية والفلسفية منهجاً في دراسة اللغة[3].

وقد لخص (دي سو سير) خصائص الدراسة المعيارية للغة ووصفها بأنها «تفتقر إلى النظرة العلمية الصحيحة، ولا ترتبط باللغة نفسها، وليس لها هدف سوى وضع القواعد التي تميز بين الصيغ الصحيحة وغير الصحيحة، فهي دراسة معيارية تبتعد كثيراً عن الملاحظة الصحيحة للحقائق ومجالها محدود ضيق»[4].

هذه هي أهم سمات المنهجين الوصفي والمعياري في دراسة اللغة، وقد تبين من خلال الموازنة بينهما أنّ المنهج الوصفي أقرب إلى الواقع في وصف اللغة، وتحليل بنيتها على أساس العلاقات القائمة بين مستوياتها، واستقراء الأصول من الحقائق اللغوية المستعملة فعلاً.

وأحاول في الفصول القادمة تتبع أدلّة المنهج الوصفي في كتاب سيبويه.

---

(1) النحو العربي والدرس الحديث: 48.

(2) Introductory Reading On Language; p. 399.

(3) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث: 46 ـ 47.

(4) علم اللغة العام: 19.



الفصل الأول
أسس المنهج الوصفي في كتاب سيبويه

المنهج:

النّهجُ أو المَنْهَجُ أو المِنْهاجُ لغةً: الطريقُ الواضحُ، وقَدْ وردتْ هذهِ اللفظةُ في القرآن الكريم بهذا المعنى في قوله تعالى: ﴿لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً﴾[1].

قال صاحب (المفردات في غريب القرآن): «النّهجُ: الطريقُ الواضحُ، ونَهجَ الأمرَ وأَنْهَجَ: وَضح»[2].

جاء في (لسان العرب): «نَهَجَ: طريقٌ نَهْجٌ: بيِّن واضحُ، والجمعُ نَهجات وسبيلٌ مَنْهَجُ كنَهج ومنهَجُ الطّريقِ: وَضْحُه، والمِنْهاج كالمنهج... الطريقُ الواضحُ»[3].

يتّضح مما سبق أن المدلول اللغوي لهذه المادة: وضوح الأمر.

أمّا المعنى الإصطلاحي للمنهج فهو «فنّ التّنظيم الصحيح لسلسلةٍ مِنَ الأفكار العديدة من أجل الكشف عن الحقيقة»[4]. وقد يعني: الخطة التي

---

(1) المائدة: 48.

(2) المفردات في غريب القرآن: 506.

(3) لسان العرب: مادة (نهج).

(4) منهج البحث العلمي عند العرب: 31.

يرسمها الباحث لنفسه في ترتيب أفكاره، وتوجيه موضوعات بحثه توجيهاً صائباً، وهو ينتقل من نقطة إلى أخرى، ومن قضية إلى تالية من أجل الوصول إلى «استنباط الأحكام العامة والنتائج الكلية، والخروج بالمبادىء والنظريات التي تمثل العلوم والمعارف»[1].

فهو إذن النسق والنظام الذي يتّبعه الباحث، تتوضح فيه الأفكار التي تجري فيه وصولاً إلى الحقيقة التي ينشدها.

وتعتمد البحوث الرصينة على المنهج، الذي يحدد مسيرها وينظم أفكارها، ويسبغ عليها صفة الوضوح والعلمية.

وإذا كان لكل علم منهج يستعين به في عرض قضاياه ويتخذه وسيلة في الارتقاء بأفكاره. فإن لعلم اللغة منهجه أيضاً. ويُعدّ المنهج الوصفي في دراسة اللغة من أكثر المناهج اللغويّة شيوعاً.

إن نظرة فاحصة إلى تاريخ نشأة دراسة اللغة وصفياً في ضوء منهج علمي رصين تكشف عن حداثته عند الغربيين، إذ لم يكن المنهج الوصفي بمنأى عن النهضة العلمية الشاملة، لا سيما العلوم الإنسانية، كعلم الاجتماع، وعلم النفس، والفلسفة. والعلوم الطبيعية كالرياضيات والفيزياء[2]. ذلك أن الدراسات اللغوية عندهم كانت حتى القرن التاسع عشر، دراسة تاريخية. وكانت هذه رد فعل للدراسة المعيارية في اللغة، التي اتخذت من المنطق الأرسطي والفلسفة اليونانية موجهاً للتفكير اللغوي.

وقد وصل مبلغ الإعجاب بالتاريخ، كونه مادة موجهة للبحث عند بعض الباحثين إلى القول: «إنّ الطريقة العلمية الوحيدة لدراسة اللغة هي الطريقة التاريخية»[3].

---

(1) من ملامح المنهج العلمي عند علماء العربية: 81.
(2) ينظر: الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادىء والأعلام: 12.
(3) تاريخ علم اللغة: 217.

في حين كان البحث اللغوي عند العرب قد بدأ وصفياً، وسار أَساساً على وفق منهج وصفي دقيق في جمع البيانات اللغوية وملاحظتها، واستقراء الأصول العامة منها. يقولِ الدكتور تمام حسان: «إنّ تاريخ دراسة اللغة العربية لَيَعْرِض علينا في بدايته محاولة جدية لإنشاء منهج وصفي في دراسة اللغة، يقوم على جمع المادة وروايتها، ثم ملاحظة المادة المجموعة واستقرائها والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم»[1].

ولم تنشأ الدراسات اللغوية العربية في ظل فكرة التتبع التاريخي للغة، ولم يهتم بهذا الجانب أَصلاً، ولهذا لا أستبعد تأثر المنهج الوصفي الغربي في البحث اللغوي بالمنهج الوصفي عند العرب.

ولعلّ الأسس الحقيقية لهذا المنهج في الغرب «إنما ترجع إلى فكر العرب، ونظريات المسلمين أَوْ قُل: مساهمتهم الكبرى في بناء هذا الصرح الشامخ في الحضارة اللغوية الإنسانية»[2].

ذلك لأن العلوم الإسلامية ومنها اللغة لم يكن المنهج فيها غائباً لأنّ هذه العلوم نشأت في مناخ فكري عام هدفه خدمة القرآن الكريم، ولغته التي بلغت أَسْمى مراتب البيان.

والقرآن الكريم يحث الإنسان على التدبّر والتفكير، قال تعالى: ﴿كتابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مبارك ليدبروا آياتِهِ وليتذكر أولُوا الأَلْبَاب﴾[3].

وقال: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآياتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[4]. ولا يمكن أنْ تنفصل اللغة عن التفكير، ذلك لأن «للغاتِ جميعاً غرضاً واحداً هو عرض الأفكار»[5].

---

(1) اللغة بين المعيارية والوصفية: 22 ـ 23.
(2) من ملامح المنهج العلمي عند علماء العربية: 79.
(3) صَ: 28.
(4) الرعد: 3.
(5) تاريخ علم اللغة: 47.

والأفكار إنما تنتظم وتتسلسل في ضوء منهج بيّن.

وقد أدرك علماء اللغة الأوائل هذه الحقيقة في دراساتهم فاستندوا إلى منهج علمي صائب لاستكناه حقيقة اللغة، واستنباط أصولها. إذ سجل لهم تاريخ الدراسات اللغوية الفضل والريادة.

وقد أشار (جومسكي) إلى جهود علماء اللغة العرب ووصفها «بأنها كانت أقرب إلى الإنسان»[1]. أي إلى الواقعية البعيدة عن متاهات الفلسفة، التي تضفي على البحث اللغوي صفة الخيال.

وسيبويه، هو المسلم الذي عاش في ظل بيئة فكرية تشع بالثقافة العربية الإسلامية، وبالرغبة الصادقة في إرساء أسس العلوم الإسلامية التي تستظل بفيء الفكر الديني، وتهتدي بالمنهج العلمي الواضح وجد المنهج سبيله إلى كتابه فإنّ «معالم منهج واضح كانت تفرض عليه السير بيقظة وحذر في طريق التأليف»[2]. وتتجلى معالم المنهجية بشكل بيّن في شمولية تبادل المستويات اللغوية عنده، ودقة طرح مواضيعها، ومعالجة قضاياها فقد «جمع سيبويه أكثر من علم من علوم العربية في كتابه كالنحو والصرف والأصوات اللغوية وغيرها»[3].

ويبدو الوضوح المنهجي في طريقة تصنيف الأبواب، وترتيب لأجزاء موضوعاتها، إذ اتضح للدكتور محمد كاظم البكاء في تقويمه لمنهج سيبويه «أنّ ثَمَّ منهجاً منطقياً جرى عليه صاحب الكتاب في تصنيف الأبواب وترتيبها فبلغ البحث حاجته، وأدرك هدفه»[4].

وعلى الرغم من إيراده أجزاء من مباحث لغوية ضمن مستويات لغوية

---

(1) النحو العربي والدرس الحديث: 119.
(2) تطور الدرس النحوي: 34.
(3) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 63.
(4) منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: 450.

تختص بجانب معين من علم اللغة العربية، فإنّ السمة الغالبة في كتابه الالتزام المنهجي في تقسيم علوم اللغة و «حَسْبه أنْ يضع النحو وقضاياه في جانب من كتابه، ويضع الصرف وقضاياه في جانب آخر»[1]. ويضع الصوت وقضاياه في جانب ثالث.

وأغلب الظّنّ أنّ التداخل الجزئي في عدد مباحث المستويات، كان مَرْده الاستطراد، وحاجة المستويات اللغوية بعضها إلى بعض لأن «اللغةَ عنده دائماً وحدة متماسكة يفسر بعضها بعضاً»[2].

وهذا المنهج، الذي عرف به كتابه اتسم في عمومه بالوصف وهو رائد في مجال تطبيق المنهج الوصفي في البحث اللغوي.

والمراد بالمنهج الوصفي في كتاب سيبويه، الطريقة التي عالج بها الظواهر اللغوية، ومجموعة العمليات العقلية الاستدلالية، التي استند إليها لحل جوانب هذه الظاهرة، تلك الطريقة أو العمليات العقلية التي قادته إلى الهدف الذي كان يسعى إليه. إلى جانب الأسس الواقعية التي اعتمدها في تحقيق ذلك، وهي نفسها التي شاعت في الغرب فيما بعد على النحو الذي أوضحه في ما يأتي:

السـمـاع:

يُعرّفُ السماع بأنه «الأخذُ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها»[3].

ويقوم المنهج الوصفي في البحث اللغوي أساساً على السماع، لأن الخطوات التالية للبحث، إنما تكون بعد جمع المادة التي تجري ملاحظتها ودرسها[4].

---

(1) تطور الدرس النحوي: 34.
(2) سيبويه أمام النحاة: 158.
(3) أصول التفكير النحوي: 22.
(4) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: 166.

واعتمد عليه علماء اللغة الأوائل في بحثهم، واشترطوا أنْ يكونَ الناقل قد سمع من العرب الفصحاء حساً، أو أنْ يسمع من الناقل حساً[1].

واهتم سيبويه بالمسموع من اللغة جرياً على طريقة أساتذته، ومنهجهم في وصف اللغة إيماناً منه بأن اللغة المجموعة عن طريق السماع، هي المعين الرئيس للاتصال بناطقي اللغة، والسبيل الوحيد لربط البحث اللغوي بالواقع، ودليل قاطع على صدق الأحكام اللغوية المستقراة.

وتنوعت مصادر السماع عند سيبويه بين الأخذ المباشر من أفواه العرب، أو السماع عن طريق شيوخه، وقد يستعين ببعض من العرب، الذين ينتمون إلى قبيلة معينة تشعبت أماكن سكنها، أو برجلين، أو برجلٍ واحدٍ من العرب، وكل ذلك دليل حرصه على جمع أكبر عدد ممكن من البيانات اللغوية من اللهجات المنتشرة على الرقعة الجغرافية في الجزيرة العربية. ويؤكّد في السماع المباشر شرطين أساسيين، هما في الغالب: الفصاحة، والثقة؛ ويستعين في ذلك بعبارات من نحو: «وسَمِعنا العَرَب الفُصَحاء»[2]. و «سَمِعنا فُصحاءَ العَرَب»[3]. و «سَمِعنا العربَ الموثوقَ بِهم»[4]. و «سَمِعنا بَعْضَ العَربِ الموثوق بِهم»[5]. و «سَمِعْنا مَنْ نَثِقُ به مِنَ العَربِ»[6]. و «سَمِعْنا مَنْ يُوثَقُ بِعربيّته»[7]. و «سَمِعنا مِمّن يُوثق بعربيّته»[8]. و «سَمِعنا من العرب مَنْ يقولُ ممّن يُوثق بِه»[9]. و «هذه حِجَجٌ سُمِعتْ منَ العَربِ

(1) ينظر: المزهر: 1/59.
(2) الكتاب: 1/219، 4/478.
(3) الكتاب: 3/503.
(4) الكتاب: 1/423. وينظر في قريب منه: 1/308.
(5) الكتاب: 1/319، 396.
(6) الكتاب: 4/139.
(7) الكتاب: 4/465 و 1/155.
(8) الكتاب: 1/71، 313.
(9) الكتاب: 1/53.

وممّن يُوثق به يَزْعُم أَنّهُ سَمِعها مِنَ العَرب»[1]. و «سمعت من أثق به من العرب»[2]. و «سمعنا من يوثق به»[3].

ومما يضفي على منهجه صفة الوصفية، أخذه اللغة عن عربي واحد، أو عن عربيين اثنين، وهو الذي يعرف في المنهج الوصفيّ الحديث بـ (الراوي) أو (مساعد البحث) كونه الممثل الحقيقي للغة، والمعبر الصادق عنها. ومن ذلك قوله: «وَأَنْشَدناهُ هكذا أَعرابيّ مِنْ أَفْصَح النّاس»[4]. و «سَمِعنا عَربيّاً مَوثوقاً بعربيّته»[5]. و «سَمِعْتُ عربيّاً مرةً يقول»[6]. و «سَمِعنا رجلاً من أَهل البادية»[7]. و «سَمِعْتُ أعرابياً»[8]. و «سَمِعتُ رَجُلينِ مِنَ العَرَبِ عربيّين»[9]. و «سَمِعْناهُما مِنَ الشَاعريْنِ اللّذين قالاهُما»[10].

وقد يكتفي بذكر السماع عن العرب من غير أنْ يقرن ذلك بالفصاحة والثقة كقوله: «سَمِعْنا العرَب»[11]. و «قَدْ سَمعنا مِنَ العَربِ»[12]. و «سَمِعْنا مِنَ العَربِ»[13]. و «كذلك سُمِعَ هذا البيت مِنْ أَفواه العَرَبِ»[14].

---

(1) الكتاب: 1/355.
(2) الكتاب: 1/230.
(3) الكتاب: 4/216.
(4) الكتاب: 3/300.
(5) الكتاب: 3/98.
(6) الكتاب: 2/413.
(7) الكتاب: 2/420.
(8) الكتاب: 1/328.
(9) الكتاب: 2/27.
(10) الكتاب: 2/69.
(11) الكتاب: 1/327، 3/639، 644.
(12) الكتاب: 2/412.
(13) الكتاب: 1/243، 244، 3/248.
(14) الكتاب: 2/74.

وقد يصرح باسم العرب، أو القبيلة المسموع عنهم. ومن ذلك: أهل الحجاز[1]. وبنو تميم[2]، وقيس[3]، وأسد[4]، وبكر بن وائل[5]، وطيء[6]، وفزارة[7]، وبنو سليم[8]، وخَثْعل[9]، وهُذَيل[10].

وقد لا يصرح باسم القبيلة ويكتفي بقوله: «وسَمِعْناهم يَتكلمون»[11]. و«سَمعناهم يَقُولون»[12]. و«سَمِعْناهم يُنْشدون»[13]. و«سَمِعنا ذلك مِنْهم»[14]

وإلى جانب سماعه المباشر من أفواه العرب، فإنه كان يعتمد على شيوخه في جمع المادة وهم: عبدُ الله بنُ أَبي إِسحاق (ت 147 هـ)[15]. وعيسى بنُ عُمَر(ت 149 هـ)[16]. والخليلُ بنُ أَحمد الفراهيديّ (ت 170 هـ)[17]. وأبو الخطّاب الأخفشُ الأَكبر (ت 177 هـ)[18].

---

(1) الكتاب: 3/278، 534، 535.
(2) الكتاب: 3/277، 278، 4/180.
(3) الكتاب: 4/125.
(4) الكتاب: 4/125، 177، 178.
(5) الكتاب: 3/535، 536.
(6) الكتاب: 4/181، 2/192.
(7) الكتاب: 4/181.
(8) الكتاب: 1/124.
(9) الكتاب: 1/226.
(10) الكتاب: 4/440.
(11) الكتاب: 4/216.
(12) الكتاب: 3/313. 4/177، 207.
(13) الكتاب: 3/78. 4/116.
(14) الكتاب: 4/405.
(15) الكتاب: 1/279. 2/77. 3/44. 4/121.
(16) الكتاب: 1/169. 2/21. 4/159.
(17) الكتاب: 1/275. 2/120. 3/94.
(18) الكتاب: 1/79. 2/83. 4/20.

ويونس بنُ حَبيب البصريّ (ت 182 هـ)[1].

ومن باب حرصه على الأخذ من أفواه العرب، تأييده المسموع من شيوخه بكلام العرب على الرغم من كون شيوخه من الثقة بالمنزلة التي لا يمكن معها الطعن فيهم ومن ذلك قوله: «والذي ذكرتُ لك قولُ الخليل، ورأينا العربَ توافُقُه بَعْدما سَمِعْنا مِنْه»[2]. وقوله: «ويونس يقول: هذا مِثْلُك مقبلاً، وهذا زيدٌ مِثْلَك إذا قدّمه جعله معرفةً، وإذا أخّره جعله نكرةً، وَمِنَ العَربِ مَنْ يوافِقُه على ذلك»[3].

إنّ هذا الاهتمامَ الذي يولي سيبويه المسموع إياه، يدخل ضمن الأُسس العامة التي وضعها لتطبيق منهجه الوصفيّ، وهو يحقق من وراء ذلك أهدافاً مهمةً أهمها:

أولاً: إيمانه بأن اللغة حقيقةٌ اجتماعيةٌ، وهذا ما يذهب إليه المنهج الوصفيّ الحديث، الذي يرى أَنّ «اللغةَ مَسلكٌ اجتماعي يَجْري في نماذج معينة من الأداء، وأنّ المجتمع هو الذي يحدد هذه النماذج بطريق العرف»[4].

ثانياً: إنّ الأحكام اللغوية المستنبطة من الاستعمال الواقعي للغة إنما تكون عن طريق أعداد هائلة من الظواهر اللغوية، ولا يخرج المنهج الوصفيّ عن توكيده هذه الحقيقة من أنّ الباحث اللغوي «يَبْني ملاحظاتِه التفسيريّة، وأَحكامه اللغويّة في ضوء معطيات واسعة من الأمثلة اللغويّة المسموعة»[5].

---

(1) الكتاب: 1/271. 2/79. 3/600.
(2) الكتاب: 2/117. 3/290.
(3) الكتاب: 1/423.
(4) اللغة بين المعيارية والوصفية: 16.
(5) Linguistics; Cristal; p. 129.

ثالثاً: الوقوف على الاختلافات اللهجية في طبيعة نطق الظواهر اللغويّة عن طريق السماع المباشر، وهو ما سنأتي عليه في المبحث القادم.

اللغـــة والكـــلام:

يُميّز علمُ اللغة الوصفيّ في منهجه بين اللّغة والكلام، فإذا كانت اللّغة مظهراً اجتماعياً، فإنّ الكلام عمل فردي مقصود.

فاللغة يكتسب وجودها الفعلي من خلال الكلام الذي هو «نشاط يجري على شروط اللغة»[1].

والاتجاه الذي اهتدى به سيبويه إلى دراسة اللغة، هو أنّ اللغة يبرز وجودها من خلال الاستعمال، أَي التداول الفعلي لها، ويتضح من العبارات التي يستخدمها في كتابه تخديد هذه الخصيصة، يقول: «المعارفُ الغالبةُ أكثرُ في الكلام وَهُم لها أَكثرُ استعمالاً»[2]. وقوله: «ومِنْ كلامِهم أَنْ يَجري الشيءُ على ما لا يُسْتعمَلُ في كلامِهم»[3]. وقوله: «إنْ لم يستعملوا هذا في كلامهم»[4]. وقوله: و«لا يُستعمل في الكَلام»[5]. وقوله: «وإنْ كانوا لمْ يَستعملوا في كلامِهم ذلك»[6].

والكلامُ عنده لا يُطلق إلاّ على النسق الشكلي، الذي يؤول إلى دلالة تتفق مع النظامُ الذي له وجوده في عقول أفراد المجتمع اللغوي، وهذا النظام يعرف عند أهل العربية بالجملة[7]. قال: «واعلم إنْ قُلتَ في كلام العرب إنّما

---

(1) مناهج البحث في اللغة: 139.
(2) الكتاب: 2/256.
(3) الكتاب: 2/281.
(4) الكتاب: 4/374.
(5) الكتاب: 4/76.
(6) الكتاب: 3/275.
(7) ينظر: المسائل العسكريات: 41.

وَقعت على أنْ يُحكى بها ما كان كلاماً»[1]. وقوله: «ولو قال: (ثلاثونَ اليومَ دِرْهماً) كان قبيحاً في الكلام»[2]. وقوله: «ولو قلت: (كان عبدُ اللّه) لم يكنْ كلاماً». ولو قلت: (ضَرَبَ عَبْدُ اللّه) كانَ كلاماً»[3].

وعدم التناسق الشكلي ينتج عنه ما يعرف في الدرس اللغوي الحديث «بالتنافس الدلالي»[4].

وَثمّةَ تعابير أُخَر يستعين بها في وصف التراكيب المنسجمة مع نظام اللغة، أو التي لا تتناغم معه. ومن ذلك: «هَذا وَجْهُ الكَلامِ»[5]. و «ليْس بحدّ كلامِ العَرَبِ»[6]. و «ليس وَجْهَ كلامِ النّاسِ»[7].

إنّ منهجه الوصفي كان يُحتّم عليه دراسة اللغة من خلال الكلام، إيماناً منه بأن الكلام هو النشاط البيِّن للغة، وقد قَرَن الكلامَ بالنظام واهتدى إلى النظام عن طريق تلمّس العلاقات الداخلية التي تربط أعضاء الجملة الواحدة، وتحليل عناصر الجملة الواحدة من جانبها الشكلي والوظيفي.

إنّ هذه السمة التي يفصح عنها منهجه الوصفي تضفي على عمله صفة الابتكار في دراسة اللغة وصفياً، وتتفق تماماً مع المنهج الوصفي الحديث، الذي يُؤكّد أنّ «التركيب اللغوي أَبعد من أَنْ يكونَ تكديساً لوحدات لغوية، فبيئة التركيب صورة متكاملة من الشكل والمعنى»[8].

---

(1) الكتاب: 1/122.
(2) الكتاب: 2/158.
(3) الكتاب: 2/90.
(4) ينظر: جوانب من نظرية النحو: 103.
(5) الكتاب: 2/311، 312. 3/566.
(6) الكتاب: 3/564.
(7) الكتاب: 3/97.
(8) Introductory Reading On Language; p. 240.

اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة:

يولي المنهج الوصفي الغربي اللغة المنطوقة اهتماماً كبيراً، وهي الهدف من الدراسة في البحث اللغوي، ويرجع السبب إلى أن التغييرات اللغوية تظهر على اللغة المنطوقة بشكل أدق[1].

وتظهر هذه الحقيقة بوضوح في المستويات اللغوية: الصوتية، والصرفية، والنحوية. فيجب في مجال الصوتيات أن تصنف أصوات اللغة في ضوء موضع نطقها إذ «لا يمكن القيام بوصف الأصوات إلاّ على أساس عمل فعل النطق»[2].

وهو ما تعرف بـ (الصويتة)[3]، وتوصف بأنها «من سمات التعبير للغة المسموعة، والاختلاف في التلفظ يكمن في اختلاف النطق بالصويتات»[4]، فإذا وضعنا (التاء) موضع (الثاء) من كلمة (ثابَ) تغيرت الكلمة، وتغير معناها وأصبحت (تابَ)، فالتاء والثاء صويتتان مستقلتان. وقد تكون للصويتة الواحدة صور نطقية يستعمل كل منها في بيئة صوتية معينة تختلف عن بيئة صويتة أخرى نحو: (النون)، التي قبل (الثاء) في (إنْ ثاب) لا تحل محل (النون) قبل (القاف) في (إنْ قَال) وقبل (الظاء) في (إنْ ظَهَر) وقبل (الشين) في (إنْ شَاء) وهكذا[5].

وفي المستوى الصرفي، فإن أثر اللغة المنطوقة يتبين في نبر الكلمات، والنبر هو «بروز صوت واحد، أو مقطع معين داخل بنية الكلمة قياساً

---

(1) ينظر: علم اللغة العام: دي سوسير: 43.

(2) علم اللغة العام: دي سوسير: 57.

(3) فضلت هذا المصطلح الذي اقترحه الدكتور حسام النعيمي على المصطلح الأجنبي (الفونيم). ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات: 88.

(4) Introduction To Descriptive Liguistics; p.9.9

(5) ينظر: مناهج البحث في اللغة: 157 ـ 159. وهو ما يعرف بـ «التصويتة».

بالأصوات أو المقاطع الأخر»[1].

ويؤدي (النبر) وظيفة دلالية في التمييز بين معاني الكلمات، ولا تتضح هذه الوظيفة في اللغات كلها، فليس النبر صفة مميّزة للكلمات في اللغة العربية.

أمّا في اللغة الإنكليزية، فإنّ له القدرة على التفريق بين صيغة وأُخْرى أو معنى وآخر، فعلى سبيل المثال إذا نطقنا كلمة (Import) بنبر المقطع الأول كانت إما بمعنى (مهم)، وإذا نبرنا المقطع الثاني كانت فعلاً بمعنى (يهم)[2].

وفي مجال النحو، يستطيع المتكلم عن طريق الاستعانة باللغة المنطوقة أنْ يعبر بتركيب نحوي واحد عن معانٍ مختلفة، وهو ما يعرف بـ (التنغيم) الذي «يؤدي وظيفة نحوية مهمة، تخدم علم اللغة الوصفي في ميدان دراسة التراكيب النحوية»[3].

وقد أدرك سيبويه أهمية اللغة المنطوقة في منهجه الوصفي، وكان يعتمد عليها في استقراء الأصول اللغوية، وقد استعان بها في وصف المستويات اللغوية، ويظهر ذلك بوضوح في وصفه الأصوات اللغويّة، حيث ذكر أنّ «أصل الحروف العربية تسعة وعشرون حرفاً»[4]. واستعمل لفظ (حرف) للمعنى العام الذي يعرف بـ (الصُوَيْتة)، ثم بيّن أنّ هناك فروعاً لهذه الحروف الأصول، ومثل لذلك بالألف، والألف الممالة، وألف التفخيم، وبالضاد والضاد الضعيفة، وبالنون والنون الخفيفة...[5].

وطبيعة وصف سيبويه للأصوات العربية الأصول، والفروع تذكرنا

---

(1) Aspect Of Language Study; p. 168.

(2) An Introduction To Descriptive Linguistics; p. 426.

(3) Language; p. 260.

(4) الكتاب: 4/431.

(5) ينظر: الكتاب: 4/432.

بتعريف (دانيال جونز) للصُوَيْتة بأنّها «عائلة من الأصوات يُعدّ أحدها أصلاً والباقي فروعاً له»[1].

ومن مظاهر اعتنائه باللغة المنطوقة ذكره أنّ اختلاس الحركة في نحو: (يضربها) و (من مأمنك) «تحكمه لك المشافهة»[2]. وما الاهتمام بالتماثل الصوتي، والتخالف الصوتي، والإدغام وغيرها من التغييرات الصوتية التي يتحكم فيها النطق إلاّ أثر من آثار اهتمامه باللغة المنطوقة. وتَحْمِله العناية بالمنطوق على ملاحظة نطق الظاهرة الصوتية بدقة من خلال حركة الشفتين عند الإشمام في قوله: «لأنّ ضمّكَ شَفَتَيْكَ كَتَحْريككَ بَعْض جَسَدك، وإشْمامِك في الرّفع للرؤيةِ وليس بصوتٍ للأُذنِ ألا ترى أنك لو قلت: (هذا مَعْن) فأشْمَمْتَ كانتْ عِند الأعمى بِمنزلتِها إذا لم تُشْمِم»[3].

ويؤكد المنهج الوصفي الحديث المبدأ، الذي فطن إليه سيبويه في أنّ السماع لا يقتصر على الإصغاء وحده، بل على التحديق وملاحظة تعابير وجه المتكلم، إذ من الواضح أن الأبصار يؤدي دوراً حيوياً للمستمع لضبط الكلام بشكل تام[4]. أمّا النبر، فلم يُولِه سيبويه أيّ اهتمام، حيث لم نجد له إشارة في كتابه، ومَردّ ذلك إلى أنّ ليس للنبر وظيفة تمييزية بين الصيغ ومعانيها في اللغة العربية إذ لا يؤثر فيها «الضغط على مقطع أو صوت ما في الكلمة في الدلالة اللغوية، فلا تختلف دلالات الألفاظ أو صيغها إذا توافر فيها النبر، فهي على خلاف الإنكليزية، التي تتخذ النبر وسيلة للتفرقة بين الاسم والفعل»[5].

وعلى هذا فلا يوجد في العربية نبر صرفي، وإنّما يوجد نبر جُمَلي ومن

---

(1) The Phoneme Theory; p. 12.

(2) الكتاب: 202/4.

(3) الكتاب: 171/4.

(4) ينظر: جدلية علم الاجتماع: 320.

(5) مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها: 53.

خلال السياق، الذي يعرف بـ (التنغيم). يقول الدكتور خليل عمايرة: «أمّا إنْ كان النبر على الكلمات في الجملة، أو على كلمةٍ واحدةٍ في الجملة لإظهارها على بقية كلمات الملة، فإنّ ذلك يكون نبراً سياقياً دلالياً نُسمّيه التنغيم، ولا يكون التنغيم في الجمل إلاّ لمعنى»[1]. فهو إذَنْ صفة مميزة للجمل لبيان الوظيفة الدلالية، والتعبير عن معانٍ نحوية منها: «التعجب، والضجر، والفخر، والذعر، ومعان أُخَر»[2].

وفي كتاب سيبويه إشارات واضحة إلى الوظيفة النحوية التي يؤديها التنغيم في الانتقال به من باب نحوي إلى آخر، نذكر منها قوله: «وقَدْ تَقولُ: (تاللّهِ!) وفيها معنى التّعجّب»[3].

ومن المعلوم أنّ سيبويه كان حريصاً على أنْ يُبيّن ما في هذا التركيب من قوة التعبير عن دلالةٍ، تُعادل قوة تركيب مؤلف من عناصر متعددة، ومن المعلوم أن هذا التعبير القصير قد يفيد القسم، وقد يفيد التعجب تبْعاً لطريقة أداء المتكلم والسياق الاجتماعي، الذي يساعد على نوع الأداء.

ويبين في موضع آخر من كتابه أن التنغيم قادر على التمييز بين دلالة التراكيب في ضوء طبيعة الكلام المنطوق، الذي يُعبّر عنه المتكلم. يقول: «وقَدْ تَقُولُ: (هُوَ عَبُد اللّهِ)، و (أنا عَبْدُ اللّهِ) فاخِراً أو مُوعِداً... وتقول: (إنّي عَبْدُ اللّهِ) مُصغّراً نَفْسَهُ لِربِّه، ثُمّ تُفسّر حالَ العبيدِ فتقولُ: (آكلاً كما تأكلُ العبيدُ)[4].

إنّ طبيعة أداء هذه الجمل هي التي تحدد معانيها، ولا يمكن أنْ تظهر المعاني المتعددة للجملة الواحدة إلاّ في النطق، لأنّ التنغيم لا يظهر في اللغة المكتوبة.

---

(1) في نحو اللغة وتراكيبها: 175.

(2) Introductory Reading On Language; p. 426.

(3) الكتاب: 3/497.

(4) الكتاب: 2/80.

إنّ إيلاء سيبويه أهمية للغة المنطوقة توكيد لمنهجه الوصفي، الذي سار على هَدْيِهِ، وبيان للعادات النطقية المتباينة، التي تظهر بوضوح من خلال ملاحظة الظواهر اللغوية الجارية على لسان المتكلمين على اختلاف لهجاتهم، إلى جانب تقريره أنّ اللغة المنطوقة في سياقها الاجتماعي تختلف عنها في حالة استقرارها كتابة.

إنّ الوقوف على هذه الحقائق في كتاب سيبويه يحقق أموراً منها:

أولاً: نفي التهمة المنسوبة إلى علمائنا اللغويين وهي أنهم اقتصروا «في تقعيد اللغة وتقنينها على اللغة المكتوبة بينما الأصل في اللغة أنْ تكون منطوقة»[1].

ثانياً: إنّ سيبويه اهتدى إلى التصورات الأساسية لنظرية (الصُوَيْتَة) قبل ظهورها عند الغربيين، حيث تعمق في تحديد وظيفتها، وفي فحص البيئات الصوتية، التي تظهر فيها الصُوَيْتة الواحدة، التي تؤثر في تنوّع الصُوَر النطقية للصُوَيْتَة الواحدة، وليس ذلك كشفاً جديداً كما يذهب إليه بعض الدارسين مِنَ المحدثين[2].

ثالثاً: الرد على القائلين بأن اللغويين العرب قد أهملوا وظيفة التنغيم في التركيب النحوي، نتيجة اعتمادهم على اللغة المكتوبة. إذْ يرى بعض المحدثين أنّ التنغيم في التراث اللغوي «غير منصوص عليه ولا أثر لإشارة مباشرة إليه»[3] إنّ القراءة المنصفة، والتعمق الجاد والمتفحص للجانب الإبداعي من تراثنا اللغوي من شأنها أنْ تبعد الباحثين المحدثين عن إطلاق أحكام سريعة، تلحق الحيف بجهود لغويينا الأوائل، هذه الأحكام التي

---

(1) اللغة بين المعيارية والوصفية: 34 ـ 35.

(2) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 139.

(3) في نحو اللغة وتراكيبها: 35.

مصدرها الانبهار ببريق المنهج الوصفي الغربي مما حجب عن أبصارهم رؤية حقيقة المنهج الوصفي عند علمائنا العرب، الذين سبقوا الغربيين إلى الاهتداء إليه بقرون كثيرة.

وحـــدة الزمـــان والمكـــان:

الزمـــان:

أكد (دي سو سير) في منهجه، أنّ الدراسة الوصفية للغة يجب أنْ تقتصر على زمن بعينه، وهو ما يعرف بالدراسة التزامنية (Synchronic Linguistics)، واستبعد الدراسة التعاقبية (Diachronic Linguistics) في مجال الدرس الوصفي، وسوغ ذلك بثبوت خصائص اللغة، واستقرار معالمها في زمن محدد، مما يَسْهل وصفها، وبيان سماتها لوضوح وحدة الخصائص فيها[1].

وحين شَرِع الدارسون المحدثون في تقويم جهود اللغويين العرب، تَوهّم قسم منهم أنّ المراحل الأولى من البحث اللغوي لمْ تكتفِ بدراسة اللغة في زمن مِعين، وأنّ المدة الزمنية، التي امتد فيها البحث اللغوي مدة متباعدة «جمعت بين أكثر من عصر ومرحلة تأريخية، فهي قد جمعت النصوص اللغوية على مدى العصور الجاهلية، والإسلامية، والأموية وهذا بحد ذاته يمثل عدة مراحل تطورية على مستويات مختلفة»[2].

ومنهم من يذهب إلى رأي يغاير الرأي المتقدم، إذ يرى أنّ اللغويين الأوائل «اقتصروا في استقراء المادة اللغوية على زمن، ينتهي بإبراهيم بن هرمة، أو بشار بن برد، في حين أن اللغة في نظاميها المعجمي، والصرفي متطورة متجددة لتتمكن من سد حاجة مستعمليها في التعبير عما يجول في

(1) ينظر: علم اللغة العام: 105، 106.
(2) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم: 1/ 17.

أنْفسهم في إطار نظاميها اللذين يجب أنْ يكونا ثابتين: التركيبي النحوي، والصوتي»[1].

إنّ هذا التناقض في الرأي أساسه التأثر بالمنهج الوصفي الغربي، وتجاهل خصوصية اللغة العربية. فاللغة العربية لها خصوصيتها التي تميزها من اللغات الأخرى، إذ احتفظت لحين تأصيل الأحكام اللغوية بكثير من سماتها وخصائصها. فعلى الرغم من الفاصل الزمني بين باحثي اللغة الأوائل وبين شعراء العصر الجاهلي، فإنهم كانوا يتذوقون لغتهم، فالعربية حتى اليوم «لا تزال قائمة على أسسها المتينة، وأعمدتها الصلبة، لم تُصبها الهزّات، التي أصابت اللغة الأخرى فالنصوص التي بنى عليها الدارسون أبحاثهم، وملاحظاتهم وخرجوا منها إلى القواعد والقوانين لا تزال مَعِيناً ثَرّاً لا يَنْضب»[2]. فهي لغة عربية مُوَحّدة يجمعها تأريخ موحد نضجت على تعاقب السنين، وتناقلتها الألسن عن فهم ودراية، زادها القرآن الكريم قوة ووحدة، بخلاف اللغات الأوربية التي تتباين فيها خصوصيات اللغة الواحدة من عصر إلى آخر، لذلك فهم معذورون في دراسة اللغة في زمن معين. فعلى سبيل المثال أنّ اللغة الإنكليزية «كثير من ألفاظها التي أَلِفَها الناس في زمن تشوسر أبي الشعر الإنكليزي كما يسمونه قد أصبحت تحتاج في عهد شكسبير إلى مترجم، أو مفسر لدلالتها على الرُّغم من أنّ ما مَرّ بينهما مِن الزمن يُعدّ قصيراً في تأريخ الأمم»[3].

ثم إنّ البحث التأريخي في اللغة «إنما يكون بإقامة تسلسل تأريخي للحوادث أي بتأريخ نسبي للتغييرات»[4]. وأنّ اللغة العربية في بداياتها لم تتبع التطور التأريخي للظواهر اللغوية، وحسبنا في ذلك كتاب سيبويه، الذي

---

(1) في نحو اللغة وتراكيبها: 32.

(2) البحث اللغوي وصلته بالبنيوية في اللسانيات: 56.

(3) دلالة الألفاظ: 122.

(4) مكانة البحث اللغوي القديم من علم اللغة الحديث: 75.

خلت الدراسات اللغوية فيه من هذا النمط من البحث، لأن منهجه وصفي و «لا يهمّه النظر إلى الأصول التأريخية للكلمة المُقَعّد لها»[1].

لقد غاب عن الباحثين المحدثين، الذين وقعوا تحت تأثير المنهج الوصفي في الغرب، وآراء المستشرقين[2]، مفهوم نظرية العرب في اللغة، ووقعوا تحت تأثير علم اللغة التأريخي، والمقارن في الغرب «ولم يَروا مُوجِباً لتعويد أنفسهم على نظرية ليس لها ما يدعمها في ضوء علم اللغة التأريخي»[3].

إنّ النظرة الصائبة إلى تأريخ اللغة العربية المُوَحّد، والتبصر بخصوصية اللغة العربية بِمَنْأى عن تقويمها بمعايير خصوصية اللغات الأخرى، تجعل الدارسين المحدثينَ مُهَيّئين لإدراك المنهج الوصفي عند علماء العربية، الذين درسوا لغة «ثابتة الأصول، راسخة القيم، موفورة النصوص السليمة خلال تأريخها الطويل، وهي تمثل لغة مجتمع واحد ذي تقاليد، وأعراف وقيم دينية وتراثية واحدة، وهذه اللغة قد ارتبطت بشكل جذري وصميمي بالمجتمع العربي الإسلامي منذ أقدم عصوره حتى اليوم»[4]. وبهذه النظرة الصائبة نصحح النظر إلى مزايا لغتنا، وتصويب أخطاء بعض الدارسين و «قد يكون من هؤلاء أبناء لها يظلمونها ولا يسيئون النية، ولكنهم يسيئون القياس، أو يعتمدون في المقارنة بينها، وبين سائر اللغات على غير أدواتها»[5].

المكان:

يتخذ المنهج الوصفي الحديث من وحدة المكان، شرطاً أساسياً في

(1) فقه اللغة في الكتب العربية: 177.
(2) ينظر مثلاً: «رأي المستشرق «فايل» في مقدمة «الإنصاف في مسائل الخلاف».
(3) خواطر هيكلية في كتاب سيبويه: 262.
(4) البحث اللغوي وصلته بالبنيوية في اللسانيات: 59.
(5) أشتات مجتمعات في اللغة والأدب: 12.

دراسة خصائص اللغة، ولا يعترف بتعدد الأماكن المجموعة منها النصوص اللغوية[1].

ذلك أنَّ الالتزام بوحدة المكان يجعل الباحث اللغوي على بَيّنة من إبراز الخصائص المُوحّدة للغة، ويؤخذ على البحث اللغوي العربي عدم التزامه بوحدة المكان في استقراء الأصول من المادة اللغوية المجموعة، وترتب على ذلك عدم التمييز بين خصوصية كل لهجة من اللهجات العربية على حدة، حيث «لم يفصلوا بين ما كان يَرِدُهم من هذه القبيلة أو تلك، فظهرت نتائج هذا الخلط عند وضع القواعد فجاءت قواعدهم مستوعبة أكبر عدد من الشواهد المتماثلة»[2].

لقد غاب عن ذهن الباحثين المحدثين، أنّ البحث اللغوي القديم ارتبط أصلاً بمبدأ فكري سامٍ، هو خدمة لغة القرآن الكريم، التي بلغت أسمى مراتب البيان، وجمعت العرب على لغة واحدة، فلم يكن هناك حاجز في منهج البحث اللغوي عند العرب بين اللغة العربية ولهجاتها، فاللهجة عندهم مصطلح يشير إلى فروع المجتمع اللغوي الواحد المُوزّع على مساحة جغرافية واسعة، فاللهجات العربية سلسلة متواصلة لتأريخ لغوي موحد، وظهور التفرعات اللهجية فيها أمر طبيعي إذ «ليست هناك لغة تتوزع على إقليم واسع، أو مساحة جغرافية معقولة، من غير أنْ تظهر فيها التنوعات اللهجية»[3]. واتسع المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ليغطي الاستقراء اللغوي فيه معظم اللهجات العربية، وعلى الرغم من تشدده في طلب الفصاحة بحثاً عن المستوى الصوابي، لم يهمل الأخذ عن اللهجات، التي كانت أقل فصاحة بغية الكشف عن تيار التغيير اللغوي، الذي يسري بشكل غير متساوٍ على لهجات اللغة الواحدة، فاللهجات «ميدان واسع يتحرك فيه

---

(1) ينظر: النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم: 22.
(2) في نحو اللغة وتراكيبها: 32.
(3) Language; p. 15.

اللغوي لتقصي الحقائق اللغوية المنتشرة على رقعة جغرافية فسيحة، وأنّ أخذ التباين اللهجي في استعمال اللغة الواحدة يؤشر مدى تحرك التيار العام للتغيير اللغوي»[1].

إنَّ خصيصة الشمولية في تناول الظواهر اللغوية من اللهجات المتعددة أتاحت لمنهجه الوصفي تغطية وصف المستويات اللغوية كافة، والوقوف على التباين اللهجي في استعمال الظاهرة اللغوية الواحدة، لأنّ «الظاهرة اللغوية الواحدة لا يمكن أن يكون استعمالها واحداً عند لهجات اللغة الواحدة»[2].

ومن المعلوم أنّ سيبويه لم يُهْمِل التصريح بأسماء اللهجات العربية، التي اعتمد عليها في جمع اللغة، ولم يكتف منهجه الوصفي بملاحظة اللهجات المتفرعة عن اللغة الواحدة ووصفها، وإنّما كان يتتبع أثر التباين الحاصل في نطق الظواهر اللغوية داخل اللهجة الواحدة نفسها، ويظهر ذلك في عبارات منها: «ناس من بني تميم»[3]. و «ناس كثير من تميم وناس من أسد»[4]. و «ناس من قيس وأهل الحجاز»[5]. و «ناسٌ مِنْ بَكر بن وائل»[6]. و «يقولُه قومٌ مِنْ قيس وأسد ممّن تُرضى عربيّتُه»[7]. و «إنّ قوماً مِنْ رَبيعة يَقولُون»[8].

وفي مواضع كثيرة من كتابة لا يصرح باسم اللهجة، وإنما يستعين في

---

(1) Language; p. 166.

(2) Introductory Reading On Language; p. 339.

(3) الكتاب: 4/177.

(4) الكتاب: 4/120، 177، 179.

(5) الكتاب: 4/417.

(6) الكتاب: 3/533. 4/197.

(7) الكتاب: 4/125.

(8) الكتاب: 4/196.

الإشارة إليها بعبارات نحو: «بعض العرب»[1]. و «بعضهم»[2]. و «مِنَ العَربِ مَنْ يَقُولُ»[3]. و «بَعضُ الأَعْراب»[4].

ونخلص مما تقدم إلى أنّ منهج سيبويه الوصفي في بحثه للغة يَتّسم بالشمولية، وتتبع آثار الظواهر اللغوية في اللهجات ووصفها، ولا يكون ذلك هدفاً لتوجيه النقد إليه من خلال التقليل من جهود اللغويين الأوائل، الذي يمثل كتاب سيبويه خلاصة لها.

إنّ استيعاب منهجه يضع حداً للتناقض الحاصل في الآراء، فحين يَزعُم أحد الباحثين المعاصرين أنّ اللغويين الأوائل لم يكتفوا «بدراسة لهجة واحدة وإنّما عمدوا إلى دراسة لهجات متعددة تختلف من نواحٍ كثيرة، وبذلك انعدمت وحدة الموضوع، الذي اتجهت إليه الدراسة»[5]، يتوهم باحث آخر أنهم اقتصروا «في استقراء المادة اللغوية على قبائل معينة: أسد، وتميم، وقيس، وهذيل، وبعض الطائيين، وبعض كنانة، ورفض القبائل الأخرى بحجة أنها كانت ذات علاقة تجارية»[6].

أما الرأي الأول، فيُردّ بأنّ اللهجات العربية تنتمي إلى تأريخ لغوي واحد، وأنّ البحث اللغوي العربي قد استقر على أحكام وقواعد، تمثل الجهد الأعظم من لغات العرب و «الاختلاف في قضايا الأصوات والدلالات لا تمثل بالضرورة مُبرراً لوضع أحكام مستقلة لكل لهجة، لأنّ التنظيم

---

(1) الكتاب: 1/51، 393. 2/55، 92، 209، 292، 330. 3/32، 617، 219. 4/32، 40، 354، 386.

(2) الكتاب: 1/240. 3/604، 606، 614. 4/176، 368، 385.

(3) الكتاب: 1/358. 3/627، 647، 498.

(4) الكتاب: 3/81.

(5) اللغة بين المعيارية والوصفية: 159.

(6) في نحو اللغة وتراكيبها: 31.

والتراكيب والبناء كانت واحدة»[1]، والتسليم بذلك هو الحكم على اللغة بالتشتت. والرأي الآخر يُردّ بمنهج سيبويه الوصفي المُتّسم بالشمولية في تناول الظواهر اللغوية.

الاستقـــراء:

الاستقراء هو استخلاص المبادىء العامة، التي تُنظّم الظواهر اللغوية وعن طريق الاستقراء يكتسب الباحث اللغويّ المعرفة التامة بأسرار اللغة، تلك المعرفة التي تُعينه على إصدار الأحكام الخاصة باللّغة المدروسة، ويتطلب الاستقراء اللغويّ في المنهج الوصفي «عدداً هائلاً من البيانات التي يتناولها، وقد تكون هذه البيانات أصواتاً عند دراسة الأصوات، أو حروفاً أو مقاطع أو ظواهر موقعية عند دراسة التشكيل الصوتي، أو صيغاً عند دراسة الصرف، أو أبواباً نحوية عند دراسة النحو»[2].

ولكي تكون الأصول المستقراة من اللغة متصفة بالواقعية، وَجَبَ أنْ يكونَ العملُ الاستقرائي لصيقاً بالواقع الاستعمالي للّغة، لأنّ الدراسات اللغويّة في المنهج الوصفي «ليست افتراضات توضع أو تُثار ولكنّها استقراء»[3].

والواقع أن الاستقراء كان منهجاً وصفياً عاماً عند اللغويين الأوائل يستعينون به في تتبعهم كلام العرب، وكوّن عندهم تجربةً علميةً رائدة، لأنّ وظيفته «لم يفهمها على حقيقتها أحد مثلما فهمهما وطبقها سلفنا الصالح من علمائنا الأولين»[4].

إنّ العملية الاستقرائية عند العرب تُثبت بشكل قاطع أنّ البحث اللغوي

---

(1) البحث اللغوي وصلته بالبنيوية في اللسانيات: 60.
(2) اللغة بين المعيارية والوصفية: 160.
(3) اللغة بين العقل والمغامرة: 91.
(4) الاستقراء في اللغة: 203.

عند العرب اتّخذ مجراه الطبيعي في التعامل مع الظواهر، وهو يتفق تماماً مع منهج العلوم التي تستند إلى الاستقراء العلمي المنظّم بدءاً بالجزئيات في التتبع والاستقراء، وصولاً إلى الكليات في استخلاص الأصول. في حين أنّ البحث اللغوي عند الغربيين كان في مبدئه معيارياً لا يُعبّر عن روح المنهج العلمي.

وكتاب سيبويه يدلّ على اتخاذ علمائنا الأوائل الاستقراء منهجاً في محاولة الكشف عن أصول اللغة، فأقام بحثه «على تجميع ملاحظات عن الجزئيات، ثم استخلاص قاعدة كلية»[1]. وهذه الخصيصة تنسجم مع منهج الاستقراء العلمي بشكل عام، لأنه «يهدف إلى اكتشاف القوانين العامة التي عن طريقها تُفَسّر ظواهر الطبيعة»[2].

ويمكن أنْ نتلمس هذه الحقيقة المنهجية في كتابة المبنى على الاستقراء أصلاً، فقد هَداهُ الاستقراء إلى أنّ الكلم العربي مبني ومعرب[3]. فكلامه على المبني والمعرب «يدل دلالة واضحة على عمل استقرائي، إذ قدم جميع الحركات الإعرابية في جميع الحالات التي تخضع للكلام، فالمعربُ يتغير بِتغيُّر العامل، والمبني لا يزول فهو ثابت على بنائه»[4].

واعتماداً على استقراء كلام العرب، توصل إلى «أنّ الفِعْلَ يجري في الأسماءِ على ثلاثةِ مجارٍ فِعْلٌ مُظْهَرٌ لا يَحْسُن إضمارُه، وفِعْلٌ مُضْمَرٌ مُسْتَعْمَلٌ إظهارُه، وفِعْلٌ مُضْمَر متروكٌ إظهارُه»[5]وإلى «أنّ كلّ مضافٍ وكانَ لِلْنكرةِ صفة فإنّه إذا كانَ موصوفاً أوْ وَصفاً أوْ خبراً بمنزلةِ النكرةِ المفردةِ»[6]. وتبيّن

(1) اللغة بين العقل والمغامرة: 55.
(2) الاستقراء والمنهج العلمي: 75.
(3) ينظر: الكتاب: 1/13، 23.
(4) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: 120.
(5) الكتاب: 1/296.
(6) الكتاب: 1/425.

له عن طريق الاستقراء أنّ «الاسْمَ لا تَقَعُ فيه علامةُ الإضمارِ»[1]. وأنّ «الفِعْل يُضمر فيه وتقع فيه علامةُ الإضمار»[2]. وأنّ «الجَزْمَ في الأفْعال نظيرُ الجرّ في الأسماء، فليس للاسْم في الجَزْم نصيبٌ وليس للفِعْلِ في الجرّ نصيبٌ»[3].

ومكّنته نتائج الاستقراء من وضع ضوابط ثابتة لوظيفة البنية داخل التركيب. قال في (باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء) ما نصه: «جُملةُ هذا الباب أنّ الزمانَ إذا كانَ ماضياً أُضيف إلى الفِعْلِ وإلى الابتداء والخبر، لأنه في معنى (إذْ)، فأضيف إلى ما يُضاف إليه (إذْ) وإذا كان لِما يَقَعُ لمْ يُضَفْ إلاّ إلى الأفعال لأنه في معنى (إذا) و (إذا) هذه لا تُضاف إلاّ إلى الأفْعال»[4].

وتوصل باستقراء بنية الكلمة العربية في كلام العرب إلى أنّها تتألّف من عنصرين: أحدهما (الصوامت) والآخر (الصوائت)، ولا تخلو الكلمة من (الصوائت)، وهي الحركات الطويلة (الألف، والياء، والواو) ولهُنّ حركاتٌ أقْصر منها، وهي (الفتحة، والكسرة، والضمة). وعبارته: «فأمّا الأحْرُف الثلاثةُ فإنّهن يَكْثُرنَ في كلّ مَوْضعٍ، ولا يخلو مِنهُنّ حرفٌ أوْ مِنْ بَعْضِهِنَّ... ثُمَّ لَيْسَ شيء من الزوائد يَعْدِل كثرتَهُنّ في الكلام، هُنّ لِكُلِّ مَدٍّ، ومِنْهُنّ كلُّ حركةٍ... وكِثرتهنّ في الكلام وتَمكنّهن فيه زوائدَ أفْشى مِنْ أنْ يُحْصى ويدرك»[5]. ويبدو للدكتور عدنان سلمان أنّ أول من استقرى حروف الزوائد «هو سيبويه وقد عقد لها أبواباً كثيرة في كتبه، بدأها بـ «هذا باب علم حروف الزوائد»[6]، فبين عدتها ومواضع زيادتها في الأسماء والأفعال وقد جاء بعده

(1) الكتاب: 2/54.
(2) الكتاب: 2/54.
(3) الكتاب: 3/9.
(4) الكتاب: 3/119.
(5) الكتاب: 4/318.
(6) الكتاب: 4/235.

علماء كثيرون لم يستطيعوا أنْ يستدركوا عليه شيئاً»[1]. ووجد بالاستقراء «أنّ حروف النفـي التي تدخل على الأفعال لها ارتباط بالآلة الزمنية للفعل، ولعلّ سيبويه هو أول من أشار إلى ذلك»[2]. حيث قال: «لَنْ أضْربَ نَفيٌ لقولِه سَأضـربُ، كما أنّ لا تَضْـرِبْ نفـيُ لقـولـه: اضْـربْ، ولـم أضْـرِبْ نفـي لِضربتُ»[3]. وقال في موضع آخر: «هذا بابُ نفي الفِعل إذا قال: (فَعَل) فإنّ نفيه (لمْ يَفعلْ) وإذا قال: (قَدْ فَعَلَ) فإنّ نفيه (لمّا يَفْعلْ) وإذا قال: (لَقَدْ فعَل) فإنّ نفيُه (ما فَعَلَ). لأنّه كأنه قال: (واللّهِ لقدْ فَعَلَ) فقال: (واللّهِ ما فَعَلَ) وإذا قال: (هُوَ يَفْعَلُ) أي هو في حالِ فعلٍ، فإنّ نفيه: (ما يَفْعَلُ). وإذا قال: (هُوَ يَفْعَل) ولم يكن الفِعْلُ واقعاً فنفيه (لا يفعَلُ) وإذا قال: (ليَفْعَلَنَّ) فنفيه (لا يَفْعَلُ) كأنّه قال: (واللّهِ ليَفْعلنَّ) فقلت: (واللّهِ لا يفعل). وإذا قال: (سَوْفَ يَفْعَلُ) فإنّ نفيَهُ (لنْ يَفْعَل)»[4].

ولم يكتفِ سيبويه باستقراء أوضاع المفردات العربية في التراكيب، وما يطرأ عليها من تغيير يتصل بإعرابها أو بنائها، بل قام أيضاً باستقراء الجملة العربية وكيف يتألف الكلام، وعَلامَ يعتمد[5]؟ وَدَلّهُ الاستقراء على أنّ الكلام لا بُدّ أنْ ينبي من ركنين هما: المسند والمسند إليه، وأنّ المسند إليه لا يكون إلاّ اسماً، أمّا المسند فقد يكون اسماً، وقد يكون غيرَ اسم قال: «هذا بابُ المُسنِد والمُسند إليه، وهُما لا يَغْنَى واحدٌ مِنْهُما عَنِ الآخِرِ، ولا يجدُ المُتكلم مِنْهُ بُداً. فمِنْ ذلك الاسْمُ المبتدأ والمبْنيُّ عَليه. وهو قولك: (عَبْدُ اللّهِ أخوكَ) و (هَذا أخوكَ). ومِثْلُ ذلك: (يَذْهَبُ عَبْدُ اللّه)،

(1) الاستقراء في اللغة: 203.
(2) الاستقراء في النحو: 173.
(3) الكتاب: 1/135 ـ 136.
(4) الكتاب: 3/117.
(5) ينظر: الاستقراء في النحو: 178.

فلا بُدّ لِلْفِعْلِ مِنَ الاسْمِ كما لمْ يَكُنْ للاسم الأوّلِ بُدّ مِنَ الآخر في الابتداء»[1].

وليس غريباً على سيبويه أنْ يهتم بربط منهجه الوصفي بالواقع اللغوي، وتعزيز الأصول المستقراة بالشواهد المستعملة فعلاً في كلام العرب، ليطمئن إلى سلامة نتائج الاستقراء، ولهذا كان يلجأ إلى عبارات من نحو: «وهذه حِجَجٌ سُمِعَتْ مِنَ العَربِ وممّن يُوثَق بِه، يَزْعُم أنَّه سَمِعَها مِنَ العَربِ»[2]. وقوله: «وتصديقُ هذا قولُ العَرَب»[3]. و «يَدُلّك على ذلك قولُ بَعْضِ العَربِ»[4]. و «ممّا قالتِ العَربُ تصديقاً لهذا»[5]. وكثيراً ما كان يستعمل عباراتٍ تفصح عن اطراد الظواهر اللغوية، التي استخلصت منها قواعد تندرج تحتها الظواهر، التي تدخل في إطارها العام فألزم نفسه في الاستقراء بمنهج صائب لصيق بالواقع متصف بالعلمية، لأن «الاستقراء يقوم على الاطراد»[6]. وفي الكتاب مواضع كثيرة يذكر فيها اطّراد الظواهر اللغوية في الواقع، ومن ذلك: «التّنْوينُ والنّونُ عربيٌّ مُطّرد»[7]. و «جازَ هَذا في الأزمنةِ واطّرد فيها كما جازَ لِلْفِعْل أنْ يكون صفةً»[8]. و «الاعتلالُ هُو الكثيرُ المطّرد»[9].

وأتاح له الاستقراء أنْ يصف ما لم يقع في كلامهم بعبارة: ليس في كلام العرب. وقد «ضَمَّنها أحكاماً ضبط فيها كلام العرب ضبطاً دقيقاً، مكّنه من وضع أحكام حصر فيها ما يصح أنْ يقع في كلامهم ممّا لا يصح، وبنى

---

(1) الكتاب: 1/ 23.
(2) الكتاب: 1/ 255.
(3) الكتاب: 3/ 503، 506.
(4) الكتاب: 3/ 364.
(5) الكتاب: 4/ 450.
(6) الاستقراء والمنهج العلمي: 77.
(7) الكتاب: 1/ 197.
(8) الكتاب: 2/ 117.
(9) الكتاب: 4/ 346.

ذلك كلّه على الاستقراء»[1]. ومن ذلك قوله: «ليسَ في كلامِ العَرَب اسمٌ آخِرُه واو قبلها حرفٌ مفتوح»[2]. وقوله: «ليسَ في الكلامِ حَرْفُ آخره ياء ما قبله مفتوح»[3]. و «ليسَ في الكلامِ افْعُل»[4]. و «ليسَ في الكلامِ فِعُل»[5]. و «ليس في الكلام حرف تتوالى فيه أربعُ حركاتٍ»[6].

وما توصل إليه سيبويه من أحكام وأصول مبني كله على الاستقراء، وقد عَرضتُ جانباً منه لأبيّن أنّه قد أفاد من المنهج الاستقرائي الوصفي لضبط أنماط الكلام العربي.

التصنيـــف:

تدخل العملية التصنيفية ضمن المنهج الوصفي في البحث اللغوي، وبما أنّ اللغة تتألف من مستويات يجد اللغوي صعوبة في وصفها ضمن مستوى واحد. ومن هنا فإن التصنيف اللغوي بحاجة إلى استقصاء ظواهر اللغة بوسائل متنوعة، وذلك عن طريق تقسيمها على مستويات لغوية تسهل على اللغوي وصفها وتحليلها إذ «يجب التركيز على أنّه لا توجد لغة موزعة لذاتها على مستويات، وأنّ تقسيم اللغة على مستويات، ووصفها من ضمن وظيفة اللغوي»[7]. وتأسيساً على ذلك يُعدّ التصنيف عملاً منهجياً إلى جانب كونه «عملاً وصفياً مهماً، فتوضع الوحدات اللغوية في مجاميع، أو أصناف على أساس المعيار المناسب للتشابه»[8]. والأساس الذي يستند إليه الباحث

(1) الاستقراء في اللغة: 213.
(2) الكتاب: 3/260.
(3) الكتاب: 3/363.
(4) الكتاب: 3/245.
(5) الكتاب: 3/244.
(6) الكتاب: 3/289.
(7) General Linguistics; p. 12.
(8) Descovering Grammar; p. 6.

اللغوي في تصنيفِ الوحدات اللغوية شيئان: الشكل والوظيفة.

ويؤكد المنهج الوصفي «أنّ معايير العمل التصنيفي للغةِ ما لا يمكن أنْ تطبّق على لغة أُخرى، فكل لغة يجب أن تصنّف في ضوء المعايير الخاصة بها»[1].

ومن المعلوم أنّ التصنيف يلي مرحلة جمع البيانات اللغوية، وبعدما تتراكم المعارف في ذهن الباحث، بفعل الملاحظة الدقيقة للظواهر اللغوية.

والتصنيف وسيلة منهجية للتعامل مع الظواهر بغية معالجتها في فئات، ولم يكن كتاب سيبويه بعيداً عن هذا الأساس المنهجي في وصف اللغة، فقد اتخذ من المنهج الوصفي طريقاً لتصنيف الظواهر اللغوية في ضوء الأحكام، التي توصّل إليها عن طريق ملاحظة العلائق، اتي تربط الظواهر بعضها ببعض، وتحديد العلائق على أساس من التماثل الشكلي والوظيفي.

فقد هَداهُ عمله التصنيفي إلى معرفة أقسام الكلم قال: «فالكلمُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنىً ليسَ باسمٍ ولا فعلٍ»[2]. وصنّف أقسام الكلام من حيث الجنس[3]، والعدد[4]، والزمن[5]، وبيّن في منهجه التصنيفي لواحق الأسماء[6]. ولواحق الأفعال[7]، وميّز بينها بشكل دقيق. وقاده عمله التصنيف إلى تحري العلاقة بين شكل البنية وما يكون له من دلالة ومن ذلك قوله: «وَمِنَ المَصادر التي جاءتْ على مثالٍ واحدٍ حينَ تقاربت المعاني قولك: (النَّزَوان) و (النَّقَزان)، وإنما هذه الأشياء في زَعْزَعَةِ البَدنِ واهتزازه

---

(1) Descovering Grammar; p.6.

(2) الكتاب: 1/12.

(3) الكتاب: 1/17 ـ 20.

(4) الكتاب: 1/17، 18،. 19. 4/220، 230.

(5) الكتاب: 1/12، 136. 3/7.

(6) الكتاب: 3/335، 492. 4/598، 627.

(7) الكتاب: 4/279، 282، 283، 284.

في ارتفاع، ومثله (العَسَلان) و (الرَّتكان)...»[1].

وصنّف أصوات اللغة، ومخارجها، وبيّن صفاتها، ثم وضّح أن تصنيفه للأصوات إنما يكون لمعرفة الوظائف التي تقوم بها في التشكيل الصوتي. وعبارته: «وإنّما وَصَفْتُ لكَ حروفَ المُعْجَمِ بهذِه الصفاتِ لتَعْرف ما يَحْسُن فيه الإدغام وَما يَجُوز فيه، وما لا يَحسُنُ فيه ذلك ولا يجُوز فيه، وما تُبْدِلُه استثقالاً كما تُدْغم، وما تُخْفيه وهو بِزِنَةِ المُتَحرّكِ»[2].

واعتمد سيبويه في عمله التصنيفي بشكل عام على وسيلتين أساسيتين، هما: الاستبدال والتحويل. فقد صنف «أضربا من الكلِم تصنيفاً واحداً أي ينسبها إلى باب واحدٍ أو معنىً نحويٍ واحدٍ على وفق خطة الاستبدال بقطع النظر عن امتداد بنيتها الصرفية»[3]. ومن ذلك تصنيفه (أنْ يَفْعَلَ) و (المصدر) تصنيفاً واحداً لإمكانية استبدال أحدهما بالآخر داخل التركيب. وعبارته: «لأنّ (أنْ والفعل) بمنزلة مصدرٍ فِعله الذي ينصبه»[4]. وهو يرى أنّ (الفعلَ المضارع) و (اسمَ الفاعل) يصنّفان تصنيفاً واحداً تِبعاً لتأدية كل واحد منهما الوظيفة النحوية نفسها، ووقوعهما موقعاً واحداً في التركيب. قال: «تقول: (إنّ عَبْدَ اللّهِ لَيَفْعَلُ)، فيوافق قولك: (لفَاعِل) حتى كأنّك قُلْتَ: (إنَّ زيداً لفاعلٌ) فيما تُريدُ مِنَ المعنى، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق (فَعَلَ) اللامُ»[5]. فقد ميّز (يَفْعَلُ) من (فَعَلَ) لعدم إمكانية استبدال أحدهما بالآخر، ولاحظ التماثل القائم بين (يَفْعَل) و (فاعِل) من جهة أنه يمكن أنْ يقع أحدهما موقع الآخر واشتراكهما في خاصية قبول (اللام).

وتبيّن لسيبويه ضمن منهجه التحويلي في تصنيف الأبنية الصرفية تصنيفاً

(1) الكتاب: 4/14.
(2) الكتاب: 4/436.
(3) ينظر: نظرية النحو العربي: 31.
(4) الكتاب: 3/124.
(5) الكتاب: 1/14.

واحداً، أنّ (الواو) المسبوقة بالكسرة تحوّل (ياء) نحو: مِوْزان، ومِوْعاد، فيقال: مِيْزان، ومِيْعاد.

فالبنية التحتية هي (الواو)، والبنية السطحية هي (الياء)[1]. وكذلك (الواو) إذا تحركت و (الياء) التي قبلها ساكنة تُقلب (ياء) نحو: قَيّام، ودَيّار، فالبنية التحتية لهما: قَيْوام، ودَيْوار[2].

وبذلك استطاع أنْ يحصر الكلمات التي تنتمي إلى صنف واحد اعتماداً على الارتباط الشكلي، والدلالي فيها، فالعملية التصنيفية التي اتبعها سيبويه ليس في حقيقة أمرها، إلاّ مجموعة من القواعد الاستبدالية والقواعد التحويلية التي تضفي على منهجه سمة الوصفية.

المصطلحات اللغوية:

يُعدّ وضع المصطلحات «أساساً لكل نشاط علمي أياً كان نوعه»[3]، وتعني كلمة الاصطلاح: الاتفاق. أي: «اتفاق جماعةٍ على أمرٍ مخصوصٍ»[4]. ولا بُدّ أنْ تنسجم المصطلحات مع منطق العلوم، وتُعبّر عن مضامين أفكارها، فيشترط في كل مصطلح «وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي»[5]. وعدم دلالته إلاّ على مدلول واحد، وأنّ هذه الدلالة يجب أنْ تكونَ جامعة مانعة، وأنْ يكون لفظ الاصطلاح مختصراً حتى يسهل تداوله[6].

---

(1) ينظر: الكتاب: 4/335.
(2) ينظر: الكتاب: 4/367.
(3) مناهج البحث في اللغة: 235.
(4) معجم متن اللغة: 2/478.
(5) المصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم والحديث: 6.
(6) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: 161.

ومن المعلوم أن سيبويه استند في منهجه الوصفي إلى هذا النشاط العلمي، ولأنّ كتابه يُعَدّ «أولَ موسوعة عربية تجمع المعارف اللغوية من شتى نواحيها»[1]. فمن الطبيعي أنْ تكثرَ فيه المصطلحات التي تخص علوم اللغة، غير أنّ جانباً من تلك المصطلحات لم يكن مستقراً، ولعلّ ذلك راجع إلى حداثة علوم اللغة لأنّ «أي مصطلح علمي جديد لا يستقر ويُعبّر عن مضمونه إلاّ بعد أنْ يستقر ذلك العلم، وتشيع مصطلحاته، وتثبت بتتابع الدارسين عليه وتعهدهم إيّاهم بالاستعمال وتصقله الألسن والأقلام فيثبتوه، أو يغيروه أو يضعوا ما هو أدل منه على مضمونه وما أطلق عليه»[2]. ولهذا فإننا نجد في الكتاب «مصطلحات وتسميات للأبواب والموضوعات يختلف بعضها عما نعرفه في الكتب المتأخرة، في حين اشتهر بعضها الآخر وعُرِفَ كما جاء عليه في الكتاب وبقي مستعملاً على اختلاف الأزمنة وتعاقبها»[3]. كما نجد عنوانات قد طالت عند سيبويه، واختصرها النحويون المتأخرون ومن ذلك (إنّ وأخواتها) كما نعرفه اليوم، وهو عند سيبويه يتخذ عنواناً مطولاً يستخدم فيه الشرح والتمثيل. قال: «هذا بابُ الحروف الخَمسة التي تَعملُ فيها بَعْدَها كعَملِ الفِعْل فيما بَعْدَه، وهي من الفعل بمنزلة (عشرينَ) من الأسماءِ التي بِمَنزلة الفِعْل، لا تَصرَّفُ تَصرُّف الأفعال، كما أنّ (عشرين) لا تَصرَّفَ تَصرُّف الأسماءِ التي أُخذتْ منَ الفِعْل وكانتْ بمنزلته، ولكن يقال بمنزلة الأسماءِ التي أُخذتْ مِنَ الأفعال وشُبّهت بها في هذا الموضع، فنصبت (دِرْهماً) لأنّه ليسَ مِنْ نَعْتها ولا هي مُضافة إليه، ولم تُردْ أنْ تَحملَ (الدرهمَ) على ما حُمل (العشرونَ) عليه ولكنّه واحدُ بُيّن به العددُ فعملتْ فيه كعملِ (الضارب) في (زيد)، إذا قلت: (هذا ضاربٌ زيداً)، لأنّ (زيداً) ليسَ مِنْ صِفة الضّارِبِ ولا مَحْمولاً على ما حُملَ عليه الضّاربَ. وكذلك هذه الحروفُ، منزلتُها مِنَ

(1) أول كتاب في نحو العربية: 39.

(2) المدارس النحوية: د. خديجة: 114.

(3) المدارس النحوية: د. خديجة: 114.

الأفعال. وهي: إنَّ، ولكنَّ، وليتَ، ولعَلّ، وكأنّ»[1].

وقد يضع عنوانات متعددة لموضوع واحد لعدم وضوح معالمه عنده. ومن ذلك (التمييز) فقد تحدث عنه في «باب ما يَنْتصبُ لأنه قبيحٌ أنْ يكونَ صفةً»[2]. و «باب ما ينتصبُ لأنه ليس مِنْ اسم ما قبله ولا هُوَ هُوَ»[3]. وباب «هذا شيء ينتصب على أنّه ليسَ مِنْ اسمِ الأوّلِ ولا هُوَ هُوَ»[4].

غَيْرَ أنّ هذا لا يعني أنّه لم ينقل لنا مصطلحات كثيرة مهّد السبيل لقسم منها علماء سبقوه أمثال ابن أبي إسحاق (ت 117 هـ)، وعيسى بنُ عمر (ت 149 هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت 154 هـ)، وهو يعترف ضمناً بأنّ لهم اصطلاحات قد استقروا عليها من قبله، ومنها: اصطلاحات: الاستثناء[5]، والبدل[6]، وما ينصرف وما لا ينصرف[7]، والنسب[8]، والتحقير[9]. وأنّ معظم مصطلحات الصوت، والصرف، والنحو، وغيرها ممّا في الكتاب من وضع الخليل وشيوخه أيضاً. ممّا حمل (يوهان فك) على القول إنّ كتاب سيبويه يُعَدّ: «مصادفة سعيدة لإنقاذ مصطلحات الخليل»[10].

والمصطلحات التي رواها عن الخليل، منها ما يتعلق بالأصوات وهي:

---

(1) الكتاب: 2/131، وينظر في مثله في الطول: باب الفاعل، وكان وأخواتها: الكتاب: 1/33.

(2) الكتاب: 2/117 و 118 و 120.

(3) الكتاب: 2/117 و 118 و 120.

(4) الكتاب: 2/117 و 118 و 120.

(5) الكتاب: 2/119.

(6) الكتاب: 1/398.

(7) الكتاب: 3/242.

(8) الكتاب: 3/345.

(9) الكتاب: 3/423.

(10) العربية: 11.

حروف المدّ أو اللّين[1]، والإدغام[2]، والأبدال[3]، والأمالة[4]، ومنها ما يتعلق بالحركات وهي: الرفع[5]، والنصب[6]، والكسر[7]، والجزم[8]، والوقف[9]، والسكون[10]. ومنها ما يخص أقسام الكلام من نحو: الأسم ومعناه الوظيفي في الجملة كالابتداء[11]، والخبر[12]، والفاعل[13]، والمفعول به[14]، والظرف[15]، والحال ويسميه الخليل أيضاً «المفعول فيه»[16]، والاستثناء[17]، والنداء[18]، والاستغاثة[19]، والنسب ويسميه الخليل «الإضافة»[20]، والتحقير[21].

---

(1) الكتاب: 3/421.
(2) الكتاب: 4/104.
(3) الكتاب: 4/305.
(4) الكتاب: 3/287.
(5) الكتاب: 2/59.
(6) الكتاب: 2/58.
(7) الكتاب: 3/291.
(8) الكتاب: 3/286.
(9) الكتاب: 2/221.
(10) الكتاب: 2/370.
(11) الكتاب: 2/370.
(12) الكتاب: 2/116.
(13) الكتاب: 2/76.
(14) الكتاب: 1/393.
(15) الكتاب: 2/158.
(16) الكتاب: 1/389.
(17) الكتاب: 2/335.
(18) الكتاب: 2/182.
(19) الكتاب: 2/218.
(20) الكتاب: 3/321.
(21) الكتاب: 3/311.

ونقل عن الخليل من مصطلحات أقسام الكلام: الفعل[1]، والحرف وأنواعه كحروف الجر[2]، وحروف العطف وسماها الخليل «حروف الإشراك»[3]، وحروف الاستفهام[4].

ولم تكن هذه الاصطلاحات، التي رواها عن شيخه الخليل، عنوانات الأبواب تخص علوم اللغة مثلما نشاهدها في كتب المتأخرين، بل كان المصطلح يَرِدُ على لسانه من خلال توضيح فكرة لغوية يفسرها، أو ردّ على سؤال يُطرح عليه، ويتجلى جهد سيبويه في تطوير المصطلحات، التي رواها عن الخليل، والبلوغ بها حالة الاستقرار حين توسع في إطلاقها[5]. فهو لم يقف عند حدود المصطلحات، التي نقلها عن الخليل، بل «أضفى عليها من ذكائه وفطنته وقدرته على التحليل والاستنتاج الشيء الكثير»[6].

ونجد في الكتاب مصطلحات، لعلها من وضعه الخاص، وتعبير عن بنات أفكاره، عرضها بأسلوبين متميزين:

أولهما: الوصف، فقد قدم اصطلاحات كثيرة بأسلوب الوصف، وقد تطول عنوانات الأبواب عنده، ومن المُرجّح أن هذا «يرجع إلى عدم وضوح المصطلح المعبَّر به وضوحاً كلياً يطمئن إليه»[7]. لأن الاصطلاحات التي تخص علوم اللغة، لم تكن قد استقرت استقراراً ثابتاً بل كانت مضطربة شيئاً ما[8].

---

(1) الكتاب: 3/14.
(2) الكتاب: 3/501.
(3) الكتاب: 2/59.
(4) الكتاب: 1/126.
(5) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره: 123.
(6) تأريخ بغداد: 12/196.
(7) تطور الدرس النحوي: 45.
(8) ينظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: 151.

ومن مصطلحاته، التي عبر عنها بأسلوب الوصف (اسم الآلة) وصفه بقوله: «هذا باب ما عالجت به»[1]. و (المركب المزجي) ووصفه بضم شيء إلى آخر قال: «بابُ الإضافةِ إلى الاسمين ضُمّ أحَدُهُما إلى الآخر فَجُعِلا اسماً واحداً»[2]. و (الاشتغال) ووصفه بقوله: «هذا بابُ ما يكونُ فيه الاسمُ مبنياً على الفِعْل قُدّمَ أو أخّر، وما يكونُ فيه الفعلُ مبنياً على الاسم»[3]. و (التعجب) الذي وصفه بقوله: «هذا بابُ ما يعملُ عَمَلَ الفِعْلِ ولمْ يجرِ مَجرى الفِعْل ولم يتمكّن تَمكُّنُه»[4]. و (التنازع) الذي قدمه بعنوان وصفي طويل، قال: «هذا باب الفاعِلَيْنِ والمَفْعُولَيْنِ اللّذين كلُّ واحدٍ منهما يَفْعلُ بفاعِله مثل الذي يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك»[5].

وفي الكتاب أمثلة كثيرة عمد فيها إلى توضيح المصطلح بأسلوب الوصف[6].

ثانيهما: التعبير عن الفكرة بأكثر من مصطلح: هذا الأسلوب في التعبير واضح جداً في كتاب سيبويه، فهو لا يكاد يستقر على مصطلح واحد، فيعمد إلى اللغة ويختار من ألفاظها ليعبر بها عن فكرة واحدة بأكثر من مصطلح، وفي كثير منها «يكون اختياره موفقاً لأنّه يقوم على الذوق السليم، والمعرفة العميقة بأسرار اللُّغة وأساليب العرب»[7]. ودليلنا على ذلك أنّ عدداً كبيراً من الاصطلاحات، التي استقرت في الكتاب، لا تزال تستعمل حتى يومنا

(1) الكتاب: 4/4ح.
(2) الكتاب: 3/347.
(3) الكتاب: 1/80.
(4) الكتاب: 1/72.
(5) الكتاب: 1/73.
(6) ينظر مثلاً: الكتاب: 1/91، 175. 2/49، 131. 3/20، 97، 114، 232، 414 ونحوها كثير.
(7) المصطلح النحوي نشأته وتطوره: 137.

هذا[1]. ونقف هنا على بعض الأمثلة في الكتاب لمعرفة أسلوب التعبير عن الفكرة بأكثر من مصطلح ومن ذلك: (الهمزة) ويسميها سيبويه كذلك «الألف»[2]. و (تاء التأنيث) ويسميها: «الهاء»[3]. و «حروف الإضافة»[4]، ويسميها: «ياء المتكلم»[5]، و «حروف القسم»[6]، و «ياء النسب»[7]، و «حروف الجر»[8]. و (المفعول المطلق) ويسميه: «الحدث والحدثان»[9]، كما يسميه أيضاً: «الفعل»[10] ويسميه «مصدراً وتوكيداً»[11]. (عطف النسق) ويسميه: (الشركة) كما يسمي حروفه «حروف الإشراك»[12]. (عطف البيان) ويسميه «نعتاً»[13]، كما يداخل بينه وبين مصطلحات «البدل، والتوكيد، والعطف، والصفة»[14]. (التوكيد) ويسميه: «تخصيصاً»[15]، و «صفةً»[16]، و «بدلاً»[17]، كما يسميه «التكرير»[18].

---

(1) ومن ذلك: المعرفة والنكرة، والفاعل، والمفعول به، والمفعول معه وغيرها كثير.
(2) الكتاب: 1/99.
(3) الكتاب: 3/385.
(4) الكتاب: 1/38، 39، 3/497.
(5) الكتاب: 2/209.
(6) الكتاب: 3/499.
(7) الكتاب: 3/335.
(8) الكتاب: 1/184.
(9) الكتاب: 1/34، 136.
(10) الكتاب: 1/231.
(11) الكتاب: 1/380.
(12) الكتاب: 2/377.
(13) الكتاب: 1/423.
(14) الكتاب: 1/223، 315.
(15) الكتاب: 1/124.
(16) الكتاب: 1/125.
(17) الكتاب: 1/306.
(18) الكتاب: 1/315.

بقي أنْ نذكر أنّ المصطلحات التي وردت في الكتاب، مصطلحات عربية الأصل وقد ظهر للمستشرق الفرنسي (جيرار تروبو) من خلال دراسة شاملة لمصطلحات الكتاب، أن عدداً وافراً منها «كان تحت تصرف النحاة العرب القدامى فمن المستحيل أنْ يكونوا قد احتاجوا إلى اقتباس بضعة من المصطلحات الأجنبية، يونانية كانت أمْ سريانية»[1].

ويؤكد المستشرق الإنكليزي (كارتر)، أنّ المصطلحات التي استعملها سيبويه في كتابه، هي مصطلحات عربية الأصل[2].

القيــاس:

كانت الدراسات اللغوية الغربية في مبدئها معيارية، قبل أن تحول مسيرها إلى الوصفية، وتعتمد المعيارية المنطق الأرسطي أساساً في البحث اللغوي، مما أبعدها عن الاستعمال الواقعي للغة. فجاءت أحكامها بعيدة عن منطق اللغة لصيقة بالتصور والتخييل، وشاعت في دراساتهم اللغوية أحكام ومصطلحات وتعليلات مصدرها الرئيسي المنطق الأرسطي والفلسفة اليونانية. وعلى الرُّغم من رفض المنهج الوصفي للقياس المنطقي في صياغة أصول اللغة، فإنّه لم يَسْتَغْنِ عن القياس الذي يختلف تماماً عما هو عليه في المنهج المعياري، فهو قياس طبيعي يعتمد على منطق اللغة، وعامل مهم من عوامل نموها، وأنه في نتيجته النهائية «يمتزج بمبدأ الابتكار اللغوي بصورة عامة»[3].

فالمنهج الوصفي يُميّز بشكلٍ واضحٍ بَيْنَ «منطق اللغة والمنطق

---

(1) نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه: 136.

(2) نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه: 125. نقلاً عن مقال نشره (كارتر) بعنوان «في أصول النحو العربي».

(3) علم اللغة العام: دي سوسير: 193.

الأرسطي. الأولُ مقبولٌ ومُعترف به في دراسة اللغة والآخر مرفوضٌ دخيلٌ على تلك الدراسة»[1].

وعرف اللغويون العرب القياس الذي ينسجم وطبيعة اللغة، لأنّ البحث اللغوي عندهم بدأ وصفياً، يختلف أشدّ الاختلاف عن منهج اليونان وإذا كان «المنطق هو منهج البحث في علوم اليونان الفكرية والفلسفية منها على وجه الخصوص»[2]، فإنّه قد عبر عن بيئة وحضارة مختلفتين عن جوهر الإسلام، ومنهج البحث عند العرب في العلوم بشكل عام قد استمد «مقوماته من حضارته العلمية بحيث كوّن طابع تلك الحضارة الأساسي وجوهرها الوحيد»[3].

ولمْ يكنْ منهجُ سيبويه في البحث اللغوي بعيداً عن هذا المناخ الفكري، الذي يكوّن الإسلام مادته ويوجهه، لأن «سيبويه الذي وفد إلى البصرة في صدر شبابه لمْ يكنْ يحمل معه إلاّ قدراً زهيداً من المعرفة السطحية غطّى على جوهره القرآن وحفظه، وتحصيل الثقافة العربية، وشيوخ سيبويه ليس فيهم متفلسف أو متمنطق حتى يقال: إنه نقل إليه منطق أرسطو أو فلسفة اليونان»[4].

وطبيعي أنْ يكثر القياس في كتاب سيبويه لأنّ «الجانب التطبيقي لعلم اللغة الوصفي يظهر بوضوح عندما تكون بياناته قابلة للقياس»[5]. غير أنه قياس فطري «لا أثر فيه للتعمق وهو مجرد مشابهة شيء بشيء أو اعتبار هذا بذاك من غير مزج لذلك بالقضايا المنطقية أو صلة بالمسائل العقلية البحتة»[6].

يقول المستشرق الفرنسي (جيرار تروبو): «أنا أعتقد أن علم النحو

---

(1) أصول النحو العربي: 67.
(2) مناهج البحث عند مفكري الإسلام: 3.
(3) المصدر السابق.
(4) المنهج اللغوي في كتاب سيبويه: 80.
(5) An Introduction To Descriptive Liguistics; p. 236.
(6) أبو علي الفارسي: 219.

أعرب العلوم الإسلامية وأبعدها عن التأثير الأجنبي في طوره الأول كما حاولت أنْ أبيّن ذلك في كتاب سيبويه»[1].

ويتصف قياس سيبويه إلى جانب بُعده عن التفكير الذهني المرتبط بالمنطق والفلسفة، بالواقعية المتصلة اتصالاً مباشراً بكلام العرب، ومتابعة الظواهر اللغوية الجارية على ألسنتهم، إلى جانب تعبيره عن التناسق الجميل والنظام الرائع للغة العربية ذلك، «أنّ اللسان العربي يصلح بمجموعه تقريباً لأن يوصف استناداً إلى مبدأ القياس»[2].

واتخذ سيبويه من كثرة الاستعمال والفصاحة مستوى صوابياً يعبر عن اللغة القياسية، منطلقاً في بحثه عن القياس من نظرة اجتماعية للغة. وعلى الرغم من «تنوع لهجات اللغة الواحدة، فإن اللغة القياسية لها مكانتها الاجتماعية»[3]. واللغة القياسية عنده ما كَثُر في الاستعمال وفَصُح قال: «وممّا جَرى نعتاً على غير وجه الكلام: (هَذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فالوجه الرّفعُ وهُو كلامُ أكْثرِ العَرَبِ وأفْصَحِهم وَهُو القياسُ»[4].

قال: «وتقولُ (هذه ناقةٌ وفَصيلُها راتعينِ). وقد يقولُ بعضُهم: (هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعانِ)، وهذا شبيهٌ بِقَوْلِ مَنْ قالَ: (كلُّ شاةٍ وسَخْلتِها بدرهمٍ) إنّما يُريد: (كُلُّ شاةٍ وسَخْلةٍ لهَا بِدِرْهَمٍ)... والوَجْهُ: (كلُّ شاةٍ وسَخْلتُها بدرهم) و (هَذهِ ناقةٌ وفصيلُها راتِعَيْنِ) لأنّ هذا أكثرُ في كلامهم وَهُوَ القياس، والوَجْهُ الآخَرُ قَدْ قَالَهُ بَعْضُ العَرَبِ»[5]. فهو إذن يدعو إلى الالتزام القياس على الأكثر وعبارتُه: «تقيس على الأكثر»[6]. لأنّ ذلك هو المتصف

---

(1) نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه: 135.
(2) في أصول اللغة والنحو: 121.
(3) Linguistics; Units And Items; p. 24.
(4) الكتاب: 1/436.
(5) الكتاب: 2/82.
(6) الكتاب: 4/154.

بالجودة، قال: «وقد اختلفتِ العربُ في (مِنْ) إذا كان بعدها ألف وصل غير ألف اللام فكسره قوم على القياس، وهي أكثر في كلامهم وهي الجيّدة»[1].

وشرط في القياس أنْ يكونَ مصدره العرب الموثوق بعربيتها، وإذا لم يتوافر فيه هذا الشرط لم يلتفت إليه. قال: «ولو أنّ هذا القياسَ لمْ تكنِ العربُ الموثوقُ بعربيّتها تَقُوله لم يُلتفت إليه»[2]، وإذا كان الأمر كذلك فلم يكن بُدَّ من متابعة كلام العرب، إذ لا ينبغي القياس على الشاذ المنكر. وعبارته: «ولو قالتِ العربُ: (اضربْ أيُّ أفضلَ) لقلتَه ولم يَكُنْ بُدٌّ مِنْ مُتابَعتِهم ولا ينبغي لكَ أنْ تقيسَ على الشاذِّ المُنْكَرِ في القياس»[3]. ويفصح عن شدة التزامه كلام العرب، والقياس عليه في مواضع أُخر من كتابه مما يحملنا على القول إن القياس الوصفي المستند إلى الواقع المستعمل هو المتبع في كتابه، ومن ذلك قوله: «وكذلك لو أضفت إلى (المَساجِدِ) قلت: (مَسْجِديٌّ) ولو أضفت إلى (الجُمَع) قلت: (جُمْعِيٌّ) كما تقول (رُبَّـيٌّ) وإن أضفت إلى (عُرَفاءَ) قلت: (عَرِيفيٌّ) كذلك ذا وأشباهه، وهذا قولُ الخليلِ وهُوَ القياسُ على كلامِ العَرَبِ»[4].

ويتجلى مبلغ تمسكه بكلام العرب والدعوة إلى اتخاذه أساساً في القياس، وعدم تجاوز، في قوله: «وإنْ أضفتَ إلى: (عَباديدَ) قلت: (عَباديديٌّ) لأنّه ليسَ له وَاحدٌ، وواحد، يكون على (فُعْلولٍ) أوْ (فِعْليلٍ) أوْ (فِعْلالٍ) فإذا لم يكن له واحدٌ لم تُجاوزْهُ حتَّى تَعْلَم، فهذا أقْوى من أنْ أُحْدِثَ شيئاً لم تَكَلَّمْ به العرب»[5].

فالقياس الذي اعتمده قياس لصيق بالواقع بعيد عن التصور والتخييل،

---

(1) الكتاب: 4/154.
(2) الكتاب: 2/20.
(3) الكتاب: 2/402.
(4) الكتاب: 3/378.
(5) الكتاب: 3/379.

فهو يصدر عن منهج عام التزمه، وهو عدم الخروج عن كلام العرب. وعبارته: «وكانَ ذلك أحسنَ مِنْ أنْ يجيئوا به على ما ليسَ مِنْ كلامهم»[1].

ونخلص مما سبق عرضه أنّ القياس الوصفي، هو القياس المتبع عند سيبويه، وهو قياس طبيعي قائم على الشائع في الاستعمال المتصف بالفصاحة، خالٍ من أثر المنطق والفلسفة.

الـــموضـــوعيـــة:

يلتزم علم اللغة الوصفي في سياق منهجه العلمي الموضوعية في تناول الظواهر اللغوية، فالباحث اللغوي: «ينظر إلى الصور اللفظية المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات، ثم يصنفها على أسس معينة، ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفاً موضوعياً»[2]. وهذه السمة، التي يقررها منهج علم اللغة الوصفي، الهدف منها تحقيق أمرين: أولهما: اتصال اللغة بالواقع، لأنّ الباحث يدرس اللغة لغرض الدراسة نفسها، والاتصال المباشر بالواقع اللغوي أصل من أصول المنهج الوصفي[3]. ثانيهما: الابتعاد عن إطلاق أحكام مسبقة، لا تمتّ إلى واقع اللغة بصلة، لأنّ «وظيفة اللغوي هي وصف الحقائق لا فرض القواعد»[4].

وإذا كانت الموضوعية ميزة جديدة للباحث اللغوي الغربي، شَرَطها عليه المنهج الوصفي الحديث، فإنها أصل من أُصول البحث الوصفي العربي، الذي دعا اللغويون الأوائل إلى التزامه.

واتخذ سيبويه من الموضوعية أساساً يستند إليه في منهجه الوصفي، الذي حصل على أنْ يكون بينه وبين الواقع جذور مشتركة فقد «كان يعالج

---

(1) الكتاب: 3/434.
(2) مشكلة البنية: 77.
(3) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث: 55.
(4) Grammar And Thuse Of Words; p. VII.

موضوعه على أنه طريقة العرب في كلامهم»[1]، ويصرح بذلك في مواطن كثيرة من كتابه، ويعبر عنه بعبارات من نحو: «ولمْ يُؤخذ ذلك إلاّ مِنَ العرب»[2]. وقوله: «وكلُّ هذا على ما سَمِعْنا العَربَ تَتكلَّم به»[3]. وقوله: «وكذلك وجَدْنا العربَ تقولُ»[4]. ومثله: «كذلك يتكلّمون به»[5]. وقوله: «فهذه حالُ كلامِ العَرَبِ في الصّحيحِ والمُعْتَلّ»[6].

وكان يحرص كثيراً على أنْ تكونَ الأحكام اللغوية جارية على كلام العرب، لأنّ أيّ وصف ينطلق من أحكام مسبقة أو يخضع لآراء ذاتية ينأى بالبحث عن الموضوعية، وهذا ما يؤكده المنهج الوصفي الحديث، الذي يرى أنّ «وظيفة اللغوي هي وصف طريقة كلام الناس بلغتهم، وليست التحكم في كيفية الكلام، لأنّ علم اللغة الوصفي وصف وليس حكماً»[7].

وهذه الحقيقة تثبت ريادة سيبويه في التزام الموضوعية، حيث سبق علم اللغة الوصفي الحديث بقرون طويلة، وتتجلى الموضوعية في عباراته الصريحة منها قوله: «فأجْرِيْتُها على ما أجْرَتْها العَربُ»[8]. وقوله: «فأجْرَيْتُه على كلامِ العَرَبِ»[9].

إنه يصف الحقائق اللغوية كما هي في الواقع، ويدعو متكلم اللغة إلى أنْ يلتزم الأحكام المستقاة منها، لأنها ضوابط تجري على سُنَن كلام العرب

---

(1) Sibawaihi's Principle Of Grammatical Analysis; p. 157.
(2) الكتاب: 1/237.
(3) الكتاب: 1/327.
(4) الكتاب: 1/395.
(5) الكتاب: 3/367.
(6) الكتاب: 4/431.
(7) Introduction To Theoretical Linguistics; p. 143.
(8) الكتاب: 1/334.
(9) الكتاب: 3/430.

ولا يجوز التجاوز عليها. قال: «فليسَ لكَ في هذهِ الأشياء إلاّ أنْ تُجْريها على ما أجْرَوها ولا يجوز أنْ تُريدَ بالحرفِ غَيْرَ ما أرادوا»[1]. ومثله: «فإنّما يُنْتَهى فيها حيثُ انْتَهتِ العَرَبُ»[2]. وقوله: «فإنّما تُجْريها كما أجْرَتِ العَربُ، وتَضَعُها في المَواضِعِ التي وُضِعْنَ فيها ولا تُدْخِلَنَّ ما لم يُدْخِلوا مِنَ الحُروفِ»[3]. وقوله: «فقِفْ على هذه الأشياء حَيْثُ وَقفُوا»[4]. وقوله: «فأجرِ الأشياءَ كما أَجْرَوْهَا»[5]. وقوله: «فهذا أمرُ النكرةِ، وهذا أمر المَعْرِفَةِ، فأجْرِهِ كما أجرَوْهُ، وَضَعْ كُلَّ شيءٍ مَوْضِعَهُ»[6].

أمّا وصفه لظواهرِ لغوية معينة بالجَوْدَةِ والحُسْن، أو القُبْحِ والخَطأ، أو ما شاكل ذلك من الأوصاف، فهي ليست من قبيل أحكام فَرَضيّة، وإنّما تنهض أساساً من دوافع لغويّة بَحْتَة أجملها بما يأتي:

أولاً: شمولية منهجه الوصفي، التي وسعت لتغطّي استعمالات الكلام في بيئات لهجية متنوعة، وهي سمة تتفق مع المنهج الوصفي الحديث الذي يدعو إلى أنّ «الوصف يجب أنْ يغطي الظواهر اللغوية المستعملة، والمنبوذة في البنية الاجتماعية»[7].

ثانياً: البحث عن المستوى الصوابي لأنّ «القصد إلى فهم النص القرآني هو الذي أدى إلى تحديد مستوى لغويّ معيّن»[8].

ثالثاً: إنّ هذه الأوصاف مستقاة أصلاً من الواقع اللغوي، مصدرها

---

(1) الكتاب: 1/218، 266.
(2) الكتاب: 1/252.
(3) الكتاب: 1/330.
(4) الكتاب: 1/266.
(5) الكتاب: 1/419. وينظر: 2/390.
(6) الكتاب: 2/114. وينظر: 2/348.
(7) Introductory Reading On Language; p. 332.
(8) النحو العربي والدرس الحديث: 51.

محاكمة العرب أنفسهم لاستعمالات لغوية جارية على ألسنتهم، وهي نظرة اجتماعية للغة. يقول (كارتر): «إنّ سيبويه ينظر إلى الكلام على أنه شكل من أشكال السلوك الاجتماعي، بآية أنه يحاكم صوابيته محاكمة ثقافية، ويطلق أحكاماً أخلاقية، فهو حَسَن أو قبيح... الخ شأنه في ذلك شأن سائر أنواع السلوك الاجتماعي»[1].

وفي الكتاب أدلة واضحة، تثبت صواب منهجه الوصفي في الاحتراس من إطلاق أحكام فَرَضيّة بعيدة عن الاستعمال الواقعي للغة. ومن ذلك قوله: «وأمّا يونس وناس من النحويين فيقولون: (إضْربانْ زَيداً) و (إضْرِبْنانْ زَيداً)، فهذا لمْ تَقُله العَرَبُ وليسَ لهُ نظيرٌ في كلامها»[2]. ومثله: «ولو قُلتَ (وهو مِنّي مَجْلسَك) أو (مُتَّكأً زَيْدٍ، أو مَرْبِطَ الفَرَسِ) لم يَجُزْ، فَاسْتَعمل مِنْ هذا ما اسْتَعَملتِ العَرَبُ، وأَجِزْ مِنْهُ ما أجازُوا»[3]. وقوله: «وأعلم أنه ليسَ كلُّ مَوْضِع يَجُوز فيه التّعْظيمُ، ولا كلُّ صِفَةٍ يَحْسُن أنْ يُعظَّم بها. لو قلت: (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ أخيكَ صاحِبَ الثِياب أو البزّازِ) لمْ يَكُنْ هَذا ممّا يُعظّم به الرجلُ عِنْدَ النّاسِ ولا يُفخّم به... فَاسْتَحْسِنْ مِنْ هذا مَا اسْتَحْسَنَ العربُ، وأَجِزْهُ كما أجازَتْهُ»[4]. فالجواز والاستحسان راجعان إلى طبيعة كلام العرب، ولا دخل لسيبويه في ذلك، وكذلك القبح والخطأ. قال في إعراب (هُوَ) في قوله تعالى: ﴿ويَرَى الذينَ أوتُوا العِلْمَ الذي أُنْزِلَ إليْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الحَقُّ﴾[5]. ما نصه: «وقَدْ زَعَمَ ناسٌ أنَّ (هُوَ) ها هنا صفة. فكيفَ يكونُ صفةً وليسَ مِنَ الدُّنيا عربيٌّ يَجْعَلُها ها هنا صفةً للمُظْهِر، ولو كانَ ذلِكَ كذلكَ لجازَ (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللّهِ هُوَ نَفْسِه)، فـ (هُوَ) ها هنا مستكرهةٌ لا يتكلّمُ بها

---

(1) Sibawaihis Principle Of Grammatical Analysis; p. 157.

(2) الكتاب: 3/527.

(3) الكتاب: 1/414.

(4) الكتاب: 2/69.

(5) سبأ: 6.

العربُ لأنه لَيْسَ مِنْ مَواضِعِها عِنْدَهُمْ»[1]. وقوله: «وتَقُولُ: (لا تَدْنُ مِنْهُ يكنْ خيراً لكَ). فإنْ قُلْتَ: (لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يأْكلْكَ)، فهو قبيح إنْ جَزَمْتَ، وليسَ وَجْهَ كلام النّاسِ لأنّك تُريدُ أنْ تَجْعَلَ تَباعُدَهُ مِنَ الأَسَدِ سبباً لأكْلِهِ»[2]. وقوله: «وإنّه امْتَنَعُوا أنْ يُثَنّوا (عشرينَ) حين لمْ يُجِيزُوا (عِشْرُونانِ) واستغنوا عنها بـ (أربعين). ولو قلت ذا لقُلْتَ: (مائَتانَانِ) و (ألفانَانِ) و (اثْنانَانِ). وهذا لا يكونُ. وهو خطأ لا تقُولُه العرب»[3]. إنَّ هذه الشواهد تؤكد أنَّ الأحكام، التي أصدرها سيبويه تنم على ذوقه اللغوي السليم، الذي لم ينفصل عن الذوق العربي، لأنّها أحكام جارية على كلام العرب، وهي في مجملها التزام الموضوعية في منتهى الدقة، وعدم الخروج عن المنهج الوصفي وتطبيق أركانه. فالوصف الموضوعي هو السمة الغالبة على منهجه، وهدفه عرض الحقائق اللغوية ووصفها بعيداً عن الفرض ويتردد استعمال مصطلح (الوصف) كثيراً في كتابه. ومن ذلك قوله: «إلاّ أنّه على ما وَصَفْتُ لك»[4]، وقوله: «وَجَميعُ ما وَصَفْناهُ مِنْ هَذهِ اللُّغات سَمِعْناهُ مِنَ الخَلِيل رَحِمَهُ اللّه ويونس عن العرب»[5]، وقوله: «فممّا تحرّك مِنَ السَواكِن كمَا وَصفْتُ لكَ»[6]، وقوله: «وممّا تُتْبِعُهُ هذه الزيادة مِنَ المُتحركات كما وَصَفْتُ لكَ»[7]، ويصف ذكر (لكَ) بعد (سقياً) بقوله: «فهذا بِمَنْزِلةِ قَوْلِكَ (لكَ) بَعْدَ قَوْلِكَ: (مَرْحباً) يَجْرِيانِ مُجْرى واحداً فيما وَصَفْتُ لكَ»[8].

وفي (باب عدةُ ما يكونُ عليه الكَلِمُ) يقول: «فَمِنَ الأسماءِ التي وَصَفْتُ

---

(1) الكتاب: 2/390.
(2) الكتاب: 3/97.
(3) الكتاب: 3/393.
(4) الكتاب: 1/47.
(5) الكتاب: 2/214.
(6) الكتاب: 2/419.
(7) الكتاب: 2/421.
(8) الكتاب: 1/313.

لكَ: (يَدٌ) و (دمٌ) و (حِرٌ)، و (سَتٌّ)، و (سَهْ)»[1]. وفي (باب الإدغام) يقول: «وإنّما وَصَفْتُ لكَ حُرُوفَ المُعْجَمِ بهذهِ الصّفاتِ لِتَعْرفَ ما يَحْسُنُ فيه الأدغامُ وما يجوز فيه، وما لا يَحْسُنُ فيه ذلكَ ولا يَجُوزُ فيه، وما تُبْدِلُه استثقالاً «كما تُدْغم، وما تُخفيهِ وهو بِزِنَةِ المُتَحرّكِ»[2].

وقد تَنبّه سيبويه على أنّ الوقوف عند الوصف في عرض الحقائق اللغوية، لا يمكن أنْ يكون موقفاً لغوياً صائباً، لذلك فقد تجاوز الوصف في نظرته إلى اللُّغة لينتقل إلى تفسيرها وتحليلها، وبيان كيفية تفاعل اللغة مع محيطها الاجتماعي الأوسع في ربطها بمواقف الكلام (السياق) ليتهيأ لمتكلم اللغة معرفة ما يقوله فعلاً وفهم ما يقوله، وهو بهذا يتفق مع المنهج العلمي الصائب؛ الذي أثبت أنّ تطور العلوم «لا يقوم على وصف ما يحدث بل على وصفه وتفسيره»[3].

وعلى الباحث «أنْ يصف ويصوغ المفاهيم ويحلل المعلومات»[4]. ولا نظن أنّ سيبويه قد خرج في منهجه التفسيري عن الموضوعية في ربط تفسيراته بواقع اللغة، فهو حريص على أنْ يفسر اللغة باللغة نفسها قصد التوضيح؛ كما يصرح بذلك في قوله: «فَقِفْ على هذه الأشياء حَيْثُ وَقَفُوا ثُمّ فَسِّر»[5]. ومثله: «وإنَّما حَمَلنا على تَفْسيرِ (لبّيْكَ) و (سَعدَيْكَ) لنوضّح به وَجْه نَصْبِهما»[6].

إنّ معظم تفسيراته قائمة على المشابهة والتفريق بين استعمالات الكلام، فمن المشابهة قوله: «وممّا يكونُ بِمَنْزلـهِ الابْتداءِ قولك: (كانَ عَبْدُ

(1) الكتاب: 4/219.
(2) الكتاب: 4/436.
(3) الاستقراء والمنهج العلمي: 149.
(4) جدلية علم الاجتماع: 270.
(5) الكتاب: 1/266.
(6) الكتاب: 1/353.

اللّهِ مُنْطَلقاً) و (لَيْتَ زيداً مُنْطَلِقٌ) لأنّ هَذا يَحْتاجُ إلى ما بعدهُ كاحتياج المبتدأ إلى ما بعدهُ»[1]، وقوله: «واعْلم أنّ: (بَلْ)، و (لا بَلْ)، و (لكِنْ). يُشْرِكْنَ بين النعتين فيُجريَانِ على المَنْعُوتِ، كمَا أشركتَ بَيْنَهُما (الواو)، و (الفاء)، و (ثم)، و (أو)، و (لا)، و (إمّا)، وما أشبه ذلك[2]. ومنه: «اعلم أنَّ كلَّ شيءٍ حَسُنَ لكَ أنْ تُعْمِلَ فيه (رُبَّ) حَسُنَ لك أن تُعْمِلَ فيه (لا)»[3].

ومن التفريق بين الظواهر اللغوية قوله: «ألا ترى أنّكَ لَوْ قُلتَ: (ما زيدٌ مُنْطَلِقاً أبو زَيْدٍ) لم يَكُنْ كقَولِكَ: (ما زيدٌ مُنْطلِقاً أبوهُ) لأنّك قَدْ اسْتَغْنَيْتَ عَنِ الإظهارِ»[4]. ومثله: «وتقولُ: (أعَبدُ اللّهِ أنْتَ رسولٌ لهُ ورَسُولهُ) لأنّكَ لا تريد بـ(فَعُولٍ) ههنا ما تريد به في (ضَرُوبٍ) لأنّك لا تريد أنْ تُوقِعَ مِنْهُ فعلاً عليه، فإنّما هُو بِمَنْزلةِ قولِكَ: (أَعَبْدُ اللّهِ أنت عجوزٌ لهُ؟)»[5].

ويشيع استعمال مصطلح (التفسير) في الكتاب، أذكر منه على سبيل المثال قوله: «سَأُفسِّر لكَ إنْ شاءَ اللّهُ»[6]، وقوله: «لأنَّ مَرَرْت تفسيره لقيتُه ونحوها»[7]، وقوله: «وتَفْسيرُه ههنا هُوَ التّفسيرُ الذي فُسِّر....»[8].

ومن البديهي أنّ تفسير اللُّغة بحاجة إلى باحث متضلع بأسرار لغته، لأنّ «اللُّغة ظاهرة معقدة جداً، يحتاج وصفها وتفسيرها إلى ذاكرة مبدعة ومهارة

---

(1) الكتاب: 1/ 23.
(2) الكتاب: 1/ 435.
(3) الكتاب: 2/ 286.
(4) الكتاب: 1/ 62.
(5) الكتاب: 1/ 117.
(6) الكتاب: 1/ 123. وينظر في قريب منه 1/ 353.
(7) الكتاب: 1/ 93.
(8) الكتاب: 1/ 102. وينظر في قريب منه 1/ 273 و 1/ 330.

فائقة»[1]، وهذا ما لمسناه من كتاب سيبويه، الذي يُعبّر بحق عن باحث لغوي يمتلك ناصية اللغة.

وعلى الرغم من أنّ الباحث يبين ملاحظاته التفسيرية في ضوء معطيات واسعة من الأمثلة اللغوية المسموعة من أجل توضيح نتائج أعماله، فإنّ لحدسه اللغوي حضوراً في التفسير «هذا الحدس الذي يقوده إلى اقتراح أمثلة لغوية جديدة»[2]. وإنّ استعانة الباحث في مجال نشاطه التفسيري بأمثلة لغوية يقترحها، تعبير عن القابلية اللغوية لدى متكلم اللغة على توليد جمل جديدة على غرار أصول التراكيب المستقرة في ذهنه، وهذا ما يعرف بـ (القواعد التوليدية Generative Grammar) في اللغة التي تذهب إلى أنّ جمل اللغة الإنسانية غير متناهية، وأنّ معرفة أية لغة تتضمن القابلية الضمنية على استيعاب عدد غير محدود من الجمل[3]. وأنّ «اللغة لا تتألف من الجمل، التي يتكلمها الناس فحسب، وإنّما يجب أنْ يأخذ اللغوي بنظر الاعتبار أنّ الناس يمكن أنْ ينتجوا أو يسمعوا جملاً لم يعهدوها من قبل»[4].

وكان الهَمُّ الرئيسي لسيبويه الارتقاء بمنهجه الوصفي ليعطي تفسيراً للظواهر اللغوية، والتفسير بحاجة إلى مقدرة ذهنية لتوليد أمثلة جديدة متسقة مع أصول اللغة أسماها (التمثيل)، وبذلك اكتسب منهجه سمة الريادة في مجال دراسة بنية اللغة، ويرى (كارتر): «أنّ كتاب سيبويه يقدم نموذجاً من التحليل البنيوي لم يعرفه الغرب حتى القرن العشرين»[5].

وقد وقفنا في الكتاب على عبارات تنص على توليد جمل مصنوعة قصد التمثيل، على نحو مقارب جداً لما تستهدفه القواعد التوليدية. ومن

---

(1) Discovering Grammar; p. 116.

(2) Linguistics; Cristal; p. 126.

(3) ينظر: جوانب من نظرية النحو: 8، 9، 39.

(4) An Introduction To Descriptive Linguistics; p. 200.

(5) An Arab Grammar of Eight Century; p. 187.

ذلك قوله: «إنّما ذكرتُ هذا للتمثيل»[1]، وقوله: «فالتمثيلُ على ما ذكرتُ لكَ»[2].

وميّز سيبويه بين الاستعمالات اللغوية المسموعة، والتي اقترحها قصد التفسير والتوضيح إذ أنّ ما يقدمه من أمثلة، يتنزل منزلتين مختلفتين: فبعضه من كلام العرب، أي أُخذ عن الأعراب وسُمع منهم. وبعضه الآخر تمثيل لا يتكلم به، أي أنّه يُؤتى به لأغراض التحليل من غير أنْ يكون مُعْطىً لغوياً حقيقياً[3]. لأنّ منهجه الوصفي، الذي بنى أساساً على الموضوعية والالتزام بالمستعمل من الكلام «ينهي باستمرار عن الاستعاضة بالتمثيل عن المعنى الأصلي»[4].

وتتردد في الكتاب عبارات، تنم صراحة على التمييز بين الاستعمال، والتمثيل. ومن ذلك قوله: «وَهَذا تمثيلٌ ولا يُتكلَّم به»[5]، وقوله: "وهذا تمثيلٌ وإنْ لمْ يُتكلَّم به»[6]، وقوله: «وهذا تمثيلٌ ولم يُتكلّم به»[7]. ومثله: «فهذا تمثيلٌ وإنْ كانَ لا يُسْتَعملُ في الكلام»[8]. ومنه: «فهذا تمثيلٌ ولكنّه لمْ يُسْتَعمل في الكلام»[9]. وقوله: «ولا يُسْتَعْملُ في الكلامِ ولكنّه مُثّلَ بِهِ»[10]. وقوله: «فهذا يُوَضّحُ لك وإنْ كانَ لا يُتَكَلَّم بِهِ»[11].

---

(1) الكتاب: 2/387.
(2) الكتاب: 3/47.
(3) ينظر: اللسانيات واللغة العربية: 55.
(4) نقد نظرية النحاة في النداء: 29.
(5) الكتاب: 1/83، 312. 3/28.
(6) الكتاب: 1/375، 377. 2/119، 171. 3/34.
(7) الكتاب: 1/72.
(8) الكتاب: 1/153.
(9) الكتاب: 1/374.
(10) الكتاب: 1/392.
(11) الكتاب: 3/562.

هذه هي أبرز أُسس المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، وهي في مُجملها لا تختلف عن الأسس التي يستند إليها المنهج الوصفي الحديث، وقد اهتدى إليها سيبويه وطبقها في أوّلِ موسوعة لغوية عربية، بشكل ينم على صواب منهجه وريادته في هذا المجال، ويتضح ذلك في المستويات اللغوية الثلاثة: الصوتية والصرفية والنحوية، التي سأفصّل الحديث عنها في الفصول الثلاثة القادمة.



الفصل الثاني
المستوى الصوتي في كتاب سيبويه

الصوت اللغوي:

يُعَدُّ الصوت اللغوي، العنصر الرئيس في بناء اللغة، فاللغة التي تتألف من مجموعة من الأنظمة تبدأ بالنظام الصوتي، الذي تبنى منه الكلمات والجمل، لأنّ أبنية الكلام تتألف أصلاً من الأصوات التي تنتظم في تشكيل صوتي لتؤلف الكلمات، التي تدخل في علاقات سياقية مع كلمات أُخَر لبناء التركيب النحوي، الذي هو غاية الارتباطات الصوتية المتتابعة بانتظام، والتي تؤول إلى معنى.

وعلى هذا الأساس فإن الكلام الذي يتم به التفاهم «عبارة عن أصوات نستطيع عن طريقها أن ننظم علاقاتنا»[1].

ويُعَرّف الصوت اللغوي بأنه، الانطباع السمعي الذي يصدر عن الأعضاء التي يطلق عليها «جهاز النطق»[2]. وهذا الانطباع السمعي هو الذي يجعلنا نُميّز بين صوت وآخر في نحو: صوت (التاء ـ ت)، و (الباء ـ ب)، و (الكاف ـ ك) في كلمة (كَتَبَ). وبه نَعْرف أنّ هذه الكلمة تتألف من ثلاث وحدات صوتية وليس من وحدتين أو أربع، فلولا هذا الانطباع السمعي لما

---

(1) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 253.

(2) ينظر: في البحث الصوتي عند العرب: 6، ومناهج البحث في اللغة: 71.

عرفنا «أَيْنَ يبدأ صوت ما وأَيْنَ ينتهي الصوت الآخر»[1].

العلـــوم الصـــوتيـــة:

تُعَدّ اللغة نسقاً مِنَ الأصوات المتتابعة بانتظام، وبذلك فإن الأصوات اللغوية تشكل مادة للوصف في إطار منهج علمي صحيح يتناول أصوات اللغة بالوصف والتحليل، ويُميّز علماء الصوت في المنهج الصوتي بين فرعين رئيسين: أحدهما (علم الصوت Phonetics) وهو العلم، الذي يعني بوصف مخارج الأصوات، وبيان صفات الأصوات من حيث الجهر، والهمس، والشدة، والرخاوة، والتفخيم، والترقيق وغيرها من الصفات، التي تتعلق بأصوات اللغة»[2]. والآخر: (علم التشكيل الصوتي Phonology)، الذي يُركّز على وظيفة الصوت اللغوي في السياق، من حيث علاقة الأصوات بعضها ببعض عند اجتماعها في نسق صوتي منظم لتكوين الكلمات، وما ينتج عن تلك التعاملات الصوتية من ظواهر كالأعلال، والأبدال، والحذف، والمماثلة، والمخالفة وغيرها»[3]. أي «بيان الاستعمال الخاص للأصوات في اللغة»[4]. ولكل لغة «خصوصيتها في كيفية تركيب الأصوات وتعاملها داخل بنية الكلمة»[5].

وقد تنبه علماء العرب، ومنهم سيبويه إلى أهمية الصوت اللغوي، وعرفوا أنّ اللغة «لا يمكن أنْ يُفهم نحوها وصرفها فهماً صحيحاً إلاّ بعد دراسة أصواتها»[6]. ويؤكد مؤرخو علم اللغة صراحة أهمية الدراسات

---

(1) علم اللغة العام: دي سو سير: 56.

(2) ينظر: مناهج البحث في اللغة: 65، وأضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 258.

(3) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: 119.

(4) Discovering Grammar; p.3.

(5) Language; p. 54.

(6) اللغة بين المعيارية والوصفية: 168.

الصوتية عند العرب يقول (كانتينو): «لقد كان قدماء النحاة العرب أول علماء الأصوات في لغتهم»[1]. ويذهب بعضهم إلى بيان أثر الدراسات الصوتية العربية في مناهج دراسة الصوت اللغوي عند الغرب. يقول (جورج مونين) «يستحيل علينا أنْ نتجاهل علم الصوت عند العرب، فندرس أولاً أصوله ثم انتشاره في أوساط الثقافة العبرانية إلى ما بعد القرن السادس عشر، وما أحدثه من أثر في الغرب من ناحية التفكير الصوتي»[2].

إنّ الاعتراف بأهمية البحث الصوتي العربي، وتوكيد علميته، وتأثيره في البحث الصوتي الغربي يعني أصالة المنهج، الذي سار عليه علماء العربية، ذلك المنهج الذي يقترب كثيراً من المناهج العلمية الحديثة على الرغم من افتقارهم إلى الأجهزة الصوتية الحديثة، التي يستعين بها الباحث في دقة نتائج بحوثه.

أصوات العربية في كتاب سيبويه:

تُعَدّ الأصوات «اللبنات التي تشكل اللغة أو المادة الخام، التي تبنى منها الكلمات والعبارات فما اللغة إلا سلسلة من الأصوات المتتابعة»[3].

وقد أدرك سيبويه أهمية النظام الصوتي، و «كان على وعي تام بأنّ دراسة الأصوات مقدمة لا بُدَّ منها لدراسة اللغة»[4]. لذلك فقد تناول بالوصف الصوت المنطوق فبيّن عدده، وحدّد مخرج كل صوت وما يصحبه من حركات أعضاء النطق، لأنّ غرض الباحث في علم الصوت، هو أنْ يبيّن ما في نطق الصوت من حركات عضوية. وفي ضوء هذه الحركات يتم تحديد

---

(1) دروس في علم أصوات العربية: 118.

(2) تاريخ علم اللغة: 205.

(3) دراسة الصوت اللغوي: 347.

(4) اللغة العربية معناها ومبناها: 50.

الصوت المنطوق»[1]. ويُعَدُّ «بيان عدد أصوات اللغة وتحديد مخارجها وصفاتها والتمييز بين طبيعة نطقها داخل بنية الكلام عملاً وصفياً»[2]. وبيّن سيبويه في دراسته للأصوات في (باب الإدغام) أنّ الحروف العربية الأصول يبلغ عددها تسعة وعشرين حرفاً وهي[3]:

الحروف	الرمز
الهمزة	ء
الهاء	هـ
الألف	أ
العين	ع
الحاء	ح
الغين	غ
الخاء	خ
القاف	ق
الكاف	ك
الجيم	ج
الشين	ش
الياء	ي
الضاد	ض
النون	ن
اللام	ل

(1) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: 119.

(2) Language; p.3.

(3) ينظر: الكتاب: 4/433 ـ 434، رجحنا ما ذكره سيبويه من أصوات اللغة العربية في الصفحتين المشار إليهما في الجزء الرابع لأنه ترتيب مطابق لتدرج المخارج، وليس ما ذكره في 4/431.

الراء	ر
الطاء	ط
الدال	د
التاء	ت
الزاي	ز
السين	س
الصاد	ص
الظاء	ظ
الذال	ذ
الثاء	ث
الفاء	ف
الباء	ب
الميم	م
الواو	و

وذكر سيبويه أنّ العرب نطقت حروفاً هن فروع من الحروف الأصول التسعة والعشرين، وهذه الحروف الفروع «يُؤْخَذ بها وتُسْتَحْسَن في قِراءة القُرآن والأشعار، وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي بَيْنَ بَيْنَ، والألف التي تُمال إمالةً شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم، يُعنَى بلغة أهل الحجاز، في قولهم: الصَّلاة والزَّكاة والحَيَاة»[1]. ويظهر من وصف سيبويه لهذه الأصوات أنه كان على وعي تام بأن الحرف الواحد قد يشتمل على أكثر من صوت واحد يأتي كل صوت منه في بيئة صوتية خاصة. فالتنوعات الصوتية للحرف الواحد ليست وحدات صوتية (صويتات) مستقلة، كما هي الحال في (النون الخفيفة) على سبيل المثال،

(1) الكتاب: 4/432.

فهي تنوع صوتي للصويتة (النون) التي تشتمل على عدد من الأصوات، حتى أنّ بعض أصوات النون كالذي في (يَنْظُر) ينطق بإخراج اللسان كإخراجه في الظاء[1]. إلاّ أنّ استعمال سيبويه لمصطلح (الحروف) بدلاً من (الأصوات) لا يعني أنه لم يكن يفرق بين اصطلاحي الحرف والصوت كما يرى الدكتور تمام حسان[2]. إذْ أنّ ما ذكره سيبويه من فرق بين الحروف الأصول والفروع، يدل على معرفة تامة بما يعنيه كل من الحرف والصوت[3].

والحروف المستحسنة التي أشار إليها وردت بأكثرها قراءات قرآنية مما يدل «على أنّها أصوات لقبائل فصيحة نزل بها الوحي، أوْ أذِنَ بها الرسول ﷺ، بوحي من الله سبحانه»[4]. قال ابن الجوزي (ت 833 هـ) بعد أنْ أورد حروف العربية على مخارجها «ولِبَعْض هذه الحروف فروعٌ صَحّتِ القِراءَةُ بها، فَمِنْ ذلك الهمزة المسهّلة بَيْنَ بَيْنَ...، ومنه ألفا الإمالة والتفخيم... ومنه الصاد المشممة وهي التي بين الصاد والزاي...»[5]. فهذه أربعة أحرف نص ابن الجزري على مجيء القراءة الصحيحة بها، وبقيت النون الخفيفة، والشين التي كالجيم. أما النون الخفيفة، وقد سماها ابن جني (ت 392 هـ) النون الخفيّة قال: «ومن الخياشيم مخرج النون الخفيّة ويقال الخفيفة، أي الساكنة»[6] وهو الصوت الذي لا يكون لطرف اللسان عمل في إخراجه كأنْ يستعمل بعده (الجيم والذال والفاء) نحو: (مَنْ جَاءَ)، و (مَنْ ذَلِكَ)، و (مَنْ فَازَ). وأما الشين التي كالجيم، فقد علله ابن يعيش (ت 142 هـ) بالتعامل الصوتي في قوله: «وأما الشين التي كالجيم، فقولك

---

(1) ينظر: مصطلحات سيبويه في أصوات القدماء: 1078.

(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 57.

(3) ينظر: الكتاب: 4/434 ـ 436.

(4) أصوات العربية بين التحول والثبات: 44.

(5) النشر في القراءات العشر: 1/202.

(6) سر صناعة الإعراب: 1/53.

في (أشدق): (أجدق)، لأن الدال حرف مجهور شديد، والجيم مجهور شديد، والشين مهموس رخو، فهي ضد الدال بالهمس والرخاوة، فقربوها من لفظ الجيم قريبة من مخرجها، موافقة الدال في الشدة والجهر»[1].

ثم يذكر إلى جانب ذلك ثمانية حروف أُخَر ويصفها بأنها غير مستحسنة، ولا كثيرة في لغة من تُرْتَضَى عَربيّتُه، ولا تُسْتَحسن في قراءة القرآن ولا الشعر»[2]. وهي: «الكافُ التي بَيْنَ الجيمِ والكافِ، والجيمُ التي كالكافِ، والجيمُ التي كالشّينِ، والضادُ الضَّعيفةِ، والصّادُ التي كالسّينِ، والطاءُ التي كالتاءِ، والظاءُ التي كالثاءِ، والباءُ التي كالفاءِ»[3].

ومع أنّه لم يُمثّل لهذه الحروف، فإننا لا نجدُ صعوبةً في تَصوّر المُراد منها، فالكافُ التي بَيْنَ الجيمِ والكافِ رمزه (چ) حيث وصفه ابن سينا (ت 428 هـ) بقوله: «حرف شبيه بالجيم ـ جاه»[4]. وهو شبيه لما في نطق لهجة العراقيين لكلمة «كيف»[5]. والجيم التي كالكاف رمزه (گ) وهو شبيه لنطق صوت (القاف) في لهجتنا العامية في العراق نحو: «(گال) في (قال)»[6].

أمّا الجيم التي كالشين فالذي يتجه لي أنّ هذا الصوت هو (الزاي: ورمزه (ژ) بخلاف ما أجمع عليه القدماء من أنّه ينطق شيناً نحو: (اشْتَمَعُوا)[7] في (اجْتَمَعُوا) حيث إن النطق الصحيح له هو (اژتَمَعُوا)، ذلك أنّ (الجيم والزاي) من مخرج واحد، فهما صوتان غاريان[8]، ويشتركان في

(1) شرح المفصل: 10/127.
(2) الكتاب: 4/434.
(3) الكتاب: 4/434.
(4) أسباب حدوث الحروف: 21.
(5) اللغة العربية معناها ومبناها: 54.
(6) دروس في أصوات اللغة العربية: 110.
(7) ينظر مثلاً: الهمع: 2/229، وارتشاف الضرب: 1/9.
(8) دراسة الصوت اللغوي: 275، وفونه تيك (علم الصوت): 60.

صفة الجهر[1]. غير أنّ (الجيم) صوت شديد[2] و (الزّاي) صوتٌ رِخْوٌ[3]. فيهجر اللسان النطق بالصوت الشديد إلى النطق بالرِّخو، وقد وصف ابن سينا (ت 428 هـ) صوت (الزّاي) بدقة في قوله: «وَمِن ذلك (زاي) شينية وهي (شين) لا تقوى ولكنَّها تُعرض باهتزاز سطح اللسان والاستعانة بخلل الأسنان»[4].

والضاد الضعيفة «لغة قوم ليس في أصل حروفهم الضاد فإذا تكلفوها ضعف نطقهم بها»[5]. وهي تنطق بوساطة «احتكاك هواء الزفير المجهور بجانب اللسان والأضراس المقابلة لهذا الجانب ومن ثم يكون صوت (الضاد) الفصيحة من بين أصوات الرخاوة مَثَلُه في ذلك مَثَلُ (الثاء)»[6]. فتقول في: «(إضْرِبْ زَيْداً، إثْرِبْ زَيْداً)»[7].

ونقل أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) عن أبي علي الفارسي (ت 377 هـ) قوله: «إذا قُلْتَ: (ضرب) ولم تشبع مخرجها ولا اعتمدت عليه ولكنْ تخفف وتختلس فيضعف إطباقها»[8].

والصاد التي كالسين: وهما من مخرج واحد، من الأصوات الأسنانية اللثوية[9]. فيتحول (الصاد) وهو صوت رِخْوٌ مطبق مستعلٍ[10]. إلى

---

(1) سر صناعة الإعراب: 1/68، 70.
(2) سر صناعة الإعراب: 1/68.
(3) فونه تيك (علم الأصوات): 60.
(4) أسباب حدوث الحروف: 2.
(5) الممتع: 2/666.
(6) اللغة العربية معناها ومبناها: 55.
(7) ارتشاف الضرب: 1/9.
(8) ارتشاف الضرب: 1/9.
(9) دراسة الصوت اللغوي: 275.
(10) ينظر: الكتاب: 4/435، 436، وسر صناعة الإعراب: 1/68، 71.

(السين) وهو صوت رِخْوٌ منفتح. نحو: (سابر) في (صابر)»[1].

والطاء التي كالتاء: وهما من مخرج واحد، «ممّا بَيْنَ اللِّسانِ وأُصُولِ الثّنايا»[2]. ويوصف (الطاء) بأنه صوت مجهور مطبق مُسْتَعْلٍ، والتاء صوت مهموس منفتح مستفل[3]. ويبدل (الطاء) (تاء)، نحو (تال) في (طال) على لسان مَنْ لا يَمْتلكُ في لغته هذا الصوت. وفي (الهمع) أنّه يُسْمَعُ مِنْ عَجَم أهلِ المشرق كثيراً لفقد (الطاء) من لسانهم[4] وأقرب الأصوات من (الطاء المفخمة) عند الانتقال منه إلى صوت آخر مرقق هو (التاء)، لأنّ (الطاء) إذا رُقّقَتْ صارت (تاء)[5].

قال ابن عصفور (ت 669 هـ): «لأنّ الطاء في لغتهم ـ لغة العجم ـ معدومة فإذا احتاجوا إلى النطق بها ضعف نطقهم بها»[6]. وعدّ الجاحظ (ت 255 هـ) إبدال «(الطاء تاء) في اللغة العربية من عيوب الكلام»[7]، لأنّ (الطاء) أعم تصرفاً في العربية من (التاء)»[8].

والظاء التي كالثاء: نحو: «(ثالم) في (ظالم)» [9]. وهما من مخرج واحد «مما بَيْنَ طَرف اللِّسان وأطراف الثنايا»[10]. والظاء: صوت مجهور

---

(1) المقرب: 2/326.
(2) الكتاب: 4/433.
(3) ينظر: الكتاب: 4/434، 436، وسر صناعة الإعراب: 1/68، 71.
(4) ينظر: الهمع: 2/230، وارتشاف الضرب: 1/9.
(5) في اللهجات العربية: 122.
(6) الممتع: 2/666.
(7) ينظر: البيان والتبيين: 1/71.
(8) ينظر: سر صناعة الإعراب: 1/174.
(9) ارتشاف الضرب: 1/9.
(10) الكتاب: 4/433.

رخو مطبق[1]. والثاء: صوت مهموس رخو منفتح[2]. فهما يختلفان من وجهتين: أولاهما: الجهر والهمس. والثانية: الأطباق والانفتاح. و (الطاء) من الأصوات الخاصة بالعربية مما يعسر على غير العربي نطقه، فيُحوّل إلى صوت قريب منه في المخرج مختلف عنه في الصفة.

والباء التي كالفاء: ورمزه (پ) ووصفه ابن سينا بقوله: «وتحدث بشد قوي للشفتين عند الحبس وقلع بعنف وضغط الهواء بعنف»[3]. ومثل له بكلمة «پيروزي»[4]. وإلى هذا ذهب الدكتور تمام حسان حيث يقول عن هذا الصوت: «لقد فهمت من كلام سيبويه في هذا أنّ (الباء) التي يعنيها هي يسمونه (الباء الفارسية) وهي باء مهموسة مثل صوت (P) في اللغات الأجنبية»[5]. وعلى الرغم من أنّ سيبويه لم يمثل لهذه الحروف التي وصفها بحروف مستحسنة ولم يذكر أيضاً ما إذا كانت هذه الأصوات لحناً مما أصاب ألسنة العرب بسبب مخالطتهم الموالي أو أنّها وردت على ألسنة الموالي فقط»[6]. فإنني أرى أنّ (الضاد، والصاد، والطاء، والظاء) أصوات عربية أصيلة، يجد الأعجمي صعوبة في نطقها نطقاً صحيحاً فيلجأ إلى إبدائها بأصوات قريبة منها في المخرج مع اختلاف في الصفة. أمّا (چ) و (گ) و (ژ) و (پ) فهي أصوات غير عربية.

أصوات حروف المد أو الليّن (Vowels):

تتوزع أصوات حروف العربية على أساس النطق على قسمين:

---

(1) ينظر: الكتاب: 4/ 434، 435، 436.
(2) المصدر السابق.
(3) أسباب حدوث الحروف: 22.
(4) ينظر: أسباب حدوث الحرف: 22.
(5) اللغة العربية معناها ومبناها: 56.
(6) اللغة العربية معناها ومبناها: 54.

أولهما: (الصوامت ـ Consonants)، وسميت بذلك لأن الهواء عند النطق بها «يَنْحبسُ انحباساً مُحْكماً فلا يَسْمحُ بالمرور لحظةً مِنَ الزمن يَتْبعُها ذلك الصوت الانفجاري أوْ يَضيقُ مَجْراهُ، فيحدث النَفَسُ نوعاً مِنَ الصفير أو الحفيف»[1].

وتشمل الصوامت أصواب حروف العربية جميعها عدا التي تسمى بـ (حروف المدّ أو اللّين).

وثانيهما: (المدّ أو اللِّين ـ Vowels)، والصفة التي تختص بها أصوات حروف المدّ أو الحركات هي: «كيفيةُ مُرور الهواءِ في الحَلق والفم وخلو مجراه من حوائل وموانع»[2]. وقد تعرف بـ (الصوائت).

وأصوات حروف الحركات العربية هي (الألف ورمز (ـَا)، والياء المدية ورمزها (ـِي)، والواو المدية ورمزها (ـُو). ولهُنَّ أصوات أقصر منها وهي: الفتحة ورمزها (ـَ)، والكسرة ورمزها (ـِ)، والضمة ورمزها (ـُ)[3]. وبذلك فإنّ عدد أصوات المد في اللغة العربية هي ستة أصوات، ثلاث منها طويلة وثلاث أخر قصيرة، وأن كلاً من هذه الأصوات يمثل (صُوَيْتة) مستقلة،؛ لأن التقابل بين أصوات لمدّ القصيرة وأصوات المدّ الطويلة قد يؤدي إلى تغيير في المعنى أو الصفة نحو: «(بِع ـ بِيْع)، و (ضَرَبَ ـ ضَارِب)، و (ضُرِبَ ـ ضُورِبَ)»[4].

وقسّم سيبويه الأصوات العربية اعتماداً على تحكم جهاز النطق بالهواء الخارج من الفم، إلى أصوات (صامتة) وهي التي تنشأ من جراء مصادفة

---

(1) الأصوات اللغوية: 26.
(2) الأصوات اللغوية: 26.
(3) فكرة هذه الرموز مأخوذة من «جدول الرموز الصوتية العربية» في كتاب: أصوات العربية بين التحول والثبات: 106.
(4) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 282.

الهواء عائقاً في موضع من المواضع يعوقه عن مرور الهواء مروراً حراً إلى خارج الفم. وأصوات (المد أو اللين)، وهي (الألف والواو والياء) قال سيبويه: «حُروفُ اللِّين هي حروفُ المدّ التي يُمدّ بها الصوتُ، وتِلكَ الحُروف: الألف، والواو، والياء»[1]. ولهُنَّ أصوات أقصر منها وهي حروف المدّ القصيرة: (الفتحة والكسرة والضمة) وقد وصفها سيبويه بأنها أجزاء من حروف المد الطويلة قال: «وإنّما الحَركاتُ مِنَ الألفِ والياءِ والواوِ»[2]. وذكر في موضع آخر موضحاً حقيقة كونها أجزاء من حروف المدّ الطويلة: «فالفتحَةُ مِنَ الألفِ، والكسرةُ مِنَ الياءِ، والضمةُ مِنَ الواوِ»[3]. وقد فطن إلى فكرة مرور الهواء مروراً حراً في أثناء النطق بهذه الطائفة من الأصوات، وقادته هذه الفكرة إلى القول بمدّ الصوت بها، وإنّ استعمال مصطلح (المدّ) قريب من مصطلح (Vowels) في اللغة الإنكليزية الذي يحمل الدلالة نفسها[4]. وقد وصف مخرج هذه الطائفة من الأصوات بالسعة وبعدم وجود حائل يقف في طريقها ويتضح ذلك في وصفه لها بقوله: «وهَذه الحروفُ غيرَ مهموساتٍ... ومَخارجُها مُتَّسعةٌ لهواءِ الصَّوْتِ، وليسَ مِنَ الحُروف أوسعَ مَخارِج مِنْها ولا أمدّ للصّوْتِ، فإذا وَقفْتَ عندها لم تَضمَّها بشَفةٍ ولا لسانٍ ولا حَلْقٍ كضمّ غيرها[5]. ومن ملاحظة نص سيبويه تبين أنّه برز صفة هذه الطائفة من الأصوات فذهب إلى أنها حروف (غير مهموسات) أي مجهورة تمتاز بإمكانية مدّ الصوت بها، وأشار إلى أن مخارجها متسعة لهواء الصوت. وهو تعبير يُراد به مرور الهواء إلى خارج الفم مروراً حراً في أثناء نطق هذه الأصوات.

---

(1) الكتاب: 4/426.

(2) الكتاب: 4/101.

(3) الكتاب: 4/242.

(4) Elements Of General Phonetics; p. 54.

(5) الكتاب: 4/176.

وما توصل إليه سيبويه في وصفه لأصوات المدّ واللّين اعتماداً على تجربته الذاتية، جاء مطابقاً لوصف علم الصوت الحديث لها، المعتمد على تجارب مختبر الصوت، فقد توصلت (المدرسة الفونولوجية الفرنسية) إلى أنّ أصوات المدّ في اللغة العربية تشتمل على ستة أصوات «موزعة بالتساوي على ثلاثة صويتات قصيرة هي: الكسرة والفتحة والضمة، التي تتميز في الطول وفي الكم عن الصوتيات الطويلة الأخرى: الياء والواو والألف»[1].

ويصف الدرس الصوتي الحديث أصوات المد بأنها: «صوت مجهور يخرج الهواء عند النطق به على شكل مستمر من الحلق والفم دون أنْ يتعرض لتدخل الأعضاء الصوتية تدخلاً يمنع خروجه أو يسبب فيه احتكاكاً مسموعاً»[2]. فهذه الأصوات تتصف بشكل عام بأنّها «لا تتضمن غلقاً ولا احتكاكاً ولا اتصالاً من اللسان أو الشفتين»[3].

أنصاف أصوات المد Semi Vowels:

تبيّن ممّا سبق من الكلام على أصوات المد أنّ أهم صفة تتميز بها، هي عدم وجود حائل أمام الهواء الخارج من الفم في أثناء النطق بها ولذلك لا يسمع معها احتكاك وإذا نشأ ضيق في مجرى الهواء في أثناء النطق بـ (الياء والواو) بسبب من ارتفاع اللسان، وأعاقته عن خروج الهواء بعض العوق، سُمع شيء من الاحتكاك الخفيف ينتج عنه الصوتان (الياء والواو)، اللذان يطلق عليهما مصطلح (إنصاف المد). وتكون صفة (الاحتكاك) سبباً في خروج هذين الصوتين عن الصفة المدية بعض الخروج، ولكونهما أقل درجةً في قوة الأسماع[4]. وذلك نحو: (ثَوْر) و (بَيْت) و (وَلَد) و (يُسْر). وتتمثل

(1) بحث في فونولوجيا اللغة العربية: 171.
(2) أصوات اللغة: 180. وينظر: دراسات في علم اللغة: 132.
(3) An Outlin Of English Phonetics; p. 23.
(4) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 283.

الخواص الوظيفية لكل من الصوتين المذكورين في أنّهما يوديان مهمة (الأصوات الصامتة) إذا وقعا ساكنين وقبلهما فتحة، أو إذا كانا متبوعين بحركة[1]. وهما يختلفان عن (الواو) الذي قبله ضمة، و (الياء) الذي قبله كسرة، اللذين يوصفان بأنّهما صوتا مد محض وهما حينئذ أشبه بالألف على حد تعبير سيبويه ومثل لذلك بقوله: «وذَلكَ قَوْلكَ: ظَلَمُوا مالكاً واظْلِمي جابراً»[2].

وعلى الرغم من أنّ سيبويه قد حشر (الألف والياء والواو) ضمن ترتيب الأصوات الصامتة، وهو أمر لا يمكن تسويغه لأنّ (الألف) صوت مد لا حيز له، و (الواو والياء) ليست لهما إلاّ في بعض الحالات صفة الأصوات الصامتة حين يكونان في حالة نصف المد، لأنّهما في كثير من أحوالهما يُعدّان صوتي مدّ، فإنّه قد فطن بملاحظته الدقيقة إلى ازدواجية صوتي «الواو والياء»[3]. إذ لاحظ أنّ «الألف لا تُغير على كلّ حال، لأنّها لو حركت صارت غير ألف، والواو والياء تحركان ولا تغيران»[4]. ثم إنّه أشار إلى أنّ (الألف) «حَرفُ لِينٍ اتّسع مُخْرَجُه لهواءِ الصَّوْتِ، مُخْرَجُه أشدَّ مِنْ اتّساع مُخْرَج الياء والواو، لأنّكَ قَدْ تَضمُّ شَفَتَيْكَ في الواوِ وتَرْفَعُ في الياء لِسانَكَ قِبَل الحَنَكِ»[5]. فهو وإنْ عقل ذكر دور اللسان في إخراج (الواو) فقد أشار صراحة إلى وظيفة اللسان في إخراج (الياء) وإنّ تعبيره بـ (قد) تعبير دقيق عن «وجود حال يجنح فيها صوتا الواو والياء عن أنْ يكون صوتي مدّ محض»[6]. وفي كلامه على (الياء) حين تحركت إشارة لطيفة إلى أنّها خرجت عن أنْ

(1) ينظر: علم اللغة العام (الأصوات): 83، ودراسة الصوت اللغوي: 283.
(2) الكتاب: 4/447.
(3) ينظر: في الأصوات اللغوية: 79.
(4) الكتاب: 3/548.
(5) الكتاب: 2/406. ط.ب.
(6) في الأصوات اللغوية: 79.

تكونَ صوت مدّ محض. قال: «لأنّها ـ أي الياء ـ لمّا تَحَرّكتْ خَرَجتْ مِنْ أنْ تَكونَ حَرْفَ لِينٍ، وصارتْ مِثلَ غير المعتل نحو (باء) ضَرَبَهُ، وبَعُدَ شَبَهُها مِنَ الألف»[1].

نخلص مما سبق إلى أنّ سيبويه قد فطن إلى فكرة تحول (الواو والياء) في حالة المدّ المحض إلى حالة نصف المدّ. وهذه الحقيقة التي توصل إليها سيبويه أمرٌ يقرّه البحث الصوتي الحديث. غير أنّ ما يُؤخَذ عليه، هو أنّه قَصَر مخرج الواو على الشفتين.

وعلى الرُّغم من أنّ البحث الصوتي الحديث لا يستبعد وظيفة الشفتين في إخراج (الواو) إلاّ أنّ «مخرجها من أقصى اللسان حين يقترب مِنْ أقصى الحَنَك غيرَ أنّ الشفتين حين النطق بها تستديران، أو بعبارة أدقّ تكمل استدارتهما، وهو ما يعلّل به تطورها في كثير من اللغات إلى صوت (V) وصوت (P)»[2].

مخـــارج الأصـــوات:

تتم العملية الكلامية في شكلها الأساسي عن طريق التحكم في هواء الزفير الصاعد من الرئتين و «يصادف الهواء في اندفاعه إلى الخارج أنواعاً من الضغط والكبح والتعويق، والهواء حين يكبح يولد صوتاً»[3]. والنقطة التي يجري عندها اعتراض الهواء، وذلك عند التقاء عضوين من أعضاء النطق، أو اقترابهما، وانغلاقهما يعرف بالمخرج، و «كل نقطة على طول الجهاز النطقي تصلح مكاناً لتنويع الضغط»[4]. أيْ أنَّ أعضاء النطق هي التي تحدد نوع الأصوات في هيئة حروف، وتعطيها جرساً معيناً يختلف عن جرس آخر. لأنَّ

---

(1) الكتاب: 4/193.
(2) القراءات القرآنية: 40.
(3) دراسة الصوت اللغوي: 92.
(4) دراسة الصوت اللغوي: 92 ـ 93.

الأصوات التي يمكن للإنسان إنتاجها تشكل عدداً لا متناهياً، و «تختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها»[1]. فَجرسُ (القاف)، مثلاً يختلف عن جرس (الكاف) وهذا يختلف عن (الجيم)، وهكذا فكل حرف صوت وليس العكس. وقد أشار ابن جني (ت 391 هـ) صراحة إلى التمييز بين الصوت والحرف بقوله: «الصّوتُ عَرَضٌ يَخْرُجُ مَعَ النَّفَسِ مُسْتطيلاً مُتّصلاً، حتى يَعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تُثنيه عن امتداده واستطالته، فيُسمّى المقطعُ أينما عَرضَ له حرفاً»[2]. ويطلق اسم (جهاز النطق) على الأعضاء التي تُسْهِمُ في عملية إحداث الكلام. وهي عند سيبويه مشتملة على: الحلق، واللسان، والحنك الأعلى، والخياشيم، والشفتين، والأسنان[3]. وعند المحدثين هي: القصبة الهوائية، والحنجرة والوتران الصوتيان، والحلق، واللسان، والحنك، والتجويف الأنفي، والشفتان، والأسنان[4]. وهذا الفرق بين سيبويه والمحدثين في تحديد (جهاز النطق) يُعْزىٰ إلى استعانة المحدثين بأجهزة الصوت الحديثة والاستفادة من علم تشريح الأعضاء[5]. وهو ما لم يكن مُتَيسّراً لعلمائنا القدامى ومنهم سيبويه، أدّى إلى ظهور فوارق في الحديث عن مخارج الحروف وصفاتها بين الفريقين، وهي فوارق قليلة كما سيظهر من الموازنة.

وقد حدد سيبويه ستة عشر مخرجاً لأصوات الحروف العربية مُعتمداً في ذلك على دقة ملاحظته الخاصة، وبيّن لكل صوت أوْ مجموعة من الأصوات مخرجاً مُعيّناً ووصفه وصفاً دقيقاً. قال: «ولِحُروفِ العَربيّةِ ستّةَ عَشَر

---

(1) سر صناعة الإعراب: 1/6.

(2) سر صناعة الإعراب: 1/6.

(3) ينظر: الكتاب: 4/433 ـ 434.

(4) رأيت أن أُوجز الكلام على أعضاء النطق لأنّ الشرح المفصل لها مبثوث في مظانه من كتب اللغة الحديثة. ينظر مثلاً: اللغة: 44 وما بعدها، ودروس في علم أصوات العربية: 17 وما بعدها، وعلم اللغة (للسعران): 142 وما بعدها.

(5) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 79 ـ 89.

مُخْرجاً»[1]. ثم التفت إلى تقسيم أصوات الحروف على هذه المخارج من الجهاز النطقي. قال:

1 ـ «فَلِلْحَلْقِ منها ثلاثةٌ. فأقصاها مُخْرجاً: الهمزةُ والهاءُ والألفُ»[2].
والذي عليه البحث الصوتي الحديث، أنّ (الألف) صائت مجهور يحدث نتيجة اندفاع الهواء في مجراه المستمر خلال الحلق والفم من غير أنْ يعترضه مقطع يثنيه أوْ يضيق مجراه[3]. وقد اعتذر الدكتور إبراهيم أنيس عن سيبويه لذكره (الألف) ضمن حروف الحلق بأنه، ربما أراد بذكر (الألف) إيراداً لمراد من (الهمزة) التي كانت مصطلحاً صوتياً غير مألوف في زمانه[4]. إلاّ أنّنا لا نَحْسَبُ هذا الاعتذار مصيباً، ذلك أنّ سيبويه أراد (الألف) حين ذكره، فهو ليس إيضاحاً للهمزة. والدليل على ذلك أنّه لو جعل (الألف) إيضاحاً لكان أصلُ حروف العربية عند سيبويه (ثمانيةً وعشرينَ). ثم إنّ قوله: «لأنّ الهَمْزةَ أقصى الحروفِ وأشدُّها سُفُولاً وكذلك الهاءُ.... وإنّما الألفُ بَيْنَهُمَا»[5].
يؤكد أنّ مراده هو الألف[6]. أمّا الهمزة والهاء عند المحدثين فقد جعلهما بعضهم من أقصى الحلق[7]. وبعضهم يرى أن كليهما «صوت حنجري»[8].

وما يقره البحث الصوتي الحديث لا يختلف عن وصف سيبويه إذا ما عرفنا أن لفظ الحلق عند القدامى «أوسع مما يراد به عند المحدثين حيث تدخل فيه الحنجرة والوتران»[9].

---

(1) الكتاب: 4/433.
(2) المصدر السابق.
(3) ينظر: علم اللغة (للسعران): 160.
(4) ينظر: الأصوات اللغوية: 115 ـ 116.
(5) الكتاب: 4/102.
(6) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 303 ـ 304.
(7) دروس في علم أصوات العربية: 119، 123.
(8) القراءات القرآنية: 86.
(9) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 297، ومناهج البحث في اللغة: 130.

2 ـ «ومِنْ أَوْسَطِ الحَلْقِ مُخْرِجُ العَيْنِ والحَاءِ»[1]. ويتفق البحث الصوتي الحديث في أنّهما حرفان حلقيان[2]. وذكر بعض المحدثين أنّهما من وسط الحلق[3].

3 ـ وأدناها مُخْرجاً مِنَ الفَمِ: الغينُ والخاءُ[4]. فهما حرفا أدنى الحلق عنده وتابعه في ذلك الوصف بعض المحدثين[5]. ومنهم من يرى أنّهما حرفان حنكيان قصيّان[6]. وقد ضم إليهما بعضهم القاف وسمى الثلاثة الأحرف اللهوية[7]. وهذا الاختلاف كما يرى الدكتور حسام النعيمي ليس في الموضع و «إنما هو خلاف لفظي، إذ إنّ اللهاة تقع في أقصى الحلق، أوْ أدنى الحلق إلى الفم»[8]. ولا شكّ في أنّ الاختلاف بين سيبويه والمحدثين في تعيين مخرج الغين والخاء هو أنّ «الغين والخاء يمكن أنْ ينطقا من اللهاة قريبين من موضع القاف، وهو ما عليه نطقنا اليوم ويكونان بعيدها أوْ قبليهما كلاهما ممكن مما يؤدي إلى الاشتباه في تعيين المخرج»[9]. وهذا الذي جعل أكثر المحدثين يوافقون سيبويه والقدماء على تحديد مخرج الخاء والغين من الحلق والقاف من اللهاة[10].

4 ـ «ومِـنْ أقصـى اللّسـانِ ومـا فَـوْقَـهُ مِـنَ الحَنَـكِ الأعلـى مُخْـرجُ

---

(1) الكتاب: 4/433.
(2) دروس في علم أصوات العربية: 31.
(3) علم اللغة (السعران): 193.
(4) الكتاب: 4/433.
(5) أصوات اللغة: 88.
(6) علم اللغة العام (السعران): 194.
(7) دروس في علم أصوات العربية: 31.
(8) الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني: 305.
(9) الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني: 305 ـ 307.
(10) ينظر مثلاً: التطور النحوي للغة العربية: 11 ـ 12، والأصوات اللغوية: 88.

القاف»[1]. ويتم النطق (القاف) عند المحدثين «برفع مؤخر الطبق حتى يلتصق بالجدار الخلفي للحلق، ورفع مؤخر اللسان حتى يلتصق باللهاة، وهي الزائدة التي في النهاية الخلفية للطبق، وحتى يتصل كذلك بالجدار الخلفي للحلق»[2]. أي أنّه: «صوت لهوي»[3]. ويتم في اللهاة إنتاج صوت واحد هو القاف»[4].

5 ـ «ومِنْ أسفل مِنْ مَوْضِعِ القافِ مِنَ اللّسانِ قليلاً وممّا يَليهِ مِنَ الحَنَكِ الأعلى مُخْرِجُ الكاف»[5]. وهذا الوصف يتفق مع ما أجمع عليه المحدثون مِنْ أنّ (الكاف) من حروف أقصى الحنك[6]. يقع بين الطبق ومؤخر اللسان بين وسط الحنك واللهاة[7]. حيث «يتم نطقه برفع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق، وإلصاقه به، وإلصاق الطبق بالجدار الخلفي للحلق ليسد المجرى الأنفي»[8].

6 ـ «ومِنْ وَسَطِ اللّسان بَيْنَهُ وبَيْنَ وَسَطِ الحَنَكِ الأعلى مُخرَجُ الجِيمِ والشّينِ والياءِ»[9]. وهو كذلك عند المحدثين مع اختلاف في التعبير عن (وسط الحنك) فجعله بعضهم، الحنك الصلب، أو الغار[10].

---

(1) الكتاب: 4/433.
(2) مناهج البحث في اللغة: 124.
(3) الأصوات اللغوية: 88، و Arabic Phonology; p. 22.
(4) دراسة الصوت اللغوي: 272.
(5) الكتاب: 4/433.
(6) ينظر مثلاً: دروس في علم أصوات العربية: 101، وأصوات اللغة: 85، وعلم اللغة (السعران): 169.
(7) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 275.
(8) مناهج البحث في اللغة: 123 ـ 124.
(9) الكتاب: 4/433.
(10) ينظر مثلاً: علم اللغة العام ـ الأصوات: 121، دراسة الصوت اللغوي: 271، ومناهج البحث في اللغة: 129، 131، 132، 136.

7 ـ «ومِنْ بَيْن أوّل حافَةِ اللِّسانِ ومَا يَليهَا مِنَ الأَضْراسِ مُخْرَجُ الضّادِ»[1]. وهو عند المحدثين «أسناني لثوي»[2]. وهو بهذا «ينطق بوضع طرف اللسان بحيث يلتصق بالأسنان العليا، ومَقْدُمه بحيث يتصل بأصول الثنايا التي تسمى اللثة، ثم إلصاق الطبق بالجدار الخلفي للحلق، ليسد المجرى الأنفي، ويتم كل ذلك مع وجود ذبذبة في الأوتار الصوتية»[3]. وهذا الوصف الحديث (للضاد) يختلف عن وصف القدامى له ومنهم سيبويه، وهذا يقودني إلى القول بأننا قد فقدنا نطق صوت هذا الحرف كما كان يصفه القدامى، فهو لا يشبه «بما ننطقه في الوقت الحاضر»[4]. وعلى هذا فإن وصف سيبويه لو كان وصفاً سليماً يوافق نطق العرب يوم وصفت الحروف.

8 ـ «ومِنْ حافَةِ اللّسانِ[5] مِنْ أدناها إلى مُنْتهى طَرَفِ اللّسانِ ما بينها وما يليها من الحَنَكِ الأعْلى وما فوقَ الضّاحِكِ والنّابِ والرباعيّة والثنيّة مُخْرجُ اللاّمِ»[6].

ويلتقي سيبويه بهذا مع الوصف الحديث لمخرج هذا الحرف مع اختلاف في التسمية حيث يشترك في إخراجه عند بعضهم «اللثة مع طرف اللسان»[7]. فهو حرف «لثوي جانبي»[8]. يتم نطقه، عن طريق رفع طرف اللسان حتى يتصل باللثة اتصالاً محكماً، ورفع الطبق حتى يتصل بالجدار

---

(1) الكتاب: 4/433.
(2) دراسة الصوت اللغوي: 269 ـ 270، ومناهج البحث في اللغة: 120.
(3) مناهج البحث في اللغة: 120.
(4) مناهج البحث في اللغة: 121. وينظر: دروس في علم أصوات العربية: 87، ودراسة الصوت اللغوي: 300.
(5) سقط هذا المخرج في طبعة هارون: 4/433.
(6) الكتاب: 2/405. ط.ب.
(7) دراسة الصوت اللغوي: 270.
(8) مناهج البحث في اللغة: 133.

الخلفي للحلق، فيسد المجرى الأنفي ويمنع مرور الهواء من الأمام، ولكن يسمح بمروره إمّا من أحد جانبي اللسان، أوْ من كلا الجانبين وبإحداث ذبذبة في الأوتار الصوتية[1].

9 ـ «ومِنْ حافةِ اللّسَانِ مِنْ أدناها إلى مُنْتهى طَرفِ اللّسانِ ما بَينها وبينَ ما يليها مِنَ الحَنَكِ الأعلى وما فُوَيْقَ الثّنايا مُخْرجُ النون»[2].

وليس هناك فرق بين سيبويه والدرس الصوتي الحديث الذي يرى أن النون «يتم نطقه عن طريق اتصال طرف اللسان باللثة اتصالاً محكماً يمنع مرور الهواء، وتخفيض الطبق اللين ليسمح بمرور الهواء من تجويف الأنف»[3]. وقد عبر سيبويه عن (اللثة) بـ (فويق الثنايا) حيث يخرج النون باتصال طرف اللسان بأسفل اللثة ولذلك يصف بعض المحدثين هذا الصوت بأنه صوت لثوي[4]. وقد يصفونه بـ (أسناني لثوي)[5]. وصفة الأسنانية هذه متأتية من اتصال اللسان بأصول الثنايا وما فويقها.

10 ـ «ومِنْ مُخْرج النون غيرَ أنّه أدْخَلُ في ظَهْرِ اللِّسَانِ قليلاً لانحرافِهِ إلى اللاّمِ مُخْرَجُ الراء»[6]. جعل الدرس الصوتي الحديث لحروف «اللام والنون والراء» مخرجاً واحداً وهو: «اللثة مع طرف اللسان»[7]. ويعرف (الراء) عندهم بأنه، حرف لثوي تكراري لأن اللسان عند النطق به «يضرب طرفه في اللثة ضربات مكررة، وهذا معنى التكرار في صفته»[8].

---

(1) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 270، ومناهج البحث في اللغة: 133.
(2) الكتاب: 4/433.
(3) دراسة الصوت اللغوي: 270.
(4) دراسة الصوت اللغوي: 270.
(5) مناج البحث في اللغة: 133.
(6) الكتاب: 4/433.
(7) دراسة الصوت اللغوي: 269.
(8) مناهج البحث في اللغة: 132.

11 ـ «وممّا بَيْنَ طَرف اللِّسان وأصول الثنايا مُخْرَجُ الطاء، والدال، والتاء»[1]. وهي بهذا الوصف عند المحدثين أيضاً، حيث يشترك عندهم طرف اللسان ومقدمة وأصول الثنايا (اللثة) والأسنان في إخراج هذه الأصوات[2]. ويسمَّى الحرف الذي يتم إنتاجه في هذا المخرج «أسنانياً لثوياً»[3]. وقد ذكروا أنّ «الدال هو النظير المجهور للتاء وأنّ الطاء يتكون كما يتكون التاء إلاّ أنّه يخالفه في الأطباق»[4].

12 ـ «وممّا بَيْن طَرف اللّسان وفُوَيْقَ الثنايا مُخْرجُ الزاي، والسين، والصاد»[5]. تُضَمّ هذه الحروف الثلاثة عند المحدثين إلى أصوات (الطاء والتاء والدال) وتُجعل لجميعها مُخْرجاً واحداً وتُوصف بأنها، أسنانية لثوية[6]. و «تحدث نتيجة اعتماد طرف اللسان على اللثة»[7]. وهم بذلك لا يخرجون عن وصف سيبويه في تعيين مخرج هذه الحروف.

13 ـ «وممّا بَيْنَ طَرف اللِّسان وأطراف الثنايا مُخْرَجُ الظاء، والذال، والثاء»[8]. وهذا الوصف الدقيق لمخرج هذه الحروف عند سيبويه هو عينه في الدرس الصوتي الحديث حيث يتم فيه إنتاج هذه الحروف، عن طريق ملامسة طرف اللسان بأطراف الثنايا العليا[9]. ويسمى الصوت حينئذ

---

(1) الكتاب: 4/433.

(2) ينظر مثلاً: الأصوات اللغوية: 62، ودراسة الصوت اللغوي: 269 ـ 270.

(3) دراسة الصوت اللغوي: 269، 275.

(4) ينظر: الأصوات اللغوية: 62، ودراسة الصوت اللغوي: 270، ومناهج البحث في اللغة: 123.

(5) الكتاب: 4/433.

(6) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 269.

(7) علم اللغة: (السعران): 191.

(8) الكتاب: 4/433.

(9) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 269، ومناهج البحث في اللغة: 126، 127.

أسنانياً»[1]. و «صوت الثاء هو المقابل المهموس لصوت الذال»[2]. ولا فرق بين (الذال) و (الظاء) في صفة الجهر إلاّ أنَّ (الظاء) يوصف بالتفخيم والأطباق بخلاف (الذال) الذي يوصف بالترقيق[3].

14 ـ «ومَنْ باطنِ الشّفةِ السُّفلى وأطراف الثنايا العُلَى مُخْرجُ الفاء»[4]. وهو بهذا الوصف عند المحدثين أيضاً، حيث يتم إنتاجه «بخلق صلة بين الشّقة السُّفلى وأطراف الثنيا العُليا، ورفع مُؤخر الطبق وإلصاقه بالجدار الخلفي للحلق، وفتح الأوتار الصوتية إلى درجة لا يكون معها جهر بل يكون معها تنفس مجهور»[5]. و «يسمى الصوت حينئذ شفوياً أسنانياً، وينتج في هذا المخرج صوت واحد هو الفاء»[6].

15 ـ «ومما بين الشَّفتين مُخْرجُ الباء، والميم، الواو»[7]. وهي كذلك عند بعض المحدثين حيث يُوصف جميعاً بالشفوية[8]. غير أنّ بعضهم يجعل من رفع مُؤخر اللسان في اتجاه منطقة الطبق اللَّين، طرفاً في إحداث «الواو»[9]. مع عدم إغفال «استدارة الشفتين وامتدادهما للأمام»[10]. وبذلك فإنّ وصف (الواوْ) بالشفوي ليس خطأ، ولكن الوصف الدقيق له أنْ يُقال: «إنه من أقصى الحنك لأن اللسان يقترب من هذا الموضع عند النطق

---

(1) مناهج البحث في اللغة: 127.
(2) دراسة الصوت اللغوي: 269.
(3) ينظر: مناهج البحث في اللغة: 127.
(4) الكتاب: 4/433.
(5) مناهج البحث في اللغة: 125.
(6) دراسة الصوت اللغوي: 269.
(7) الكتاب: 4/433.
(8) دروس في علم أصوات العربية: 30.
(9) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 272، ومناهج البحث في اللغة: 135.
(10) دراسة الصوت اللغوي: هامش ص: 272.

بالواو»[1]. ويبدو أنّ علماءِ العربية ومنهم سيبويه «قد شغلهم وضع الشفتين في النطق بالواو عن تحسس موضع اللسان مِنَ الحَنَكِ الأعلى»[2]. ولعَلّ وضوحَ استدارة الشفتين مع الواو «هو الذي جعل القدماء ينسبون مخرج الواو إلى الشفتين»[3]. والذي يشفع لهم أكثر أنّ اللسان لا يقترب بشكل واضح عند النطق بصوت هذا الحرف كوضوح استدارة الشفتين[4].

16 ـ «ومِنَ الخياشيم مُخْرَجُ النّون الخفيفة»[5]. ويسمع صوت هذا الحرف في التشكيل الصوتي، أي في أثناء تعامل النون الخفيفة الساكنة مع أصوات حروف معينة يبلغ عددها عند بعضهم خمسة «عشر حرفاً»[6]. منها: القاف، والكاف، والجيم، والشين، والضاد، والصاد، والزاي، والسين. . .

صفــات الأصــوات:

استعمل سيبويه طائفة من المصطلحات التي وصف بها أصوات الحروف العربية، واعتمد في ذلك على معيار تحكم جهاز النطق بالهواء الخارج من الفم، كالمجهور والمهموس والشديد والرخو، وما بينهما والأطبـاق، والانفتـاح، والاستعـلاء، والاستفـال، والقلقلـة، والصفيـر، والتكرار، والانحراف.

المجهــور والمهمــوس:

وصف سيبويه أصوات الحروف المجهورة بقوله: «فالمَجْهورةُ: حَرفٌ أُشْبِعَ الاعتمادُ في مَوْضِعِهِ ومَنَعَ النّفَسَ أنْ يَجْرِيَ مَعهُ حتّى يَنْقَضي الاعتمادُ

(1) علم اللغة العام (الأصوات): 89.
(2) أصوات العربية بين التحول والثبات: 22.
(3) الأصوات اللغوية: 43.
(4) أصوات العربية بين التحول والثبات: 22.
(5) الكتاب: 4/435.
(6) الأصوات اللغوية: 72.

عليهِ ويَجْري الصَّوْت»[1]. ثم ذكر أنّ الحروف المجهورة في اللغة العربية تسعةَ عشرَ حرفاً قال: «فأمّا المجهورةُ فالهمزةُ، والألف، والعينُ، والغينُ، والقافُ، والجيمُ، والياءُ، والضادُ، واللامُ، والنونُ، والراءُ، والطاءُ، والدالُ، والزايُ، والظاءُ، والذالُ، والباءُ، والميمُ، والواوُ»[2].

وأمّا الحروفُ المهموسةُ فقد وصفها بأنّها حرف «أُضْعِفَ الاعتمادُ في مَوْضِعِهِ حتّى جَرَى النَّفَسُ مَعَهُ»[3]. وجعل عدد الحروف المهموسة عشرة وهي: «الهاءُ، والحاءُ، والخاءُ، والكافُ، والشّينُ، والسّينُ، والتّاءُ، والصّادُ، والثاءُ، والفاءُ»[4].

وواضح من تعريفه للمجهور والمهموس أنه جعل جريان النَّفسَ مع الحرف أو توقفه أساساً في التمييز بينهما. فإذا جرى النَّفَسُ مع النطق بالحرف كان مهموساً وإذا مَنَع النَّفس من الجريان حتى ينتهي النطق كان مجهوراً. ولا شك في أنّه سلك منهجاً وصفياً في معرفة صفات أصوات الحروف العربية، واعتمد في منهجه الوصفي على التجربة الذاتية في معرفة صفة الحرف وهو وإنْ لم يكن على معرفة بدور (الوترين الصوتيين) في التحكم بطبيعة الصوت لم تكن نتائج وصفه بعيدة عن وصف المحدثين لأصوات الحروف المجهورة والمهموسة التي جاءت مطابقة لوصفه لها، عدا حروف أصوات (القاف والطاء والهمزة) التي هي مهموسة عند المحدثين ومجهورة عند سيبويه. أمّا صوت (القاف) فيبدو أنّ المحدثين استأنسوا لرأيهم في دعوى التحول من الجهر إلى الهمس بنطق بعض اللهجات العربية لهذا الصوت[5]. غير أنّ الذي أراه «أنّ الصوت لم يدخله تغيير في الفصيح،

---

(1) الكتاب: 4/434.
(2) الكتاب: 4/434.
(3) الكتاب: 4/434.
(4) الكتاب: 4/434.
(5) ينظر الأصوات اللغوية: 84 ـ 85.

فالقاف حرف لهوي شديد، وهو مجهور»[1]. على وفق الضابط الذي وضعه سيبويه، وهو عدم جريان النفس عند إخفاء الحرف وترديده. فصوت (القاف)، الذي وصفه هو نفسه اليوم في الفصيح وليس كافاً مجهورة أو غير ذلك ولنا في تجربة سيبويه خير دليل على ذلك، قال: «أنّكَ لَوْ جَافَيْتَ بَيْنَ حَنْكَيْكَ فَبالغْتَ ثُمّ قُلتَ: قَـقْ قَـقْ، لمْ تَرَ ذلك مُخِلاًّ بالقاف، ولوْ فَعلتَه بالكافِ وما بَعدها مِنْ حُروفِ اللِّسان أَخَلَّ ذلك بِهِنَّ»[2].

أمّا (الطاء) فيرى المحدثون أنّها مهموسة اليوم[3]. ومجهورة بضابط سيبويه ويُرجّح الدكتور إبراهيم أنيس أنّ صوت الطاء قد طرأ عليه تغيير حيث يرى «أنّ صوت الطاء كما وصفها القدماء كان يشبه الضاد الحديثة لدى المصريين»[4]. واستند في رأيه إلى عبارة سيبويه: «ولولا الأطباقُ لصارتِ الطّاء دالاً»[5]. أي كالضاد المصرية، ولكن يُشكل على رأيه «إجماع قراء القرآن على نطق الطاء بصوت واحد، وهو بهذا النطق مجهور على وفق القدماء للجهر، لأن النفس لا يجري معه فإذا ذهب منه الأطباق بقي الجهر، والمجهور غير المطبق من مخرج الطاء هو الدال»[6].

أمّا الهمزة فقد اختلف المحدثون في وصفها، حيث توصف عند بعضهم بالهمس لعدم اهتزاز الوترين الصوتيين حين النطق بها إذ أنها تخرج بانطباق الوترين الصوتيين و «يحول هذا الأطباق طبعاً دون ارتعاش الأوتار الصوتية، ولذا كانت الهمزة مهموسة»[7]. ووصفها آخرون بأنها ليست

(1) أصوات العربية بين التحول والثبات: 29.
(2) الكتاب: 4/428.
(3) ينظر: التطور النحوي: 16.
(4) الأصوات اللغوية: 62.
(5) الكتاب: 4/436.
(6) أصوات العربية بين التحول والثبات: 34.
(7) دروس في علم أصوات العربية: 123.

مجهورة ولا مهموسة «لأنّ فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقاً تاماً فلا نسمع لهذا ذبذبة الوتريـن الصوتيين ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلاّ حين تنفرج فتحة المزمار ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة»[1]. إنّ الاختلاف بين سيبويه والمحدثين في صفة الهمزة اعتماداً على اختلاف المراد بالجهر والهمس لا يعني «أنّ همزة اليوم غير همزة العرب يوم وصفت الأصوات، فالهمزة صوت ثابت، وصفته مختلف فيها بين المحدثين والقدماء»[2].

ومَردُّ الاختلاف بينهما اهتزاز الوترين وعدمه، والذي أميلُ إليه أنّه يجب أنْ ينظر، إلى مصطلح الجهر من خلال الضابط الذي وضعه سيبويه، وليس من خلال الضابط الذي وضعه المحدثون كي نتمكن من تفهم الأحكام التي ذكرها، لأنّ اهتزاز الوترين الصوتيين وعدمه في تحديد الجهر والهمس في الحرف، غير منظور إليه في هذين المصطلحين عنده وليس صحيحاً أنْ يحاكم على وفق المعنى الذي وضعه لمصطلح وافقوه في لفظه وخالفوه في معناه[3]. لأنّ سيبويه اعتمد منهجاً وصفياً في تحديد صفة الأصوات ومعيار النطق والسمع ولم يكن يملك الوسائل العلمية الحديثة المعنية بتسجيل الصوت وصور الأشعة التي توضح خواص النطق الصوتي، ويدلنا على ذلك ما ذكره السيرافي أنّ الأخفش قال: «سألت سيبويه عن الفصل بين المهموس والمجهور، فقال: المهموس إذا أخفيته ثم كررته أمكنك ذلك، وأمّا المجهور فلا يمكنك ذلك، ثم كرّر سيبويه التاء بلسانه وأخفى فقال: ألا ترى كيف يمكن وكرّر الطاء والدال، وهما من مخرج التاء فلم يَكُنْ. . . . »[4].

وقد أشار سيبويه في كتاب إلى «صوت الصدر»[5]. مع الحروف

---

(1) الأصوات اللغوية: 91.

(2) أصوات العربية بين التحول والثبات: 31.

(3) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات: 27.

(4) الأصوات اللغوية: 120 نقلاً عن شرح السيرافي على الكتاب.

(5) الكتاب: 4/174، 175.

المجهورة، ولعل في هذه الإشارة إحساس بدور «الوترين الصوتيين» المصطلح الذي شاع عند المحدثين[1]. غير أنّه لم يذكر حروف اللين مع الأحرف المجهورة، ويبدو أنّه ترك ذكرها لِما يدخلها من اعتلال أو أنّه أحسّ بأنها حركات مشبعة لا تذكر مع الحروف كما فعل المحدثون حين بحثوها تحت الصوائت لا الصوامت[2].

الشـديـد والـرخـو:

ذكر سيبويه أنّ من الحروف ما هو شديد، ومنها ما هو رخو، ومنها ما هو بَيْن الشدة والرخاوة، فالشديد «هو الذي يَمنَع الصوت أنْ يجري فيه»[3]. والحروف الشديدة هي: «الهمزةُ، والقافُ، والكافُ، والجيمُ، والطاءُ، والتاءُ، والدال، والباءُ»[4]. أمّا الحرفُ الرِّخو فما «أجْريتَ فيه الصوت»[5]. والحروف الرخوة هي: «الهاء، والحاء، والغين، والخاء، والشين، والظاء، والتاء، والثاء، والفاء»[6].

وجعل حرفِ «العين» مثالاً لما هو بين الشدة والرخاوة قال: «وأمّا العَيْنُ فبين الرِّخْوَةِ والشَّديدةِ، تَصِل إلى التّرديدِ فيها لِشَبَهها بالحَاء»[7]. ثم وصف حروف (اللام والراء والنون والميم) بشيء قريب من هذا، إذ ذهب إلى أنّها حروف شديدة، ولكنَّ الصوت يجري معها لأسباب مختلفة[8]،

---

(1) ينظر: في تفسير العلاقة بين «صوت الصدر» و«الوترين الصوتيين» دراسة الصوت اللغوي: 298.

(2) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 319 ـ 320.

(3) الكتاب: 4/434.

(4) الكتاب: 4/434.

(5) الكتاب: 4/434 ـ 435.

(6) الكتاب: 4/434 ـ 435.

(7) الكتاب: 4/435.

(8) ينظر: الكتاب: 4/435.

ولا يخرج الوصف الحديث عمّا ذهب إليه سيبويه[1]. ويطلق البحث الصوتي الحديث صفة (الصوت الانفجاري ـ Plosive) على الصوت الشديد، ويسمى الصوت الرخو (الصوت الاحتكاكي ـ Frecative)[2]. وأخرج الدرس الصوتي الحديث حرف (الجيم) من الحروف الانفجارية، ووصف (الضاد) بأنه حرف انفجاري، وأدخل (العين) ضمن الحروف الاحتكاكية[3]. وذلك بناء على وصف الحروف كما ينطق بها اليوم لا كما كانت في زمن سيبويه ومن تبعه[4]. ومما يلاحظ في الأفكار الأساسية عن الجهر والهمس والشدة والرخاوة التي توصل إليها سيبويه بفطنته، أنّه يلتقي مع الدرس الصوتي الحديث من غير «أنْ يكون على علم بالناحية التشريحية من وجود وترين صوتيين يقومان بوظائف معينة مع بعض الأصوات»[5].

الأطبــاق والانفتـاح:

حروف الأطباق عند سيبويه هي أربعة: «الصاد، والضاد، والطاء، والظاء»[6]. وقد وصف الأطباق بقوله: «وَهذهِ الحروفُ الأربعةُ إذا وَضَعْتَ لِسانَك في مواضعهنّ انطبق لسانُك مِنْ مواضعهنّ إلى ما حاذَى الحَنَك الأعلى من اللّسان ترفعه إلى الحَنَك فإذا وَضَعْتَ لسانك فالصوت مَحْصورٌ فيما بين اللسان، والحَنَك إلى موضع الحروف... فهذه الأربعةُ لها مَوْضِعان مَحْصورٌ فيما بين اللسان، وقَد بُيِّنن ذلك بِحَصْرِ الصَّوتِ»[7].

وتتضح من وصف سيبويه للأطباق وظيفة اللسان في أثناء نطق هذه

---

(1) ينظر: علم اللغة (السعران): 185 ـ 187 ـ 201 ـ 202.
(2) الأصوات اللغوية: 143.
(3) ينظر: علم اللغة (السعران): 166، 189، 195.
(4) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 316.
(5) الأصوات اللغوية: 127.
(6) الكتاب: 4/436.
(7) الكتاب: 4/436.

الطائفة من الحروف، حيث يسهم أقصى اللسان وطرفه في إخراجها. وهي بهذا الوصف في البحث الصوتي الحديث[1].

أما ما سوى ذلك من الحروف فقد وصفه بالمنفتحة قال: «والمُنْفَتِحةُ كلُّ ما سوى ذلك من الحروف، لأنك لا تُطْبِقُ لشيءٍ منهنّ لسانَك، تَرفعُه إلى الحَنَك الأعلى»[2]. والواقع أن البحث الصوتي الحديث قد تابع سيبويه في ما يتعلق بالأصوات المطبقة والمنفتحة، غير أنهم أدخلوا حروف «القاف والغين والخاء» ضمن الأصوات المطبقة[3].

الاستعــلاء والاستفــال:

وصف سيبويه أصوات حروف: «الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخاء»[4] بحروف الاستعلاء. وذكر علة وصفها بالاستعلاء: «لأنها حروفٌ مُسْتعليةٌ إلى الحَنَك الأعلى»[5]. وقد جعل الدرس الصوتي الحديث حروف «القاف والخاء والغين»[6] من حروف الأطباق، ولعل سبب عدم جعل سيبويه هذه الحروف ضمن حروف الأطباق هو أنّ «طرف اللسان لا شأن له في إخراجها كما كان في حروف الأطباق، أي أنّ هذه الحروف المستعلية لها موضع واحد من اللسان. أما حروف الأطباق فلها موضعان»[7]. ووصف أصوات الحروف الباقية بـ(الاستفال)، وذلك عند دراسته أصوات الحلق في حالة وقوعها عيناً في الفعل الماضي[8].

---

(1) ينظر: مناهج البحث في اللغة: 115.
(2) الكتاب: 4/436.
(3) ينظر مثلاً: دراسة الصوت اللغوي: 278 ـ 279.
(4) الكتاب: 4/128.
(5) الكتاب: 4/129.
(6) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 278.
(7) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 319.
(8) ينظر: الكتاب: 4/101.

حـروف القلقلـة:

لاحظ سيبويه أن حروف «القاف والجيم والطاء والدال والباء»[1]. تجمع بين صفتي الجهر والشدة، فهي حروفٌ مُشْرَبة ضُغِطَتْ من مواضعها فوصفها بـ (القلقلة) قال: «واعلم أنّ مِنَ الحُروف حروفاً مُشْربة ضُغِطَتْ من مَواضِعها، فإذا وَقَفْتَ خرج معها من الفم صُوَيْتٌ، ونَبا اللِّسانُ عَنْ مَوْضِعِه، وهي حُروفُ القَلْقلة»[2]. ويبدو أنّ اجتماع منع النفس من الجري في صفة الجهر[3]، ومنع الصوت من الجري في صفة الشدة[4]، مع الوقف الذي يُسكن معه الحرف يؤدي إلى خفائه في السمع ولذا «كان فتح مكان حصر الصوت بإظهار صُوَيْت عند الوقف يسمح للوترين بالنزيز لازماً لبيان الصوت المجهور الانفجاري أو الشديد»[5]. وقد فسر البحث الصوتي الحديث صفة (القلقلة) في هذه الحروف بأنها جمعت بين صفتي الجهر والشدة[6]. وهو ما ذهب إليه سيبويه. ومفهوم (الصُوَيْت) عند سيبويه هو أنّ هذه الحروف الانفجارية يتبعها عند النطق بها وهي ساكنة صائت قصير جداً ملائم لحركة ما بعده، أشْبه ما يكون بحركة الفتحة والضمة والكسرة[7]. وذلك نحو: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ﴾، و (يَبْغُونكُمْ)، و (أَفَتَطْمَعُون) إذ «تحرك هذه الأصوات الساكنة، وهي الباء، والجيم، والدال، والطاء، في هذه الكلمات والعبارات بحركة خفيفة ملائمة لحركة ما بعدها»[8]. وهذا معروف في تجويد القرآن الكريم.

---

(1) الكتاب: 4/ 174.
(2) الكتاب: 4/ 174.
(3) ينظر: الكتاب: 4/ 434.
(4) ينظر: الكتاب: 4/ 434.
(5) الدراسات اللهجية والصوتية: 321.
(6) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: 32، وعلم اللغة العام الأصوات: 116.
(7) ينظر: الكتاب: 4/ 174.
(8) فقه اللغة العربية: 447.

حـــروف الصفيـــر:

وجد سيبويه أنّ الرّخاوة في حروف «الصاد، والسين، والزاي»[1]. تفوق في السمع فوصفها بالصفير، وعبارته: «لأنّهنَّ حروف الصفير، وهُنَّ أنْدَى في السَّمْعِ. وهؤلاء الحروف إنّما هي شديدٌ ورِخْوٌ»[2]. وكأنّه أراد بذلك أن يُميّزها من بين الحروف الرخوة الأُخَر، التي لا تبلغ رَخاوتُها حدَّ الصّفير، ويتحقق هذا الصفير عند اتصال أول اللسان بأصول الثنايا، فيكون هناك منفذ ضيق جداً غير أنّه كاف لمرور الهواء «فإذا اتّسع الفراغ قَلّتْ نسبة الصفير وعندئذ يمكن تسميته حفيفاً، فالحفيف إذاً أقلّ درجة من الصفير وإنّ كان كلاهما صفةً لأصوات رخوة»[3]. ويضيق الدرس الصوتي الحديث أصواتاً أُخَر إلى أصوات الصفير وهي: الثاء، والذال، والزاي، والشين[4]. غير أنّهم يرون أنّ أعلاها صفيراً، هي تلك الأصوات الثلاثة التي وصفها سيبويه بـ (حروف الصفير)[5].

صفـــات مفـــردة:

لاحظ سيبويه أنّ حروفاً معينة من بين حروف اللغة العربية تنماز بصفة مفردة تُميّزها عن الحروف الأُخَر، منها:

المُنْحَــرِف:

وهـو (الـلام)، ويُعـزى سبـب وصفـه بـذلـك «لانْحِـرافِ اللِّسـان مَـعَ الصَّوْتِ»[6]. فعلى الرُّغم من «اتصال طرف اللسان بأصول الثنايا معها نجد

---

(1) الكتاب: 4/446.
(2) الكتاب: 4/464 ـ 465.
(3) فقه اللغة العربية: 448.
(4) ينظر: الأصوات اللغوية: 74، والتطور النحوي: 16.
(5) الكتاب: 4/464.
(6) الكتاب: 4/435.

أنّ النّفَسَ يَتَسرّبُ من جانبي الفم إلى الخارج، فكأنّما قد انحرف عن طريقه»[1].

المُكَـــرّر:

وهو (الراء)، وقد وصف سيبويه هذا الحرف المكرر بقوله: «وَهُوَ حَرفٌ شَديدٌ يَجْري فيه الصّوتُ لتكريره وانحرافه إلى اللاّم... ولو لم يُكرّر لمْ يَجْرِ الصَّوْتُ فيه»[2]. وهو بهذا الوصف في الدرس الصوتي الحديث، ومعنى التكرار في صفته أنّ اللِّسان «يضرب طرفه في اللثة ضربات مكررة»[3].

التفشّـــي:

وصف (الشين) بالتفشي لِرَخَـاوَةِ واستطالة مخرجه. قال: «والشين لا تُدغم في الجيم لأنّ الشّينَ استطالَ مُخْرَجُها حتّى اتّصل بِمُخْرَج الطاء فَصَارتْ منزلتُها منها نحواً من منزلة الفاء مع الباء، فَاجْتَمَع هذا فيها والتفشّي»[4].

الهـــاوي:

وصف (الألف) بالهاوي، ومرد ذلك عنده أمران: أحدهما: اتّساع مخرج (الألف) قياساً بالياء والواو. وعبارته: «ومنها الهاوي وهو حرفٌ اتّسع لِهواءِ الصَّوْتُ مخْرَجُه أشدَّ مِنْ اتّساع مُخْرَج الياء والواو»[5]. والآخرُ: انتفاء دور اللسان والشفة في إخراجه إذْ أنّ (الألف) عنده «ليسَ منها علاجٌ على اللِّسان والشّفةِ، ولا تُحرّك أبداً، فإنّما هي بِمَنْزِلةِ النّفس»[6]. وهو يعني بذلك أنه لا أثر للاحتكاك باللسان والشفتين في إصداره، وهي ملاحظة دقيقة

---

(1) الأصوات اللغوية: 119.
(2) الكتاب: 4/436.
(3) مناهج البحث في اللغة: 132.
(4) الكتاب: 4/448.
(5) الكتاب: 4/435 ـ 436.
(6) الكتاب: 4/336.

تفسر الاختلاف بين هذا الحرف وبين (الياء والواو) اللذين يصدران نتيجة احتكاك الجزء الخلفي من اللّسان بالحَنَك الأعلى بعض الاحتكاك، مع عدم استبعاد دور الشفتين في إخراج الواو.

التشكيل الصوتي في كتاب سيبويه:

من المعلوم أنّ (علم الصوت Phonetic) يختص بوصف أصوات اللُّغة، عن طريق تحديد مخارجها، وبيان الصفات الصوتية التي تشكل الصوت اللغوي، فهو «العلم الذي يدرس الصوت اللغوي الإنساني لذاته بصرف النظر عن وظيفته التي يؤديها في لغة ما»[1].

أمّا (علم وظائف الأصوات) أو (منهج التشكيل الصوتي Phono Logy) فهو يتناول «طريقة تأدية الأصوات الإنسانية لوظائفها في اللغات المختلفة، وطريقة تناسقها في أنماط خاصة بكل دقة[2]. ولا شك في أنّ الفرق واضح بين منهج العلمين، فإذا كان (علم الصوت) يختص بلغة معينة فإنّ (علم التشكيل الصوتي) تتسع دائرته لتشمل دراسة وظيفة أصوات اللغات من خلال اكتشافه للقوانين الصوتية العامة التي تعالج الظواهر الصوتية الناتجة من خلال تعامل الأصوات اللغوية بعضها مع بعض، ومنها «التغييرات الصوتية» التي لا تخلو منها اللغة نحو: التماثل، والأبدال، والأعلال، والحذف، والتخفيف، والتخالف، وغيرها. وغرضي هنا الوقوف على خصائص منهج التشكيل الصوتي عند سيبويه، وكيفية معالجته الظواهر الصوتية، فهو وإنْ لم يُشر صراحة إلى ما اصطلح عليه المحدثون بـ (علم الصوت) و (علم وظائف الأصوات)، إلاّ أنّ حسه اللغوي قاده إلى التمييز بينهما فاتسم منهجه الصوتي بقدر كبير من الدقة في الوصف والتحليل.

---

(1) مقدمة لدراسة فقه اللغة: 122.

(2) علم اللغة (السعران): 212، 216.

الصويتـــة (Phoneme):

لعل أفضل تعريف يبعدنا عن الخلاف في تعريف هذا العنصر الصوتي، هو تعريف (دانيال جونز) الذي يرى أن (الصويتة) «أصغر وحدة صوتية، عن طريقها يمكن التفريق بين المعاني»[1]. وعليه (P) و (B) في كلمتي (Pig خنزير) و (Big كبير) صويتتان مستقلتان في الإنكليزية لأنّهما قادرتان على التمييز بين معنيين. وأنّ (الباء) و (الميم) في (كتب) و (كتم) صويتتان مستقلتان في اللغة العربية لظهور أثرهما في التفريق بين دلالة الكلمتين[2]. والذي حملني على تفضيل مصطلح (الصويتة) أمران: أحدهما: أن سيبويه قد أشار إلى (الصويت) في كتابه وإنْ لم يكن يعني به التعريف الدقيق لمفهوم «الصويتة»[3]. والآخر: إنّ الدكتور حسام النعيمي قد اختاره مقابل المصطلح الأجنبي (Phoneme)[4]. والذي يعنيني في هذا المجال هو مدى إدراك سيبويه لأبرز المفاهيم الخاصة بنظرية (الصويتة Phoneme). حيث يعد بيانه لمخارج الأصوات وصفاتها، وتحديده للصويتات الأساسية للغة العربية بتسعة وعشرين حرفاً أقوى دليل على ذلك[5]. ومن مظاهر إدراكه لمفهوم (الصويتّة) تمييزه الدقيق بين صوتين متحدين في المخرج وعبارته: «ولولا الأطباق لصارت الطاء دالاً والصاد سيناً والظاء ذالاً»[6].

وقد أشار إلى ذلك بعد أن حدد مخرج الطاء والدال[7]. والصاد

(1) Element of General Phonetics; p. 30.

(2) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات: 23.

(3) ينظر: الكتاب: 4/174.

(4) أصوات العربية بين التحول والثبات: 22.

(5) ينظر: الكتاب: 4/433 ـ 434.

(6) الكتاب: 4/436.

(7) ينظر: الكتاب: 4/433.

والسين[1]. والظاء والذال[2]. وبهذا الفهم يعد سيبويه نظيراً للبحث الصوتي الحديث الذي يحدده وظيفة (علم الصويتة) بوضع أبجدية صوتية من خلال ملاحظة الخلافات الصوتية الدقيقة القائمة بين الصويتات[3]. إلى جانب وصف، أصوات لغة معينة وتصنيفها على أساس من إحساس المتكلمين باللغة[4].

التغييـرات الصوتيـة:

تخضع الأصوات اللغوية في أثناء التشكيل الصوتي لتغييرات صوتية، يطلق عليها البحث الصوتي الحديث مصطلح «القوانين الصوتية»[5]. ويلاحظ علماء اللغة أنّ تطور اللغات في جانبها الصوتي أسرع وأكثر تنوعاً من تطورها في جوانب الصيغ والتراكيب النحوية «فالأصوات التي تتألف منها كلمة ما لا تجمد على حالتها القديمة، بل تتغير بتغيُّر الأزمنة والمناطق وتتأثر بطائفة كبيرة من العوامل الطبيعية والاجتماعية واللغوية»[6]. ولعلّ ذلك راجع إلى أنّ الجانب المنطوق في اللغة يمارس حرية أكثر من الجانب المكتوب، إلى جانب أنّ اللغة تصادف في تركيباتها وتجمعاتها ظروفاً سياقية لا تظهر في الكلام المكتوب[7]. ويولي علم اللغة الحديث القوانين الصوتية أهمية بالغة، لما لها من تأثير في الكشف عن التغييرات الصوتية، ويشير الدارسون إلى جملة قوانين وعوامل تتحكم في نشوء التغييرات الصوتية، أبرزها: (قانون الأقوى) الذي يتلخص في أنّ الصوت الضعيف يخضع للصوت القوي في

---

(1) ينظر: الكتاب: 4/ 433.

(2) ينظر: الكتاب: 4/ 433.

(3) ينظر: علم اللغة العام (الأصوات): 161.

(4) ينظر: مدخل إلى علم اللغة: 201.

(5) أسس علم اللغة: 14.

(6) علم اللغة: وافي: 275.

(7) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 317.

أثناء التشكيل الصوتي[1]. ويظهر ذلك جلياً في تأثير (الصاد) في الأصوات المجاورة لها نحو تأثّر (تاء) الافتعال (بالصاد) في (مصتبر) فنقلب (طاء) فيقال: (مصطبر)، ومن المعلوم «أن أصوات الأطباق تمد نفوذها إلى ما يسبقها ويتبعها من أصوات»[2].

و (قانون الجهد الأقل)، هو القانون الذي يفسر «رغبة المتكلم في بذل جهد أقل في نطق الأصوات كي يوفر على لسانه بعض المشقة والعناء»[3]. ويعرف بـ «مبدأ الاقتصاد اللغوي Economic Language»[4]. ويحدث ذلك عند تتابع الأصوات المتماثلة التي تحتاج إلى جهد عضلي أكبر في النطق بها، فيعمد المتكلم إلى تغيير أحد الصوتين إلى صوت آخر مغاير له لتيسير هذا المجهود العضلي[5]. فيقال مثلاً في: «سُرُر (سُرَر) وفي (عكَب) (عنكب)»[6].

و (قانون التردد النسبي)، الذي يرى أنّ كون الأصوات اللغوية أكثر تردداً في الكلام يجعلها «عرضة لظواهر لغوية نسميها حيناً إبدالاً، وحيناً آخر إدغاماً، قد يتعرض للسقوط في الكلام»[7]. ولا يستبعد علم اللغة الحديث وجود عوامل أُخَر إلى جانب القوانين الصوتية، تتحكم في إحداث التغييرات الصوتية ومنها عامل السرعة حيث إنّ التحدث بسرعة لتوفير جهد يستخدمه المتكلم في التعبير عن أفكار جديدة[8]. ويصحب السرعة في الكلام عادة

---

(1) دراسة الصوت اللغوي: 319.

(2) Arabic Phonology; p. 30.

(3) لغات البشر: 85.

(4) نظرية النحو العربي: 87.

(5) ينظر: لحن العامة والتطور اللغوي: 41.

(6) دراسة الصوت اللغوي: 330 ـ 331.

(7) الأصوات اللغوية: 243.

(8) ينظر: لغات البشر: 86.

تغيير في طبيعة نطق الصوت اللغوي في أثناء السياق، ويكون ذلك تحت تأثير الأصوات المجاورة أو الرغبة في التخلص من صوت معين يحتاج نطقه إلى جهد أكبر. فيُختلس اختلاساً نحو: يضربها، فتؤدي السرعة إلى اختلاس صوت الضمة[1]. ومن المعلوم أنّ لهجة البدو أكثر ميلاً إلى السرعة من لهجة الحضر. ويطرأ على أصوات اللغة تغيير في صفاتها من خلال تعامل الأصوات بعضها مع بعض في السياق إذ أنّ «لا صوت يتطور بمعزل عن الأصوات الأخرى في نفس النظام»[2]. ويعرف العامل الذي يقف وراء هذا التغيير بـ «عامل التوازن»[3]. ويضيف البحث الصوتي عاملاً آخر إلى العاملين السابقين وهو «العامل الخارجي» الذي يتجلى أثره في التأثر بين اللغات عند انتشار لغة معينة في منطقة لغة أخرى، فتخضع أصوات اللغة إلى التطور عن طريق الاحتكاك بلغة المجتمع الجديد[4]، والذي يهمني هنا هو الوقوف على أبرز (التغييرات الصوتية)، التي أشار إليها سيبويه، وبيان موقفه منها، ومدى اتفاقه مع نظرة المحدثين بشأنها ومن خلال استقراء إشارات سيبويه إلى (التغييرات الصوتية) وجدت أنّ معظمها تنضوي تحت ظاهرتين بارزتين: إحداها: (ظاهرة التماثل الصوتي) وقد درست من خلالها ظواهر: (الأعلال، والإبدال، والإمالة، والإتباع). والأخرى: (ظاهرة التخالف الصوتي) التي ترتبط مع ظواهر: (الإبدال، والحذف، والتخفيف) بصلة وثيقة.

التماثـــل الصوتـــي (Assimilation):

تتألف اللغة من أصوات صامتة مصوتة، ولكل صوت من هذه الأصوات صفات خاصة به، كأنْ يكون مجهوراً، أو مهموساً، أو مفخماً، أو

---

(1) ينظر: الكتاب: 4/202.
(2) دراسة الصوت اللغوي: 323.
(3) دراسة الصوت اللغوي: 323.
(4) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 4، 3.

مرققاً، أو غير ذلك من الصفات التي ذكرناها، وحين يتجاور أصوات اللغة في الكلام المتصل يتأثر بعضها ببعض فيكتسب خصائص جديدة مغايرة للتي تعرف بها حين تكون أصواتاً مستقلة، وذلك لأحداث نوع من التوافق والانسجام بين الأصوات المتنافرة في المخارج أو الصفات فإذا «التقى صوتان من مخرج واحد، أو من مخرجين متقاربين، وكان أحدهما مجهوراً، والآخر مهموساً مثلاً، حدث بينهما شدّ وجذب، كل واحد منهما يحاول أنْ يجذب الآخر ناحيته، ويجعله يتماثل معه في صفاته كلها أو في بعضها»[1]. إنّ هذا التماثل أو التجانس أو التقارب الذي يحدث بين صوتين متجاورين مما يؤدي إلى تقارب بين مخرجي الصوتين وصفاتهما، هو ما يعرف عند علماء الأصوات المحدثين بـ «المماثلة»[2]. وهي ظاهرة سياقية تهدف إلى تحقيق الانسجام بين أصوات اللغة وتكاد تشيع في معظم اللغات «غير أنّ اللغات تختلف في نسبة التأثر وفي نوعه»[3]. ويشترط في تحقيق المماثلة، تقارب المخرج بين الصوتين المتماثلين، إذ لا يمكن أنْ يؤثر صوت في آخر يبعد عنه في المخرج فـ «لا ينقلب صوت من أصوات الشفة أو الأسنان مثلاً إلى صوت آخر من أصوات الحلق، وكذلك العكس»[4]. ويستعمل علماء الأصواتّ مصطلحات خاصة تشير إلى أنواع التأثر الناتجة عن قانون المماثلة وتُبيِّن أشكال التأثر الصوتي منها:

التماثـل المقبـل Progressive Assimilation:

ويحدث هذا النوع من التماثل حين يتجاوز صوتان فيؤثر الصوت السابق في الصوت اللاحق، مثل قلب (تاء) الافتعال (دالاً) بعد (الزاي) نحو: (ازْدَجَر) والأصل (ازْتَجَر) جهرت (التاء) تحت تأثير (الزاي) المجهورة

---

(1) التطور اللغوي: 22.

(2) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 324، والألسنية العربية: 53.

(3) الأصوات اللغوية: 178.

(4) التطور اللغوي: 23.

فتحولت إلى مقابلها المجهور وهو «الدال»[1]. فأصبح الصوتان (التاء) و (الزاي) غير المتماثلين متماثلين.

التماثـل المدبـر Regressive Assimilation:

ويحصل هذا اللون من (التماثل) عندما «يؤثر الصوت اللاحق في الصوت السابق»[2]. نحو: تأثير (تاء) الافتعال في صوتي (الواو والياء) إذا وقعا (فاء) في الفعل مثل: (اتّعَدَ) من (وَعَدَ) و (اتّسَرَ) من (يَسَر).

التماثـل الكامل (الإدغام) (Total Assimilation):

يُحصل الإدغام في اللغة العربية عندما يلتقي صوتان في كلمة واحدة أو في كلمتين منفصلتين فيُقرَّب بين الصوتين بإدغام أحدهما في الآخر، وذلك «لتحقيق أدنى حد من الجهد»[3]. ويقع الإدغام (التماثل الكامل) على نوعين:

أحدهما: إدغام المتماثلين، وهو أنْ «يلتقي المِثْلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام فيدغم الأول في الآخر»[4]. وهذا اللون من الإدغام مطرد في اللهجات العربية القديمة عندما يكون عين الفعل ولامه من موضع واحد[5]. ويشترط في إدغام المتماثلين سكون الأول وتحرك الثاني، وذلك نحو: (شَدَّ) و (قَطَّع) والأصل: (شَدَد) و (قَطْطَع) وعلى هذا فإدغام المتماثلين «وَصْلُ حرفٍ ساكنٍ بحرف مثله متحرك بلا سكتة على الأول، بحيث يعتمد بهما على المخرج اعتمادة واحدة قوية، ولا يحترز به عن الحرف الفاصل أو الحركة الفاصلة بين المِثْلين»[6]. وهذا النوع من الإدغام

(1) دراسة الصوت اللغوي: 325.
(2) دراسة الصوت اللغوي: 325.
(3) دراسة الصوت اللغوي: 320.
(4) الخصائص: 2/140.
(5) الكتاب: 4/417.
(6) شرح الشافية: 3/335.

الذي يعرف بـ (التضعيف) أيضاً لا يتم فيه حذف أحد الصوتين بل يبقى الصوتان المِثْلان في الكلمة من غير حذف، وإذا نظر في النطق الصامت المضعّف نحو: شَدّ، وقَدَّم، وقدَّام إلى طبيعة العمليّة النطقية «وُجِدَ أنّه صامت طويل يشبه الحركة الطويلة التي تساوي ضعف الحركة القصيرة»[1].

وثانيهما: إدغام المتقاربين، ويحصل هذا اللون من الإدغام عندما يلتقي صوتان متقاربان «على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه»[2]. وذلك نحو: (إمّحى) و (إمّاز) والأصل: (إنْمَحي) و (إنْماز). وذلك لحصول التماثل بين الصوتين المتقاربين. وقد يؤثر الصوت الأول في الثاني فيكون التماثل في الإدغام تقدمياً، أو يحصل العكس فيؤثر الصوت اللاحق في الصوت السابق لتحقيق التماثل الرجعي في الإدغام، فمن النوع الأول نحو: (إذْتكر) فتجهر (التاء) تحت تأثير الذال لتتحول إلى (الذال) (إذْ ذَكر)، ثم قلبت (الدال ذالاً) لتحقيق الإدغام. والثاني نحو: (يتصدق) تقلب (التاء صاداً) تحت تأثير الصوت المستعلي (الصاد) فيدغم الصوتان في صوت واحد فينطق «يَصّدق»[3]. وقد يحصل التماثل الرجعي بين صوتين في كلمتين منفصلتين نحو: (هَرّأيْتَ) والأصل: (هَلْ رَأيْتَ). والملاحظ في إدغام الصوتين المتقاربين من مخرج واحد أو من مخرجين متلاصقين هو فناء أحد الصوتين وصهرهما لتحقيق حالة من التجانس التي تطلق عليها «المماثلة الكلية»[4].

التماثل الصوتي في كتاب سيبويه:

أشار سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه إلى ظاهرة التماثل، وتأتي عنده

---

(1) المنهج الصوتي للبنية العربية: 207.

(2) الخصائص: 2/140.

(3) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 333.

(4) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 209.

بمعانٍ منها: المُضارَعة[1]، والتّقريب[2]، والمُشَابهة[3]، والأتباع[4]، والمُساواة[5].

وعُقد لهذه الظاهرة باباً تحت عنوان «هذا بابُ الحرف الذي يُضَارع به حرفٌ مِنْ مَوْضِعِه والحرفُ الذي يُضَارَع به ذلك الحرفُ وليسَ مِنْ مَوْضِعِه»[6]. وفي أبواب الكتاب التي تشتمل على الدراسات الصوتية إشاراتٌ واضحة إلى هذه الظاهرة. مثل: «باب الهَمز»[7]، و «باب موضع افتعلت»[8]، و «باب ما هذه الحروف فيه فاءات»[9]، و «باب الحروف الستة إذا كان واحد منها عيناً وكانت الفاء قبلها مفتوحة وكان فَعِلاً»[10]، و «باب الإمالة»[11]، و «باب الراء»[12]، و «باب ما تكسر فيه الهاء»[13]، و «باب الإدغام»[14]. وغيرها كثير. والملاحظ في كتاب سيبويه أنّه عالج ظاهرة المماثلة ضمن مواضيع (الإبدال، والإدغام، والإمالة، والإعلال) وهي ظواهر لغوية تحقق خلالها أصوات اللّغة الانسجام فيما بينها بهدف التخفيف، والاقتصاد في الجهد العضلي سواء أكان هذا الانسجام حاصلاً بين

(1) ينظر: الكتاب: 4/ 445، 448، 471.
(2) ينظر: الكتاب: 4/ 196.
(3) ينظر: الكتاب: 4/ 447.
(4) ينظر: الكتاب: 4/ 178.
(5) ينظر: الكتاب: 4/ 196.
(6) الكتاب: 4/ 477.
(7) الكتاب: 4/ 177، 276، 390.
(8) الكتاب: 4/ 73.
(9) الكتاب: 4/ 104.
(10) الكتاب: 4/ 107.
(11) الكتاب: 4/ 117.
(12) الكتاب: 4/ 136.
(13) الكتاب: 4/ 195.
(14) الكتاب: 4/ 431.

الصوامت أو المصوّتات أم العكس.

وعلى هذا ستكون دراستي لهذه الظاهرة على وفق المنهج الذي سار عليه سيبويه في معالجته إيّاها.

(التماثل بين الصوامت)

التماثل المقبل والإبدال:

الإبدال «جعل حرف مكان غيره»[1]. ويبدل حرف صامت في التشكيل الصوتي مكان حرف صامت آخر تحت تأثير صوت ثالث ليماثله في المخرج أو الصفة. وقد ذكر سيبويه أنّ (الدال) تبدل من (التاء) في (افْتَعَل) إذا كانت بعد (الزاي). نحو: (ازْدَجَر). وعبارتُه: «وأمّا (الدال) فَتُبدل من (التاء) في (افْتَعَل) إذا كانت بعد (الزاي) في (ازْدَجَر) ونحوها»[2]. ولم يذكرْ تعليلاً لهذا الإبدال، إلاّ أنّه يفهم من قوله: إذا كانت بعد (الزاي)، أنّ المراد من هذا الإبدال هو (التماثل). أي تقريب صوت من آخر قصد المجانسة فأصل: (ازْدَجَر): (ازْتَجَر). فـ(الزاي) حرف مجهور، و (التاء) حرف مهموس، فتحولت (التاء) المهموسة تحت تأثير (الزاي) المجهورة إلى حرف مجهور قريب عنه في المخرج وهو (الدال). وهو ما يُعرف في الدرس الصوتي الحديث بـ(التماثل المقبل) أي تأثير الحرف السابق، بالحرف اللاحق[3]. ذلك أنّ المماثلة إذا حصلت بين أصوات متجاورة (متاخمة) تعرف بـ«مماثلة تجاورية Contact Assimilation»[4].

---

(1) شرح الشافية: 3/197.

(2) الكتاب: 4/239.

(3) دراسة الصوت اللغوي: 325، والتطور اللغوي: 24.

(4) دراسة الصوت اللغوي: 325.

ومثله إبدال (تاءِ الافْتِعال دالاً) إذا وقعت بعد (الزاي) نحو: (مُزْدَان) والأصل (مُزْتَان)، وذلك لأنّ (الزاي) مجهولة، و (التاء) مهموسة، و (الدال) أقرب صوت مجهور إلى (التاء) المهموسة إذ «الدال والتاء أختان ويفرق بينهما جهر الأولى وهمس الثانية»[1]. وهما من مخرج واحد «ممّا بَيْنَ طَرف اللِّسان وأُصول الثّنايا»[2]. فيحصل التماثل بين (الزاي) المجهورة و (الدال) المجهورة. قال سيبويه: «والزاي تُبْدَلُ لها مكانَ التاءِ دالاً، وذلك قولهم: (مُزْدَانٌ) في (مُزْتَان)، لأنّه ليسَ شيءٌ أشبهُ بالزاي مِنْ مَوْضِعِهَا مِنَ الدال، وهي مجهورة مثلها وليسَتْ مُطْبقة كما أنها ليسَتْ مُطبقة»[3].

ومن التماثل المقبل المتجاور تأثر (تاء الافْتِعَال) في (مُصْتَبِر) بالصاد. فتُقلب (طاء) فيقال: (مُصْطَبِر) وعبارة سيبويه: «وقالوا في مُفْتَعِلٍ من صَبَرْتُ: (مُصْطَبِرٌ)»[4]. فالتنافر الحاصل بين (الصاد) و (التاء) مَرَدّه اختلاف صفتيهما، فـ (الصاد) مطبقة و (التاء) ليست كذلك. وأقرب حرف إلى (التاء) عند قلبه إلى حرف مجانس لحرف (الصاد) هو (الطاء) لأنهما «أختان ويفرق بينهما ترقيق الأولى وتفخيم الثانية»[5]. فيحصل التماثل بين (الصاد) و (الطاء) لاتّصافهما بالإطباق، وكونهما من مخرجين متقاربين فـ (الطاء) من أصل الثنايا[6]، و (الصاد) من أسفله قليلاً ممّا بَيْنَ الثنايا[7]. وفسر سيبويه هذا التماثل بـ (الخفة) في قوله: «أرادُوا التّخْفِيفَ حِينَ تَقارَبا»[8]، وقوله:

---

(1) دراسة الصوت اللغوي: 327.
(2) الكتاب: 4/433.
(3) الكتاب: 4/467 ـ 468.
(4) الكتاب: 4/467.
(5) دراسة الصوت اللغوي: 270.
(6) الكتاب: 4/463.
(7) الكتاب: 4/463.
(8) الكتاب: 4/467.

«وكما أنّهم إذا ادْنَوا الحَرفَ مِنَ الحَرْفِ كانَ أخفَّ عليهم نَحْوَ قَوْلِهِم: (ازْدانَ) و (اصْطَبرَ)»[1]. ومنه تأثّر (تاء) الفاعل بلام الفعل إذا كان صوتاً مطبقاً فتُقلب (التاء طاء) في بعض اللهجات القديمة لتماثل (الصاد) في صفة الأطباق و «ذَلِكَ قَولهُم (فَحَصْطُ بِرِجْلِي)»[2] في: (فَحَصْتُ بِرِجْلي)، وهي لغة لتميم[3].

ويفسر الدرس الصوتي الحديث هذا التغيير الصوتي بـ (قانون الأقوى)، الذي ينص على أنّه «حينما يُؤثّر صوت في آخر فإنّ الأضعف بموقفه في المقطع أو بامتداده النطقي هو الذي يكون عرضة للتأثر بالآخر»[4]. و (الصاد) صوت مطبق، وإنّ «أصوات الأطباق تَمدّ نفوذها إلى ما يسبقها ويتبعها من أصوات»[5].

التماثـل المدبـر والإبـدال:

أشار سيبويه إلى تأثير الصوت اللاحق في الصوت السابق، وهو مـا يُعـرف بـ (التمـاثـل المـدبـر) وذلـك نحـو: (مَصْـدر)، و (أصْـدَر)، و (التّصْدِير). وذكر أنّ (الصاد) تُضَارع أشبه الحروف بالدال من موضعه، وهي (الزاي) وذلك لأنّ (الدال) صوت مجهور[6]. و (الصاد) صوت مهموس[7]. فيؤثّر الصوت المجهور في الصوت المهموس فيُحَوّله إلى أقرب صوت للصاد وهو (الزاي)، لأنّ (الصاد) و (الزاي) من مخرج واحد «ممّا

---

(1) الكتاب: 4/ 335.
(2) الكتاب: 4/ 471.
(3) الكتاب: 4/ 240.
(4) دراسة الصوت اللغوي: 319.
(5) دراسة الصوت اللغوي: 319.
(6) الكتاب: 4/ 434.
(7) الكتاب: 4/ 434.

بَيْنَ طَرَف اللِّسان وأصُولِ الثّنايا»[1]. والمقابل المجهور لصوت (الصاد) هو (الزاي)[2].

قال سيبويه: «فلمّا كانتا ـ يعني الدال والصاد ـ مِنْ نَفْس الحَرْف أُجْرِيتا مُجْرَى المُضاعف الذي هو مِنْ نَفْسِ الحَرْفِ مِنْ بابِ (مَدَدْتُ) فجعلوا الأول تابعاً للآخِر، فَضَارَعُوا به أشبهَ الحُروفِ بـ (الدال) من موضعه، وهي (الزاي) لأنّها مجهورةٌ غيرُ مُطبقة[3]. ونسب إبدال (الصاد زاياً) إلى العرب الفصحاء. قال: «وسَمِعْنا العربَ الفُصَحاء يَجْعَلُونَهما زاياً خالصةً... وذلك قولك في التَّصْدِير: التَّزْدِير، وفي الفَصْد: الفَزْد، وفي أصْدَرْتُ: أَزْدَرْتُ»[4]. وقد شرط لهذا الإبدال سكون (الصاد) ومجيء (الدال) بعدها. قال: «فأمّا الذي يُضَارعُ به الحرف الذي من مُخْرجِه فالصّادُ السّاكنةُ إذا كانَتْ بَعْدَها (الدال)»[5]. وعلل الإبدال بتقريب الصوت من الصوت حتى يستعملوا ألسنتهم في ضربٍ واحدٍ وعبارته: «وإنّما دَعاهُم إلى أنْ يُقرّبُوها ويُبْدلوها أنْ يَكونَ عَمَلُهم مِنْ وجهٍ واحدٍ وليستعمِلُوا ألسنتَهم في ضربٍ واحدٍ»[6]. ويُفهم من كلامه أنّ المتكلم في تغييره لصفة صوت (الصاد) من الهمس إلى صفة صوت يتحد معه في المخرج، ويختلف عنه في الصفة وهو (الزاي) المجهورة لمضارعة صوت (الدال) هو الرغبة في بذل جهد أقل، حتى يوفر على نفسه بعض المشقة في النطق، وهذا القانون الصوتي الذي اهتدى إليه سيبويه بفطنته يُعرف في الدرس الصوتي الحديث بـ (قانون الجهد الأقل Low of Least Effort»[7] الذي يفسر توفير المجهود الذي يبذل في نطق أصوات اللغة

---

(1) الكتاب: 4/433.
(2) ينظر: مناهج البحث في اللغة: 128.
(3) الكتاب: 4/477 ـ 478.
(4) الكتاب: 4/478.
(5) الكتاب: 4/477.
(6) الكتاب: 4/478.
(7) دراسة الصوت اللغوي: 319.

بحد أدنى من الجهد[1]. والتماثل هنا من نوع التماثل المدبر المتجاور[2].

ومنه إبدال (السين زاياً) نحو: (التّزْدِير) و (يَزْدُل) والأصل: (التّسْدِير) و (يَسْدُل) فـ (السين) حرف مهموس[3]، و (الدال) حرف مجهور[4]، فيُقلب (السين) إلى صوت يضارع (الدال) في صفة الجهر، وهو (الزاي)، فالسين والزاي من مخرج واحد «ممّا بَيْنَ طَرَف اللسان وفُوَيق الثّنايا»[5]. قال سيبويه: «فإنْ كانت (سينٌ) في موضع (الصاد) وكانت ساكنةً لم يَجُزْ إلاّ الإبدالُ إذا أَرَدْتَ التّقْرِيبَ. وذلك قولك في (التَّسْدِيرِ) (التّزْدِير)، وفي: (يَسْدُل ثَوْبَه): (يَزْدُلُ ثَوْبَه) لأنّها من موضع (الزاي) وليست بمطبقة فيَبْقَى لها الأطباق»[6]. ويبدو أنّ هذا التغيير في صفة صوت (السين)، بنقله من الهمس إلى الجهر ليكون (زاياً) ليسَ مُطّرداً، فلعلّ لهجة معينة تجري على ألسنة أفرادها هذه الظاهرة، وتحتفظ اللهجات الأُخَر بالحرف من غير إجراء تغيير في صفته، فالبدوي بطبيعته يميل إلى الأصوات المجهورة بـ «السين عند الحضريين قد ينطق بها زاياً عند البدو»[7]. وهذا ما يفسر قول سيبويه: «والبيانُ فيها ـ أي في السين ـ أَحْسَنُ، لأنّ المُضَارعةَ في (الصاد) أكثرُ وأعرفُ منهَا في (السين)»[8]. ومنه أيضاً قلب (النون) مع الباء (ميماً) نحو: (مَمْبِك، وشَمْبا، وعَمْبَر) في: (مَنْ بِكَ، وشَنْباء، وعَنْبَر). وسبب الإبدال هو مَيْل (الباء) إلى التماثل مع صوت من مخرجه، وهو (الميم) فهما من مخرج واحد «ممّا بَيْنَ . . . .

---

(1) ينظر: التطور اللغوي: 56.
(2) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 325.
(3) الكتاب: 4/434.
(4) الكتاب: 4/434.
(5) الكتاب: 4/433.
(6) الكتاب: 4/478 ـ 479.
(7) في اللهجات: 107.
(8) الكتاب: 4/479.

الشّفَتَيْن»[1]. وأبدلوا مكان (النون) أشْبَهَ الحروفِ بها وهي (الميم)، لأنّ «صَوْتَهما واحدٌ، وهُما مَجْهُوران... حتى إنّك تَسْمَع النّونَ كالميم، والميمَ كالنّونِ»[2]. قال سيبويه: «وتُقْلَبُ (النون) مع (الباء) ميماً لأنّها مِنْ مَوْضِعٍ تَعْتَلُّ فيه (النون)... فَجَعلُوا ما هُوَ مِنْ مَوْضِعٍ ما وافَقَها في الصَّوْتِ بِمَنْزِلَةِ ما قَرُبَ مِنْ أقْرَبِ الحُروفِ مِنْها في المَوْضِعِ، ولمْ يَجْعَلُوا (النّونَ باءً) لِبُعْدِها في المُخْرَجِ، وأنّها ليسَتْ فيها غُنّةٌ، ولكنَّهم أبْدَلُوا مِنْ مَكانِها أشْبَهَ الحُروفِ بـ(النون) وهي (الميم) وذلك قولك: (مَمْبِكَ)، يريدون: (مَنْ بِكَ) و (شَمْباءُ)، و (عَمْبرٌ)، يريدون: (شَنْباءَ)، و (عَنْبَراً)»[3]. فنَطْقُ (النون ميماً) يكون تحت تأثير (الباء) الشفوية فنتيجة (ن + ب) هي (م + ب) وليس (ب + ب)[4].

وقد يحصل التماثل المدبر بين صوتين متباعدين، ويُعْرَفُ هذا اللون من التماثل بـ: «مماثلة تباعدية Distant Assimilation»[5]. وذلك عند وجود صوت مجهور أو مفخم داخل بنية الكلمة، فيؤثر في الأصوات الباقية ويكون الصوت الضعيف عرضة للتغيير[6]. نحو: (مصادر وَسِراط) والأصل: (مَسَادِر، وَسِرَاط) ومذهب سيبويه أنّ (السين) الأصل ثم أُبْدلت (صَاداً) لِتُضارع صوت (الدال المجهور)، والمناسبة في إبدال (السين صاداً) أنّهما من مخرج واحد «ممّا بَيْنَ طرف اللِّسان وفُوَيْق الثّنايا»[7]. وهما من الحروف المهموسة إلاّ أنّ (الصاد) من حروف الاستعلاء فتحولوا عن (السين) إلى أختها لأنّ «السين والصاد أختان ويفرق بينهما ترقيق الأولى وتفخيم

---

(1) الكتاب: 4/433.
(2) الكتاب: 4/452.
(3) الكتاب: 4/453.
(4) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 325.
(5) دراسة الصوت اللغوي: 325.
(6) Arabic Phonology; p. 123.
(7) الكتاب: 4/433.

الثانية»[1]. وحصل التماثل بين (الصاد)، و (الدال) على الرُّغم من كونهما بعيدين، وما قيل عن إبدال (السين صاداً) تحت تأثير (الدال) المفخمة ينطبق على (الصِّرَاط) وذلك (لأنّ الطاء كالدال) في التفخيم قال سيبويه: «ورُبّما ضَارَعُوا بِهَا وَهي بعِيدةٌ، نحو: (مَصَادِر)، و (الصراط) لأنّ (الطاء كالدال)، والمُضَارعةُ هنا وإنْ بعدت (الدال) بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِم: (صَوِيْقٌ) و (مَصَاليقُ) فأبْدلُوا (السين صاداً) كما أبْدلوها، حِينَ لم يكنْ بينهما شيءٌ في: (صُقْتُ) ونحوه»[2]. والمُلاحظ أنّ سيبويه قد شَرط في إبدال (الصاد زاياً) سكون (الصاد) قال: «فأمّا الذي يُضَارعُ به الحرف الذي من مُخْرَجه فـ(الصاد) الساكنة إذا كانَتْ بَعْدها (الدال)»[3]. وبَرّر ذلك بأنّ الحركة حينئذ تفصل بين الحرفين. وعبارته: «فإنْ تَحركتِ (الصّادُ) لم تُبْدَلْ، لأنّه قَدْ وَقع بَيْنهما شيءٌ فامْتنَع عَنِ الإبْدالِ إذْ كانَ يُتْركُ الإبدالُ وهي ساكنة»[4]. إلاّ أنّه لم يلبثْ أنْ أجازه على الرُّغم من تصريحه بأنّ الإبقاءَ أحسنُ، حيث أجاز الإبدال مع البُعد على قِلّة. قال: «ولكنّهم قَدْ يُضَارِعُون بها نحو (صاد) (صَدَقَتْ)، والبيانُ فيها أحسنُ»[5]. ويُفهم من عبارته أنّ هذا الإبدال ليس مُطّرداً وإنّما هو من قبيل لغة ونَصّ على ذلك في «باب ما تُقْلب فيه السينُ صاداً في بَعْضِ اللُّغات»[6]. ونسب بعض هذه اللغة إلى بني العنبر. وعبارته: «وإنّما يَقُولُها مِنَ العَرَبِ بَنُو العَنْبَر»[7]. وهم قوم من تميم، وهي قبيلة تجنح إلى الصوت المُسْتَعلي[8].

---

(1) دراسة الصوت اللغوي: 270.
(2) الكتاب: 4/478.
(3) الكتاب: 4/477.
(4) الكتاب: 4/478.
(5) الكتاب: 4/478.
(6) الكتاب: 4/479.
(7) الكتاب: 4/480.
(8) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 133.

ومن التماثل المدبر التباعدي إبدال (السين صاداً) في: (سَبَقْت) فيقال: (صَبَقْت) فـ (الباء) التي تحجز بين (السين) و (القاف) لم تمنع من الإبدال وعبارته: «ولمْ يُبالوا ما بَيْنَ (السين والقاف) مِنَ الحَواجِزِ»[1]. وذلك لِحُصول المضارعة بين (القاف) المتّصفة بالاستعلاء، فهي «مِنْ أقصى اللِّسان... مُعْتَمَدُها على الحنك الأعلى»[2]. وأشبه الحروف بـ (القاف) هي (الصاد) لأنّها «تَصَعَّدُ إلى الحَنَك الأعلى»[3]. وعبارته: «فلمّا كانَتْ كَذلِك أبْدلُوا مِنْ مَوْضِعِ (السين) أشبهَ الحُروفِ بـ (القاف)... وَهي (الصاد)»[4]. لأنّ مخرج (القاف) المتطرف من ناحية، ونطقها المصحوب بحركة ثانوية لمؤخر اللسان من ناحية أُخرى يكسبانها بعض القيمة التفخيمية[5]. وهذه الخاصية التي يتميز بها صوت (القاف) تمكنه من التأثير في صوت (السين) المُتّصف بالهمس و «المَهْمُوس أخَفّ مِنَ المَجْهُور»[6]. وقَد يقولُ قائل إنّ (السين والصاد) صوتان مهموسان فَلِمَ هذا الإبدال؟ والجواب عن ذلك أنّ «السين أكثر بساطة من الصاد، لأنّ الأخيرة تقتضي عملية إضافية على حركات نطق السين وهذه العملية تتمثل في حركة مؤخر اللسان إلى الأعلى، وحركة جذره إلى الخلف»[7]. وهذه الخاصية تُقرّبها من (القاف) وتجعلها متماثلة معها في النطق. قال سيبويه: «قالوا (صَبَقْتُ)، فجَعَلُوها ـ أي السين ـ صاداً لِمكانِ القاف»[8]. وعلل هذا التماثل تعليلاً صوتياً في غاية من الدقة بقوله: «لمّا كانَ يَثقُل عليهم أنْ يكونُوا في حَالِ تَسَفُّلٍ ثُمّ يُصَعِّدُونَ

---

(1) الكتاب: 4/480.
(2) الكتاب: 4/480.
(3) الكتاب: 4/480.
(4) الكتاب: 4/480.
(5) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 341.
(6) الكتاب: 4/450.
(7) دراسة الصوت اللغوي: 340.
(8) الكتاب: 4/117.

أَلْسِنَتِهِم، أرادُوا أَنْ يَكُونُوا في حال استعلاءٍ وألاّ يَعْمَلُوا في الإِصْعَادِ بَعْدَ التَّسَفُّلِ، فأرادُوا أَنْ تَقَعَ أَلْسِنَتُهم موقعاً واحداً»[1]. ويفسر الدرس الصوتي الحديث تعليل سيبويه بـ «قانون الجهد الأقل»[2].

وجَعَل سيبويه (الخاء)، و (الغين)، و (الطاء) بِمَنزلة (القاف) في صفة التّصَعُّد، وعلى هذا فإنّها تقرب (الشين) إلى أشبه الحروف بـ (الخاء، والغين، والطاء) في الصفة وهي (الصاد) لأنّ الأخيرة «تَصَعَّدُ إلى الحَنَكِ الأَعْلى للإطباق»[3]. قال: «والخَاءُ والغَيْنُ بِمَنْزِلَـةِ القَافِ وَهُما مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ بِمَنْزِلَةِ القَافِ مِنْ حُرُوفِ الفَم، وقُرْبُهما من الفم كقُربِ (القَافِ) مِنَ الحَلْقِ، وذَلِك نَحْو: (صالِغ) في (سالِغ)، و (صَلَخَ) في (سَلَخ)... وقالوا: (صاطِعٌ) لأنّها في التَّصَعُّدِ مِثْل (القاف) وهي أَوْلى بذا من القاف لقُرْبِ المُخْرَجين والأطباق»[4].

والذي يُلاحظ في التماثل المقبل أنّ الصوت المتقدم يؤثر في الصوت الذي يليه إذا كان مجهوراً أو مفخماً.

التماثل الكامل (الإدغام):

أبدى سيبويه في كتابه عناية فائقة بظاهرة الإدغام، وخصها بدراسة مفصلة، فذكر أنواعها، واهتدى إلى القوانين الصوتية الدقيقة في كيفية تعامل الأصوات اللغوية بعضها مع بعض ضمن التشكيل الصوتي لتحقيق هذه الظاهرة. ونعرج هنا بعض التعريج على ذكره لـ (إدغام المِثْلين) مع التركيز على (إدغام المتقاربين) الذي يتحقق من خلاله (التماثل الكامل).

---

(1) الكتاب: 4/130.
(2) دراسة الصوت اللغوي: 319.
(3) الكتاب: 4/480.
(4) الكتاب: 4/480.

1 ـ إدغام المِثْلين: ذكر سيبويه أنّ العرب مُجْمعُون على تحقيق الإدغام في الفعل إذا توالى صوتان متماثلان في عينه ولامه. قـال: «أمّا ما كانت عَيْنُه ولامُه مِنْ مَوضع واحدٍ فإذا تحركتِ اللام منه وهو (فِعْلٌ) ألزمُوه الإدغامَ وأسكنُوا العَيْنَ فهذاً مُتْلَئِبٌ في لغة تميم وأهلِ الحجاز»[1]. وشرط لذلك سكون الصوت الأول وتحرك الثاني. وعبارته: فلم يكن ليكون إدغامٌ إلاّ بسكون الأوّل، ألا تَرى أنَّ الحَرْفين إذا تقاربَ مَوْضِعُهما فَتحركا أو تحرّك الأوّل وسَكَن الآخَر لم يُدغموا... وإنّما السّكونُ والتحرّكُ في المتقاربين، فإذا لمْ يكن الأوّل ساكناً لم تَصل إلى الإدغام لأنّه لا يُسْكن حَرْفَان»[2]. وذلك نحو: شَدَّ، ومَدَّ. والأَصْلُ شَدَدَ، ومَدْدَ. وعلل رغبة العرب في إدغام المتماثلين بالميل إلى الخفة، وعامل توفير الجهد، لأنّه يثقل على اللسان نطق صوتين متماثلين في موضع واحد قال: «وذَلكَ لأنّه يَثْقُل عليهم أنْ يَستعمِلُوا ألسِنَتَهم مِنْ مَوْضعٍ واحدٍ ثُمّ يعودوا له، فلما صار ذلك تَعَبا عليهم أنْ يُداركوا في موضعٍ واحدٍ ولا تكون مهلةٌ كرهوه وأدغموا لِتكونَ رفعةً واحدةً، وكان أخَفَّ على ألسنتهم»[3]. ويعرف هذا التغيير الصوتي في البحث الصوتي الحديث، الذي يحقق توفير الجهد في النطق بـ «قانون الجهد الأقل Low of Least Effort»[4].

2 ـ إدغام المتقاربين: وهو ما يعرف بـ (التماثل الصوتي التام) أو (المماثلة الكاملة) عندما يغني أحد الصوتين المتجاورين في الآخر لتحقيق حالة من التجانس وذلك بتأثير أحد الصوتين في الآخر، وتقريبه من خصائصه، وإدغامه منه بحيث ينطق بالصوتين صوتاً واحداً فإذا أثّر الصوت الأول في الثاني، حصل التماثل المدبر في الإدغام. وقد يتحقق التماثل

---

(1) الكتاب: 4/417.
(2) الكتاب: 4/367.
(3) الكتاب: 4/417، وينظر: 4/129.
(4) دراسة الصوت اللغوي: 319.

المدبر في الإدغام بتأثير الصوت الثاني في الأول[1]. وذكر سيبويه ملاحظات صوتية بالغة الأهمية في كيفية تحقيق (إدغام المتقاربين) وانطلاقاً من نظريته الدقيقة تلك فطن إلى أنّ شرط حصول التماثل الكامل الإدغام: المقاربة في المخرج[2]، والمضارعة في الصفة[3]، و «أَصْلُ الإدغامِ في حُرُوفِ الفَم واللِّسان لأنّها أكثَرُ الحُروف»[4]. و «ليست حُروفُ الحَلْقِ بأصلٍ للإدغام»[5]. وميز الحروف التي يجوز إدغامها من التي لا يجوز لها ذلك[6]. وتابع سلوك تعامل الصوتين المتقاربين في أثناء التأليف الصوتي لتحقيق التماثل الكامل (الإدغام) ونقف في كتابه على نوعية: (المقبل) و (المدبر)..

التماثل المقبل: من الأمثلة التي ذكرها سيبويه لهذا النوع من التماثل الكامل: مُثَّرد، ومُصَّبر، وإضَّجر، ومُسَّمع، ومُضَّجِع، وعُدُّه. والأصل: مُثْتَرِد، ومُصْطَبِر، واضطجر، ومُسْتَمِع، ومُضْطَجِع، وعُدْتُه. ففي: مُثْتَرِد، التقى الصوتان (ث + ت)، وهما أختان من مخرجين متقاربين، فمخرج (الثاء) «ممّا بَيْنَ طَرَفِ اللِّسان وأطرافِ الثّنايا»[7]. ومخرج (التاء) «ممّا بَيْنَ طَرفِ اللِّسانِ وأُصُول الثّنايا»[8]. فهما من حيز واحد، وليس بينهما إلاّ ما بَيْنَ طَرف اللِّسان وأُصُولِها[9]. فأثر الصوت الأول في الصوت الثاني ليماثله في المخرج فتحول الصوتان المختلفان إلى صوت واحد (ث + ث) فأدغما لينطقا صوتاً واحداً. وعبارة سيبويه: «وإذا كانت هذهِ الحروفُ المتقاربةُ في

---

(1) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 208.
(2) ينظر: الكتاب: 4/ 445، 446.
(3) ينظر: الكتاب: 4/ 450، 451، 453.
(4) الكتاب: 4/ 448، 454.
(5) الكتاب: 4/ 451.
(6) ينظر: الكتاب: 4/ 437 وما بعدها و 4/ 445.
(7) الكتاب: 4/ 433.
(8) ينظر: الكتاب: 4/ 464.
(9) الكتاب: 4/ 467.

حرفٍ واحدٍ ولم يكن الحرفانُ مُنْفَصلينِ ازدادَ ثِقْلاً واعتلالاً، كما كان المِثْلان إذْ لم يَكُونا منفصلين أثْقَل، لأنّ الحرفَ لا يُفارقه ما يستثقلون فمن ذلك قولهم في: مُثْتَرِدٍ: مُثّرِدٌ لأنهما متقاربان مهموسان»[1]. وقد يكون التماثل في: (مُثْترد) رجعياً، عندما يؤثر الصوت الثاني في الصوت الأول فيتحول الصوتان (ث + ت) إلى صوت واحد (ت + ت) فيقال: (مُتّرد) وهو القياس وعبارة سيبويه: «والقياس مترد»[2]. وعلل ذلك بأنّ «أصلَ الإدغام أنْ يُدغم الأوّلُ في الآخِرِ»[3]. وفي: (مُصْطَبِر) يؤثر (الصاد) في (الطاء) لأنهما من مخرجين متقاربين، «مِنَ الثّنايا وطَرَفِ اللّسان»[4]. إلاّ أنّ (الطاء) من أصل الثنايا و (الصاد) من أسفلها قليلاً ممّا بين الثنايا[5]. والذي يسوغ التماثل بينهما قرب المخرجين فيفنى (الطاء) في (الصاد) ويتحد الصوتان وينطق بالإدغام صوتاً واحداً فيقال (مُصَّبِر) قال: «وأراد بَعْضُهم الإدغامَ حَيْثُ اجْتَمعتِ الصاد والطاء فلمّا امْتَنعتِ (الصاد) أنْ تدخل في (الطاء) قلبوا (الطاء صاداً) فقالوا (مصبر)[6]، وما قيل عن (مُصّبر) يقال عن (إضّجر، ومضَّجع) وعبارته: «وقالوا في إضْطَجَر: إضَّجر كقولهم: مصَّبر»[7].

وقال عن (مضّجع): «والضّادُ في ذَلِكَ بِمَنْزِلةِ الصّاد... وذلك قولك: مُضْطَجِع، وإنْ شئت قلت: مُضّجعٌ»[8]. فقرب (الضاد) من (الطاء) سَوّغ التماثل الكامل بينهما، وقد وصف سيبويه هذا القرب بدقة متناهية في قوله: «لأنّها ـ أيْ الصاد ـ اتّصلت بمُخرج اللام وتَطَأْطَأَت عَنِ اللاّم حتى خالطت

---

(1) الكتاب: 4/ 467.
(2) الكتاب: 4/ 467.
(3) الكتاب: 4/ 467.
(4) الكتاب: 4/ 463.
(5) الكتاب: 4/ 463.
(6) الكتاب: 4/ 468.
(7) ينظر: الكتاب: 4/ 470.
(8) الكتاب: 4/ 470.

أصُولَ ما اللامُ فوقَه مِن الأسنان ولم تَقَعْ من الثنية موضعَ الطاء لانحرافها، لأنّك تَضَع للطاء لسانَك بين الثّنيّتين وهي مع ذا مُطْبقة، فلمّا قارَبتِ الطاء فيما ذكرتُ لكَ أدغموها فيها»(1). غير أنّه لم يستبعد حصول التماثل المدبر الكامل في (مضطجع) بغناء الصوت الأول في الثاني قال: «وقَدْ قال بَعْضُهم: مطَّجِعٌ»(2). وعلل ذلك بقوة (الطاء) في السمع وعبارته: «حَيْثُ كانَتِ ـ الطاء ـ مُطْبقَةً ولم تَكُنْ في السَّمْع كالضّادِ وقَرُبَتْ منها وَصارتْ في كلمةٍ واحدةٍ»(3).

والذي أرى في حصول التماثل المدبر الكامل في (مطّجع) أنّ (الطاء) تجمع بين صفتي «الشدة والجهر»(4). فهي حرفٌ مُشْربٌ ضغط من موضعه، فإذا وَقَفْتَ خرجَ مَعهُ مِنَ الفم صُوَيْت، وهذا الوصف يجعله من حروف القلقلة(5)، و «القلقةُ مبالغةٌ في الجهر»(6). في حين أن (الضاد) صوت مجهور، مطبق غير أنه رخو(7).

فالطاء: مجهور + شديد + مطبق

والضاد: مجهور + رخو + مطبق

ثم إنّ حرف (الضاد) ليس من مخرجه حرف مجهور غير مطبق حتى يصير إليه إذا فقد الأطباق كما يقع: للطاء والظاء والصاد. قال: «لَوْلا الأطباقُ لصَارتِ الطاءُ دالاً والصادُ سيناً والظاءُ ذالاً، ولخَرجَتِ الضادُ مِنَ الكلام لأنّه ليس شيءٌ مِنْ مَوضِعها ....

(1) الكتاب: 4/465.
(2) ينظر: الكتاب: 4/470.
(3) ينظر: الكتاب: 4/470.
(4) ينظر: الكتاب: 4/434.
(5) ينظر: الكتاب: 4/174.
(6) الأصوات اللغوية: 179.
(7) الكتاب: 4/430، 436.

غَيرُها»[1]. و (الطاء) بهذا الوصف أقوى من (الضاد)، وهذا ما يفسر عبارة سيبويه: «حَيْثُ كانتِ ـ الطاء ـ مُطْبقَةً ولم تكنْ في السّمعِ كالضّادِ، وقَربَتْ منها وَصَارتْ في كلمةٍ واحدةٍ. فلَمّا اجْتَمَعَتْ هذهِ الأشياءُ وكانَ وُقُوعُها مَعِا في الكلِمةِ الواحِدةِ أكثَرَ مِنْ وُقُوعِها في الانفِصالِ، اعْتَقدُوا ذلِكَ وأدغَمُوها»[2]. والأصل في التماثل الكامل (الإدغام) أنْ يكون مدبراً وعبارته: «لأنّ الأصل في الإدغام أنْ يتبع الأول الآخر»[3]. و (السين والتاء) من مخرجين متقاربين، «مِنَ الثنايا وَطرفِ اللّسان»[4]. إلاّ أنّ (التاء) من الثنايا، و (السين) من أسفلها قليلاً مما بَيْن الثّنايا فيصهر (التاء) في (السين) في: (مُسْتَمِع) فيقال: (مُسَّمِع)، ثم إنهما مهموسان وعبارة سيبويه: «وكذلك السّين لم تَجدْ حرفاً أقربَ إلى التاء في المُخرج والهمس»[5]. غير أنّ (التاء) حرف مهموس شديد و (السين) حرف مهموس رخو[6]. وفي (عُدْتُه) يقال بالتماثل المقبل الكامل (عُدُّهُ) قال: «وقال بَعْضُهم: عُدُّهُ، يريد: عُدْتُه»[7]. وفسر حصول التماثل الكامل باتحاد المخرج حيث يخرجان «ممّا بَيْنَ طَرف اللِّسان وأُصُولِ الثنايا»[8]. وبصفة الشدة، التي تجمع بينهما إلاّ أنّهما يختلفان في الجهر والهمس، فـ (التاء) مهموسة و (الدال) مجهورة. قال: «والتاءُ والدالُ سواءٌ كلُّ واحدةٍ مِنْهُما تُدغم في صاحبتها حتّى تصيرَ التاءُ دالاً والدالُ تاءً، لأنّهما مِنْ مَوْضعٍ واحِدٍ، وهُما شَديدتان ليسَ بَيْنهما شيءٌ إلاّ الجهرُ والهمسُ»[9].

---

(1) الكتاب: 4/ 436.
(2) الكتاب: 4/ 470.
(3) الكتاب: 4/ 469.
(4) الكتاب: 4/ 463.
(5) الكتاب: 4/ 484.
(6) ينظر: الكتاب: 4/ 434 ـ 435.
(7) الكتاب: 4/ 472.
(8) الكتاب: 4/ 433.
(9) الكتاب: 4/ 461.

التماثل المدبر: وصفه سيبويه بأنه الأصل في الإدغام، وذكر له أمثلة كثيرة، منها ما يكون التماثل المدبر حاصلاً بين صوتين متقاربين ضمن الكلمة الواحدة، ومنها ما يكون بين صوتين متقاربين غير أنّهما في كلمتين منفصلتين. فمن الأول: (يطّوعون)، و (مطّلم) و (اطّعنوا) و (مُزَّمان) و (مُسّاعه)، والأصل: (يتَطَوعون) و (مُظْطَلم) و (مُزَمان) و (مُذْسَاعة). فالتاء والطاء من موضع واحد يخرجان «ممّا بَيْنَ طَرف اللِّسان وأُصول الثّنايا»[1]. وهما أختانِ و «يفرق بينهما ترقيق الأولى وتفخيم الثانية»[2]. و (الطاء) مجهورة و (التاء) مهموسة[3]، فإذا التقيا في كلمة واحدة أثر الطاء في التاء ليضارعه في صفة الجهر والأطباق، فيصير التاء مع الطاء طاء[4]. فيقال: (يطّوعون)، في (يَتَطوعون) وعبارته: «وممّا يُدغم إذا كان الحرفان مِنْ مُخْرَجٍ واحدٍ، وإذا تَقاربَ المُخرجان قولهم: يَطَّوَّعون في يَتَطوّعون»[5]. وقالَ أيضاً: «وإذا كانتِ (الطاء) مَعها، يعني مع (التاء) فَهُوَ أَجْدَرُ أنْ تقلب (التاء طاء) ولا تدغم (الطاء) في (التاء) فَتُخلَّ بالحرف، لأنّهما في الانفصال أثقلُ من جميع ما ذكرناه، ولم يدغموها في (التاء) لأنّهم لم يُريدوا إلاّ أنْ يبقى الإطباق، إذْ كان يذهب في الانفصال، فكرهُوا أنْ يلزموه ذلك في حرف ليس من حروف الأطباق وذلك قولك: إطّعنوا»[6]. ويُلاحظ من عبارة سيبويه أنّ صفة الإطباق في (الطاء) تَمْنَحُها قوة التأثير في (التاء) غير المطبق وعبارته: «الطّاءَ وهي مُطْبَقة لا تُجعل مع التاءِ تاءً خالصةً لأنّها أفضلُ مِنْها بالإطباق»[7].

---

(1) الكتاب: 4/ 433.
(2) دراسة الصوت اللغوي: 270.
(3) ينظر: الكتاب: 4/ 434، 460.
(4) ينظر: الكتاب: 4/ 461.
(5) الكتاب: 4/ 474.
(6) الكتاب: 4/ 470.
(7) الكتاب: 4/ 448.

ثم إنّه يرى أنّ «المطبق أفشى في السّمع»[1]. وهو بهذا القانون الصوتي الدقيق قد سبق المحدثين في الاهتداء إلى «قانون الأقوى Law of Stronger»[2]. ويشيع هذا القانون بشكل عام في التماثل المدبر «إلاّ في حالة ما إذا كان الأول أقوى، مجهوراً، مفخماً فإنّه يجوز أنْ يكون من التأثير التقدمي»[3]. وهذا القانون نفسه ينطبق على (مطّلم) والأصل (مُظْتلم) فالظاء صوت مجهور مطبق، وقد أثّر في (التاء) لتجانسه في صفة الإطباق فتحولت (مُظْتلم) إلى (مُظْطلم) و (الظاء) و (الطاء) من حيّز واحد، وليس بينهما» إلاّ ما بين طرف الثنايا وأصولها[4]. وهما مشتركان في صفتي الجهر والإطباق بَيْد أنّهما مختلفتان في الشدة والرخاوة، فـ (الطاء) تتصف بالشدة، و (الظاء) بالرخاوة، وعلى هذا فإنّ (الطاء) أقوى في السمع من (الظاء) لأنّ الصوت الشديد «يَمْنعُ الصوتَ أنْ يَجْري فيه»[5]. والرخو: «أجْرَيْتَ فيه الصوتَ»[6]. فيطغى صوت (الطاء) المتصف بالجهر والشدة والإطباق على صوت (الظاء) ليماثله في صفاته جميعاً، ويدغمان في صوت واحد وجعل التماثل المدبر في هذا الموضع قياساً. قال: «وأقْيَسهُما: (مُطَّعِنٌ) و (مُطَّلِمٌ)، لأنّ الأصل في الإدغام أنْ يَتبع الأوّلُ الآخر»[7]. ويقال في: (مُذْزَمان ـ مُزَّمَان) و (مُذْ ساعة ـ مُسّاعة) وعبارته: «وَسَمِعْنَاهُم يَقُولون: مُزّمانٌ فيدغمون الذال في الزاي، ومُسّاعَةٌ فيدغمونها في السين»[8]. والذي سَوّغ التماثل المدبر الكامل (الإدغام) في هذين الموضوعين، قرب المخرج، والمضارعة في

(1) الكتاب: 4/260.
(2) دراسة الصوت اللغوي: 319.
(3) دراسة الصوت اللغوي: 333.
(4) ينظر: الكتاب: 4/433، 464.
(5) الكتاب: 4/434.
(6) الكتاب: 4/434.
(7) الكتاب: 4/469.
(8) الكتاب: 4/464.

الصفة. فـ (الزاي والسين) تخرجان «مِمّا بَيْنَ طَرَفِ اللِّسانِ وفُوَيْق الثّنايا»[1]، وتخرج (الذال) «ممّا بين طرف اللسان وأطراف الثّنايا»[2]، وهن يشتركن في صفة الرخاوة، بَيْدَ أنّ (الزاي) و (الذال) مجهورتان و (السين) مهموسة[3]. ومما يبرر فناء صوت (الذال) في (الزاي) و (السين) شدة رخاوة (الذال)[4]. وكون (الزاي) و (السين) من حروف الصفير التي وصفها سيبويه بقوله: «وهُنّ أَنْدَى في السَّمع»[5]، أي أرفع وأعلى، وهذه الحقيقة تسوغ غلبة (السين) المهموسة على (الذال) المجهورة في (مُسّاعة) لأنّه، لا يوجد في اللغة العربية اتجاه نحو المهموس على عكس كثير من اللغات إنْ لم تكن الغاية المحافظة على الوضوح السمعي[6].

ومن التماثل الكامل الذي لا يكون إلاّ مدبراً، فناء أحد الصوتين المتقاربين في الآخر عندما يكونان في كلمتين منفصلتين وذلك نحو: (مِّمثْلُكَ) في (مَنْ مِثْلُكَ) وعبارة سيبويه: «كما أنّك تَقولُ: مَمّثلُك، فَتجعل النّون ميماً»[7]. وعلل حصول المماثلة الكاملة بين النون والميم بوجود الشبه بينهما قال: «لأنّ النّونَ لها شبهٌ بالميم»[8].

وموضع الشبه أنهما تخرجان من الخياشيم وعبارته: «إلاّ أنّهما اشْتَبها لِخُروجِهما في الخَياشِيم»[9]. إلى جانب اشتراكهما في صفة الجهر قال: «وتُدْغَم النّون مَع الميم لأنّ صَوْتَهُما واحدٌ، وهُمَا مَجْهوران، قَدْ خَالفا سائرَ

---

(1) الكتاب: 4/433.
(2) الكتاب: 4/433.
(3) الكتاب: 4/434.
(4) الكتاب: 4/462.
(5) الكتاب: 4/464.
(6) دراسة الصوت اللغوي: 342 ـ 343.
(7) الكتاب: 4/109.
(8) الكتاب: 4/109.
(9) الكتاب: 4/403، وينظر في قريب منه: 4/461.

الحروف التي في الصوت، حتى إنّك تَسْمعُ النون كالميم، والميم كالنون»[1]. ويفهم من كلامه أنّه لا مفاضلة بين (الميم) و (النون) فكلاهما صوت أنفي مجهور وإن اختلف مخرجهما. غير أنّ الذي سوغ فناء (النون) في (الميم) وقوع الصوتين في كلمتين منفصلتين حيث لا يكون التماثل إلاّ رجعياً، وتظهر لنا هذه الحقيقة بوضوح في إدغام (الباء) في (الميم) نحو: (إصْحَبْ مَطراً) فيقال: (اصْحَمَّطرا) وعبارته: «وأما الإدغام في الميم فنحو قولهم: إصْحَمْطراً تريد: إصْحَبْ مَطراً مُدْغَم»[2]. وعلى هذا «لا مجال لافتراض السهولة والصعوبة في العلاقة بينهما»[3].

ومن التماثل الكامل (الإدغام) الذي لا يكون إلاّ مدبراً، إدغام لام المعرفة في ثلاثة عشر حرفاً وهي: «النون، والراء، والدال، والتاء، والصاد، والطاء، والزاي، والسين، والظاء، والثاء، والذال، والضاد، والشين»[4]. وقد أشار سيبويه إلى ذلك بوضوح في قوله: «ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفاً لا يجوز فيها معهن إلا الإدغام»[5]. ومثل لذلك بـ «النعمان، والرجل»[6].

ونخلص مما سبق قوله إلى أن التماثل الكامل (الإدغام) هو فناء صوت في آخر بأن يكتسب أحد الصوتين صفة الصوت الآخر ويقربه من صفته ومخرجه ليتحدا في صوت واحد، وقد يكون التماثل مقبلاً أو مدبراً بيد أن الأصل أن يكون مدبراً وتتوضح هذه الحالة جلية في تماثل صوتين متقاربين في كلمتين منفصلتين. وإذا كانت الرغبة في الجنوح نحو السهولة عاملاً

---

(1) الكتاب: 4/452.
(2) الكتاب: 4/477.
(3) دراسة الصوت اللغوي: 342.
(4) الكتاب: 4/457.
(5) الكتاب: 4/457.
(6) الكتاب: 4/457.

أساسياً في إقامة التماثل الكامل بين صوتين في كلمة واحدة، فإن هذا الأمر يكاد يختفي في التماثل الحاصل بين صوتين في كلمتين منفصلتين.

(التماثـل بيـن المصـوتـات)

التماثل الصوتـي والإعـلال:

بيّنتُ فيما سبق العلاقة القائمة بين ظاهرة التماثل والإبدال بين الأصوات الصامتة، وأحاولُ هنا أنْ أقف على الأثر الذي تتركه الظاهرة نفسها في تقريب الأصوات المصوّتة بعضها من بعض، لأنّ (الإعلال) تغيير يصيب الحروف المصوّتة كما يراه سيبويه[1]، ومَردُّ هذا التغيير الصوتي الذي يطرأ على بنية الكلمة في أثناء تعامل الأصوات المصوّتة، حصول نوع من الانسجام بينها، ويتحكم في مسألة الانسجام، الذي هو التماثل الصوتي، نزوع اللسان نحو الخفة حين النطق بالأصوات المصوّتة، لأنّ «رفعَ اللِّسان مِنْ مَوْضعٍ واحدٍ أخَفُّ عليهم»[2]. واستند سيبويه في معالجة التماثل بين الأصوات المصوّتة إلى جملة من الأحكام التي توصل إليها من خلال الملاحظة الدقيقة لمنهج التشكيل الصوتي، إذ وجد أنّ بنية الكلمة لا تخلو من المصوّتات الطويلة «الألف والياء والواو» أو من بعضهن «الفتحة والكسرة والضمة» وعبارته: «فإنهنّ يَكثرْنَ في كلّ مَوْضعٍ، ولا يَخْلُو مِنْهنّ حرفٌ أو مِنْ بَعضِهنّ»[3]. واهتدى في منهجه الوصفي المعتمد على المستعمل فعلاً من كلام العرب، أنّهم يفاضلون بين الأصوات المصوّتة فـ«الفتحَ أخَفُّ عليهم من الضمّ والكَسرِ، كما أنّ الألفَ أخَفّ من الواو والياء»[4].

---

(1) ينظر: الكتاب: 4/436، 365.

(2) الكتاب: 4/365.

(3) الكتاب: 4/318.

(4) الكتاب: 4/115، 167.

وإذا وجد اللسان صعوبة في الانتقال من حركة ثقيلة إلى أخرى خفيفة، مال إلى قلب الثقيلة إلى حركة تماثل الخفيفة، وتبيّن لسيبويه أنّ ظاهرة المماثلة بين "الأصوات المصوّتة (الإعلال) لا تختلف عن ظاهرة المماثلة بين الأصوات الصامتة (الإبدال) وعبارته: «وكما أنّهم إذا أوتَوا الحَرْفَ مِنَ الحَرْفِ كان أخفَّ عليهم نَحْو: قولهم: ازْدانَ، واصْطَبَر، فهذه قصة الواو والياء»[1]. ومن منطلق تحقيق الانسجام بين الأصوات المصوّتة قصد الميل نحو الخفة عالج سيبويه ظاهرة (الإعلال).

فقد ذكر أنّ الواو تقلب ياء مماثلة للياء التي قبلها وذلك نحو: يَوْجِل، فيقال: يَيْجَل، وسبب المماثلة صعوبة الانتقال من (الياء) الخفيفة إلى (الواو) الثقيلة قال: «وإذا قلتَ يَفْعَلُ فَبعضُ العَرب يقولون يَيْجَلُ وذلك قولك: (حَالتْ حيالاً)، و (قُمْتُ قياماً)، وإنّما قَلبُوها حيث كانت معتلة في الفعل، فأرادُوا أنْ تعتلّ إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه (الياء) فلما كان ذلك فيها مع الاعتلال لم يَقرّوها... ومثل ذلك: (سوط وسياط) و (ثوب وثياب)، و (روضة ورياض)»[2]. ويرى أنّ الرغبة في انتقال النطق من الحركة الخفيفة إلى حركة تماثلها هي السبب في الإعلال. وعبارته: «وكانَ العملُ من وجهٍ واحدٍ أخَفَّ عليهم»[3]. ومنه: (مِيزَان)، ومِيقَات)، و (مِيعَاد) والأصل: (مِوْزان) و (مِوْقات) و (مِوْعاد) و «إنّما أبدلُوا (الياء) لاستثقالهم هذه (الواو) بعد الكسرة»[4] ، أي: م ِ وز َ ن ← م ِ ز َ ن.

أسقطت (الواو ياء) لكراهة العربية الانتقال من (الكسر) إلى (الضم) وعوضت مكانها كسرة قصيرة يضاف إليها الكسرة القصيرة السابقة فتصبح

---

(1) الكتاب: 4/335.
(2) الكتاب: 4/36.
(3) الكتاب: 4/36.
(4) الكتاب: 3/458.

كسرة طويلة بعد (الميم) كتبت (ياء)[1].

ويرى الدكتور داود عبده أنّ «(الواو) تقلب (ياء) حين ترد قبل صحيح ساكنة مسبوقة بكسرة، وذلك مماثلة للكسرة»[2]. ومثله: (غزى) والأصل: (غزو) فـ «هذه (الواو) لا تقَعُ قبلها أبداً كسرة إلاّ قُلبت (ياء)»[3].

ومثلُ ذلك: (سَيِّد)، و (صَيِّب)، وأصلهما: (سَيْوِد) و (صَيْوِب). وعبارته: «فلمّا كانت (الواو) ليسَ بينها وبين (الياء) حاجزٌ بعد (الياء) ولا قبلها كانَ العملُ مِنْ وجهٍ واحدٍ، ورفعُ اللِّسانِ مِنْ موضعٍ واحدٍ أخَفَّ عليهم. وكانتِ (الياء) الغالبة في القَلْبِ لا (الواو) لأنّها أَخَفُّ ليهم، لِشُبَهِها بـ (الألف) وذلك قولك في (فَيْعِلٍ): (سَيِّدٌ) و (صَيِّبٌ) وإنّما أصلهما: (سَيْوِدٌ) و (صَيْوِبٌ)»[4].

أيْ: س ـَ ي و ـِ د ← س ـَ ي ي ـِ د

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين، أنّ تتابع صوتين مزدوجين في (سَيْوِد) يُشبه تتابع الكسرة والضمة «حيث تقع فيه (الواو) إثْرَ (الياء)، ونظراً لِصُعوبة هذا التركيب وكراهة اللغة له فإنها مالت إلى إحداث الانسجام في هذا المثال وأشباهه بتغليب عنصر الكسرة على عنصر الضمة، وهنا يمكن أنْ يُقال: إنَّ (الواو) قُلبتْ (ياء) فعلاً»[5]. وقد تقلب (الواو ياء) مماثلة للكسرة التي قبلها نحو: (حِيال)، و (قِيام) و (سياط) و (ثياب) و (رياض) والأصل: (حِوال)، و (قِوام)، و (سِواط) و (ثِواب)، و (رِواض) وذلك لأنّ الواو تُستثقل بعد الكسرة ومن التماثل الصوتي قلب (الياء واواً) في: (مُيْقِن)،

(1) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 189.
(2) دراسات في علم أصوات العربية: 19.
(3) الكتاب: 4/386.
(4) الكتاب: 4/365.
(5) المنهج الصوتي للبنية العربية: 190.

و (مُيْسِر)، و (مُيْئِس) مماثلة للضمة التي قبلها فيقال: (مُوْقِن)، و (مُوْسِر)، و (مُوْئِس). وعبارة سيبويه: «فإنْ أسْكَنْتها وقبلها ضمةٌ قلبتها واواً كما قلبت الواو ياء في: (مِيْزان) وذلك نحو: (مُوقِنٍ) و (مُوسِرٍ) و مُوئسٍ)»[1].

وتقلب (الواو والياء) ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما مماثلة للفتحة وذلك نحو: (قام)، و (باع) و (خاف). والأصل: (قَوَمَ)، و (بَيَع)، و (خَوِفَ). وعبارة سيبويه: «وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحةٌ اعتلَّت وقُلبت ألفاً كما اعتلَّت وقبلها الضَّمُّ والكَسْرُ»[2].

يتضح في ما سبق عرضه أنّ (الإعلال بالقلب) يهدف إلى تحقيق الانسجام الصوتي بين المصوّتات عن طريق المماثلة، ليتجنب اللسان من النطق بالمصوّتات غير المتماثلة التي تشكل ثقلاً على اللسان، وأنّ الغالب على هذا النوع من التماثل هو التماثل المقبل، فالمصوت اللاحق يخضع للتغيير الصوتي مجانسة للمصوّت السابق.

التماثل الصوتي والإمالة:

الإمالة، ظاهرة لغوية تميزت بها بعض اللهجات العربية، وتهدف إلى خلق ضرب من المماثلة بين المصوتات، والتماس الخفة في النطق، وقد درسها سيبويه ضمن منهجه الوصفي الذي اتسع ليغطي معظم الظواهر اللغوية، وهي لا تظهر إلاّ في السماع ولذلك لا تنتمي إلى لغة الكتابة، والعنايةُ بالسماع ضَرْبٌ من الوصف. وعلى الرغم من أنّ سيبويه لم يُعرّف الإمالةَ في الاصطلاح، غير أني أفهم من إشارته إلى صيغتي: (قَرُبَ)، و (نَحا) أنّ غاية الإمالة الجنوح إلى الانسجام بتقريب صوت مصوت من آخر. فقد قال عن: (عَابد)، و (عَالِم)، و (مَسَاجد)، و (مَفاتيح) «وإنما

(1) الكتاب: 4/338.
(2) الكتاب: 4/383.

أمالوها ـ أي الألف ـ للكسرة التي بعدها، أرادُوا أنْ يُقرّبوها منها»[1]. ثم قال: «فالألفُ تُشْبه الياء، فأرادوا أنْ يُقَرّبُوها منها»[2]. وقوله: «والياءُ أخفُّ عليهم من الواو فنحوا نحوها»[3]. وقوله: «وممّا يُميلون ألِفَهُ كلُّ شيءٍ كان بنات (الياء) و (الواو) مما هما فيه عَيْنٌ، إذا كان أول فَعَلْتُ مكسوراً نَحَوْا نَحْوَ الكسرة كما نَحَوْا نَحْوَ الياء فيما كانت ألفُه في مَوْضع الياء»[4]. وقد أفاد علماء اللغة من بعد سيبويه من إشارته الجليلة إلى صيغتي (قَرُبَ)، و (نَحا) في تعريف: الإمالة.

يقول أبو شامة (ت 665 هـ): «فالإمالة الشديدة أن تُقَرِّبَ الفتحة من الكسرة والألف من الياء من غير قلب خالِصٍ ولا إشباعٍ مبالَغٍ فيه»[5]. وجاء في الهمع «قاربوا بين الألف والياء بأن نَحَوْا بالألف نحو الياء ولا يمكن أنْ ينحى بها نحو الياء حتى ينحى بالفتحة نحو الكسرة»[6]. والحقّ أنّ سيبويه عندما أشار إلى إمالة الألف من أجل الكسرة، وذلك نحو: (عَابِد)، و (مَساجِد)، أو إلى إمالة الألف من أجل الياء نحو: (معايِش) لاحظ أنّ الفرق بين الفتحة والألف والكسرة والياء لا يَعْدو أنْ يكون فرقاً في الكمية، فالألف هي فتحة طويلة، والياء هي كسرة طويلة، وعبارته: «لأنّ الفَتْحة مِنَ الألِفِ وشَبهُ الفَتْحةِ بالكَسرةِ كشَبهِ الألفِ بالياءِ»[7]. فهو يرى أنّ الحركات القِصار بعض من الحركات الطوال «فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء والضمة من الواو»[8].

لذلك فإنّ الفتحة الواقعة قبل الألف تماثل من أجل الألف «واعلم أنّ

---

(1) الكتاب: 4/117.
(2) الكتاب: 4/117.
(3) الكتاب: 4/119.
(4) الكتاب: 4/120.
(5) إبراز المعاني من حرز الأماني: 152.
(6) همع الهوامع: 2/200.
(7) الكتاب: 4/142.
(8) الكتاب: 4/242.

الألف إذا دَخَلتْها الإمالةُ دَخَل الإمالةُ ما قبلها»[1]. وهو بهذا قد سبق البحث الصوتي الحديث في الاهتداء إلى أنّ الفرق بين المصوتات القصيرة والمصوتات الطويلة لا يعدو أنْ يكون فرقاً في الكمية، فالألف عند المحدثين، فتحة طويلة، وكذلك كل من الياء والواو كسرة وضمة طويلتان[2]. فالمدة التي يستغرق النطق بالمصوتات الطويلة هي ضعف مدة المصوتات القصيرة[3]. وإذا نظرنا إلى العلاقة بين المماثلة والإمالة في كتاب سيبويه وجدناها على نوعين:

أحدهما: التماثل المقبل: ويظهر ذلك في الكلمات التي وقعت فيها الإمالة مماثلة لكسرة أو ياء قبل الألف[4]: وذلك نحو: (سِرْبال)، و (شِمْلال)، و (عِماد)، و (كِلاب)[5]. ونحو: (سَيَّال)، و (ضياح)، و (كيَّال)، و (بيَّاع)، و (عَيْلان)، و (غَيْلان)[6]. فالألف في الأمثلة المتقدمة أثر في إمالتها في الصوت الواقع قبلها والآخر.

التماثل المدبر: والإمالة هنا راجعة إلى التجانس الصوتي بين (الألف) والصوت الواقع بعدها. وتظهر ذلك في الأمثلة الآتية: (عَابد)، و (عَالم)، و (مَساجد)، و (مَفاتيح)[7]. ومررت ببابك، ومَرَرْتُ بمال كثير[8]. ومِنْ حِمارِك، ومِنْ عَواره[9]. وقَارب، وغَارم، وطَارد[10]. ولاحظ سيبويه أن

---

(1) الكتاب: 4/126.
(2) ينظر: اللهجات العربية: 42.
(3) ينظر: الأصوات اللغوية: 81.
(4) ينظر: الكتاب: 4/117، 121، 122.
(5) الكتاب: 4/117.
(6) الكتاب: 4/122.
(7) الكتاب: 4/117.
(8) الكتاب: 4/122.
(9) الكتاب: 4/136.
(10) الكتاب: 4/136.

حروف الاستعلاء تمنع الإمالة وعبارته: «فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة: (الصاد)، و (الطاء)، و (الظاء)، و (الغين)، و (القاف)، و (الخاء)[1]. وضرب لذلك أمثلة نحو: (قَاعِدٌ)، و (غَائِبٌ)، و (خَامِدٌ)، و (صَاعِدٌ)، و (طَائِفٌ)، و (ضَامِنٌ)، و (ظَالِمٌ)»[2]. وعلل ذلك بقوله: «وإنّما مَنَعْتَ هذه الحروفَ الإمالةَ لأنّها حروفٌ مُسْتَعْلِيَةٌ إلى الحَنَك الأعلى، والألفُ إذا خَرَجَتْ مِنْ مَوْضِعها اسْتَعْلَتْ إلى الحَنَك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها كما غَلَبَتِ الكسرةُ عليها في مَساجِدَ ونَحْوِها، فلمّا كانتِ الحُروفُ مُسْتَعليةً وكانت الألفُ تَسْتَعلي، وقَرُبَتْ من الألف كانَ العَمَلُ من وجهٍ واحدٍ أخفَّ عليهم»[3]. فالمانع من الإمالة إذَنْ هو الشبه في الاستعلاء بين الألف الممالة وحروف الاستعلاء مما يسبب ثقلاً على اللسان بَيْدَ أنّه أجاز ذلك مع الراء لأنّها كما يقول: «تشبه الياء»[4]. وبهذه الخاصة انفردت الراء بالإمالة مع حروف الاستعلاء.

التماثل الصوتي والإتباع (Harmony Assimilation):

يعدّ (الإتباع) ضرباً من الانسجام الصوتي بين المصوتات، وبعض حالاته «ظواهر لهجية تقع في لهجة هذه القبيلة أو تلك لأسباب صوتية ونطقية معينة»[5]. حيث اتبعوا الحركة تحقيقاً للمماثلة[6]، ويلحظ بشكل عام أن لهجات البدو أميل إلى هذا الانسجام من لهجات الحَضَر التي تحقق فيها الأصوات نتيجة التأنّي والتؤدّة في النطق[7]. وقد يكون الإتباع ضمن كلمة

---

(1) الكتاب: 4/128.
(2) الكتاب: 4/128.
(3) الكتاب: 4/129.
(4) الكتاب: 4/242.
(5) العلامة الأعرابية: 345.
(6) ينظر: الظواهر اللغوية في قراءة الحس البصري: 119.
(7) ينظر: في اللهجات: 197.

واحدة نحو: (مِغِيْرة)، والأصل: (مَغِيرة) اتبع المصوّت الأول المصوّت الثاني (الكسرة)، أو ضمن كلمتين متجاورتين نحو: الحمدُ لُلُه، والأصل: الحمدُ لِلّه، حيث أتبع المصوّت الثاني (حركة اللام) للصّوت الأول (حركة الدال)، وأشار سيبويه إلى ظاهرة الإتباع[1]، وما تحققه من التجانس الصوتي لتجنب اللسان من المشقة في النطق، وتأتي هذه الظاهرة عنده على نوعين:

أحدهما: الإتباع المقبل: وفيه يؤثر المصوّت المتقدم في المصوّت المتأخر تحقيقاً للتجانس الصوتي بينهما، وذلك نحو: (بِهِم)، و (بدارِهِم). والأصل: (بِهُم)، و (بِدارِهُم) قال: «أَتْبَعوا الكَسْرَ الكَسْرَ، نحو قولهم: بِهِم وبدارِهِم وما أُشْبَه هَذا»[2]. ومنه كسر الهاء في: (بِهِي)، و (ولَدْيهِي)، تباعاً للكسرة أو الياء قبلها، والأصل: (بِهُو)، و (لديهُو) قال: «فالهاءُ تُكْسَرُ إذا كان قبلها ياءٌ أو كسرةٌ، لأنّها خفيّة كما أنّ الياء خفيّة... وذلك قولك: مَرَرْتُ بِهِي قبلُ، ولِدَيْهِي مال، ومَرَرْتُ بِدارِهِي قبلُ»[3].

والآخر: المدبر: وفيه يتبع المصوّت الأول المصوّت الثاني لضرب ليماثله في النطق. وذلك نحو: (مِغِيرة)، و (مِعِين) ونحوهما. قال: «وأمّا الذين قالوا: مِغِيرةٌ ومِعِينٌ فليس على هذا ولكنّهم أتبعوا الكسرةَ الكسرةَ، كما قالوا: (مِنْتِنٌ)، و (أُنْبُؤُكَ)، و (أَجُؤُكَ) يريد: (أَجِيئُك)، و (أُنْبِئُكَ)[4]. ومنه أيضاً إتباع كسرة الألف الموصولة في الابتداء ضمة الحرف الثالث نحو: (اُقْتُل)، و (اُسْتُضْعِفَ). وعبارته: «واعلم أنّ الألف الموصولة... في الابتداءِ مكسورةٌ أبداً، إلاّ أنْ يَكُونَ الحَرْف الثالثُ مَضْموماً فتضمّها وذلك قولك: (اُقْتُل)، و (اُسْتُضْعِفَ)، و (اُحْتُبِر)، و (اُحْرُنْجِم)، وذلك أنّك قرّبتَ الألف من المضموم إذْ لم يكنْ بَينهُما إلاّ ساكن فكرهوا كسرةً بعدها ضمةٌ،

(1) وقد يستعمل مصطلح (التسوية) لدلالة على الإتباع ينظر الكتاب: 4/ 177، 178.
(2) الكتاب: 1/ 436.
(3) الكتاب: 4/ 195.
(4) الكتاب: 4/ 109.

وأرادُوا أنْ يكونَ العملُ مِنْ وَجْهٍ واحِدٍ»[1]. ومثله قوله: «وقَدْ يَكسرون أوّل الحروف لِما بَعْده من الكسرة... وهي لغةٌ جيدةٌ، وذلك قول بعضهم: (ثِدِيٌّ)، و (حِقِيٌّ)، و (عِصِيٌّ)، و (جِثِيٌّ)»[2]. ويُلاحظ أنّ سيبويه يفسر الميل إلى الإتباع بنوع من الاقتصاد في الجهد. وعبارته: «وأرادُوا أنْ يكونَ العَملُ مِنْ وَجْهٍ وَاحِدٍ». وقد أثْبَتَتِ التجارب الصوتية الحديثة أنّ «الناطق حين يقتصد في الجهد العضوي يميل دون شعور منه أو تعمد إلى الانسجام بين حركات الكلمات»[3]. ويتضح من الأمثلة التي يذكرها سيبويه في كتابه، أنّ أكثر اللهجات نزوعاً إلى الإتباع هي لهجة تميم[4]، مما يؤكد قوة الإتباع عندهم، لأسباب تتعلق بطريقة الأداء، إذ «أن التميميين كانوا يميلون إلى السرعة في النطق فكان أنْ تأثرت الأصوات عندهم بعضها بالبعض الآخر»[5]. واللهجات ذوات الأداء السريع تجنح بوجه عام «إلى الإتباع ومجانسة الأصوات كيلا يثقل عليها الانتقال من موضع إلى موضع آخر بعيد»[6]. وذلك أن النطق يفر من توالي أصوات مدّ متنافرة فيعمد اللسان إلى التسوية بينهما[7]، ليكون العمل من وجه واحد.

التخالف الصوتي في كتاب سيبويه (Dissimilation):

ظاهرة التخالف، ضد التماثل و «تتمثل في نزعة صوتين مثلين أو ذوي صفات مشتركة إلى التباين وذلك إذا كانا متجاورين»[8]. وتعزى هذه النزعة

---

(1) الكتاب: 4/146.
(2) الكتاب: 4/384 ـ 385.
(3) في اللهجات العربية: 97.
(4) ينظر مثلاً: الكتاب: 4/177.
(5) لهجة تميم وأثرها في العربية الوحدة: 224.
(6) في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربي: 183.
(7) ينظر: الكتاب: 4/178.
(8) دروس في علم أصوات العربية: 26.

إلى الميل نحو تيسير النطق وذلك عندما يجد المتكلم صعوبة في نطق صوتين متماثلين فيعمد إلى إبدال أحدهما بصوت آخر تحقيقاً للسهولة إذ إنّ الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضلي في النطق بهما في موضع واحد و «لتيسير هذا المجهود العضلي يقلب أحد الصوتين صوتاً آخر من تلك الأصوات التي تتطلب جهداً عضلياً أقل»[1]. وعلى هذا فالمخالفة هي «تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين»[2]. وهي ظاهرة موجودة في كل اللغات، ومن أبرز مظاهر التخالف في اللغة العربية تغيير أحد الصوتين المتماثلين «إلى صوت لين طويل، أو إلى أحد الأصوات الشبيهة بأصوات اللين في بعض الأحيان، ولا سيما اللام والنون»[3]. وذلك نحو: (تظنّى) بدلاً من (تظنن)، و (تسرّى) بدلاً من (تسرر)، و (حجّل) بدلاً من (حوجل)، و (عنكّب) بدلاً من (عنكب)، و (جمّد) بدلاً من (جلمد)، ولهذا يفترض أن «تكون الكلمات العربية الكبيرة البنية التي تشتمل على راء أو لام أو نون أو ميم قد تولدت نتيجة عامل المخالفة بين صوتين متماثلين»[4]. وقد فطن سيبويه إلى ظاهرة التخالف الصوتي، وعرف مظاهرها، وتبين أن قسماً من الألفاظ العربية قد خضع لتأثير هذا القانون، حيث أشار صراحة إلى مصطلح المخالفة في كتابه[5]. وقد يطلق عليه مصطلح: كراهية التضعيف[6]. وفي الأمثلة التي يذكرها، يوضح القانون الصوتي العام الذي ينظم كيفية تعمل أصوات المد بعضها مع بعض أو مع الصوامت، بحيث يؤدي هذا القانون الصوتي بجنوح أحد الصوتين المتماثلين في الكلمة إلى أن

---

(1) لحن العامة والتطور اللغوي: 41.

(2) دراسة الصوت اللغوي: 329.

(3) الأصوات اللغوية: 212.

(4) دراسة الصوت اللغوي: 330.

(5) ينظر: الكتاب: 4/111.

(6) الكتاب: 3/359، 4/424.

ينقلب إلى صوت مغاير. وقد علل سيبويه حصول هذه الظاهرة بقوله: «اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد»[1]. والملاحظة في أمثلة ظاهرة المخالفة في الكتاب أنها ترتبط بوشائج مع الإبدال والحذف والتخفيف لذلك آثرت التزام المنهج الذي سار عليه سيبويه.

التخالـف الصوتـي والإبـدال:

يحدث الإبدال عندما يتجاور صوتـان متماثلان في كلمة واحدة، فيعمد المتكلم إلى إبدال أحدهما كراهية نطق المتماثلين على اللسان وذلك نحو: (قِرَبات)، و (سِدَرات)، و (كِسَرات) والأصل: (قِرِبات)، و (سِدِرات)، و (كِسِرات)، وقد أشار سيبويه إلى هذا التغيير الصوتي وفسره بكراهية اجتماع الكسرتين[2]. ومن مظاهر التخالف الصوتي، إبدال «إنصاف المد» بأحد المضعفين، ومن أمثلة هذا الضرب من التبادل الموقعي بين الصوامت وأنصاف المد ما ذكره سيبويه في (باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف وليس بمطرد)[3]. حيث قال: «وذلك قولك: (تَسَرَّيْتُ)، و (تَظَنَّيْتُ)، و (تَقَصَّيْتُ) من القصة و (أَمْلَيْتُ)»[4]. والأصل: (تَسَرَّرْتُ)، و (تَظَنَّنْتُ)، و (تَقَصَّصْتُ)، وذلك لأن الإدغام لا يكون في الصوت الثالث إذا اجتمع في الكلمة الواحدة ثلاثة أمثال أولها مدغم في الثاني فيقلب الثالث (ياءً)، أمّا (أَمْلَيْتُ) فأصلها: (أَمْلَلْتُ) فقلب الثاني المضعف (ياء) لكراهية نطق المتماثلين.

ومن الإبدال الذي يحدث عن طريق التخالف الصوتي، قلب أول

---

(1) الكتاب: 4/417.
(2) ينظر: الكتاب: 3/580 ـ 581.
(3) الكتاب: 4/424.
(4) الكتاب: 4/424.

صوتي التضعيف (ياء) في ما يجيء على وزن (فِعّال) نحو: (قِرّاط)، و (دِنّار)، فيقال فيهما: (قِيْراط)، و (دِيْنار)، وعبارة سيبويه: «لأن الياء بدل من الراء والنون»[1]. وتبدل (الهاء ياء) في: (دهدهت). فيقال: (دهديت)، وقد نقل سيبويه عن الخليل أنّ هذا التخالف الصوتي قد تم للشبه بين الصوتين في الخفاء الخفة قال: «كما أنّ دهْدَيْتُ هي فيما زعم الخليل دهدهت... ولكنّه أُبدل الياء من الهاء لِشَبَهها بها، وأنّها في الخَفَاء والخِفّةِ نحوها»[2]. ويحصل التخالف الصوتي نتيجة تبادل مواقع أصوات المد مع الصوامت في حالة اجتماع إنصاف المد، إذ «كثيراً ما تجنح العربية في هذه الأحوال إلى أنْ تقلب أحد الأصوات المتماثلة إلى صوت مغاير غالباً ما يكون الهمزة»[3]. وذلك نحو: (سُوْوق)، فيقال: (سئووق) وعبارة سيبويه: «وقَدْ قَالَ بَعْضُهم: (سُؤوق) فَهَمز كراهيةَ الواوين والضمّة في الواو»[4].

ويجري هذا التخالف على كل (واو) مضمومة وقعت عيناً إذا صاحبت (واواً) أُخرى مجانسة لها نحو: (الغُوور)، و (السوور) فيقال فيهما: «الغُؤور، السُّؤور»[5]. وقد فسر سيبويه هذا التخالف بخفاء الفم إلى جانب كراهية اجتماع الواوين قال: «وقد همزوا... لاجتماع الواو والضم، ولأنّ الضّم فيها أخفى»[6]. ويجوز إبدال (الواو) المضمومة إذا وقعت فاء. نحو: (وُلِدَ)، و (وُجوه) فيقال: (أُلِدَ) و (أُجُوه) لكراهية اجتماع الواو والضمة[7].

وقد تبدل (الواو تاء) في أمثلة أخرى وذلك نحو: (تُراث). والأصل:

---

(1) الكتاب: 3/460.
(2) الكتاب: 4/393.
(3) في الأصوات اللغوية: 228.
(4) الكتاب: 3/591.
(5) الكتاب: 4/51.
(6) الكتاب: 4/362.
(7) ينظر: الكتاب: 4/331.

(وَراث). وعبارته: «ورُبّما أبدلوا التاء مكان الواو... إذا كانت أولاً مضمومة لأن التاء من حروف الزيادة والبدل، كما أن الهمزة كذلك»[1]. وإذا اجتمع في صدر الكلمة (واوان)، أُبْدلت الأولى (همزة) أوْ (تاء)، وذلك نحو: (وَوْلَج)، فيقال: (أُوْلَج)، و (تَوْلَج). «لأنّه لا يلتقي واوان في أول الحرف»[2]. قال سيبويه: «وإذا التقت الواوان أولاً أُبدلت الأولى همزة وربما أبْدلوا التاء إذا التقت الواوان»[3].

التخالـف الصوتـي والحـذف:

من الممكن أن نلحظ هذا المظهر من المخالفة بوضوح في (النسبة)، وتتم هذه المخالفة عن طريق حذف نصف المد المجانس للاحق النسبة، وهو (الياء) لأن النسبة في العربية تتم من خلال إلحاق باء مشددة قبلها كشرة بآخر الاسم الذي ينسب إليه، فكأنّ العربية «تجنح إلى إعادة التوازن إلى الكلمة بحذف الياء التي في الحشو»[4]. ولعل هذه الظاهرة واضحة في الأمثلة التي يذكرها سيبويه في (باب مِا حذف الياء والواو فيه القياس)[5]. وإذ يقول: «وذلك قولك في رَبِيعة: (رَبَعيٌّ)، وفي حَنيفة: (حَنَفَيٌّ) وفي «جَذِيمة: جَذَميٌّ»[6]. فالمحذوف في هذه الأمثلة هو (ياء المد) وقد وضع موضعها صوت مغاير لها هو (الفتحة). وقد يحدث التغيير الصوتي بحذف (ياء المد) مع بقاء المصوت القصير الذي يسبق نصف المد وهو (الفتحة). وذلك نحو: (جُهَيْنَة)، و (قُتَيْبَة) فيقال: جُهَنِيٌّ - وقُتَبِيٌّ[7]. وقد يلجأ المتكلم

(1) الكتاب: 4/332.
(2) الكتاب: 4/333.
(3) الكتاب: 4/333.
(4) في الأصوات اللغوية: 287.
(5) الكتاب: 3/339.
(6) الكتاب: 3/339.
(7) الكتاب: 3/339.

إلى حذف أحد أنصاف المد من كراهية النطق بالأصوات المتماثلة، وعبارة سيبويه: «الياءاتُ قَدْ يُكرهْنَ إذا ضُوعِفْنَ واجْتَمَعْنَ كما يكره التّضعيف مِنْ غَيْرِ المُعتلّ»[1]. ومما ذكره لهذه الحالة حذف الياء المتحركة في: (أُسيِّد)، و (حُمَيِّر)، و (لُبيِّد)، عند الإضافة إليهم فيقال: (أُسَيْدِيُّ)، و (حُمَيْرِيُّ)، و (لُبَيْدِيُّ). وقد فسر سيبويه حذف الياء المتحركة بقوله: «فإذا أضَفْتَ إلى شيءٍ من هذا[2]. تركت الياء الساكنة وحذفت المتحركة لتقارب الياءات مع الكسرة التي في الياء والتي في آخر الاسم، فلما كثرت الياءات وتقاربت الكسرات التي في الياء والدال استثقلوه، فحذفوا، وكان حذفُ المُتحرّك هو الذي يخفّفه عليهم، لأنّهم لو حذفوا الساكن لكان ما يتوالى فيه من الحركات التي لا يكون حرفٌ عليها مع تقارب الياءات والكسرتين في الثقل مثل: أُسيِّد، لكراهيتهم هذه المتحركات. فلم يكونوا ليفروا من الثقل إلى شيء هو في الثقل مثله وهو أقلُّ في كلامهم منه، وهو أُسَيْدِيُّ، وحُمَيْريُّ، ولُبَيْدِيُّ»[3]. ويفسر الدرس الصوتي الحديث الهدف من هذه الظاهرة هو: «تجنب النطق بمجموعة من الحركات المتحدة الطابع»[4].

التخالــف الصوتــي والتخفيــف:

التخفيف مظهر آخر من مظاهر المخالفة، يجنح فيه المتكلم إلى تخفيف أحد الصوتين المتاثلين للتخص من ثقل النطق بالمتجانسات، وذلك إذا تتابعت كسرتان نحو: (كِسِرات). فيقال: (كِسْرات) قال سيبويه: «ومَنْ قال: غرفات فخُفّف قال: كِسْرات»[5]. أوْ إذا تتابعت ضمتان نحو: (الرُسُل)، و (الطُّنُب)، و (العُنُق) فيقال: (الرُسْل)، و (الطُّنْب)، و (العُنْق).

---

(1) الكتاب: 4/416 ـ 417.
(2) المراد من ذلك «الإضافة إلى كل اسم وإلى آخره ياءين مدغمة إحداهما في الأخرى».
(3) الكتاب: 3/370 ـ 371.
(4) دراسة الصوت اللغوي: 331.
(5) الكتاب: 3/581.

وعبارة سيبويه: «إذا تتابعت الضمتان فإن هؤلاء يخففون أيضاً، وكرهوا ذلك، كما يكرهون الواوين، وإنما الضمتان من الواوين، فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمتان، لأن الضمة من الواو»[1].

ويشير بـ (هؤلاء) إلى «لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم»[2]. ويبدو أنّ الميل إلى التخفيف يتفق مع طبيعة البداوة التي تجنح إلى السرعة في النطق لِما في ذلك من اختصار في الجهد الذي يبذله المتكلم، وفي زمن نطق الكلمة، لأن ظاهرة الخفيف تحول المقطع المفتوح إلى مقطع مقفل[3]:

طبيعة منهجه في دراسة المستوى الصوتي:

لقد تبين من خلال عرض منهج سيبويه في دراسة الأصوات اللغوية، أنّه في عمومه منهج وصفي قائم على الملاحظات الواقعية البعيدة عن الآراء الفَرَضيّة، فبدأ بوصف الأصوات وصفاً دقيقاً من الحلق إلى الشفتين، وبيّن مخارجها على نحو يقترب كثيراً من الوصف العلمي الحديث، معتمداً في ذلك على كيفية نطق الأصوات، وملاحظة خروجها بوساطة أعضاء النطق، واستند في بيان صفات الأصوات إلى الأثر السمعي الذي يتركه الصوت ولا أدل على ذلك من قوله في (باب الإشباع) «وهذا تحكُمُه لك المشافهة»[4]. وإنّ أيّ وصف للصوت يقوم على أساس النطق والسمع، أي ملاحظة تكوّن الصوت بوساطة أعضاء النطق وإطلاق الآراء الموضوعية للسمع، هو منهج وصفي[5]. وهو على الرغم من افتقار عصره إلى الوسائل العلمية التي تعينه على تحديد وظيفة الوترين الصوتين يعد تعريفه للأصوات المجهورة والأصوات المهموسة مقبولاً لأنه «يعتمد ملاحظة طبيعة جريان تيار الهواء في

---

(1) الكتاب: 4/114.

(2) الكتاب: 4/113.

(3) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 220.

(4) الكتاب: 4/202.

(5) ينظر: علم اللغة (السعران): 94 ـ 95.

القناة الصوتية»[1]. والصفات الصوتية التي دَوّنها سيبويه جاءت متفقة مع طبيعة سماعه للصوت في عصره والمنهج العلمي الحديث يقرر «أنّ وظيفة اللغوي تكمن في وصف اللغة وفحص ظواهرها»[2]. وهو ما يسبغ على منهجه صفة الواقعية. أمّا منهجه الذي اتّبعه في دراسة التشكيل الصوتي، أي التعاملات الصوتية في أثناء السياق وما تؤول إليه من تآلف أو تنافر بين الأصوات التي تتمخض عنها التغييرات الصوتية، فقد أكّد الدرس الصوتي الحديث صحة ما ذهب إليه في كثير منها، إذ دَوّن آراءه الواقعية في تأثير الصوت الأقوى في الصوت الأضعف ورغبة المتكلم في تيسير النطق عن طريق الابتعاد عن التتابعات الصوتية والإشارة إلى قانون السرعة وتأثيره في طبيعة نطق أصوات معينة ضمن السياق الصوتي، فهي عموماً دراسات وصفية تتفق في كثير من جوانبها مع ما يذهب إليه الدرس الصوتي الحديث[3].

---

(1) الدراسات الصوتية في كتاب العين: 137.
(2) أسس علم اللغة: 36.
(3) ينظر: الأصوات اللغوية: 204.

الفصل الثالث

المستوى الصرفي في كتاب سيبويه

(المستوى الصرفي)

يهتم المستوى الوصفي بدراسة بنية الكلمة وأحوالها، والعلم الذي يعنى بهذا الجانب يُعرف بـ (علم الصرف) واختصاصه وصف «أصناف متنوعة من الكلمات كالأفعال والأسماء والصفات والضمائر والتغيير الذي يصيب أشكالها»[1]. والوصف الذي يتناول الجانب الشكلي للبنية هو تحديد الأصول والزوائد وما يتصل ببنية الكلمة من لواصق[2]. وبيان التحولات التي تصيب أشكالها من تبادل مواقع الأصوات في البنية، والإبدال والحذف والزيادة. ولعلم الصرف صلة وثيقة بالنظامين الصوتي والنحوي، ويؤكد الدرس اللغوي الحديث الذي يتخذ من الوصف منهجاً في البحث، إنه لا يمكن الفصل بين الأنظمة اللغوية الثلاثة: الصوتية والصرفية والنحوية، التي ترتبط فيما بينها بنظام من العلاقات فـ «الأصوات تنظم في تشكيل صوتي منسجم لتؤلف الكلمات والأخيرة ترتبط بعضها ببعض في تراكيب نحوية»[3]. فكلمة (حب) على سبيل المثال لا وجود لها إلاّ بفضل الأصوات التي

(1) علم اللغة العام (دي سوسير): 154.

(2) مناهج البحث في اللغة: 204.

(3) Introductory Reading On Language; p. 397.

فيها[1]. وتتجلى العلاقة بين علم الصرف وعلم النحو، في أنّ الوحدات الصرفية تشترك في تكوين تراكيب نحوية. وتكتسب هذه الوحدات من خلال السياق مفاهيمَ وظيفة ومعانيَ دلالية تختلف عما هي عليه خارج السياق إذْ «لا يمكن فهم أيّة كلمة على نحو تام بمعزل عن الكلمات الأخرى ذات الصلة بها والتي تحدد معناها»[2]. فكما أنّ التركيب يرتبط بالسياق الذي يظهر فيه، كذلك الكلمة ترتبط بسياق التركيب. إلى جانب أنّ التركيب النحوي تكتسب دلالته من دلالة الكلمات التي يتألف منها، ثمّ إنّ التحولات الداخلية التي تطرأ على شكل البنية من قلب وإبدال، والتي تطرأ على شكل البنية ودلالتها من حذف وزيادة تؤثر كلها في تغير أشكال التراكيب ومضامينها، التي تؤديها. ويدخل في هذا المجال الأثر الذي يتركه توحد المباني الصرفية، التي تتعدد معانيها الوظيفية في أثناء التركيب. إنّ هذه الحقائق تؤكد أنّ الكلمات، لا تعيش منعزلة في نظام اللغة[3]. وإنّما هي حلقة متواصلة في نظام لغوي متكامل، وأنّ «الصرف من الناحية اللغوية ليس له موضوع مستقل، فهو لا يكون موضوعاً متميزاً عن النحو»[4].

أمّا (التصريف) عند سيبويه فإنّه لا يتضح تعريفه في كتابه بشكله العلمي، وإنْ ذكر قواعدَه ومسائله في الكتاب، تقول الدكتورة خديجة الحديثي إنّ «سيبويه قد أهمل تعريف الصرف، وإنْ ذكر قواعده ومسائله في الكتاب»[5]. ولعلّ ذلك راجع إلى عدم استقرار التعريفات العلمية في عهد سيبويه، إلاّ أنّ المصطلحات الصرفية التي شاعت في كتابه، التي لا تزال نستخدمها، تؤكد مبلغ عنايته بهذا العلم. وبإمكاننا الرجوع إلى شرح

(1) علم اللغة العام (دي سوسير): 157.
(2) اللغة والمعنى والسياق: 120.
(3) دور الكلمة في اللغة: 69.
(4) علم اللغة العام (دي سوسير): 155.
(5) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 24.

السيرافي للكتاب للوقوف على مُراد سيبويه من (باب التصريف والفعل)، إذْ قال: «وأمّا التصريف: فهو تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والقلب للحروف التي رسمنا جوازها حتى تصير على مثال كلمة أخرى»[1]. ويتضح من هذا التعريف أنّ «السيرافي لم يخرج في تعريف الصرف عما ذكره سيبويه، ولم يكن كلامه إلاّ شرحاً لكلام سيبويه من دون زيادة فيه»[2]. ولا شك في أن هذا التعريف، يؤكد أنّ مجال علم الصرف، هو تناول الجانب الشكلي لبنية الكلمة، وإبراز السمة الاشتقاقية، التي تمتاز بها أبنية اللغة العربية. في حين تفتقر إلى هذه الميزة لُغات أُخَر. وعند رجوعنا إلى كتب المتأخرين بعد أنْ أصبح الصرف علماً قائماً بذاته، نلمس الدقة في تعريف هذا العلم، ولعلّ تعريف ابن الحاجب (ت 646 هـ) يؤكد ما نذهب إليه إذ يقول: «التصريف: علم بأصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بأعراب»[3]، وتعريف ابن مالك (ت 672 هـ) للتصريف «علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة، وزيادة، وصحة، وإعلال وشبه ذلك»[4]. وهذا يعني أنّ المنهج الذي يختص بدراسة أبنية الكلم وأحوالها اكتسب صفة العلم عند علماء العرب منذ زمن طويل، ولا بُدّ أنْ نذكر هنا أنّ الجهد الذي بذله علماؤنا الأوائل في مجال (علم الصرف) وفي مقدمتهم سيبويه قد أفردهم «بمكان لا يُدانيه أيّ مكان آخر في عالم اللغويين قديماً وحديثاً، ولا يزال كشفهم عن النظام الصرفي العربي موضع الإعجاب والاحترام وسيظل دائماً كذلك في نظر اللغويين في مختلف أنحاء العالم»[5].

---

(1) شرح السيرافي على كتاب سيبويه ج 5 ورقة 210 ب.

(2) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 24.

(3) شرح الرضي على الشافية: 1/1.

(4) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 201.

(5) اللغة العربية معناها ومبناها: 15.

البنيـــة والأصـــوات:

تُعرف اللغة بأنها «بنية منظمة ولمعرفة اللغة يجب وصف تلك البنية»[1]، فبنية الجملة تتألف من الكلمات، وبنية الكلمات تتألف من الأصوات، وهذه المستويات من البنى داخل اللغة مترابطة فكل مستوى من البنية يعتمد على المستوى السابق عليه وعلى وفق نظام لغوي معين. والذي يعنينا هنا، بنية الكلمة التي تتألف في لغات العالم كافة من الأصوات، فهي تستقر إذَنْ في حدود الأصوات[2]، و «لا وجود لها إلاّ بفضل الأصوات التي فيها»[3]. ويقوم بناء الكلمة في اللغة العربية «على أساس الأصوات الصامتة، أو الساكنة التي تؤلف جذر الكلمة»[4]. وتقوم فكرة الميزان الصرفي على أساس، التمييز بين الحروف الأصول الممثلة في الميزان الصرفي بالفاء والعين واللام، وما يطرأ على الكلمة المفردة من تغيير بالإضافة أو الحذف[5]. أمّا المعنى الصرفي لكل كلمة فيتحدد بالأصوات الثابتة (الأحرف الأصول) والأصوات المتغيّرة (أصوات المد) فـ«الحركات المختلفة من ضم، وفتح، وكسر تشكل الصيغ المختلفة داخل الإطار الدلالي الذي حددته الصوامت»[6]. فإلى جانب هذه الأصوات القصيرة، هناك أصوات طويلة وهي (الواو والألف والياء) وهي بمجموعها «تقوم بوظائف صرفية على غاية من الأهمية في حين أنّها لا تقوم بمثل هذه الوظائف في

---

(1) An Introduction To Descriptive Linguistics; p. 126.

(2) An Introduction To Descriptive Linguistics; p. 60.

(3) علم اللغة العامة: دي سوسير: 157.

(4) علم اللغة العربية: 142.

(5) ينظر: الممتع في التصريف: 1/39، 53.

(6) علم اللغة العربية: 143، والمنهج الصوتي للبنية العربية: 43.

طائفة أخرى من اللغات»[1]. فبنية الكلمة العربية تتألف من (أصول + حركات)، ويتم «تكاثر أبنية العربية، وهي لغة اشتقاقية عن طريق الاشتقاق الداخلي»[2]. وبذلك تختلف كلمة (كَتَبَ) عن (كُتِبَ) وعن (كِتَاب) ولا يقتصر تكاثر الأبنية العربية، وتباين معانيها على الأصول والحركات فحسب، بل قد يتم ذلك بالأصول والحركات وأحرف الزيادة، التي نراها «في صدر الكلمة أوْ وسطها أو آخرها»[3].

فمثلاً الأصول (د/ ر/ س) تتغير بالحركات إلى: دَرَسَ، وَدُرِسَ، و دَارِس، وبالأصول وأحرف الزيادة تتغيّر إلى: مُدرِّس، ومَدْرُوس، وتَدارسَ، ويَتَدارسُ... الخ. فبنية الكلمة إذَنْ تتألف من الأصوات الثابتة، وهي الأصول التي تحدد برموز هي (الفاء والعين واللام)، التي تؤلف الجذر الأساسي للكلمة، ومن الأصوات المتغيرة (أصوات المد) وهي الحركات القصيرة والطويلة، التي تضفي على البنية وظيفتها وتحدد معناها، أو من الأصول والحركات وأحرف الزيادة[4]. وعن طريق هذه الخصيصة الاشتقاقية التي تمتاز بها اللغة العربية، تتباين أشكال الأبنية ويتبعه تغيير في الدلالات، فاختلافُ الأبنية الصرفية في اللغة العربية يتبعه اختلاف في الصيغة، واختلاف الدلالات ناشىء عن اختلاف الصيغ، واللغة العربية محظوظة جداً بوجود هذه الصيغ لأنها «تستخدم أداة من أدوات الكشف عن الحدود بين الكلمات في السياق»[5]. ويولي المنهج الوصفي الحديث الكلمة عناية فائقة، لأنها الجزء الأصغر في التعبير[6]، فنحن عادة «نتكلم بالمعاني، والكلمة وعاء

---

(1) في الأصوات اللغوية (دراسة في أصوات المد): 119.

(2) الصيغ الزمنية في اللغة العربية: 7.

(3) الحضارات السامية القديمة: 44.

(4) ينظر: العربية الفصحى: 52.

(5) مناهج البحث في اللغة: 210.

(6) Introduction to Theoretical Liguistics; p. 200.

لضبط المعاني»[1]. وهي «المستوى النحوي للتحليل»[2]، فإذا كان علم الصرف يتعامل مع البنية الداخلية للكلمة، فإنّ علم التركيب يتعامل مع الأصول المحكمة للكلمات في علاقاتها داخل الجملة[3]. وقد أدرك سيبويه أهمية الكلمة في اللغة، فوصف بنيتها، ودرس أحوالها على نحو لا يختلف عن توجهات المنهج الوصفي الحديث، فحلل بنية الكلمة العربية تحليلاً صوتياً، وميّز بين الأصوات الثابتة للأصول التي تنتظم في سلسلة مترابطة لتكوين الكلمة. والأصوات المتغيرة، وهي أصوات المد (الفتحة والكسرة والضمة) وذكر أنّ هذه الأصوات الثلاثة أبعاض (الألف والياء والواو). قال نقلاً عن الخليل «إنّ الفَتحةَ والكسرةَ والضّمةَ زوائدُ وهُنّ يلحقن الحرفَ ليُوصَل إلى التكلم به، والبناء هو السّاكِنُ الذي لا زيادة فيه، فالفتحةُ مِنَ الألف، والكسرةُ مِنَ الياء، والضّمةُ من الواو. فكل واحدة شيءٌ مما ذكرتُ لك»[4].

يقول السيرافي (ت 368 هـ) موضحاً هنا التفسير الصوتي الرائع لبنية الكلمة، والذي ذهب إليه سيبويه: «يعني أنّ الفتحة تُزاد على الحرف، ومخرجها من مخرج الألف، وكذلك الكسرة من مخرج الياء، والضمة من مخرج الواو»[5]. وقاده حسه اللغوي العميق بأسرار اللغة العربية، وبنظام البنية التكوينية للعناصر اللغوية إلى اكتشاف حقيقة مفادها أنّ بنية الكلمة العربية لا تخلو من أصوات المد (الألف والياء والواو) أو من بعضهن ذلك لأنّ الأصوات الثابتة التي تؤلف جذر الكلمة لا تمنحها المعاني الخاصة، أو المعاني الصرفية، فلا بُدّ من وجود هذه الأصوات المتغيرة، التي توضح في

---

(1) Introductory Reading On Languaga; p. 82.

(2) Discorering Grammar; p. 49.

(3) Introduction to Theoretical Linguistics; p. 194.

(4) الكتاب: 4/ 241 ـ 242.

(5) شرح السيرافي بهامش الكتاب: 4/ 242.

داخل الأصل لتحويل الفكرة إلى الواقع وبالتالي تتباين دلالاتها بتغيير في هذه المصوتات، يقول سيبويه: «فأمّا الأحرفُ الثلاثةُ ـ الألف والياء والواو ـ فإنّهنّ يُكْثِرنَ في كلّ مَوْضِعٍ، ولا يَخلُو مِنهنّ حَرفٌ أو مِنْ بَعضِهنّ، إلاّ أنّ (الواو) لا تلحق أولاً ولا (الياء) أولاً فيما ذكرت لك ثم ليس شيءٌ مِنَ الزوائدِ يَعْدِلُ كثرتهنّ في الكلام، هُنّ لكلّ مدّ، ومِنهنّ كلُّ حركة، وهُنّ في كل جميع»[1]. ويقول في موضع آخر من كتابه: «وأنّه ليس في الكلام حرفٌ إلاّ وبعضها ـ أي الألف ـ فيه أو بعض الياء والواو»[2]. وبيّن عِدّة حروف الكلم فذكر أنّ الكلمة أدناها ثلاثة، وأقصاها خمسة. و «ما جاوزَ الخَمْسةَ فمزيدٌ فيه»[3]. إذ تَبلغُ الثلاثةُ سبعةَ أحرف بالزيادة. أما بَنات الخمسة فتبلغ بالزيادة ستةُ أحرفٍ. قال: «فالكلامُ على ثلاثةِ أحرفٍ، وأربعةِ أحرفٍ، وخَمْسةٍ لا زيادةَ فيها ولا نُقصان، والخمسةُ أقلُّ الثلاثةِ في الكلام، فالثلاثةُ أكثرُ ما تبلغُ بالزيادةِ سبعةُ أحرفٍ، وهي أقصى الغايةِ والمجهودِ. . . والأربعةُ تبلغ هذا. . . وأمّا بَناتُ الخَمْسةِ فتبلغُ بالزيادة ستة. . . ولا تبلغُ سبعة كما بلغتها الثلاثةُ والأربعةُ، لأنّها لا تكون في الفعل فيكون لها مصدرٌ نحو هذا»[4]. ولا تقل بنية الكلمة العربية في مذهب سيبويه عن ثلاثة أصوات ثابتة، فَما قَصُر عن ذلك فمحذوفٌ. قال: «فَعلى هذا عِدّةُ حُروفِ الكَلِم فَما قَصُر عَنِ الثّلاثةِ فمحذوفٌ. . .»[5]. ووضّح في موضع آخر من كتابه بالأمثلة أنّ ما جاء على أقل من ثلاثة أحرفٍ يُردّ إليه الثالث في التحولات التي تطرأ على بنية الكلمة من تحقير أو جمع، قال: «ليسَ في الدُّنيا اسمٌ أقلُّ عدداً من اسمٍ على ثلاثةِ أحرفٍ، ولكنّهم قد يَحذِفُون مما كان على ثلاثةٍ حرفاً وهو في

(1) الكتاب: 4/318.
(2) الكتاب: 4/310. وينظر في قريب منه: 4/335، 339. و 3/544.
(3) الكتاب: 4/230.
(4) الكتاب: 4/230.
(5) الكتاب: 4/230.

الأصل له، ويردّونه في التّحْقِير والجمع، وذلك قَوْلُهم: في دمٍ (دُمَيٌّ)، وفي حِرٍ (حُرَيْحٌ)...»[1].

وله في ذلك تفسير صوتي، ينم عن ذوق لغوي سليم، يقول: «ليسَ في الدُّنيا اسمٌ يكونُ على حرفين أحدُهما التنوين لأنّه لا يُستطاع أن يُتكلم به في الوقف مبتدأ»[2]. وقد أكّد الدرس اللغوي الحديث، الذي يتخذ من المنهج الصوتي وسيلة لتفسير البنية العربية «أنّ جذر الكلمة العربية يتألف عادة من ثلاثة حروف»[3]. ويفسر الدكتور هنري فليش وجود الكلمات القليلة في اللغة العربية ذوات الأصول الثنائية على وفق منهج تأريخي، فيرجع أصولها إلى أساس لغوي قديم، يقول «وفي العربية عدد قليل من الأصول ذوات الصامتين، أي الثنائية، وهي مقتصرة على سبع وثلاثين كلمة هي في ذاتها أصولها، وذلك نحو (يد) هذه الكلمات ترجع إلى أساس لغوي سحيق»[4]. إلاّ أنّه لا ينفي الأصل الثلاثي لهذه الكلمات الثنائية، فهي كانت ذات أصول ثلاثية، لذلك فهو يرى «أنّ من الحكمة أنْ نُوجّه عملنا في الدراسة الصرفية للصيغ ذات الأساس الاشتقاقي، الذي أول صوامتها أو ثانيها أو ثالثها ياء... أعني تبعاً للثلاثية البعيدة في قدمها، العريقة في أصلها في اللغة العربية وسائر أصولها التي يمكن التوصل إليها»[5]. ويؤكد الدكتور عبد الصبور شاهين أنّ الاسم والفعل «كلاهما لا تقل أصوله عن ثلاثة أصوات، أحدها على الأقل صحيح، أي أنّ الاسم أو الفعل قد تتكون مادته من ثلاثة أحرفٍ صحاح مثل: (زَرَعَ) أو من صحيحين وحرف علة مثل:

---

(1) الكتاب: 3/322.
(2) الكتاب: 4/324.
(3) Phonetics In Linguistics; p. 52.
(4) العربية الفصحى: 53.
(5) العربية الفصحى: 202.

(قَضَى) أو من صحيح ومعتلين مثل: (وَفَى))»[1]. ويرى أنّ الكلمات، التي تتألف سن صامتين ثابتين في نحو: يد، ودم وغيرهما «ثلاثية الأصول ثنائية المنطوق»[2]. وتتفق هذه الآراء مع ما قرره سيبويه، من أنّ كمية الأصوات الثابتة في الاسم والفعل تبلغ في أدنى حالاتها الثلاثة، تضاف إليها حركاتها، وأنّ الكلمات ذوات الأصول الثنائية حُذف منها حرف يُردّ إليها في التحقير والجمع[3]. وعلى هذا فبنية الكلمة العربية، كما يتوضح من كلام سيبويه، تتألف من أصوات ثابتة (الصوامت) تؤلف الأصول، ومن أصوات متغيرة (المصوتات)، تزاد عليها، وهذه لا تخلو منهن كل كلمة.

فبنية الكلمة العربية هي: (أصول + حركات) إلاّ أنّ الكلمة العربية، لا تقف بنيتها عند هذا الحد، بل قد تتألف من الأصول والحركات، أو من الأصول والحركات وأحرف الزيادة، التي تتخذ لنفسها في صورتها النهائية أوزاناً صرفية محددة تؤلف قوالب للصيغ التي تتباين في أشكالها ويتبع ذلك اختلاف في الوظيفة والدلالة»[4].

بنيـة الكلمـة وأحـرف الزيـادة:

توضح في ما سبق أنّ بنية الكلمة العربية تتألف من عنصر ثابت وآخر متغير، فأمّا الثابت فهو مجموعة الصوامت التي تؤلف هيكل الكلمة، وأمّا المتغير فهو مجموعة الحركات التي تحدد صيغتها، وتمنحها معناها، وبذلك «تزداد في نظرنا قيمة الحركات باعتبارها العامل الحاسم في خلق الكلمة العربية»[5]. وهذه الظاهرة اللغوية سِمةٌ غالبة في معظم اللغات، فعلى سبيل

---

(1) المنهج الصوتي للبنية العربية: 52.
(2) المنهج الصوتي للبنية العربية: 52.
(3) ينظر: الكتاب: 3/324.
(4) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: 181.
(5) المنهج الصوتي للبنية العربية: 43.

المثال أن بنية الكلمة الإنكليزية «تتضمن أصواتاً مركزية، وأخرى مضافة، فأصوات المركز تحمل المعنى الجذري للكلمة، في حين تشير الأصوات المضافة إلى دلالات أخر متنوعة»(1).

ومن الواضح أنّ الفرق بين اللغتين العربية والإنكليزية، هو أنّ الأخيرة لا تملك وسيلة اشتقاق الكلمات الجديدة سوى الإلصاق، في حين أنّ اللغة العربية تتكاثر صيغها عن طريق الاشتقاق (التحويل الداخلي) فالصيغ الجديدة تتحقق ببساطة الحركات في مثل: (كَتَبَ، وكُتِبَ، وكِتَاب، وكُتُب) أو بزيادة الحروف على جذر الكلمة.

فالزيادة في الصيغ تعني عند الصرفيين «إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها»(2). وتقتصر هذه الزيادة عندهم على المعرب من الأسماء، والمتصرف من الأفعال ولا تدخل الحروف «لأنّ الزيادةَ ضربٌ من التصرف ولا يكون ذلك في الحروف»(3). وحروف الزيادة في اللغة العربية عشرة وهي: «الهمزة، والألف، والهاء، والياء، والنون، والتاء، والسين، والميم، والواو، واللام»(4). وقد تجمع بعبارة «سَألتمونيها»(5). ولكن ليس معنى هذا أنّ هذه الأحرف لا تقع إلاّ زائدة، فقد تكون أصول الكلمة كلها منها نحو: نامَ، وماتَ، وسألَ»(6).

وقد فصل سيبويه القول في الحروف الزوائد، ومواضع زيادتها، على نحو ينم على مدى تضلعه من اللغة، وقبل أنْ يخوض في الحديث عن الزوائد حدد أبنية الكلمة المجرّدة من الأسماء والأفعال بقوله: «فالكلامُ على

---

(1) Discovering Grammar; p. 29.
(2) الأشباه والنظائر: 1/227 ـ 228.
(3) شرح المفصل: 9/141.
(4) الكتاب: 4/235 ـ 237.
(5) شرح شافية ابن الحاجب: 2/331.
(6) الزوائد في الصيغ في اللغة العربية: 5.

ثلاثةِ أحرفٍ، وأربعةِ أحرفٍ، وخمسةٍ لا زيادةَ فيها ولا نُقصان»[1].

ثم بين مبلغ ما تصل إليه الكلمة بالزيادة «فالثلاثةُ أكثَر ما تبلغُ بالزيادة سبعةُ أحرفٍ، وهي أقصى الغاية والمجهود، وذلك نحو (اشْهِيبابٍ) فهو يجري على ما بَيْن الثلاثةِ والسَبْعةِ، والأربعةُ تبلغُ هذا، نحو (احْرِنْجامٍ)، ولا تبلغُ السبعةَ إلاّ في هذين المصدرين. وأمّا بَنات الخَمْسةِ فتبلغُ بالزيادة ستة نحو: (عَضْرَفُوطٍ)، ولا تبلغ سبعة كما بلغتها الثلاثةُ والأربعةُ لأنّها لا تكون في الفعل فيكون لها مصدرٌ نحو هذا. فعَلى هَذا عِدّةُ حروف الكَلِم»[2].

وسيبويه الذي يصدر في بحثه اللغوي عن منهج وصفي، يجعل الاستقراء أساساً للوصول إلى الأحكام التي يطلقها بشأن الظواهر اللغوية. فبطريقة استقرائية قائمة على إحصاء الكلمة العربية، اهتدى إلى أنّ ما جاء على ثلاثة أحرفٍ من الكلمات العربية، هو الأكثر في اللغة. ويأتي في المرتبة الثانية ما كان على أربعةِ أحرفٍ، ثُمّ بَنات الخمسة. فيقول: «وأمّا ما جاء على ثلاثةِ أحرفٍ فهو أكثر الكلام في كلّ شيءٍ من الأسماء والأفعال وغيرهما، مزيداً فيه وغير مَزيدٍ، وذلك لأنّه كأنّه هو الأوّل، فَمِن ثَمَّ تَمكَّن في الكلامِ، ثُمّ ما كان على أربعةِ أحرفٍ بَعدهُ ثُمَّ بَنات الخَمْسةِ، وهي أقلُّ لا تكونُ في الفعل البتّة ولا يكسَّر بتمامه للجمع، لأنّها الغايةُ في الكَثْرةِ، فاستُثقلَ ذلك فيها، فالخَمْسةُ أقْصى الغَايَةِ في الكَثْرةِ»[3].

وذكر في باب «علم حروف الزوائد»[4]، أنّها «عشرة أحرف»[5]، وأتى عليها تِباعاً مُبيّناً مَواضع زيادتها على جانب كبير من الدقة بقوله: «فإنّما تَنظُر

(1) الكتاب: 4/230.
(2) الكتاب: 4/230.
(3) الكتاب: 4/229 ـ 230.
(4) الكتاب: 4/235.
(5) الكتاب: 4/235.

إلى الحَرْفِ كَيْفَ يُزادُ وفي أيّ المَواضع يَكْثُر»[1]. والحروف الزوائد كما ذكرها سيبويه هي: «الهمزة، والألف، والهاء، والياء، والنون، والتاء، والسين، والميم، والواو، واللام»[2].

فالهمزة «تُزاد إذا كانت أوّل حرفٍ في الاسم رابعةً فصاعداً والفعل، نحو (أفْكَلٍ) و (أذْهَبَ) وفي الوصل، في (ابْنٍ) و (اضْرِبْ)»[3].

والألف «وهي تزاد ثانية في (فاعِلٍ) ونحوه. وثالثةً في (عمادٍ) ونحوه. ورابعةً في (عَطْشى) و (مِعْزى) ونحوهما. وخامسةً في (حِلْبلابٍ)، و (جَحْجَبى) و (حَبَنْطى) ونحو ذلك»[4].

وأمّا الهاء «فتزاد لتُبيِّن بها الحركة... وبَعْد ألفِ المدّ في النُّدْبَةِ والنّداءِ، نحو: وَاغُلاماهْ. ويَا غُلامَاهْ...»[5].

والياء و «هي تكون زائدةً إذا كانت أوّلَ الحرف رابعةً فصاعداً، كالهمزة في الاسم والفعل، نحو: يَرْمَعٍ ويَرْبُوعٍ ويَضْرِبُ. وتكون زائدة ثانيةً وثالثةً في مواضع الألف... ورابعةً في نحو: خِذْ ريةٍ وقنديلٍ. وخامسةً نحو: سُلَحْفِيَةٍ، وتلحق مضاعَفةً كلَّ اسمٍ إذا أُضِيفَ نحو: هَنِيٍّ، كما تلحق كلّ اسمٍ إذا جمعت بالتاء، الألفُ قبل التاء، وتَلْحق إذا ثَنَّيْت قَبْلَ النّونِ»[6].

وأمّا النون «فتُزادُ في (فَعْلانَ) خامسةً ونَحوه. وسادسةً في (زَعْفَرانٍ) ونحوه. ورابعةً في (رَعْشَنٍ) و (العِرْضَنَة) ونحوهما. وفيما يتصرّف من الأسماء، وَفِي الفِعْلِ الذي تَدْخله (النون الخفيفة) و (النون الثقيلة)، وفي

---

(1) الكتاب: 4/318.
(2) الكتاب: 4/235 ـ 237.
(3) الكتاب: 4/235.
(4) الكتاب: 4/235 ـ 236.
(5) الكتاب: 4/226.
(6) الكتاب: 4/226.

(تَفْعَلِينَ). وفي فِعْلِ النساءِ إذا جَمَعْتَ نحو: (فَعَلْنَ) و (يَفْعَلْنَ). وفي تثنية الأسماء وجمعها. وفي (تَفْعَل) تكون أوّلاً، وثانيةً في (عَنْسلٍ) وثالثةً في (قَلَنْسُوَةٍ)[1].

وأمّا التاء «فتؤنث بها الجماعة نحو: (منطلقات). وتؤنث بها الواحدة نحو (هَذِهِ طَلْحَةُ)[2]. و (رحمةٌ وبنتٌ وأُخْتٌ). وتلحق رابعةً نحو: سَنْبَتةٍ وخامسةً نحو: عِضْرِيتٍ. وسادسةً نحو: عَنْكَبُوتٍ. ورابعةً أوّلاً فصاعداً في: تَفْعَلُ أنْتَ وتَفْعَلُ هي. وفي الاسم: كَتِجْفافٍ وتَنْضُبٍ وتُرَتَبٍ»[3].

وأمّا السين «فتُزداد في (اسْتَفْعَل)»[4].

وأمّا الميم «فتُزاد أوّلاً في (مَفْعولٍ) و (مِفْعالٍ)، و (مِفْعَلٍ) و (مَفْعِلٍ) و (مُفْعِلٌ)»[5].

وأما الواو «فتُزاد ثابتةً في (حَوْقَلَ) و (صَوْمَعةٍ) ونحوها. وثالثةً في (قَعُودٍ) و (عَجُوزٍ) و (قَسْوَرٍ) ونحوهما، كما تلحق الياءُ في (فَعِيْلٍ) نحو: سَعِيْدٍ وعِثْيرٍ. ورابعةً في بُهْلُولٍ وقَرْنُوَةٍ. وخامسةً في قَلَنْسُوَةٍ وقَمَحْدُوَةٍ ونحوهما. وعَضْرَفُوطٍ كما لحقت الياءُ في خَنْدَرِيس»[6].

واللام «تزاد في (عَبْدلٍ)، و (ذلك)، ونحوه»[7].

---

(1) الكتاب: 4/226.
(2) المراد بالكلمة هنا الواحدة من شجر الطلح، لا العلم المذكر المسمّى بها.
(3) الكتاب: 4/236 ـ 237.
(4) الكتاب: 4/237 ـ وينظر في تفصيل «أحرف الزيادة» أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 94 ـ 113، 145 ـ 207.
(5) الكتاب: 4/237 ـ وينظر في تفصيل «أحرف الزيادة» أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 94 ـ 113، 145 ـ 207.
(6) الكتاب: 4/237 ـ وينظر في تفصيل «أحرف الزيادة» أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 94 ـ 113، 145 ـ 207.
(7) الكتاب: 4/237 ـ وينظر في تفصيل «أحرف الزيادة» أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 94 ـ 113، 145 ـ 207.
=

ولم يخرج علماء الصرف عما اكتشفه سيبويه من أحرف الزيادة على بنية الكلمة[1].

البنيـــة والإلصـــاق:

يعتمد معظم لغات العالم على عملية الإلصاق (Agglutination) في بناء كلماتها، و «الإلصاق إضافات للجذور»[2]. لأن الجذر (Root) يؤلف مركز الكلمة، واللواصق التي تكون على شكل سوابق (Suffex) أو لواحق (Prefex) إنما تضاف إلى الكلمة لتأدية وظيفة نحوية أو دلالية، و «لكل لغة وسيلتها الشكلية الخاصة بها لإضافة اللواصق إلى الأصول الثابتة للكلمة»[3]. وتحوي اللغات الأوربية، ومنها اللغة الإنكليزية أشكالاً متعددة من اللواصق التي تعتمد عليها في توليد أبنية صرفية جديدة، وهي وحدات صرفية تعرف بـ (Morphems)[4].

واللواصق وحدات صرفية مقيِّدة ((Bound Morpemes[5]). لا يمكن استخدامها منفردة، بل يجب اتصالها بوحدة صرفية حرة (Free Morpheme)[6]. ومن أمثلة الوحدات الصرفية المقيدة في اللغة الإنكليزية (S, ed, N, Ing) ولو أضفنا إلى هذه اللواصق هي (وحدات صرفية مقيِّدة) إلى (الوحدة الصرفية الحرة) (-Show) لحصلنا على وحدات صرفية

---

(1) ينظر: على سبيل المثال: المصنف: 1/98، والمفتاح في الصرف: 8، وشرح الشافية: 2/331، والممتع: 1/201.

(2) An Introduction To Descriptive Linguistics; p. 56.

(3) Language; p. 26.

(4) المورفيم: أصغر وحدة صرفية ذات معنى نحو (قاتل) ولو أردنا تجزئة هذه الوحدة الصرفية فسوف تفقد معناها، فهو عبارة عن سلسلة من (الصويتات) التي لا يمكن تقسيمها.

(5) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 276.

(6) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 276.

مقيّدة) إلى (الوحدة الصرفية الحرة) (-Show) لحصلنا على وحدات صرفية في مثل[1]: (Shows, Showed, Shown, Showing).

وتؤدي هذه اللواصق عند إضافتها إلى الوحدات الصرفية الحرة وظائف نحوية[2]. وربط (جومسكي) استناداً إلى عملية الإلصاق بين النظامين الصرفي والنحوي، فللوحدتين الصرفيتين (ing-to) على سبيل المثال، وظيفة متشابهة في العبارة الإسمية، فهما يحولان العبارة الفعلية إلى عبارة إسمية وذلك في جملة[3]:

To Prove That Theorem Proving That Theorem	Was Difficult

وتعني: (إثبات صحة النظرية صعب).

وتعتمد اللغة العربية عملية الإلصاق، إلى جانب عملية التحويل الداخلي، وسيلة لصياغة عدد من الأبنية الصرفية، وهذه اللواصق تقوم بوظيفة نحوية ودلالية مهمة، وهي تشمل السوابق واللواحق. ويمكن تقسيمها إلى (لواصق تصريفية)[4]. لأنها تصرف البنية من حالة إلى أخرى، وهي ليست وسيلة اشتقاقية لتوليد الصيغ الصرفية ومنها: (الألف والنون، والواو والنون، والألف والتاء، والتاء المربوطة، والـ)[5].

و (لواصق اشتقاقية) يمكن عن طريقها اشتقاق صيغ ذات دلالات جديدة، ومنها: «الهمزة، والألف، والميم، والواو، والياء، والتضعيف»[6].

---

(1) Discovering Grammar; p. 38.
(2) ينظر: علم اللغة العام، دي سوسير: 199.
(3) البنى النحوية: 58.
(4) مدخل إلى علم اللغة: 202.
(5) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 276 ـ 277، وعلم اللغة العربية: 143.
(6) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 276 ـ 277، وعلم اللغة العربية: 143.

(اللـواصــق في كتـاب سيبويــه)

لواصــق التصـريـف:

إذا ما تفحصنا كتاب سيبويه، ظهر لنا أن منهجه الوصفي أملى عليه التحري عن اللواصق عموماً في اللغة العربية، ومنها اللواصق التصريفية، لكونها تؤلف ظاهرة لغوية لا يمكن تجاهلها، فقد استعمل مصطلح (الإلحاق) ومشتقاته من (تلحق، وملحق، وإلحاق)[1]. وما من شك في أن هذه (اللواصق) التصريفية تؤدي وظائف نحوية وأُخرى دلالية، فمنها ما يخص الأسماء، ومنها ما يخص الأفعال. ومن هذه اللواصق التي هي (وحدات صرفية مقيّدة) لا يمكن أنْ تُستخدم وحدها على أنها كلمة ذات معنى محدد، (الألف والنون). فكلمة (كتابان) على سبيل المثال يمكن تقسيمه إلى: (كتاب) و (آن) إذ إنّ (كتاب) (وحدة صرفية حرة) تشير إلى شيء محدد ومعروف، و (آن) (وحدة صرفية مقيدة) تشير إلى التثنية. وكذلك كلمة (مسلمون) تتألف من وحدتين صرفيتين إحداهما (حرة) وهي (مسلم) يمكن استخدامها وحدها لأنها ذات معنى محدد. والثانية (مقيدة) وهي (ون) ولا يمكن استخدامها وحدها على أنها كلمة مستقلة[2].

وأهم لواصق التصريف في كتاب سيبويه هي:

الألــف والنــون:

لاصقة تصريفية تلحق الأسماء والأفعال، وهي تدل على التثنية. قال سيبويه: «واعلم أنّ التّثنيةَ إذا لَحِقتِ الأفعالَ المضارعةَ علامةً للفاعلَين لحقتْها ألفٌ ونونٌ»[3]. وعن كونها دلالة على تثنية الأسماء قال: «اعلم أنّ التّثنيةَ تكونُ في الرّفع بالألفِ والنّونِ، وفي النّصبِ والجرِّ بالياء والنون. . .

---

(1) ينظر على سبيل المثال: الكتاب: 3/211 و 528. 4/79 و 80 و 242.
(2) ينظر: أسس علم اللغة: 101، ومدخل إلى علم اللغة: 222.
(3) الكتاب: 1/19.

وذلك قولك (رَجُلانِ) و (تَمْرَتانِ) و (دَلْوانِ)... وتقولُ في النّصبِ والجرِّ (رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ) و (مَرَرتُ بِعَنْكَبُوتَيْنِ) تُجريه كما وَصَفْتُ لكَ»[1]. فهذه اللاحقة التي هي (وحدة صرفية مقيدة) تدل على التثنية[2]. ويقول الدكتور هنري فليش إنّ لاحقة (ان) «تؤدي في العربية وظائف مهمة، فهي تلحق بعض المصادر في صيغ (فَعْلان) و (فِعْلان) و (فُعْلان) وفي جموع التكسير في صيغتي (فِعْلان) و (فُعْلان)»[3]. وهي في الجمع تدل على أكثر العدد قال: «فإنْ أرَدْتَ بِنَاءَ أكثر العَدَدِ كسّرته على (فِعْلانٍ) وذلك: (خِرْفانٌ) و (قِعْدانٌ)»[4].

(الواو والنون) و (الألف والتاء):

وهي من لواصق العدد، فـ (الواو والنون) بمنزلة (الألف والتاء) قال سيبويه: «فالواوُ والنّونُ بِمَنْزلَةِ التّاء في المُؤنّثِ»[5]. وهي في الجمع لأدنى العدد قال: «وإنّما صَارتِ التّاءُ والواوُ والنّونُ لِتَثْلِيثِ أدْنى العَدَدِ إلى تَعْشِيرِهِ»[6]، يعني بجمع القلة الدال على ما بين الثلاثة إلى العشرة. و (الواو والنون) تلحقان بالأسماء والأفعال للدلالة على معنى الجمع قال «وإذا جَمَعْتَ على حَدّ التّثْنِيةِ لحقتْها زَائِدتَان: الأولى منهما حرف المدّ واللّين والثانية نون... وذلك قولكَ: (المُسْلمُونَ) و (رَأَيْتُ المُسلمِينَ) و (مَرَرْتُ بالمُسْلمينَ)»[7]. وقال: «وكذَلك إذا لَحِقَتِ الأفعالَ علامةٌ لِلْجَمع لَحِقَتْها زَائِدَتان، إلاّ أنّ الأولى (واوٌ) مضمومٌ ما قبلها لئلا يكون الجمعُ كالتّثنيةِ و (نونها) مفتوحةٌ بِمَنْزِلَتِها في الأسماء كما فعلت ذلك في التّثْنيةِ، لأنّهما

---

(1) الكتاب: 3/385.
(2) مدخل إلى علم اللغة: 222.
(3) العربية الفصحى: 117.
(4) الكتاب: 3/608.
(5) الكتاب: 3/491.
(6) الكتاب: 3/492.
(7) الكتاب: 1/18.

وقعتا في التّثنية والجمع ههنا كما أنّهما في الأسماءِ كذلك وهو قولك: (هُم يَفْعَلُونَ) و (لَمْ يَفْعَلُوا) و (لَنْ يَفْعَلُوا)»[1]. وعن (الألف والتاء) يقول: «وأمّا التاءُ فَتُؤنّث بها الجَماعَةُ نحو: (مُنْطَلِقات)»[2].

(الياء) و (النون):

تكون (الياء) لاصقةً في الفعل المضارع، للدلالة على المفردة المخاطبة، فهي تشير إلى دلالة الجنس والعدد، قال سيبويه: «وكذلك إذا ألْحَقْتَ التّأنيثَ في المُخَاطَبةِ... وذلك قولك: (أَنْتِ تَفْعَلِيْنَ) و (لَمْ تَفْعَلِي) و (لَنْ تَفْعَلِي)»[3].

أمّا (النون) فهي تلحق الفعل المضارع للدلالة على الجنس والعدد، فهي علامة للجمع المؤنث. قال: «وإذا أَرَدْتَ جَمْعَ المُؤنّثِ في الفِعْلِ المُضَارِع ألْحَقْتَ لِلْعَلامةِ نُوناً... وذلك قولك: (هُنّ يَفْعَلْنَ)، و (لن يَفْعَلْنَ) و (لمْ يَفْعَلْنَ)»[4].

الضمــائـر المتصلــة:

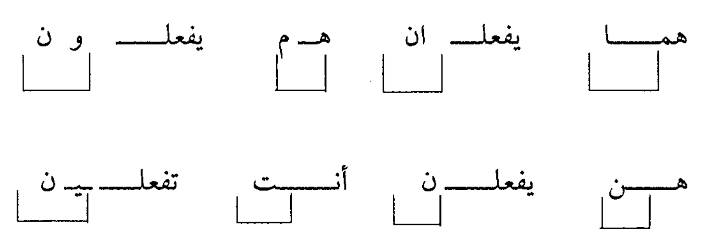
الملاحظ أن أوسع اللواصق مجالاً هي الضمائر المتصلة لأنها «يُمكن أن يُستفاد منها ثلاثة معان هي الشخص والعدد والنوع»[5].

فأمّا الشخص فتُعبّر عنه حروف المضارعة في الفعل المضارع، وأمّا النوع والعدد فإنّ الدلالة عليهما تتضح بألف الاثنين وبواو الجماعة، ونون النسوة، وياء المخاطبة، وتتضح هذه الدلالات في الأمثلة التي أوردها سيبويه وهي: (هُما الرّجُلانِ) و (هُما يَفْعَلانِ) و (هُمْ يَفْعَلُونَ) و (هُنّ يَفْعَلْنَ) و (أنْتِ تَفْعَلِينَ).

---

(1) الكتاب: 1/19.
(2) الكتاب: 4/236.
(3) الكتاب: 1/20.
(4) الكتاب: 1/20.
(5) اللغة العربية معناها ومبناها: 159.

فهذه الدلالات التي يُعبَّر عنها بالضمائر، إنّما هي تعبير عن نظام مُتقن من الانسجام التطابقي في السياق[1]. ومما يدل على ذلك المطابقة بين الضمير المنفصل والضمير المتصل في ما سبق من الأمثلة:



فالضمير، في معظم اللغات، خير تعبير عن الشخص والنوع والعدد فهو «يستعمل في كونه بديلاً عن جنس الاسم، وللتعبير عن حالة من الانسجام»[2].

وفي كتاب سيبويه أمثلةٌ أُخَر يُشير فيها التعبير عن الانسجام بالضمير، ومنها دلالة لاحقة الضمير (الكاف) على النوع، فهي مكسورة في التأنيث، ومفتوحة في التذكير، فهو يقول عن (الكاف): «اعلم أنّها في التأنيث مكسورةٌ، وفي المذكّر مفتوحةٌ وذلك قولك: (رَأَيْتُكِ) للمرأة، و (رَأَيْتُكَ) للرجل»[3]. وتؤثر هذه العلاقة الصوتية والصرفية في التركيب النحوي عندما تدخل (رأيت) مع الكاف في علاقات سياقية فهي تشترط على سبيل المثال فعلاً مضارعاً مع لاصقة (ياء المخاطبة) في حالة كون (الكاف) مكسورة في نحو: (رَأَيْتُكِ تَكْتُبِينَ) وفي حالة كون (الكاف) مفتوحة لا تحتاج إلى (الياء) لأن المخاطب للمذكر: (رَأَيْتُكَ تَكْتُبُ). وعن أهميّة لاصقة (الكاف) في تحديد النوع والعدد، يقول سيبويه متحدثاً عن (رُوَيْدك): «وهذه الكافُ التي

---

(1) اللسانيات واللغة العربية: 148.

(2) Introductory Reading On Liguistics; p. 227.

(3) الكتاب: 4/199.

لحِقَتْ (رويداً)، إنّما لحقت لتبيّن المخاطب المخصوص، لأنّ (رُوَيْدَ) تقع للواحد والجمع والذكر والأنثى، فإنّما أدخل (الكاف) حِينَ خافَ التباسُ مَنْ يَعْنِي بِمَنْ لا يَعْنِي»[1]. وتُشبه (الكاف) لاحقة (التاء) في قوله: «والتاءُ التي هي علامةُ الإضْمارِ كَذلِكَ، تَقولُ: (ذَهَبْتِ) للمؤنث، و (ذَهَبتَ) للمذكر»[2].

و (النون) لاحقة يُؤْتى بها لبيان النوع، للفصل بين المذكر والمؤنث، قال: «كَما فَصلوا بَيْنَ المُذكّر والمُؤنّثِ بالنّونِ حِينَ قَالُوا: (ذَهَبُوا)، و (ذَهَبْنَ) و (أنْتُم) و (أنْتُنّ)»[3]. وقد تكون الدلالة على الانسجام التطابقي في العدد، في الضمائر الملحقة بالأفعال وقد جاء وصف سيبويه لهذه الحقيقة اللغوية دقيقاً في حديثه عن (الألف)، و (الواو) حين تلحقان بـ (تُم، وكَم) لبيان النوع و (التمييز بين التثنية والجمع) إذ قال: «فإذا عَنيتَ مذكّرين أو مؤنّثين ألْحَقْتَ (ميماً)، تُزيدُ حرفاً كما زِدْتَ في العدد، وتُلحِق (الميم) في التّثنية (الألف) وجماعة المذكرين (الواوَ)... وذلك قولك: (ذَهَبْتُما) و (أعْطَيتُكما)، و (أعْطَيتُكُمو خَيْراً) و (ذَهَبْتُموا أجْمعُون)»[4]، وفي ضوء نص سيبويه، فإنّ أصْلَ الجملة الفعلية: (ذهبتما) هو: (ذهبت + م) فتأتي اللاحقة (الألف) لتحويل دلالة الجمع إلى التثنية (ذهبت + م + ا) و (الواو) لتوكيد الجمع: (ذهبت + م + و) (أجمعون). يقول الدكتور تمام حسان إنّ «الدلالة على العدد تتضح داخل المتكلم من الفرق بين (التاء) المضمومة للمتكلم الواحد، وضمير المتكلمين (نا)، وفي داخل الخطاب تتضح من الفرق بين (تَ) و (تُما) و (تُم) وفي الغيبة من الفرق بين الاستتاريّينِ ألف الاثنين وواو الجماعة»[5].

---

(1) الكتاب: 1/244.
(2) الكتاب: 4/199.
(3) الكتاب: 4/199.
(4) الكتاب: 4/201.
(5) اللغة العربية معناها ومبناها: 157.

(الـ) و (التنوين):

وهما لاصقتان تلحقان الأسماء للدلالة على التعيين (التعريف والتنكير)، وقد جعل سيبويه (الـ) بمنزلة (قَدْ وسَوْفَ) في كونها (وحدة صرفية مفيدة)، ومفصولة عن الاسم تلصق به لإفادة غرض التعريف قال: «وقال الخليل: وممّا يدلّ على أنّ (ال) مفصولةٌ من (الرَّجُل) ولم يُبْنَ عليها وأنّ (الألف واللام) فيها بمنزلة (قَدْ)، قول الشاعر[1]:

دَعْ ذا وعَجِّل ذا وألْحِقْنا بِذَلْ ... بالشّحم إنّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَل

ولولا أنّ (الألف واللام) بمنزلة (قَدْ وسَوْفَ) لكانتا بناءً بُنِيَ عليه الاسْمُ لا يُفارِقُه ولكنّهما جميعاً بِمَنْزِلَةِ (هَلْ وقَدْ وسَوْفَ) تَدْخُلان للتّعريف وتَخْرُجَان»[2]. ويقول في موضعٍ آخر من كتابه: «فالنكرةُ تُعَرّف بالألفِ واللاّم»[3]. وَمِنَ المعلوم أنّه لا يعني بذلك أنّ التعريف يقتصر على (الـ) بمفردها، وإنّما هو ظاهرة أعمّ وأوسع من ذلك.

وذكر للسابقة (الـ) وظائف أُخَر إلى جانب دلالتها على (التعريف) منها الدلالة على معنى (الذي) حين تسبق (اسم الفاعل) فـ (الـ + اسم الفاعل = الذي فَعَلَ) قال: «وذلك قولك: (هذا الضّاربُ زيداً) فصار في معنى (هذا الذي ضَرَبَ زيداً) وعَمِلَ عَملهُ لأن (الألف واللام) مَنَعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك (هذا الضّاربُ الرّجُلَ) وهو وجه الكلام»[4]. إنّ نص سيبويه يكشف عن العلاقة بين المكون الصرفي والتركيب النحوي ويظهر ذلك عندما نوازن بين تركيبين يحتويان على (اسم الفاعل) تلحق به (التنوين) في الأول وسابقة (ألْ) في الثاني نحو:

---

(1) هو ذو الرمة وليس في ديوانه ولا ملحقاته، ينظر: المقتضب: 1/84، والخصائص: 1/291.

(2) الكتاب: 3/325. وينظر في قريب منه: 4/147.

(3) الكتاب: 3/242. وينظر في قريب منه: 3/269.

(4) الكتاب: 1/181 ـ 182.

هذا ضــاربٌ زيداً أمْسِ ــــ (التنوين = الاستقبال) و (أمْسِ ـ لِلْمُضي)

هذا الضّاربُ زيداً أمْسِ ــــ (الـ + الذي ضَرَب) و (أمْسِ ـ لِلْمُضي)

فـالتـركيـب الأول لا تنطبـق عليـه شـروط الصحـة الـدلاليـة (Well-Segmantical) لأنّ (التنوين) مع (اسم الفاعل) يدل على الاستقبال فلا ينسجم مع (أمْسِ) الذي يدلّ على المُضي، فالصحيح أنْ يُقال (هذا ضاربُ زيدٍ أمْسِ).

أمّا التركيب الثاني، فتنطبق عليه شروط الصحة الدلالية، ومَردّ ذلك إلى دخول (ألْ) على (اسم الفاعل) فهي إشعارٌ بأنّ (اسم الفاعل) منع من التنوين، وصار بمعنى (الذي ضَرَبَ) وهذا التركيب الذي يدل على المضي ينسجم مع (أمْسِ). ومن الوظائف التي تقوم بها اللاصقة (ألْـ) أنّ بناء (فُعْلى) لا يكون وصفاً بغير (ألْ) قال: «وذلك (فُعْلى) إذا كانت اسماً، وذلك (الطُّوبى) و (الكُوسَى) لأنها لا تكون وصفاً بغير (ألف ولام) فَأُجْرِيَتْ مُجْرَى الأسماء التي لا تكونُ وصفاً»[1]. ونقل الرضي (ت 686 هـ) عن السيرافي (ت 368 هـ) قوله: «لم أجد سيبويه ذكر صفة على (فُعْلى) بالضم مما لامه (واو)، إلاّ ما يستعمل بـ (الألف واللاّم) نحو: (الدُّنيا) و (العُليا) وما أشبه ذلك. وهذه عند سيبويه كالأسماء»[2]. ومن المعلوم أنّ (المضاف) في اللغة العربية لا تدخل عليه اللاصقة (ألْـ) وإذا ما حصل ذلك فإنّه إشارة إلى أنّ المضاف صفة مُشَبّهة، قال سيبويه: «واعلم أنّه ليسَ في العربيّةِ مُضافٌ يَدْخُل عليه الألف واللام، غير المضاف إلى المعرفة في هذا البابِ ـ باب الصّفة المشبّهة ـ وذلك قولك: (هذا الحَسنُ الوَجْهِ) أدْخَلُوا (الألفَ واللاّمُ) على (حَسَنِ الوَجْهِ) لأنّه مضافٌ إلى مَعْرفَةٍ لا يكونُ بها معرفةً أبداً، فَاحْتاجَ إلى ذلك حَيْثُ مُنِعَ ما يكونُ في مثله البَتّةَ، ولا يُجاوزُ بِهِ مَعْنَى التّنوين، فأمّا

(1) الكتاب: 3/364.

(2) شرح الشافية: 3/179. وينظر: ارتشاف الضرب: 1/138.

النكرةُ فلا يكونُ فيها إلاّ (الحَسَنُ وَجْهاً)، تكونُ (الألفُ واللاّمُ) بدلاً مِنَ التّنوين لأنّك لو قُلْتَ: (حَديثُ عَهْدٍ) أوْ (كَرِيمُ أبٍ)، لم تُخْلِلْ بالأوّلِ في شيءٍ فَتُحْتَمل لهُ (الألف واللام) لأنّه على ما يَنْبَغي أنْ يَكُونَ عَلَيْهِ»[1]، وتأسيساً على ذلك فإنّ: (ألـ + اسم + اسم) في نحو: (الكتابُ الطالبُ) تركيب غير جائز في اللغة العربية، أمّا (ألـ + صفة مشبهة + ألـ + اسم) في نحو: (الحَسَنُ الوَجْهِ) فهو تركيب جائز مقبول. وإذا كانت الصفة المشبهة مسبوقة باللاصقة (ألـ) ومعمولها يلحقها التنوين، فلا يجوز إضافة الصفة المشبهة في نحو: (الحَسَنُ وَجْهاً) لأنّه لا يجوز (الحَسَنُ وَجْهِ). يقول السيرافي (ت 368 هـ): «يعني أنّك إذا أدْخَلْتَ (الألف واللام) في الصفة ونكرتَ ما بعدها لم تجز إضافتها»[2]. وفي مجال الرّبط بين المكوّن الصرفي، والتركيب النحوي يذكر سيبويه أثر اللاصقة (الـ) في تغيير الحالة الإعرابية للتركيب النحوي يقول: «وذلك قولك: (أمّا السَمينُ فَسَمينٌ) و (أمّا عِلْماً فعالمٌ)... فإنْ أدْخَلْتَ (الألفَ واللاّم) رَفَعُوا لأنّه يمتنع مِنْ أنْ يكونَ حالاً، وتَقُول (أمّا العِلْمُ فعالمٌ بالعِلْمِ)...»[3].

فـ (أمّا + عِلْماً) = نصب (حال) و (أمّا + العِلْمُ) = رفع (مبتدأ). أمّا (التنوين) فهو لاصقة الأسماء في اللغة العربية، تلحق الأسماء وتؤدّي وظائف عدّة منها: (التنكير) وهو ضد (التعريف) يقول سيبويه: «وإنّما يُدْخِلُونَ (الألفَ واللاّمَ) لِيُعرّفُوكَ شَيْئاً بِعَيْنِه وقَدْ رأيتَهُ أوْ سَمِعْت بِهِ فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره وعنوه، ولم يجعلوه واحداً مِنْ أُمّةٍ، فقد اسْتَغْنَوا عَنِ (الألفِ واللاّمِ)»[4]. ويقول في موضع آخَر من كتابه: «لأنّ التّنوينَ لازمٌ

(1) الكتاب: 1/199 ـ 200.
(2) شرح السيرافي بهامش الكتاب: 1/200.
(3) الكتاب: 1/384 ـ 385.
(4) الكتاب: 2/198.

لِلْنكرةِ على كلّ حالٍ»[1]. وعلى هذا فإنّ:

ألـ + رَجُل = الرّجُل (معرفة)

رَجُل + ـٌ = رَجُلٌ (نكرة)

ولاصقة (التنوين) إذا لحقت بـ (اسم الفاعل)، جعلته عاملاً، ويدل على الحضور أو الاستقبال، فاكتشف سيبويه هذه اللاحقة (التنوين) حيث يكتسب (اسم الفاعل)، من خلالها سمات صرفية (زمن المضارع) وسمات نحوية (عمل الفعل) إذ يقول: «فإذا كانَ ـ اسم الفاعل ـ مُنوّناً فهو بمنزلة الفعل النَاصب»[2]. ويقول في موضع آخر: «فهذا ـ أي صيغة اسم الفاعل ـ جَرى مُجْرى الفِعْلَ المُضارع في العَمَلِ والمَعْنَى مُنوّناً»[3]. ومثّل لذلك بقوله: «وذَلِكَ قَولُك (هذا ضاربٌ زيداً غداً) فَمَعْناهُ وعَملُه مثل (هذا يَضْرِبُ زيداً غداً)»[4]. وهذا يعني أنّه يُمكن إجراء عملية الاستبدال (Commutation) بين اسم الفاعل المنون والفعل المضارع ضمن التركيب النحوي من غير أنْ نُلاحظ فرقاً ما في العمل أو المعنى. قال سيبويه: «تقول (إنّ عَبْدَ اللّهِ لَيَفْعَلُ) فَيوافقُ قَولَك (لَفاعِلٌ)»[5]. أي: إنّ عَبْدَ اللّهِ لَفَاعِلٌ = إنّ عَبْدَ اللّهِ لَيَفْعلُ. وهذه الطريقة التي أشار إليها سيبويه تُعرف في المنهج الوصفي الحديث بـ (التوزيع Distribution)[6]. وهو وسيلة يلجأ إليها المنهج الاستبدالي Commutation Theorie في تصنيف وحدات أجزاء الكلام اعتماداً على

---

(1) الكتاب: 2/202.

(2) الكتاب: 1/177.

(3) الكتاب: 1/164.

(4) الكتاب: 1/164.

(5) الكتاب: 1/14.

(6) التوزيع، منهج في التحليل اللغوي اتخذته مدرسة بلومفيلد، وهي إحدى مدارس النظر اللغوي تأثرت بالمدرسة السلوكية في علم النفس وتصدر عن مبدأ المؤثر والاستجابة (Stimulus - Response) في التحليل وتوزيع الوحدات اللغوية بطريقة الاستبدال. ينظر: نظرية النحو العربي: 32.

(التشابهات التوزيعية Distributional Similarities). إنّ دقة منهجه الوصفي تتضح في نظرته إلى اللغة على أنّها قائمة على العلاقات التي تربط بين أجزائها. ويقوده حسه اللغوي إلى تحليل هذه العلاقات التي تكشف عن وظيفة الأجزاء التي يتألّف منها التركيب النحوي، وتظهر ذلك في متابعته لبناء (فاعِل) في حالة عدم تنوينه. قال: «فإذا أَخْبَرَ أنّ الفِعْلَ قَدْ وَقَعَ وانْقَطَع فَهُوَ بِغَيرِ تَنْوينِ البَتّةَ... وذلك قولك: (هذا ضارب عبد الله وأخيه). وجه الكلام وحده الجر، لأنّه ليسَ مَوْضِعاً لِلْتنوين»[1]. ووفقاً لهذا المفهوم فإنّ:

(هذا ضاربُ عَبْدِ اللّهِ) = (هذا ضَرَبَ عَبْدُ اللّهِ)

فالتنوينُ يحدد زمن اسم الفاعل، ووظيفته النحوية في حالة دخوله في علاقات سياقية وقد لا تكون لاصقة (التنوين) دلالة على التنكير، بل إشارة إلى زمن معين في الظروف، كما هو مُبيّن في عبارة سيبويه: «وَمثلُ ذلك: (صِيدَ عَليهِ صَباحاً ومَساءً) و (عشيةً وعشاءً)، إذا أَرَدْتَ عشاءَ يَوْمِكَ ومَساءَ ليلتِكَ، لأنّهم لمّ يَسْتَعْمِلُوهُ إلاّ ظَرْفاً»[2].

وتأسيساً على ذلك فإنّ (الظرف + لاصقة التنوين = دلالة على زمن محدد) وهذا الأمر يخالف ما هو شائع في اللغة في أنّ التنوين علامةٌ التنكير «لأنّ التّنوينَ لازمٌ لِلنكرَةِ على كلّ حالٍ»[3]. غير أنّ سيبويه يَصْدُر عن منهج وصفي، فينقل ما هو مستعمل في اللغة وجارٍ على ألسنةِ العَربِ.

لواصــق المضــارعــة:

وهي سوابق خاصة بالفعل المضارع[4]. تؤشر زمنه الدال على الحضور وهي: (الهمزة، والياء، والتاء، والنون) قال عنها سيبويه: «وَهُنّ يلْحَقْنَ

---

(1) الكتاب: 1/171.
(2) الكتاب: 1/227. وينظر: ارتشاف الضرب: 2/228 ـ 229.
(3) الكتاب: 2/202.
(4) مدخل إلى علم اللغة: 222.

أوائِلَ في كلّ فِعْلٍ مَزيدٍ وَغَير مَزيدٍ، إذا عَنَيْتَ أنّ الفِعْلَ لم تُمْضِهِ. وذَلك قَوْلُكَ: (أفْعَلُ) و (يَفْعَلُ) و (نَفْعَلُ) و (تَفْعَلُ)»[1]. وإذا أُريدَ بالفعل المضارع الدلالة على الاستقبال، فإنّ ذلك الأمرَ مناط بلاصقتي الاستقبال (السين) و (سوف) يقول: «والسّينُ التي في قَولِكَ: (سَيَفْعَلُ)، وزَعَم الخليل أنّها جوابُ (لن يَفْعَلَ)»[2]. وقال في موضع آخر: «وإذا قال: (سَوْفَ يَفْعَلُ) فإنّ نفيه (لنْ يَفْعَلَ)»[3]. ولم يُشر سيبويه إلى فروق بين دلالة كل من (السين) و (سوف) على المُستقبل، وكذا قال في (السين) «ولَنْ، وَهي نفيٌ لِقوله: (سَيَفْعَلُ)»[4]. إلاّ أنّ البحث اللغوي الحديث جعل (سَيفْعَلُ) للمستقبل القريب، و (سَوْفَ يَفْعَلُ) للمستقبل البعيد، فهما «مورفيمان زمنيان يؤدّيان وظيفتين مختلفتين من حيث الجهة الزمنية»[5]، وهما يدخلان على الفعل المضارع لإفادة معنى الزمن، وقد جعلها سيبويه بمنزلة (الألف واللام) في أنّهما ليسا من بنية الكلمة، وأنّهما يدخلان على البنية لإفادة غرض كما أنّ (الألف واللام) لاحقة زائدة على البنية لإفادة غرض التعريف. قال: «وتقول: (سَيَفْعَلُ ذَلِكَ) و (سَوْفَ يَفْعَلُ ذَلِكَ)، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى (الألف واللام) الأسماءَ لِلْمَعرِفَةِ»[6].

نونـــا التوكيـــد:

وهما من اللواصق التي تلحق بالأبنية الصرفية، وتؤديان وظيفة صرفية ونحوية معاً حيث إنّ كلاً منهما «تضع الفعل فيما أُطلق عليه: حالة التوكيد، إذْ أنّها تمنح التعبير قوة قائمة على الشعور الداخلي، هو الاقتناع في حالتي

(1) الكتاب: 4/287.
(2) الكتاب: 4/217.
(3) الكتاب: 3/117.
(4) الكتاب: 4/220.
(5) اللغة والزمن: 367.
(6) الكتاب: 1/14. وينظر في قريب منه: 1/15.

الإثبات والنفي»[1]. وبيّن سيبويه في (باب النون الثقيلة والخفيفة) الفرق بينهما بقوله: «فإذا جِئْتَ بالخفيفة فَأَنْتَ مُؤَكِّدٌ، وإذا جِئْتَ بالثَّقيلةِ فَأَنْتَ أشدُّ توكيداً»[2].

وفسر سيبويه العلاقة بين (التنوين) و (النون الخفيفة) تفسيراً صوتياً في أنّهما حرفان زائدان وساكنان، إذْ قال: «النّونُ الخفيفةُ والتّنوينُ مِنْ مَوْضِعٍ واحِدٍ، وهُمَا حَرْفانِ زَائِدانِ، والنّونُ الخفيفةُ ساكنةٌ كما أنّ التّنوينَ ساكِنٌ وَهي علامةُ توكيدٍ، كما أنّ التّنوين علامةُ المُتمكّن»[3]. ولم يخرج الدرس اللغوي الحديث في وصفه للنونين، وتفسيرهما عما ذهب إليه سيبويه إذْ يرى الدكتور عبد الصبور شاهين أنّ (نون التوكيد الخفيفة) هي «نون ساكنة أشبه بنون التنوين»[4]. وسُمّيت خفيفة لأنّها ساكنة دائماً ولا يَصُحّ تحريكها. غير أنّه تعامل مع نون التوكيد الخفيفة في ضوء منهجه الصوتي للبنية العربية تعاملاً مقطعياً، فوجد أنّ النون الخفيفة تكون مقطعاً واحداً: «أنْ ـ 'an»[5].

لاصقـة النسـب:

وهي لاصقة تصريفية مقيدة تختص بالأسماء، وتحدث فيها معنىً جديداً[6]. وتتألف من (ياءَين) تُفيدان معنى النّسبة. قال سيبويه: «اعلم أنّك إذا أضَفْتَ (رَجُلاً) إلى (رَجُلٍ) فَجَعَلْتَهُ من آلِ ذلِكَ الرّجُل، ألحَقْتَ (ياءَي) الإضافَةِ فإنْ أضَفْتَهُ إلى بلدٍ فَجَعَلْتَهُ مِنْ أَهْلِه، أَلْحَقْتَ (ياءَي) الإضَافَةِ»[7]. وذلك نحو: (عِراقِـيٌّ) و (قَبليٌّ) نسبة إلى (العِراق) و (القَبِيلة). وقد جاء

---

(1) العربية الفصحى: 134.
(2) الكتاب: 3/509.
(3) الكتاب: 3/521.
(4) المنهج الصوتي للبنية العربية: 103.
(5) المنهج الصوتي للبنية العربية: 103.
(6) مدخل إلى علم اللغة: 202، 223.
(7) الكتاب: 3/335.

وصف سيبويه دقيقاً لـ (ياءَي) النسبة وهو أنّها لاحقة تُزاد على بنية الكلمة، وليس جزءاً حقيقياً منها قال: «لأنّك إنّما تُلحق (ياءَي) الإِضَافَةِ بَعْدَ بِنَاءِ الاسْمِ»[1]. فالبناء هو (الاسم) وحدة صرفية حرة ذات معنى مستقل، واللاصقة هي (ياءَي النسبة) وحدة صرفية مقيدة لا تمتلك معنىً مستقلاً.

التـاء المربوطة:

من اللواصق الأُخَر، التي تَلحق بالأبنية العربية، وتؤدي وظائف تصريفية متعددة لاحقة (التاء المربوطة ـ ة) ومن وظائفها: الدلالة على مصدر المرة. قال سيبويه: «وأمّا (فاعَلْتُ) فإنّك إنْ أَرَدْتَ الواحِدةَ قُلْتَ: (قَاتَلْتُهُ مُقَاتَلةً) و (رَامَيْتُه مُراماةً)... ، لأنّك تُريد فَعْلَةً وَاحِدةً فلا بُدّ مِنْ عَلامةِ التّأنِيثِ»[2].

ومنها: التمييز بين الموضع والمصدر في بناء (مَفْعِل). قال: «فكلُّ شيءٍ كانَ مِنْ هذا (فَعَلَ) فإنّ المصدرَ مِنْ بَناتِ الواوِ والمكانُ يُبْنى على (مَفْعِلٍ) وذلك قولك للمكان (المَوْعِد) و (المَوْضِع) و (المَوْرِد) وفي المَصْدَرِ (المَوْجِدَة) و (المَوْعِدَة)»[3].

ومنها: الدلالة على كثرة الشيء بالمكان قال سيبويه: «وذلِكَ إذا أَرَدْتَ أنْ تُكثّرَ الشّيءَ بالمكانِ. وذَلِكَ قَوْلكَ: (أرضٌ مَسْبعَةٍ) و (مَأسَدَةٌ) و (مَذْأَبَةٌ)»[4]. ومن وظائفها: تمييز المذكر من المؤنث قال: «وتِلْكَ الأسماءُ: (ابْنٌ)، وألحَقُوه (الهاءَ) لِلتأنيثِ فقالوا: (ابْنة)... و (امْرؤٌ) وألحقوه (الهاءَ) للتأنيثِ فَقالُوا (امرأة)[5]. ومنها: بيان حالتي الإفراد والجمع في بناء (فَعْل) قال: «فأمّا ما كانَ على ثَلاثةِ أحْرُفٍ وكانَ (فَعْلاً) فهو نحو:

---

(1) الكتاب: 3/365.
(2) الكتاب: 4/86.
(3) الكتاب: 4/92.
(4) الكتاب: 4/94. وينظر: شرح الرضي على الشافية: 1/84 ـ 85، وحاشية الصبان: 2/249.
(5) الكتاب: 4/149.

(طَلْحٍ) والواحدة (طَلْحةٌ) و (تَمْرٍ) والواحدة (تَمْرةٌ) و (نَخْلٍ) و (نَخْلَةٍ) و (صَخْرٍ) و (صَخْرَةٍ)»[1].

وتأتي هٰذه اللاصقة لاحقة لما كان على (فاعِل) أو (مُفْعِل) من الصفات تختص بالمؤنث بغير (هاء التأنيث) نحو: حائِض، وطالِق، ومُرْضِع. ففي إلحاق (الهاء) دلالة على أنّ الاسمَ جارٍ على الفعل و «معنى إرادة الفعل كونه للتجدد والحدوث كالفعل»[2].

وبغير (الهاء) فهو بمعنى النسب و «ما كان بمعنى النسب ليس كذلك بل هو للثبوت»[3]. قال سيبويه: «فزَعم الخليلُ أنّهم إذا قالُوا: (حَائِضٌ) فإنّه لمْ يُخْرِجْهُ على الفِعْلِ كما أنّه حينَ قال: (دارِعٌ) لم يُخْرِجْهُ على (فَعَلَ) وكأنّه قالَ: (دِرْعِيٌّ)، فإنّما أراد: ذاتُ حَيْضٍ ولم يجيءْ على الفِعْلِ. وكذلك قولهم: (مُرْضِعٌ) إذا أَرَدْتَ: ذاتُ رِضَاعٍ ولمْ يُجْرِها على (أَرْضَعَتْ) ولا تُرْضِعُ. فإذا أَرَدْتَ ذلك قالَ: (مُرْضِعَةٌ)»[4]، وعلى هذا لا يقال: «هذه امرأةٌ مُرْضِعٌ ولدَها لأنّها تُفيدُ النّسَبَ»[5].

هذِهِ هي أهمّ اللواصق، التي تضاف إلى المباني، وتقوم بوظائف تصريفية: كالأفراد، والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، والزمن، والتوكيد، والنسبة[6]. فهي إذَن (لواصق تصريفية) تختلف عن أحرف الزيادة، التي تزاد على الجذور وتقوم بوظائف اشتقاقية[7]. وإنّ تحديد سيبويه لهذه اللواصق التصريفية، ودراسته الشكلية

---

(1) الكتاب: 3/582.
(2) حاشية الصبان: 2/295.
(3) حاشية الصبان: 2/295.
(4) الكتاب: 3/383 ـ 384.
(5) الأشموني: 2/95.
(6) اللغة العربية معناها ومبناها: 156.
(7) Discovering Grammar; p. 19, 20.

لها، وبيان الوظائف التي تقوم بها، جاءت نتيجة سعيه، وتجاربه، ودقة ملاحظته، وعمق تفكيره في سياق منهج وصفي مستند إلى طبيعة اللغة المدروسة.

فالجهد الذي بذله في الكشف عن الحدود الشكلية للأبنية، ووظائفها، في مجال منهجه الصرفي، لا يختلف عن الجهد الذي يبذله الباحث اللغوي الحديث في منهجه الوصفي لدراسة بنية الكلمة، الذي يهتم في جانب من دراسته الصرفية بـ «اللواصق في حدود الشكل على أنّها إضافات إلى بنية الكلمة، وفي حدود الوظيفة على أنّها وحدة نحوية لها مستويات وظيفية داخل بنية التركيب»[1].

لواصــق الاشتقــاق:

ذكرنا أنّ لواصق التصريف تُضاف على أبنية الكلمات لتأدية وظائف تصريفية أثبتناها في موضعها. إلاّ أنّ اللغة العربية تُثرى أبنيتها، عن طريق الاستعانة بالصيغ الصرفية القابلة للتحول والتطور، أي العناصر ذات الصيغ الاشتقاقية[2]. واتفق اللغويون في أنّ «المشتق فرع مأخوذ من لفظ آخر وأنْ يناسب المشتق الأصل في الحروف مع المناسبة في المعنى»[3]. فذهب سيبويه إلى أنّ هذا الأصل للمشتق هو المصدر، ثم اشتق منه الفعل وباقي المشتقات. قال: «وأمّا الفِعْلُ فأمْثلةٌ أُخِذَتْ مِنْ لَفْظِ أَحْداثِ الأسْماءِ»[4]، ويقول في موضع آخر من كتابه: «لأنّه إذا قَال: (قَضَّهُم) فَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ مَعْنَى (الانْقِضَاض)»[5]. وعند رجوعنا إلى الواقع اللغوي لتحليل ما ذهب إليه

---

(1) Discovering Grammar; p. 19, 20.

(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 150 ـ 151.

(3) التبيان في علم البيان: 169.

(4) الكتاب: 1/12.

(5) الكتاب: 1/375.

سيبويه تبيّن لنا صواب مذهبه، ذلك أنّ بنية الكلمة تتألّف من صوامت ومصوتات، فالصوامت تؤلف الأصول، ويرمز لها بـ (الفاء والعين واللام). وهي أصوات ساكنة لا يُمكن النطق بها من غير إضافة المصوتات إليها، وأنّ استعمال المتكلم للحركات، هو الذي يعطي مجموعة الصيغ الممكنة[1].

والمصوتات، هي أصوات قصيرة وأُخرى طويلة. قال سيبويه: «فالفَتْحةُ مِنَ الألفِ، والكَسْرةُ مِنَ الياءِ، والضّمّةُ مِنَ الواوِ»[2]، وهذه الأصوات تُضاف إلى البناء الساكن. قال سيبويه: «والبناءُ هُوَ السّاكِنُ الّذي لا زيادةَ فِيه»[3].

وهذه الأصوات تتفاوت فيما بينها من حيث الخفةُ والثقلُ. يقول سيبويه: «لأنّ الفَتْحَة أخَفُّ عَلَيْهِم مِنَ الضّمةِ والكَسْرةِ، كما أنّ الألفَ أخَفُّ عَلَيْهِم مِنَ الياءِ والواوِ»[4].

وعلى هذا فالزيادة على البناء الساكن (فْ. عْ. لْ)، تكون لأخف الحركات (الفتحة) فتحول البناء إلى (فـَ عْـ لْ) ليكون الصامت مع الصائت مقطعاً ويحدد الدلالة للصيغ التي تنضوي تحت هذا البناء، والصيغ هي: الأسماء، والصفات، والمصادر، في مثل: «صَقْر، وضَخْم»[5] و «قَطْع»[6].

وإذا زِيدَت على البناء حركتان خفيفتان تحول البناء إلى (فَعَل) ويُشخّص هذا البناء دلالة صيغ: الأسماء، والصفات، والمصادر. في نحو:

---

(1) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 49.
(2) الكتاب: 4/242.
(3) الكتاب: 4/242.
(4) الكتاب: 4/167.
(5) الكتاب: 4/242.
(6) الكتاب: 4/12.

«جَبَل، وبَطَل»[1] و «غَضَب»[2].

أماّ عند زيادة حركة خفيفة أُخرى، فيُلاحظ أنّ البناء يتحوّل من دلالة الاسمية إلى الفعلية، والبناء هو (فَعَلَ) أي أنّ البناءَ كانَ اسماً ثم تحوّل إلى الفعل وعلى هذا النحو: فُعْل ← فَعْل ← فَعَل ← فَعَل.

والذي أراه أنّ هذه القاعدة اللغوية، التي تستند إلى الواقع اللغوي، هي التي أوْحَت إلى سيبويه القول بأصلية الاسم في المشتقات، ومن المعلوم أنّ التحوّل الذي يجري على البناء فيما بعد يكون من نصيب الكسرة لتحوّل البناء إلى (فِعْل)، فالضمة وهي الحركة الثقيلة تحوّل البناء إلى (فُعْل)، ثم تجري عملية التحوّل الداخلي بين الحركات القصيرة والطويلة، فالطويلة نحو:

(فَعْل ← فَاعِل ← فَيْعَل ← فَوْعَل).

واللّغة العربيّة تنفرد بهذه الميزة عن لغات كثيرة ومنها اللغات الأوربية، والذي يهمني في هذا المجال، مجموعة من اللواصق، التي تضاف إلى هذه الأبنية المشتقة، وهي السوابق والأحشاء الخاصة بمشتقات معينة نحو: (اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسمي الزمان والمكان، والمبالغة، والمصدر الميمي، واسم الآلة) وأشهر اللواصق: (الهمزة، والألف، والميم، والواو، والياء، والتضعيف).

الهمــزة:

لاصقة اشتقاقية، تسبق أوّل بناء (فَعَل)، فيكون البناء على (أفْعَل) في الصفة المشبهة، لِيكونَ وصفاً للألوان، والعيوب الظاهرة، والحلي، والخلقة، أو ما هو بمنزلتها. قال سيبويه: «أمّا الألوانُ فإنّها تُبنى على (أفْعَل)... وقَدْ يُبنَى على (أفْعَل)، ويكونُ الفِعْلُ على (فَعِلُ - يَفْعَلُ) والمَصْدَرُ (فَعَلٌ) وذلك ما كان داءً أو عَيْباً، لأنّ العَيْبَ نحو الداء، فَعَلُوا ذلِكَ

---

(1) الكتاب: 4/234.

(2) الكتاب: 4/24.

كما قالُوا (أَجْرَبُ) و (أَنْكَدُ)»[1].

ويكونُ هذا البناء لاسم التفضيل، ولو قلنا: (زَيْدُ أَفْضَلُ النّاسِ) فإنّ «الأفضل اشتُق مِنْ ثُلاثي مُجَرّد ليسَ بلونٍ ولا عيبٍ وَهُوَ الفَضْلُ»[2]، ويذكر سيبويه «هُوَ أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهاً»[3]، مثالاً لاسم التّفضيل.

وقد تدخل (الهمزة) في علاقات نحوية في تحديد بناء الجملة، فوجود هذه السابقة في الفعل (أَفْعَلَ) إشارة إلى أنّ الفعلَ مُتَعدٍّ[4]. ويترتب على ذلك قبول الفعل المفعول به. قال سيبويه: «تقول: (دَخَلَ) و (خَرَجَ) و (جَلَسَ) فإذا أخبرت أنّ غَيْرَهُ صيّرَهُ إلى شيءٍ مِنْ هذَا قُلْتَ: (أَخْرَجَهُ) و (أَدْخَلَهُ) و (أَجْلَسَهُ)»[5].

الألـف:

وظيفة هذه اللاصقة الاشتقاقية، التي تزاد ثانية في (فاعِل) على حد تعبير سيبويه، توليد صيغة (اسم الفاعل) من الفعل الثلاثي المجرد، وهي تُعرف بلاصقة الأحشاء التي تقع في حشو بنية الكلمة[6].

وقد وصف سيبويه هذه اللاصقة الأحشائية بقوله: «وأمّا (الألفُ) فتَلْحَقُ ثانيةً ويكونُ الحرفُ على (فاعِل) في الاسمِ والصّفةِ، فالأسماءُ نحو: (كـاهِـلٍ) و (غـارِبٍ) و (سَـاعِـدٍ). والصفـة نحـو: (ضَـاربٍ) و (قَـاتِـلٍ) و (جَالِسٍ)»[7].

---

(1) الكتاب: 4/25 ـ 26.
(2) الفوائد الضيائية: 2/213.
(3) الكتاب: 1/202.
(4) في الغالب لوجود أفعال مبدوءة بالهمزة، والهمزة ليست للتعدية مثل: (أَظْلَمْ) و (أَقْفَرَ) وغيرهما كثير.
(5) الكتاب: 4/55.
(6) مدخل إلى علم اللغة: 222.
(7) الكتاب: 4/249.

الميـــم:

لهذه اللاصقة الاشتقاقية خاصة استثنائية في اللغة العربية، فهي تسبق أبنية كثيرة تدخل في باب المشتقات، فليس للحروف الأُخَر تمكُّن (الميم) في الأبنية أوّلاً سوى الهمزة. يقول سيبويه: «فَلَيْسَ (للتّاءِ)، و (النّونِ) تَمكُّن (الهمزةِ) في الاسمِ والصّفةِ والفِعْلِ أوّلاً، ولا تَمكّن (الميم) أوّلاً»[1].

ويقول عن الأبنية المُولّدة عن هذه السابقة الاشتقاقية: «وأمّا (الميمُ) فتُزادُ أوّلاً في (مَفْعُولٍ) و (مِفْعَالٍ)، و (مَفْعَلٍ)، و (مَفْعِلٍ)، و (مُفْعِلٍ)»[2]. أمّا (مَفْعُول) فهو بناء (اسم المفعول) من الفعل الثلاثي في نحو: «مَزُورٌ ومَصُوغٌ»[3]. من (زَارَ وصَاغَ). قال سيبويه: «وإنْ كانَ (مَفْعُولاً) فَهُوَ عَلى مِثالِ (يُفْعَل)»[4]. و (مِفْعال) بناء مشترك بين البالغة، والآلة. وهو في المبالغة «يكون لِمَنْ اعتاد الفعلَ أو دام منه الشيء، أو جرى على عادة فيه تقول: رَجُلٌ مِضْحاكٌ ومِهْذارٌ ومِطْلاقٌ، إذا كان مُديماً للضحك والهذر والطلاق»[5]. قال سيبويه: «كما تَقُول (رَجُلٌ ضَرُوبٌ) و (رَجُلٌ مِحْسانٌ)... إنّما تُريد أنْ تُبالغ ولا تُريد أنْ تَجْعَله بِمَنْزِلةِ كلّ مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ ضَارِبٌ وحَسَنٌ»[6].

أمّا (مِفْعَال) في الاسم الآلة، فهو يدل على الأداة التي يُعالج بها. قال سيبويه: «وقَدْ يَجيءُ على (مِفْعَالٍ) نحو: (مِقْراضٍ)، و (مِفْتاحٍ)، و (مِصْباحٍ)»[7]. وكذلك (مِفْعَل) بناء مشترك بين المبالغة واسم الآلة. ويرى

---

(1) الكتاب: 4/319.
(2) الكتاب: 4/237.
(3) الكتاب: 4/348.
(4) الكتاب: 4/280.
(5) أدب الكاتب: 55.
(6) الكتاب: 4/98.
(7) الكتاب: 4/95.

الدكتور فاضل السامرائي أنّ «الأصل في (مِفْعَل) أنْ يكون للآلة نحو: مِبْرَد، ومِسَنّ. ثُمّ استُعيرَ إلى المبالغة فإذا قالوا: (هُوَ مِقْوَلٌ) كانَ معناه آلة للقول»[1]. ويقول سيبويه: «وسَألتُه عَنْ (مِفْعَلٍ) لأيّ شيءٍ أُتِمّ ولِمَ يَجْرِ مُجْرَى (إفْعَل)؟ فقال: لأنّ (مِفْعَلاً) إنّما هو من (مِفْعالٍ). ألا تَرى أنّهما في الصفة سواء. تقول: (مِطْعَنٌ)، و (مِفْسادٌ)، فتريد في (المِفْسادِ) من المعنى ما أَرَدْتَ في (المِطْعَنِ)»[2].

و (مِفْعَل) في الآلةِ لِما يُعالج به. قال سيبويه: «أمّا (المِقَصُّ) الذي يُقَصُّ بِهِ»[3]. وقد يجيءُ (مِفْعلاً) اسماً لا مصدراً، وذلك للدلالة على موضع مخصوص. قال سيبويه: «ويَجِيءُ (المِفْعَلُ) اسماً كما جَاءَ في (المَسْجِدِ) و (المَنْكَبِ)، وذلك: (المِطْبَخُ) و (المِرْبَدُ) وكلّ هذهِ الأبنيةُ تَقَعُ اسماً للتي ذَكَرْنا مِنْ هذه الفُصول لا لِمَصْدَرٍ ولا لِمَوْضِعِ العَمَل»[4].

و «لَوْ أُرِيدَ مكانَ الطّبْخ عُموماً لَقِيلَ (مَطْبَخ) بِفَتْحِ الميم وكذا لوْ أُريدَ مكانَ حَبْسِ الإبِلِ عُمُوماً لَقِيلَ بِفتْحِ الميمِ»[5]. أمّا (مَفْعَل) و (مَفْعِل) فهما بناءان يشترك فيهما اسما الزمان والمكان والمصدر، ويُصاغ من الفعل الثلاثي المضموم العين، والمفتوح العين في المضارع على زنة (مَفْعَل) بفتح الميم والعين، ويُصاغ من الفعل الثلاثي المكسور العين في المضارع، والمثال الواوي الذي تُحذف فاؤه في المضارع على زنة (مَفْعِل) بكسر العين[6]. وذكر سيبويه أمثلة للمكان منها: مَحْبِس، ومَضْرِب، ومَشْرَب، ومَلْبَس، ومَقْتَل[7].

---

(1) معاني الأبنية: 113.
(2) الكتاب: 4/355.
(3) الكتاب: 4/94.
(4) الكتاب: 4/92.
(5) معاني الأبنية: 43.
(6) ينظر: الكتاب: 4/87 ـ 96.
(7) ينظر: الكتاب: 4/87 و 89 و 90.

ويجيء المصدر بفتح العين. قال: «فإذا أَرَدْتَ المَصْدَرَ بَنَيْتَهُ على (مَفْعَلٍ) وذَلِك قَوْلُكَ (إنّ في ألْفِ دِرْهَمٍ لَمَضْرَباً) أي (لَضَرْباً)»[1]. ومن الزمان (مَضْرِب) و (مَنْتِج). قال: «وَقَدْ يَجِيءُ (المَفْعِلُ) يُرادُ بِهِ الحِينُ... وذلِكَ قَوْلُك: (أَتَتِ النّاقَةُ على مَضْرِبِها) و (أَتَتِ النّاقَةُ على مَنْتِجِها)، إنّما تُرِيدُ الحِين الذي فيه النّتاجُ والضِّراب»[2]. وجملة النظر إلى التفريق بين الزمان والمكان عند سيبويه هي قرينة السياق ومذهبه أنّ المصدر الميمي لا يختلف عن المصادر الأُخَر. قال: «وإنْ كانَ (المَفْعَلُ) مَصْدَراً أُجْرِيَ مُجْرَى ما ذَكَرْنا مِنَ الضَّرْبِ والسّيْرِ وسَائِرِ المَصادِرِ التي ذَكَرْنا وذلِكَ قَوْلُكَ: (إنّ في ألفِ دِرْهَمٍ لمَضْرَباً) أي: إنّ فيها لَضَرْباً»[3].

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنّ ثَمّةَ فرقاً في المعنى بين المصدر الميمي، والمصادر الأُخَر يقول: «غير أنّ الذي يبدو لي أنّ هذا المصدر لا يُطابق المصدر الآخر في المعنى تماماً وإلاّ فما اختلفَتْ صيغته»[4].

ويدعم رأيه بأن المصدر الميمي مصدر متلبّس بذات في الغالب، أمّا المصدر غير الميمي فهو حدث غير متلبّس بشيء آخر، ثم إنّ المصدر الميمي في كثير من التعبيرات يحمل معنىً لا يحمله المصدر غير الميمي، وأنّ العرب لا تتوسع في استعمال المصادر الميميّة ما تتوسعه في المصادر الأُخَر، فالعرب لا توقع المصدر الميمي حالاً في الغالب[5].

أمّا بناءُ (مُفْعِل) و (مُفْعَل) فهما بناءان لاسم الفاعل، واسم المفعول عند صياغتهما من الأفعال المزيد. قال سيبويه: «وليسَ بَيْنَ (الفَاعِل) و (المَفْعُولِ) في جَميعِ الأفْعَالِ، التي لَحِقَتْها الزّوائدُ إلاّ الكسرةُ التي قَبْلَ آخِرِ

---

(1) الكتاب: 4/87.
(2) الكتاب: 4/88.
(3) الكتاب: 1/233.
(4) معاني الأبنية: 34.
(5) ينظر: معاني الأبنية: 35 ـ 36.

حرْفٍ والفَتْحَةُ، وليسَ اسمٌ مِنْها إلاّ و (الميمُ) لاحِقَتْه أوّلاً مَضْمُومَة. . . »[1].

و (مُفْعُل) اسم اختصّ بآلةٍ مُعيّنة. قال سيبويه: «ويَكُونُ على (مُفْعُلٍ) نحو: (مُنْخُلٍ) و (مُسْعُطٍ) و (مُدُقٍّ) و (مُنْصُلٍ)»[2].

الــواو واليــاء:

وهما لاصقتان اشتقاقيتان يُشْتق منهما بناء (فَعُول) و (فَعِيل). قال سيبويه عن (الياء): «وتُلحقُ ثالثةً فيكونُ الحرفُ على (فَعِيلٍ) في الاسمِ والصّفةِ فالاسمُ: (بَعِيرٌ) و (قَضِيبٌ) والصفة: (سَعيدٌ) و (شَديدٌ) و (ظَريفٌ) و (عريفٌ)»[3]. وعن (الواو) قال: «وتَلحقُ ثالثةً فيكونُ الاسمُ على (فَعُولٍ) نحو: (عَتُودٍ) و (خَرُوفٍ) والصّفة نحو: (صَدُوقٍ)»[4]. وجعل من قرينتي السياق والعلامة الأعرابية وسيلة للتفريق بين هذين البناءين المشتركين بين الاسمية والمبالغة فإذا أُريد منهما مبالغةً في فِعْلٍ فهما يجريان مُجرى الفِعْلِ في العملِ. قال: «وتقول: (أَعَبْدُ اللّهِ أنْتَ رَسُولٌ له ورَسُولُهُ؟) لأنّك لا تُريد بـ (فَعُولٍ) ههنا ما تُريدُ بِهِ في (ضَرُوبٍ) لأنّك لا تُريدُ أنْ تُوقِعَ مِنْهُ فِعْلاً عليه، فإنّما هو بِمَنْزِلة قَوْلك: (أعَبْدُ اللّهِ أنت عَجوزٌ له؟) وتقول: (أعبد اللّه أنت له عديل؟) و (أعبد اللّه أنْتَ لهُ جليس؟) لأنّك لا تُريدُ بِهِ مُبالغَة في فِعْل. . . فإنّما هذا اسمٌ بِمَنْزلةِ قَولِكَ: (أزيدٌ أنْتَ وصيفٌ لَه أوْ غلامٌ لَه؟)»[5]، والاستناد إلى قرينة السياق في معرفة وظيفة البناء ودلالته ملحظ وصفي، إذ يهدف الدرس اللغوي الحديث إلى «معرفة النظام الكامل لدلالات المفردات أولاً، ثم طرق اقتران بعضها ببعض لتكوين الجمل ذات المعنى المفهوم

---

(1) الكتاب: 4/282.
(2) الكتاب: 4/273.
(3) الكتاب: 4/267.
(4) الكتاب: 4/274.
(5) الكتاب: 1/117.

والمقبول، وذلك من خلال اللغة نفسها»[1]. وتأتي صيغة (فَعِيل) في الصفة المشبهة للدلالة على أنّ الوصف ثابت في صاحبه أو كالثابت. جاء في (بدائع الفوائد) أنّ «بناء (فَعيل) من أبنية الأوصاف الثابتة اللازمة كطويل، وكريم، وعظيم، وحليم، وجميل»[2]. وذكر سيبويه أمثلة كثيرة لهذه الصيغة ومنها قوله: «وقالوا: (فَقِهَ) و (هُوَ فَقِيهٌ) والمصدر (فِقْهٌ) كما قالوا: (عَلِمَ عِلماً) و (هو عليمٌ)»[3]، وقد يُستعمل (فَعيل) بمعنى (مَفْعول) نحو: «(قتيل) و (جريح) و (كسير) و (سعيد)»[4]، فيستوي فيه المذكر والمؤنث فيقال: هو جريح وهي جريح[5]. والفرق بين صيغة (مفعول) وصيغة (فعيل) بمعنى (مفعول) أن الثانية «تدل على الثبوت أو على معنى قريب من الثبوت بخلاف صيغة (فعول) الدالة على الحدوث ثم إنّ صيغة (مفعول) تحتمل الحال والاستقبال. أما صيغة (فعيل) فلا تطلق إلا إذا التصق صاحبه به فلا تقول: (هو قتيل) لمن لم يقتل[6]. قال سيبويه «وتقول: (شاة رمي) إذا أردت أن تخبر أنها قد رميت»[7].

التضعيــف:

لاصقة اشتقاقية تقع حشواً كالواو والياء لتوليد صيغ محددة من نحو: (فَعَّال، وفُعّال، وفِعّيل). أمّا (فَعّال) فهو من أبنية المبالغة قال سيبويه: «وأجْرَوا اسمَ الفاعل إذا أرادُوا أنْ يُبالغوا في الأمْرِ مُجْراهُ إذا كانَ على بناءِ (فاعِلٍ) لأنّه يُريد بِهِ مَا أراد بـ (فاعِلٍ) مِنْ إيقاعِ الفِعْلِ، إلاّ أنّه يُريد أنْ يُحدِّثَ عَنِ المُبالَغةِ، فمَا هُو الأصْلُ الذي عليه أكثرُ هذا المعنى: (فَعُولٌ) و (فَعّالٌ)

---

(1) دور الكلمة في اللغة: 64.

(2) بدائع الفوائد: 2/88.

(3) الكتاب: 4/35 وينظر: 36 و 37.

(4) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 281.

(5) معاني الأبنية: 60.

(6) معاني الأبنية: 61.

(7) الكتاب: 3/648.

و (مِفْعالٌ) و (فَعِلٌ)»[1]، ثُمّ ذكر أمثلةً لهذا البناء منها: (شرّاب)[2] و (ولاّج)[3] و (لبّاس)[4] و (قوّال)[5]. وذكر السيوطي (ت 611 هـ) أنّ «(فَعّال) لِمَنْ صار له صناعة»[6] لأنه يدل على تكرار الفعل. وتكون هذه الصيغة عند سيبويه لما كان صاحب شيء يزاوله أو يعالجه، فهي تدل على النسب.

قال: «هذا بابٌ مِنَ الإضافَةِ تُحذَفُ فيه (ياءَا) الإضافة وذلِكَ إذا جَعَلْتَهُ صاحبَ شَيءٍ يُزاوِلُه أو ذا شيءٍ، أمّا ما يَكُونُ صاحب شيء يعالجه فإنّه ممّا يكونُ (فَعّالاً) وَذلك قَولُك لِصاحب الثياب (ثَوّابٌ) ولِصاحبِ العاجِ (عَوّاجٌ) ولصاحِبِ الجِمَالِ التي ينقلُ عليها (جَمّالٌ) ولصاحب الحُمُر التي يعمل عليها (حَمّارٌ) وللذي يعالج الصرف (صرّافٌ)»[7]. و (فُعّال) في نحو: كُبّار، وعجّاب، والأصل فيه (فَعِيل) منقول من الصّفة المشبّهة، ثمّ عُدِلَ إلى (فُعَال) بالتخفيف ثم (فُعّال) بالتشديد لزيادة المبالغة. وجاء في (شرح الرضي على الشافية) و «الظاهر أنّ (فعالاً) مبالغة (فَعِيل) في المعنى فـ (طُوال) أبلغُ من (طَويل) وإذا أَرَدْتَ زيادة المبالغة شَدّدْتَ العين فقلت (طُوّال)»[8]، وذكر سيبويه في (باب أُتِمّ فيه الاسمُ) هذا البناء بقوله: «وذلك (فُعّلٌ) و (فُعّالٌ) نحو: (حُوّلٍ) و (عُوّارٍ)... وكذلك (فَعِيلٌ) نحو: (طَوِيلٍ) و (قَوِيمٍ) و (سَوِيقٍ) وكذلك (فُعَالٌ) نحو: (طُوالٍ) و (هُيَامٍ)»[9]. أمّا (فِعِّيل) فهو بناء مشترك بين المبالغةِ، واسم الآلةِ ويستعمل في المبالغة للمُولع بالفِعْلِ نحو:

---

(1) الكتاب: 1/110.
(2) الكتاب: 1/111.
(3) الكتاب: 1/111.
(4) الكتاب: 1/111.
(5) الكتاب: 4/354.
(6) همع الهوامع: 2/97.
(7) الكتاب: 3/381.
(8) شرح شافية ابن الحاجب: 2/136.
(9) الكتاب: 4/345.

(صِدِّيق)، و (شِرِّيب). فـ (صدِّيق) مبالغة في كونه صادقاً[1]، و (شِرِّيب) المولع بالشراب[2]. و (فِعِّيل) في اسم الآلة نحو: سِكِّين. قال سيبويه: «ويكون على فِعِّيلٍ فيهما. فالاسم نحو: (السّكِّين) و (البِطِّيخ)، والصفة نحو: (الشّرِّيب)، و (الفِسِّيق)»[3].

البنية والتحويلات الداخلية في كتاب سيبويه:

يعتمد المنهج النحوي في توليد (Generative) تراكيب جديدة تتفق مع قابلية المتكلم على الأداء (Performance) وتنسجم ومبدأ الصحة القواعدية (Well-Formed Gramm aticalness) للغة، على القواعد التحويلية (Transformatinal Rules)[4]. ويتخذ من (التقديم والتأخير، والحذف، والزيادة) وسيلة لتحقيق هذا الغرض.

ولا يكاد الأمر يختلف في المنهج الصرفي عنه في المنهج النحوي، إذْ تتألف بنية الكلمة العربية من أصوات ثابتة هي الصوامت (Consonants) وأُخرى متغيرة (Vowels) وتجري عملية التحويل الداخلي بين هذه الأصوات، وينتج عنها تغيير في شكل البنية، وقد لا يؤثر هذا التحويل في وظيفة البنية فيكون التغيير شكلياً، فالتقديم والتأخير الذي يحصل في (القلب المكاني)، والتغيير الذي يحصل في (الإعلال بالنقل، والإعلال بالحذف) وقد يطرأ على البنية تغيير في الشكل يتبعه تغيير في الوظيفة ويحصل ذلك بين المصوّتات نحو: (فَعْل، وفَعَال، وفَعُول، وفَعِيل...) وتتولد عن هذه العملية التحويلية بنى صرفية لها أشكال جديدة ووظائف مختلفة، أو عند زيادة اللواصق على البنية، كلاصقة النسب والتصغير والتثنية والجمع وغيرها.

---

(1) التفسير الكبير: 10/172.
(2) الفروق اللغوية: 164.
(3) الكتاب: 4/268.
(4) سأتطرق إلى القواعد التحويلية في النهج النحوي في الفصل القادم.

وبذلك فإنّ التحويلات الداخلية في البنية العربية يمكن تناولها في مبحثين رئيسين:

أحدهما: التحويلات الشكلية، ويَضمّ: القلب المكاني، والإعلال بالنقل، والإعلال بالحذف.

والآخر: التحويلات الشكلية والوظيفية، ويَضمّ: تحويل المصوّتات، واللواصق والتحويلات الداخلية.

وقد درست التقديم والتأخير ضمن موضوع القلب المكاني، والحذف والزيادة ضمن موضوع اللواصق والتحويلات الداخلية. وهذا التوزيع راجع إلى الحرص على تناول كل مبحث في الموضع الذي يناسبه، وبالشكل الذي ينسجم وخطة المنهج الوصفي في دراسة الأبنية الصرفية في كتاب سيبويه.

(التحـويــلات الشـكليـة)

1 ـ القــلــب المكــانــي:

يتّصل مفهوم (القلب) بتبادل مواقع الأصوات داخل بنية الكلمة تقديماً وتأخيراً مع بقاء المعنى واحداً، وهو ما يعرف بـ(القلب المكاني) وهو (تقديم بعض أصوات الكلمة على بعضها لصعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللغوي)[1]. أي لضرورة لفظية أو للتوسع أو للتخفيف[2]. وذلك نحو: (ناء ونأى) إذ أنّ (نأىٰ) هي الأصل، وأنّ (ناءَ) مقلوبة عنها، فقدمت لام الكلمة على عينها فأصبحت (ناءَ) على وزن (فَلَعَ)»[3]. ومثلها: (يَئِس) و (أيِسَ) فـ «يَئِس) هي الأصل وأنّ (أيِس) مقلوبة عنها... بتقديم (العين) على (الفاء)

(1) شذا العوف في فن الصرف: 23.
(2) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 121.
(3) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 121 ـ 122.

وأصبحت (أيِسَ) على وزن (عَفِلَ)»[1].

ولست هنا بسبيل الحديث عن (القلب) الذي يطلق عليه عند الصرفيين بـ (الاشتقاق الكبير) أو (الاشتقاق الأكبر) كما يسميه ابن جني (393 هـ) وهو عنده «أنْ تأخذَ أصلاً مِنْ الأصول الثلاثية فتعقد عليه تقاليبه الستة معنى عاماً نحو: (كَ لَ مَ) و (كَ مَ لَ) و (مَ لَ كَ) و (لَ مَ كَ)...»[2]. ولا شأن لموضوع (القلب) الذي نحن بصدده بتحول الحروف إلى حرف آخر في موضعه لأنّ هذا بابه الإعلال بالقلب والإبدال.

وقد ميّز سيبويه بين تصرف اللفظين تصرفاً واحداً ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، و (القلب المكاني) فمن الأول نحو: (جَذَبَ وجَبَذَ). قال: «وأمّا (جَذَبْتُ) و (جَبَذْتُ) ونَحْوه، فليسَ فيه قلبٌ، وكلّ واحدٍ مِنْهما على حِدَتِه لأنّ ذلك يَطّرِدُ فيهما في كلّ معنىً، ويَتَصَرّفُ الفِعْلُ فيه»[3]. فـ (جَذَبَ) و (جَبَذَ) أصلان في مذهب سيبويه لا قلب فيهما، و «ليسَ أحَدُهما مقلوباً عَنْ صاحبه، وذلك أنّهما يتصرفان تصرفاً واحداً، نحو: جذب ويجذب جذباً فهو جاذب والمفعول مجذوبٌ. وجَبَذَ يَجْبذُ فهو جابِذٌ والمفعول مَجْبوذٌ، فإنْ جَعَلْتَ مع هذا أحدهما أصلاً لصاحبه فَسَد ذلك»[4].

ومن الثاني، أي (القلب المكاني) (أشْياء) و (شَيْئاء). قال سيبويه: (وكانَ أصْلُ (أشياءَ) (شَيْئاءَ)»[5]. وتفسيره الصوتي لهذا التحول الكلي أنّ العرب كرهوا النطق بالياء مع الهمزة، فحصل في البنية تقديم وتأخير وعلى النحو الآتي:

---

(1) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 122.
(2) الخصائص: 4/381.
(3) الكتاب: 4/381.
(4) الخصائص: 1/69 ـ 70.
(5) الكتاب: 4/380.

ش ـَ ي ءِ ـَّ ء ــــــــــ ءْ ش ـَ ي ـَّ ء

وبما أنّه ليس في اللغة ابتداء النطق بالساكن، فأُلقِي المصوت القصير (الفتحة ـَ) لحرف الشين على الهمزة وتحول الشين إلى ساكن:

ءْ ش ـَ ي ـَّ ء ــــــــــ ءَ ـَ ش ي ـَّ ء

فأصلُ (أشْياء) (شَيْئَاء) على وزن (فَعْلاء) فقدموا (اللام)، وهي الهمزة الأولى على موضع (الفاء) فقالوا (أشياء) وزنها (لَفْعَاء).

وممّا يَحْصُل فيه القلب المكاني بتقديم أحد حروف البنية، وتأخير حرف آخر وحدوث إعلال بالقلب في البناء كلمة (مسائيّة) وأصلها (مساوئة). وعبارة سيبويه: «فـ (مسائيّة) إنّما كانَ حدّها (مَساوِئةٌ)»[1]. وعلى النحو الآتي:

م ـَ س ـَّ و ـِ ء ـَ ة ــــــــــ م ـَ س ـَّ ء ـِ و ـَ ة

وانقلب (الواوُ) (ياءً) لأنّه كما قال سيبويه: «فكَرِهُوا (الواوَ) معَ (الهَمْزةِ) لأنّهما حَرْفانِ مُسْتَثْقَلانِ»[2]. فصارت (مَسائيّة).

ومن ذلك (قِسِيّ). وعبارة سيبويه: «وإنّما أصْلُها (قُوُوس)»[3]. فحصل فيها (قلب مكاني) وعلى هذا النحو:

(ق ـُ و ـُـُ س) «فكرهوا الواوين والضمتين»[4]. فتحول البناء إلى:

(ق ـُ س ـُ وو) و (الواو) إذا كانَ قَبْلَها حرفٌ مَضْمومٌ في الاسم وَكانَتْ

---

(1) الكتاب: 4/380.
(2) الكتاب: 4/380.
(3) الكتاب: 4/380.
(4) الكتاب: 4/380.

حَرفَ الأعْرابِ قُلَبتْ (ياءً) وكُسِر المَضْمُوم»[1]. وبذلك تحول البناء إلى:

(ق ـُ س ـِ ي ي)، وبعد إدغام الياءين يتحول البناء إلى (قُسِيّ)[2]، بضم (القاف) أو (قِسِيّ)[3]، بِكَسرها مُماثلةً لصوت السين).

وفي الكتاب أمثلة أُخَر حصل فيها (القلب المكاني)، ومن ذلك (طَمْأَنَ) والأصل (طَأمَنَ). وعبارة سيبويه: «إنّما هِيَ مِنْ (طَأمَنْتُ) فقلبوا الهمزة»[4]. ومثله: (رَاءَني) والأصل: «رآني»[5]. و (أَيْنُق). «إنّما هُوَ (أَنْوُقٌ) في الأصل فأبدلُوا (الياءَ) مكانَ (الواوِ) وقَلَبُوا»[6]. و (القلب المكاني) ظاهرة لغوية تدخل ضمن مواضع التحويل الشكلي، وفردّها عند المحدثين إلى أمور كثيرة منها: السرعة في النطق[7]، أو الابتعاد عن المبالغة في التأنّق[8]، وإلى عيوب في النطق[9].

ويرى برجستراسر أنّ (القلب المكاني) «أحد صور التطور اللغوي»[10]، ويأتي (التقديم والتأخير) في القلب المكاني على أربعة أنواع[11]:

الأول: تقديم اللام على العين نحو: (ناء) على وزنِ (فَلَعَ)، والأصْلُ: (نأىٰ) على وزن (فَعَلْ).

---

(1) الكتاب: 4/383.
(2) الكتاب: 3/564.
(3) الكتاب: 4/380.
(4) الكتاب: 3/467.
(5) الكتاب: 3/467.
(6) الكتاب: 3/466.
(7) في اللهجات العربية: 132.
(8) اللغة: 180.
(9) التطور اللغوي التاريخي: 102.
(10) التطور النحوي للغة العربية: 22.
(11) ينظر: الإعلال في كتاب سيبويه: 297.

الثاني: تقديم العين على الفاء نحو: (أَيْنُق) على وزن (أَعْفُل) والأصل: (أَنْوُق) على وزن (أَفْعُل).

الثالث: تقديم اللام على الفاء نحو: (أشياء) على وزن (لَفْعاء) والأصل: (شَيْئاء) على وزن (فَعْلاء).

الرابع: تأخير الفاء على اللام نحو: (حادي) على وزن (عالِف) والأصل: (واحِد) على وزن (فاعِل).

2 ـ الإعلال بالنقل وبالحذف:

من التحويلات الداخلية التي تدخل ضمن التحويل الشكلي (الإعلال) وهو عند سيبويه التغيير الذي يحصل للمصوتات (الألف والواو والياء) وللهمزة داخل بنية الكلمة[1]. وذلك لعدم حصول انسجام بين الصوامت وأنواعه «الإعلال بالنقل»[2] والإعلال بالقلب[3]، و «الإعلال بالحذف»[4].

وتقتصر دراستي على ازعلال بالنقل والإعلال بالحذف، لأنني تطرقت إلى الإعلال في مبحث المماثلة في المنهج الصوتي، أمّا (الإعلال بالنقل) فقد سماه سيبويه: (الحذف والإسكان)[5]. وسماه أيضاً: (الإسكان)[6]. وهو نقل حركة حرف العلة (الواو) و (الياء) إلى الحرف الساكن الصحيح قبلهما مع بقاء الحرف المعتل إنْ كانت الحركة تجانسه، وقلبه حرفاً

---

(1) ينظر: الكتاب: 2/250. و 3/46. و 4/330، 331. والملاحظ أنّ تعريفات الصرفيين للإعلال لا تبعد كثيراً عما قاله سيبويه ينظر على سبيل المثال الشافية: 3/66، وشرح الشافية: 1/67. والواضح في النحو والصرف قسم الصرف: 187.

(2) ينظر: الكتاب: 4/345. و 349، و 353.

(3) ينظر: الكتاب: 4/334، و 357، 363، و 375.

(4) ينظر: الكتاب: 2/218. و 3/445 ـ 449. و 4/219 ـ 220.

(5) الكتاب: 4/348.

(6) الكتاب: 4/348.

يجانسها، إنْ كانت تغايره، وإذا كان حرف العلة (ألفاً) فلا يحصل فيه مثل هذا الاعتلال لأن (الألف) خفي ساكن لا يقبل الحركة[1]. قال سيبويه: «فإذا كانَ الحرفُ الذي قَبل الحَرف المُعتلّ ساكناً في الأصل وَلمْ يَكُنْ (ألفاً) ولا (واواً) ولا (ياءً) فإنّك تُسَكّن المُعتلّ وتُحوّل حركتَه على الساكِن»[2]. ومن أمثلة (الإعلال بالنقل) (مَزُور) والأصل: (مَزْوُر) نقلت الضمة من حرف العلة (الواو) لثقلها إلى الساكن الصحيح قبله وعلى هذا النحو:

م ـَ ز و ـُ ر ــــــــــ م ـَ ز ـُـُ ر

ومثلـه (مَصُـوغ) والأصـل: (مَصْـوُوغ). وعبـارة سيبـويـه: «ويَعتـلّ «مَفْعُولٌ» مِنْهما كما اعتلّ (فُعِلَ) لأنّ الاسم على (فُعِلَ مَفْعُولٌ) كما أنّ الاسم على (فَعَلَ فاعِلٌ) فتقول: (مَزُورٌ) و (مَصُوغٌ) وإنّما كان الأصل (مَزْوُورٌ) فأسكنوا (الواو) الأولى كما أسكنوا في (يَفْعَلُ) وحذفت (واو) مَفْعُول لأنّه لا يَلتقي سَاكِنان»[3]. وقد يجتمع (الإعلال بالنقل) و (الإعلال بالقلب) في كلمـة واحـدة وذلـك نحـو: (يَخَـافُ) و (يَهـابُ)، والأصـل: (يَخْـوَفُ) و (يَهْيَبُ)، فتنقل الفتحة من (الواو) و (الياء) إلى الساكن قبلهما، ثم يقلب حرفا العلة (الواو والياء) ألفاً فيحصل فيهما إعلال بالنقل، وبالقلب وعلى هذا النحو:

يـ ـَ خـ ـ و ـَ ف ـُ ــــــــــ يـ ـَ خـ ـَ و ف ـُ

تقلب (الواو) ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها فيتحول الفعل إلى:

يـ ـَ خـ ـَ ف ـُ (يَخافُ). قال سيبويه في إعلال (يَخَافُ) و (يَهَابُ) «وإنّما اعتلّتا مِنْ بِنَائِهما الذي هُوَ لهُمَا في الأصْلِ، فكما اعتلّتا في (فَعلت) من البناء الذي هو لهما في الأصل كذلك اعتلتا في (يَفْعَل) منه»[4].

---

(1) ينظر: الكتاب: 4/165 و 193 و 336.

(2) الكتاب: 4/345.

(3) الكتاب: 4/348.

(4) الكتاب: 4/342.

وتتعرض أصوات العلة (المصوتات) لتحويلات في (الإعلال)، ومنها الإعلال بالحذف، وهو إسقاط حرف من أصول الكلمة «لعلة تصريفية سوى التخفيف كالاستثقال، والتقاء الساكنين»[1]. والحذف القياس في الإعلال ثلاثة أقسام[2]:

الأول: ما حذفت منه حركة.

الثاني: ما حذف منه حرف واحد.

الثالث: ما حذف منه حرف وحركة.

فمن الأول، حذف الضمة من لام الفعل المضارع إذا كان ناقصاً واوياً، نحو: (يغزو) والأصل: (يَغْزُوُ) وعلة هذا الحذف، أنّ الواو وقعت بين ضمتين، والعرب تكره اجتماع الضمتين أو الواوين، لأنّ الضمة من الواو ففروا من هذا الثقل المجتمع في آخر الفعل، مع ثقل الفعل نفسه، لذا حصل التخفيف بحذف الضمة من آخر الفعل، أي إسكان لام الفعل الناقص. قال سيبويه: «واعلم أنّ (الواوَ) في (يَفْعُل) تَعتلّ إذا كان قَبْلَها ضمّة ولا تُقلبُ (ياءَ) ولا يَدْخُلها الرّفع كما كرهوا الضمة في (فُعُل) وذلك نحو: (البُون) و (العُون) فالأَضْعَفُ أَجْدَرُ أنْ يكرهُوا ذلك فيه»[3]. ومنه حذف الضمة في (يَرْمِي)، والأصل: (يَرْمِـيُ) وحذف الكسرة بعد (الياء) من الفعل نحو: (إرمي يا فاطمة) والأصل: (إرْمِيـي). ومن الثاني: حذف همزة (أَفْعَل) المزيدة من أمثلة المضارع المبني للمعلوم، وأمثلة المضارع الذي لم يُسمّ فاعله، ومن اسم الفاعل، واسم المفعول. قال سيبويه: «وزعَم الخليلُ أنّه كانَ القياسُ أنْ تَثْبُتَ (الهمزةُ) في (يُفعِل) و (يُفْعَل) وأخواتها كما تَثبتُ (التاءُ) في (تَفَعّلْتُ) و (تَفَاعَلْتُ) في كلّ حالٍ ولكنّهم حَذَفُوا (الهمزةَ) في باب

(1) شرح الملوكي في التصريف: 344.
(2) الإعلال في كتاب سيبويه: 332.
(3) الكتاب: 4/382.

(أفْعَلَ) مِنْ هذا الموضع فاطّردَ الحَذْفُ فيه»[1]. فـ (أكْرَم) مثلاً مضارعه (أُكْرِمُ) والأصل: (أُأَكْرِمُ) على وزن (أُأَفْعِلُ) فحُذِفَت الهمزة الثانية لثقلها على اللسان. وعبارة سيبويه: «لأنّ (الهمزةَ) تثقُل عَليهِم كما وَصَفْتُ لك وكثُر هذا في كلامهم فَحطفُوه واجْتَمعُوا على حَذْفِهِ، كما اجتَمعُوا على حذف (كُـلْ) و (تَرَى)»[2]. فقيل: (أُكْرَمُ) و (نُكْرِمُ) و (يُكْرِمُ) و (مُكْرَم) و (مكرم).

ومن الثالث: حذف لام المنقوص المنون رفعاً وجراً، والمنقوص ما كان آخره (ياءً) قبلها كسرة، ومثاله حذف (لام) اسم الفاعل المصوغ من الفعل الناقص في حالتي الرفع والجر نحو: هذا ساعٍ وراعٍ، وسلمت على قاضٍ، والأصل: (سَاعِي) و (رَاعِي) و (قَاضِي) وفسر سيبويه علة الحذف في هذا الموضع تفسيراً صوتياً قال: «فأمّا في حَالِ الجرّ والرّفْع فَإنّهم يَحْذِفُونَ (الياءَ) و (الواوَ) لأنّ (الياءَ) و (الواوَ) أثقلُ عَلَيْهِم مِنَ (الألفِ) فإذا كانَ قَبْلَ (الياءِ) كسرةٌ، وقبلَ (الواوِ) ضمةٌ كان أثقل»[3]. ويعبر عن هذا التحويل الداخلي صوتياً على النحو الآتي:

(ساعٍ) س ـَ ع ـِ ي ـِ ن ———— س ـَ ع ـِـ ن ———— س ـَ ع ـِ ن.

فالمصوّتان القصيران (الكسرتان ـِ و ـِ) تحولا إلى مصوّت طويل (ـِـ)، ثم اختصر المصوّت الطويل (ـِـ) ليصبح مصوتاً قصيراً (ـِ) لكراهية احتفاظ اللغة بحركة طويلة في المقطع المقفل[4].

وتحذف (ياء) المنقوص عند الوقف. وعبارة سيبويه: «وذلِكَ قَوْلُكَ: (هذا قاضْ)، و (هذا غازْ)، و (هذا عم) تُريدُ (العَمِي) أذْهَبُوهَا في الوَقْفِ كما ذَهَبَتْ في الوَصْلِ، ولمْ يُريدوا أنْ تَظْهرَ في الوَقْفِ كما يَظْهَر ما يَثْبُت في

---

(1) الكتاب: 4/279.
(2) الكتاب: 4/279.
(3) الكتاب: 4/167.
(4) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 67.

الوَصْلِ. فهذا الكلامُ الجيّدُ الأكثرُ»[1].

(التحويلات الشكلية الوظيفية)

1 ـ تحويل المصوتات:

تؤشر التحويلات التي تجري بين مصوتات بنية الكلمة العربية تغييرات شكلية ووظيفية عليها، وهذه الظاهرة موجودة في اللغات الأوربية أيضاً ومنها اللغة الإنكليزية، التي توصف بأنّها لغة إلصاقية تعتمد على السوابق، واللواصق في توليد صيغها الصرفية. يقول (سابير)[2]: «إنّ التحويلات الداخلية في المصوتات، كونها عملية وظيفية أكثر من التحويلات الصوامتية»[3]، ولكون اللغة العربية، لغة اشتقاقية فإنّها تستند إلى التحويلات الجارية بين المصوتات في تحديد التغييرات الوظيفية، التي تؤديها الأبنية الصرفية، لأنّ هذه المصوتات كما يقول سيبويه لا يمكن أنْ تخلو منها الكلمة. وعبارته: «فأمّا الأحرفُ الثلاثةُ فإنهنّ يَكثرنَ في كلّ مَوْضعٍ، ولا يَخْلُو مِنْهُنّ حرف أو مِنْ بَعْضِهنّ»[4]. والمراد بالأحرف الثلاثة: (الألف والياء والواو) وببعضهن: (الفتحة والكسرة والضمة). ويتلخص النظام الذي اتّبه سيبويه في إجراء التحويلات في حدود البنية الداخلية للكلمة العربية، بزيادة مصوّت (حركة) على الصامت الأول الذي يؤلف جذر الكلمة،

(1) الكتاب: 4/183.

(2) تلقى ادوار سابير (1848 ـ 1939) علومه في جامعة (كولومبيا وتخصص باللغة الألمانية حاز على الدكتوراه سنة (1909) في حقل الأنثروبولوجيا، ويعتبر من الألسنين الأوائل الذين ساهموا في نشأة الألسنية، درس اللغة على أنها نظام من العلاقات وربط بين المستوى الصوتي والصرفي وبين أثر الأصوات في تكوين البنية. ينظر: الألسنية (المبادىء والأعلام): 220 ـ 221.

(3) Language; p. 185.

(4) الكتاب: 4/318.

والصامت الأول هو (فاء الكلمة). ومن المعلوم أنّ الزيادة تبدأ بالمصوّت الخفيف (الفتحة) لأنّ «الفَتْحَ أخفُّ عَلَيْهِم مِنَ الضمّ والكَسْرِ، كما أنّ الألفَ أخَفُّ مِنَ الواوِ والياءِ»[1]. ثم تُحوّل (الفتحة) إلى (الكسرة) وإلى (الضمة) وعلى النحو الآتي:

(فْ، عْ، لْ) لأنّ البناء قبل الزيادة «هو الساكن الذي لا زيادة فيه»[2].

فْ ←—— ف + ـَ ←—— ف + ـِ ←—— ف + ـُ

فتتولد من هذه العملية صيغ صرفية هي (فَعْل، وفِعْل، وفُعْل). أمّا المرحلة الثانية، فيُزاد مصوّت آخر على عين الكلمة لتوليد صيغة (فَعَل) والمصوّت هو (الفتحة) لأنّها أخفُّ الحركات، ثم تُجري عملية التحويل بين (فاء) الكلمة و (عينها) لتوليد صيغ جديدة أُخَر. ونعرض هنا المنهج الذي سار عليه سيبويه في إجراء عملية التحويل بين المصوّتات.

المرحلة الأولى (تحويل مصوّتات فاء الكلمة):

استند سيبويه إلى قابلية البنية العربية على الاستجابة للنظام الاستبدالي بين المصوتات بعد زيادتها على الصوامت، فبدأ بزيادة أخفّ المصوتات (الفتحة) على (فاء) الكلمة واستبدل بها الكسرة والضمة، فتولدت عن هذا التحويل صيغ هي (فَعْل، وفِعْل، وفُعْل) وذكر أنّ هذه الصيغ خاصة بـ (الأسماء والصفات والمصادر)[3].

المرحلة الثانية (تحويل مصوّتات فاء الكلمة وعينها):

وتقع هذه المرحلة على ثلاثة أنواع:

الأول: (التحويل بين مصوّتين قصيرين). وتبدأ هذه العملية بإضافة المصوّت الخفيف (الفتحة) إلى عين الكلمة، إلى جانب المصوّت الخفيف

---

(1) الكتاب: 4/115.
(2) الكتاب: 4/242.
(3) الكتاب: 4/242.

المضاف إلى فاء الكلمة في المرحلة الأولى لتوليد صيغة (فَعَل، فـ ـَ عـ ـَ ل)، ثُمّ تُجرى عملية تحويل المصوتات القصيرة (الفتحة والكسرة والضمة) بين فاء الكلمة وعينها، والصيغ التي تتولد من هذه العمليّة التحويلية هي: (فَعَل، وفَعِل، وفَعُل، وفُعَل، وفُعُل، وفِعَل، وفِعِل)[1]. وتكون هذه الصيغ قوالب (للأسماء والصفات والمصادر). ويمكن توليد صيغ جديدة بتضعيف (عين) الصيغ السابقة، والأبنية المولدة بعملية التضعيف هي: (فُعَّل)[2]، و (فِعَّل)[3]، و (فِعِّل)[4]، و (فُعُّل)[5]. وتكون قوالب للأسماء والصفات، ويصف سيبويه (فَعِّل) بقوله: «ولا نَعْلمُ في الكلامِ في الأسْمَاءِ (فَعِّلٌ) ولا شيئاً مِنْ هذا النَحْو لمْ نَذْكُرْهُ»[6]. ويقول ابن خالويه (ت 370 هـ) «ليس في كلام العرب اسمٌ ولا صفةٌ على (فَعَّل) إلاّ قليل فلذلك لم يُصرف الاسم إذا جاء على (فَعُّل) لأنّه يُشبه الفعل (قطَّع) و (كلَّم) والذي جاء منه (عثَّر) و (بذَّر)»[7].

وذكر (هنري فليش) (أيّل) مثالاً على هذا البناء وقال إنّه «اسمُ جَبلٍ»[8]. أمّا بناء (فِعُّل) فقال عنه سيبويه: «وليسَ في الكلامِ (فِعُّل)»[9].

وبإلقاء تضعيف العين على (لام) الكلمة تولد الصيغ الآتية (فَعَلّ، وفِعَلّ، وفِعِلّ، وفُعُلّ)[10] في الأسماء والصفات.

---

(1) تنظر أمثلتها: الكتاب: 4/6، 9، 242.

(2) الكتاب: 4/276.

(3) الكتاب: 4/276.

(4) يقول سيبويه عن هذا البناء: «ولا نعلمه جاء وصفاً» الكتاب: 4/276.

(5) وصفه سيبويه بقوله: «وهو قليل». الكتاب: 4/276.

(6) الكتاب: 4/276.

(7) ليس في كلام العرب: 129.

(8) العربية الفصحى: 74.

(9) الكتاب: 4/276.

(10) الكتاب: 4/277.

الثاني: (التحويل بين المصوّتات القصيرة والطويلة) ويمر هذا اللون من التحول بمرحلتين:

الأولى: ويتم فيها تحويل المصوّت القصير الواقع بعد (فاء الكلمة) إلى مصوت طويل، أي تحويل (الفتحة ـَ) إلى (الألف ـً) (فـَ ــــ< فـً) حيث يتحول بناء (فـَ عـَ ل) إلى (فـً عـَ ل)[1]. ثم تحول مصوت العين (الفتحة ـَ) إلى (الكسرة ـِ) لتوليد صيغة (فـً عـِ ل)[2]. ثم يحوّل المصوت الطويل (الألف ـً) في (فاعِل) إلى الصامتين (الواو) و (الياء) لتوليد صيغتي (فَيْعَل)[3] و (فَوْعَل)[4]. وتكون هذه الصيغ المولدة بعملية التحويل الداخلي قوالب (للأسماء والصفات والمصادر)[5].

الثانية: تحويل المصوّت القصير لعين الكلمة إلى مصوّت طويل (فـَ عـَ ل) إلى (فـَ عـً ل) لتوليد صيغة (فَعَال)، ثم تُجرى عملية التحويل بين مصوّتات (فاء الكلمة) لتوليد صيغ هي (فَعال، وفِعال، وفُعال)[6]. وتليه عملية تحويل مصوّتات (عين الكلمة) وهي مصوّتات، والصيغ التي تتولد منها هي: (فَعِيل)[7] و (فَعُول)[8] و (فُعُول)[9]. و (فِعْيَل)[10]. وتنضوي تحت هذه الصيغ (الأسماء والصفات والمصادر)[11].

---

(1) الكتاب: 4/ 249.

(2) يقول سيبويه عن هذا البناء «ولا نعلمه جاء صفة» الكتاب: 4/ 249.

(3) الكتاب: 4/ 266.

(4) الكتاب: 4/ 274.

(5) تنظر أمثلتها: الكتاب: 4/ 35، 249، 266، 274.

(6) الكتاب: 4/ 249.

(7) الكتاب: 4/ 274.

(8) الكتاب: 4/ 274.

(9) الكتاب: 4/ 274.

(10) الكتاب: 4/ 267.

(11) تنظر أمثلتها: الكتاب: 4/ 10، 12 و 14 و 15 و 249 و 267 و 274.

يقول (هنري فليش) إنّ صيغ هذه الحالة «قد استخدمت على نطاق واسع»[1]. واستند سيبويه إلى الصيغ المولدة نفسها في عملية التحويل بعد تضعيف (العين) لتوليد أبنية جديدة هي: (فَعّال)[2]. و (فِعّال)[3] و (فُعّال)[4] و (فُعِّيل)[5] و (فِعِّيل)[6] و (فَعُّول)[7] و (فُعُّول)[8] و (فِعَّوْل)[9] و فَعَّوْل)[10] و (فُعَّيْل)[11].

المرحلة الثالثة (تحويل مصوتات فاء الكلمة وعينها بعد زيادة مصوت اللام):

وتتولد من هذه المرحلة من التحويل الداخلي صيغ الفعل الثلاثي المجرد ويمكن التعبير عن هذه الحالة على النحو الآتي:

الأصل هو (فـ ـَ عـ ـَ ل فَعَل)، وبإضافة أخفّ المصوّتات إلى (لام) البناء تتولد صيغة (فـ ـَ عـ ـَ ل ـَ، فَعَلَ) وهي صيغة الفعل الثلاثي المجردة، ثُمّ تجري عملية التحويل بين مصوتات (فاء) الكلمة و (عينها) لتوليد صيغ جديدة هي:

---

(1) العربية الفصحى: 74.
(2) الكتاب: 4/ 268. يقول سيبويه عن بناء (فِعّال) «ولا نعلمه جاء وصفاً».
(3) الكتاب: 4/ 268. يقول سيبويه عن بناء (فِعّال) «ولا نعلمه جاء وصفاً».
(4) الكتاب: 4/ 268. يقول سيبويه عن بناء (فِعّال) «ولا نعلمه جاء وصفاً».
(5) الكتاب: 4/ 268. يقول سيبويه عن بناء (فِعِّيل) «وهو في الكلام قليل».
(6) الكتاب: 4/ 268. يقول سيبويه عن بناء (فِعِّيل) «وهو في الكلام قليل».
(7) الكتاب: 4/ 275.
(8) الكتاب: 4/ 275.
(9) الكتاب: 4/ 275.
(10) الكتاب: 4/ 274.
(11) الكتاب: 4/ 268.

(فَعِلَ، و فَعُلَ، فُعِلَ)[1]. وتوليد صيغة الفعل الرباعي المجرد ويكون بتسكين (عين) البناء، لأنّ العرب كرهوا توالي أربع متحركات في النطق. وعبارة سيبويه: «كَرِهُوا أنْ يتوالى في كلامِهم في كلمةٍ واحدةٍ أربعُ مُتَحَرّكاتٍ، أو خَمْسٍ ليسَ فيهنّ سَاكِن»[2]. فأصْلُ البناء (فَعَل) يتحول إلى (فَعَلَلَ) ثم إلى (فعلل) بتسكين الصامت الثاني وخلاصة القول أنّ سيبويه اتخذ من المصوتات التي تُزاد على الصوامت أو (الأصول) ميداناً لتطبيق قواعد التحويل الداخلي، وجعل من إضافة المصوت الخفيف في مبدأ عمله أساساً لتوليد صيغ جديدة على هذا النحو:

الأساس (1)	الأساس (2)	الأساس (3)
فَـ ـْ عِـ ـْ ل	فَـ ـَ عَـ ـَ ل ← فَعَلَ	فَـ ـَ عَـ ـَ ل
↓	↓	↓
فَعْـل	فَعِـل	فاعَل ← فَيْعَل ← فَوْعَل
↓	↓	فعـال ← فَعِيل ← فَعُـول
فِعْـل	فَعُـل	فعـال ← فَعَّال ← ـ فَعَّـوْل
↓	↓	↓
فُعْـل	فُعَـل ← فُعَّـل	فِعَـال ← فِعْيَل
	↓	فِعَـال ← فِعِّيل ← فِعَّـوْل
	فُعُـل ← فُعُّـل ← فُعُـلَ	↓
	↓	فُعَـال ← فُعُـول
	فِعَـل ← فِعَّـل ← فِعَـلَ	فُعَـال ← فُعُّـول ← فُعَّيْـل
	↓	
	فِعِـل ← فِعِّـل ← فِعِـلَ	

والملاحظ أنّ سيبويه يتتبع قواعد التحويل الداخلي نفسها في تعامله مع الحروف الزائدة على الأبنية الصرفية، فهو حين يضيف (الهمزة) على سبيل المثال إلى بناء (فَعْل) يتحول إلى (أَفْعَل) في الصفة والاسم من نحو: (أفكَل)

(1) الكتاب: 4/38 ـ 39.

(2) الكتاب: 4/202، وينظر في قريب منه: 4/192 و 289.

و (أحْمَر)، يجري التحويل الداخلي بين حروف الزيادة نفسها، إلى جانب ما يجريه على البناء لتوليد صيغ، هي (إفْعَل، وأَفْعِل، وأُفْعُل، وأَفْعُل. . .)»[1]. وتشتمل عملية التحويل بين المصوّتات القصيرة، والطويلة مثل: (إفْعال، وأَفْعَال، وإفْعيْل، وأُفْعول. . .)»[2].

في سياق هذا المنهج، يُجرى التعامل مع الحروف الزوائد الأُخر. وقد عبّر الدكتور تمام حسان عن هذه التغييرات الصوتية في صيغ المنظمة الصرفية، التي ينتج عنها الاختلاف بين صيغة وأُخرى بـ (القيم الخلافية) يقول: «الأصل إذاً أنْ تدل الصيغة مع صيغ المنظمة الصرفية على معناها أوّلاً بنفسها، وثانياً بسبب الاختلاف بينها وبين الصيغ الأخرى، وتلك هي النقطة التي تعتمد فيها على التحديد السلبي عن طريق القيم الخلافية»[3]. فصيغة (فاعِل) تُؤدّي معنىً صرفياً معيناً، وهي تختلف عن صيغة (فاعَل) و (فاعَلَ) لأنّ هذه الحركات المتباينة تشكل قيماً خلافية بين هذه الصيغ وكذلك الحال إذا دخلت الحروف الزائدة على هذه الصيغ التي تنشأ قيم خلافية جديدة، ثم إنّ التحول من صوتٍ إلى آخر داخل بنية الكلمة، إذا ما غيّر البناء من حالة صرفية إلى أُخرى ينشأ عنه تغيير نحوي خالص[4].

ومن هذا المنطلق الوصفي، فقد تحرى سيبويه العلاقة بين البنية الصرفية وما يكون لها من دلالة معنوية خاصة[5]. إذا ربط الحركات المتباينة، وما ينتج عنها من معانٍ تُؤثر في التركيب النحوي. ومن ذلك قوله:

---

(1) الكتاب: 4/245.
(2) الكتاب: 4/245 ـ 246.
(3) اللغة بين المعيارية والوصفية: 181 ـ 182.
(4) Language; p. 169.
(5) ينظر: نظرية النحو العربي: 70.

«وأمّا ما كَانَ صِفةً فَصار بِمَنْزلةِ قَوْلِك: (هذا رَجُلٌ عَمِلٌ) إذا أَرَدْتَ معنى كثِير العَمَل»[1]. ومثله قوله: «وقالُوا (أَغْلَقْتُ البابَ) و (غَلّقْتُ الأبوابَ) حينَ كَثّروا العَمل»[2]. فالقيم الخلافية بين (عامِل) و (عَمِل)، وبين (أغْلَقَ) و (غَلّقَ) مَنْشأُها التباين في نوع المصوّتات، والزيادات التي تظهر على الأبنية وتؤثر بدورها في دلالات التراكيب.

ومن خلال متابعتي لقواعد التحويل الداخلي، التي يستعين بها سيبويه لوصف بنية الكلمة العربية، وتوليد أبنية جديدة لمست سمات المنهج الوصفي بوضوح في تطبيقه لشروط الصحة القواعدية (Well-Formed - Grammaticalness) التي أكّدها الدرس اللغوي الحديث[3]، وذلك عندما يستبعد الصيغ المولّدة من عملية التحويل الداخلي، التي لا تنطبق عليها تلك الشروط لعدم انسجامها مع النظام الصرفي للغة العربية وأذكر هنا من تلك الصيغ البعيدة عن الصحة القواعدية لطبيعة بناء الصيغ العربية ومنها قوله: «واعلم أنّه ليسَ في الأسماء والصّفاتِ (فُعِل) ولا يكون إلاّ في الفِعْلِ، وليسَ في الكلام (فِعُل)»[4]. وقوله: «ولا نَعْلَمُ في الكلامِ (فَيْعُل) ولا (فَيْعِل)»[5]. وقوله: «ولا يكون في الكلام (فَعِّيْل)»[6]. ومثله: «وليسَ في الكلام (فُعَّوْل)»[7]. ومثله: «ولا تعلم في الكلام (فَعِلٌّ)... ولا نعلمُ في الكلام (فَعُلٌّ) ولا (فِعُلٌّ)... وليسَ في الكلام (فُعِلٌّ)....»[8].

---

(1) الكتاب: 3/223.
(2) الكتاب: 4/63.
(3) ينظر: جوانب من نظرية النحو: 185.
(4) الكتاب: 4/244.
(5) الكتاب: 4/266.
(6) الكتاب: 4/268.
(7) الكتاب: 4/275.
(8) الكتاب: 4/277.

2 ـ اللواصق والتحويلات الداخلية:

يرتبط مصطلح (التحويل Transformation) في المنهج الصرفي بالدراسات، التي تخص الجانب الشكلي للمكون الصرفي لأنّ «أي وصف للظاهرة اللغوية يبني على أساس بيان السمات الشكلية المميزة لها يعرف بالوصف الشكلي»[1]. فالتحويلات التي تجري على الأبنية الصرفية من حذف وزيادة وغيرهما تمس المكونات البنيوية لها من أصول وحركات، ويُعزى سبب التغير الشكلي هذا إلى أمرين:

أحدهما: ما تتركه اللواصق التصريفية من أثر في تغيّر شكل البنية، أو دلالتها بعد أنْ تلحق بها في نحو: لاحقة التوكيد، والنسبة، والتثنية، والجمع.

وثانيهما: التحويل الذي مَردّه الانتقال إلى قالب وزني جديد كما يحدث مع أوزان التصغير والتكسير.

وما من شك في أنّ سيبويه عُني بدراسة المكونات الصرفية من ناحيتي الشكل والمعنى، وتمعّن فيها، وتوسع في دقائقها وأشبعها درساً وتمحيصاً. وأنّ ما توصل إليه من وصف وتقعيد للبنية العربية يمثل نظرية لغوية تُعبّر عن عمق منهجه الوصفي وما رصده للتحويلات الداخلية للبنية العربية إلاّ تعبير عن سمات هذا المنهج، الذي عرف به، وسأتناول هنا ما تتركه اللواصق في الجانبين الشكلي والدلالي للبنية العربية وفي هدي هذا الاعتبار أحاول الوقوف على منهجه في ذلك من خلال مبحثي الحذف والزيادة.

الـحـــذف:

تغيير يطرأ على شكل بنية الكلمة وذلك عند «إسقاط حرف من حروف

(1) Introducing - Applied - Linguistics; p. 172.

الكلمة الأصول فينقص من بنائها، ويحصل التغيير فيها»[1]. ويظهر أثر هذا التغيير جلياً في: التوكيد، والجمع، والتصغير، والنسبة.

فالفعل المسند إلى ضمائر التثنية والجمع والمخاطبة تحذف منه (نون الرفع) إذا لحقته (نونا التوكيد) قال سيبويه: «وإذا كانَ فِعْلُ الاثنين مرفوعاً، وأدْخَلْتَ (النّون الثّقيلة) حذفتَ (نُونَ الاثنين) لاجتماع النونات. . . وإذا كانَ فِعْلُ الجميع مرفوعاً، ثُمّ أدْخَلْتَ فيه (النّون الخفيفة) أو (الثّقيلة) حذفتَ (نونَ الرّفع) وذلك قولك: (لَتَفْعَلُنَّ ذلك) و (لَتَذْهَبُنَّ)، لأنّه اجتمعتْ فيه ثلاث نوناتّ فَحذفُوها استثقالاً»[2]. فالتغيير الذي يطرأ على فِعْلِ الاثنين (يَنْصُرانِ) مثلاً بَعدُ إلحاقِ (نُون التوكيد) هُو حَذف (نون الرّفع) مِنْ (ينصرانِ نِّ) ليصبح الفعل (يَنْصرانِّ) . والمُلاحظ أنّ سيبويه يفسر التغيير البنيوي ، الذي يطرأ على المكون الصرفي تفسيراً صوتياً يتلاءَم مع وِجهة نظر المنهج الصوتي الحديث.

فـ (ألف الاثنين) لا تُحذف، لأنّه كما يقول سيبويه: «لو أذهَبتها لم يُعلم أنّك تُريد الاثنين[3] وهو أمر مقبولٌ صوتياً لأنّ إبقاء (الألف) ينتج عنه مقطع طويل[4].

---

(1) الممتع في التصريف: 121.
(2) الكتاب: 3/519.
(3) الكتاب: 3/519.
(4) المقطع: هو مؤلف من صامت ورمزه (ص) ومصوّت ورمزه (م) والمقاطع الصوتية نوعان: (مفتوح) وهو الذي ينتهي بصوت لين قصير أو طويل. و (مغلق) وهو الذي ينتهي بصوت صامت. وفي اللغة العربية ثلاثة أشكال أساسية للمقطع: المقطع القصير المفتوح (ص + م) والمقطع المتوسط المقفل (ص + م + ص) والمقطع المتوسط المفتوح (ص + مَ) و (مَ) يرمز إلى المصوت الطويل. ويضاف إلى ذلك شكلان آخران مرتبطان بالوقف هما المقطع المديد المقفل بصامت (ص + مَ + ص). والمقطع المديد المقفل بصامتين (ص + م + ص + ص) ينظر: الأصوات اللغوية: 161، والمنهج الصوتي للبنية العربية: 38، ومناهج البحث في اللغة: 174.

ينصران: يـ ـَـ ن / ص ـُـ / ر ـً ن/

ص م ص ص م ص مَ ص

ولو حُذف (الألف) بعد التوكيد لتحول الفعل إلى (يَنْصُرَنِّ) وهذه هي صيغة توكيد الفعل المسند للمفرد، ولذلك أبقت اللغة على المقطع المديد في هذه الحالة واحتفظ الفعل بكسر آخره كما كان قبل التوكيد على إرادة المخالفة حتى لا تتوالى ثلاث فتحات في نهاية كلمة واحدة[1].

وفي حالة توكيد الفعل المسند إلى ضمير الجماعة في مثل (تَفْعلُونَ) يصير الفعل مع (النون) (تَفْعَلُونَـنَّ) حُذفت (نون الرفع) لتوالي الأمثال، فصار الفعل بعد حذفها (تَفْعَلونَّ) بنون مشددة وظهر في الكلمة مقطع طويل من نوع:

(ص + مَ + ص) أي (ت ـَ فـ / ع ـَ / ل ـُـُ ن / ن ـَ)[2]. في حالة الوصل، وهي صعوبة تتجنبها اللغة عند أمن اللّبس كما مضى[3]. فاختُصر هذا المقطع إلى مقطع طويل مقفل (ص + م + ص) وصارت الصيغة (تَفْعَلُنَّ).

أمّا في حالة توكيد الفعل المسند إلى ضمير المخاطبة في مثل (تَضْرِبينَ) يُقال (تَضْرِبينَـنَّ) بثلاث نونات، فتُحذف (نون الرفع) لتوالي الأمثال فيحدث مقطع طويل من نوع (ص + مَ + ص) في حالة الوصل: (ت ـَ ض / ر ـِ / ب ـِ ن / ن ـَ) فيختصر المقطع الطويل إلى مقطع متوسط مقفل (ص + م + ص) أي (ب ـِ ن).

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين، أنّ ضمير الجماعة وضمير المخاطبة لم يحذفا وإنّما اختُصرا فضاع نصف الجماعة وبقي نصفه في صورة

---

(1) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: 101.

(2) العربية الفصحى: هامش: 134.

(3) المنهج الصوتي للبنية العربية: 101.

الضمة القصيرة، واختُصر الكسرة الطويلة في ضمير الجماعة إلى كسرة قصيرة[1].

ومما يُغيّر الأسماء عن حالها (ياءا) النسبة إذا لحقتها، ووصف سيبويه ذلك بقوله: «واعلم أنّ (ياءَي) الإضافةِ إذا لَحِقَتا الأسماءَ فإنّهم ممّا يُغيّرونَه عن حاله قبل أنْ تُلْحِقَ (ياءَي) الإضافة، وإنّما حَملهُم على ذلك تَغييرهم آخر الاسمِ ومُنْتَهَا، فَشجّعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن»[2]. وتفصيل أحكام النسبة إلى الأسماء وأحوالها بيّن في كتاب سيبويه وفي كتب الصرفيين[3]. والذي يهمني هنا إيراد جانب من الأحكام التي تتعلق بحذف أواخر الأبنية بعد إلحاق (ياءي) النسبة بها، ومن ذلك حذف ألف (حُبارَىٰ) و (جُمَادىٰ) و (قَرقَرىٰ) لأنّ عدّةَ حروفِها خمسةُ أحرفٍ. وعبارة سيبويه: «تقول في (حُبارَىٰ) (حُباريٌّ)، وفي: (جُمادَىٰ) (جُمادِيٌّ)، وفي: (قَرْقَرىٰ) (قَرقَرِيٌّ) وكذلك كلُّ اسمٍ كانَ آخِرُه (ألفاً) وكانَ على خَمْسةِ أحرُفٍ»[4].

ويُعلّل السيرافي (ت 368 هـ) الحذف في هذا الموضع بقوله: «وإنّما وَجَب إسقاطُ هذه (الألف) لأنّها ساكنة و (الياء) الأولى من (ياءَي) النسبة ساكنة، وقد كَثُرت الحُروفُ فباجتماعِ ذَلكَ ما أوْجَبَ إسقاطه»[5].

وممّا تَحذفه (ياءا) النسبة لواحق التثنية والجمع، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: «وذَلِكَ قولُك: (مُسْلِمونَ) و (رَجُلانِ) ونحوهما، فإذا كانَ شيءٌ من هذا اسمَ رَجُلٍ فأضَفْتَ إليه حَذَفْتَ الزائِدَتَيْنِ (الواو والنون) و (الألف

---

(1) المنهج الصوتي للبنية العربية: 101 ـ 102.
(2) الكتاب: 3/335.
(3) ينظر على سبيل المثال: الكتاب: 3/335، وشرح الشافية: 3/4، 85.
(4) الكتاب: 3/354.
(5) شرح السيرافي بهامش الكتاب: 3/354.

والنون) و (الياء والنون)»[1]. وعلّل الحذف بقوله: «لأنّه لا يكونُ في الاسمِ رَفعان ونَصبان وجرّان، فتَذهبُ (الياء) لأنّها حرفُ الإعرابِ، ولأنّه لا تَثبُت (النّون) إذا ذَهبَ ما قبلها لأنّهما (زِيدتا معاً ولا تَثْبتان إلاّ معاً، وذلك قولك: (رَجُلِيٌّ) و (مُسْلِميٌّ)»[2].

ولا تَثبتُ لاحقة جمع التأنيث (الألف والتاء) مع (ياءَي)النسبة في مثل (مُسْلِمات) و (تَمَرات) قال سيبويه: «فإذا سمّيْتَ شيئاً بهذا النّحو ثم أضَفْتَ إليه قلت: (مُسْلِميٌّ) و (تَمَريٌّ) وتحذف كما حذفت (الهاء)»[3].

وقد تُحذف (ياءا) النسبة نفسها في بناء (فَعّال) و (فاعِل) نحو: (ثَوّاب) صاحب الثياب و (ذَارِع) لذي الدّرْعِ. وعبارة سيبويه: «هذا بابٌ مِنَ الإضافة تَحذف فيه (ياءَي) الإضافةِ وذلك إذا جَعَلْتَهُ صاحِبَ شيءٍ يُزاوله أو ذا شيءٍ، أمّا ما يكونُ صاحب شيءٍ يُعالجه فإنّه ممّا يكونُ (فَعّالاً) وذلك قولك لصاحبِ الثياب (ثَوّابٌ)... وأمّا ما يكونُ ذا شيءٍ وليسَ بِصنعةٍ يُعالجها فإنّه ممّا يكونُ (فاعِلاً) وذلك قولك لِذي الدّرْعِ (دارِعٌ)»[4].

وقد يترك الانتقال من قالب وزني إلى آخر أثراً في البنية بحذف أحد أجزائها، وتبدو هذه الظاهرة بشكل واضح في جمع التكسير. وقد أشار سيبويه إلى ذلك في مواضع كثيرة من كتابه ومن ذلك بناء (فُعلة) إذا أُريدَ به مجاوزة بناء أدنى العدد كُسّر على (فُعَل) بحذف التاء قال: «وأمّا ما كان (فُعْلةً)... فإذا جاوَزْتَ بناء أدنى العَدَدِ كسّرته على (فُعَلٍ) وذلك قولك: (رُكَبٌ) و (غُرَفٌ) و (جُفَرٌ)»[5].

---

(1) الكتاب: 3/372.
(2) الكتاب: 3/372.
(3) الكتاب: 3/373.
(4) الكتاب: 3/381.
(5) الكتاب: 3/579.

وممّا يُحذف في جمع التكسير (الهمزة) في بناء (أفْعَل) و (الواو) في بناء (فَعُول) قال سيبويه: «وأمّا (أفْعَلُ) إذا كان صفةً فإنّه يُكسّر على (فُعْلٍ) كما كسّروا (فَعُولاً) على (فُعُلٍ) لأنّ (أفْعَلَ) من الثلاثة وفيه زائدة كما أنّ (فَعُولاً) فيه زائدة»[1].

وذكر سيبويه أنّ الزيادة التي بناء (فَعْلان) تُحذف إذا كُسّر على (فِعال) وعبارته: «وأمّا (فَعْلانُ) إذا كان صفةً وكانت له (فَعْلى) فإنّه يُكسّر على (فِعالٍ) بحذف الزيادة التي في آخِره وذلك: (عَجْلانُ وعِجالٌ) و (عَطْشانُ وعِطَاشٌ) و (غَرْثانُ وغِراثٌ)»[2].

والملاحظ أنّ الحذف يلحق الأبنية عندما تجمع على أبنية التكسير يتبعه تغيير في مصوّتات البناء وهو: «يدل على مرونة اللغة العربية وخصوبتها في إنسالِ الصيغ المختلفة من المادة الواحدة»[3]. وقد أشار (سابير) إلى هذه السمة التي تتصف بها أبنية التكسير في اللغة العربية بقوله: «وفي اللغة العربية أبنية تعرف بجموع التكسير تجري فيها تغييرات صوامتية»[4] وذكر لها أمثلة هي:

بَلَد	Balad	بِلاد	Bilád
جِلْد	Gild	جُلُود	Gulúd
رَجُل	Ragul	رِجَال	Rigál
شُبّاك	Shubbak	شَبابِيك	Shabábik

---

(1) الكتاب: 3/ 644.
(2) الكتاب: 3/ 645.
(3) المنهج الصوتي للبنية العربية: 133.
(4) Language; p. 73.

وثبّت سيبويه هذه الحقيقة في أثناء وصفه لِما يجري على البناء من تغيير عند جمعه جمعَ تكسير ومن ذلك قوله: «وأمّا ما كان (فُعْلَةً) فإنّك إذا كسّرته على بناء أدنى العدد أَلْحَقْتَ التاء وحَرّكْتَ العينَ بِضمّةٍ، وذلك قولك: (رُكْبَةٌ) و (رُكُباتٌ) و (غُرْفةٌ) و (غُرُفاتٌ) و (جُفْرةٌ) و (جُفُراتٌ)»[1]. ومثله قوله: «وما كان (فِعْلَةً) فإنّك إذا كسّرته على بناء أدنى العَدَدِ أَدْخَلْتَ (التاء) وحَرّكْتَ العَيْنَ بِكَسْرةٍ، وذلك قولك: (قِربِاتٌ) و (سِدِراتٌ) و (كِسِراتٌ)»[2]. ويظهر من ذلك أنّ وصفه للبنية يتعدى رصد الحذف إلى بيان ما يطرأ على المصوتات من تغيير.

ومن الحذف الذي يطرأ على البنية عند الانتقال إلى وزنٍ صرفيٍّ جديدٍ (التصغير)، الذي حدد سيبويه أوزانه في (باب التصغير) بقوله: «اعلم أنّ التّصغيرَ إنّما هو في الكلام على ثلاثةِ أَمْثِلَةٍ: على (فُعَيْلٍ) و (فُعَيْعِلٍ) و (فُعَيْعِيلٍ)»[3]. ثم بيّن الأبنية التي تنضوي تحت هذه الأوزان، وأشار إلى حذف الزوائد من البنية كي تتلاءم مع القالب الوزني للتصغير. وممّا يذكره سيبويه في حذف مكونات الأبنية بعد تصغيرها الأسماء التي عِدّة حروفها خمسة في مثل (سَفَرْجَل)[4]. وتصغيره (سُفَيْرج) لأنّ حروف الكلمة إذا زادت على أربعة وصغّرت على وزن (فُعَيْعِل) يقع بعد (الياء) ثلاثة أحرفٍ:

فـ عـ يـ / عـ ل (بعد الياء حرفان)

س ف يـ / ر ج ل (بعد الياء ثلاثة أحرف)

ولذلك كان حذف حرف من الثلاثة (وهنا اللام) ضرورياً للانسجام مع

(1) الكتاب: 3/579.
(2) الكتاب: 3/580 ـ 581.
(3) الكتاب: 3/45.
(4) من أمثلة الكتاب: 3/417.

الزنة. وكذلك إذا أُريد تصغيره على وزن (فُعَيْعِيل) فإنّ الحذفَ مُدْركٌ البناء، وقد أشار سيبويه إلى طبيعة الانسجام الوزني هذا وربط بين الحذف في هذا الموضع وجمع التكسير بقوله: «وإنّما حَمَلهُم على هذا ـ الحذف ـ أنّهم لا يُحقّرونَ ما جاوزَ ثلاثةَ أحرفٍ إلاّ على زنته وحاله لو كسّروه للجمع... فالتّصغيرُ والجمعُ بمنزلةٍ واحدةٍ في هذه الأسماء في حروفِ اللّينِ وانكسارِ الحَرْفِ بَعْدَ حَرْفِ اللّينِ الثالثِ، وانْفتاحِه قَبْلَ حَرْف اللّين... فالتّصغيرُ والجَمْعُ من وادٍ واحدٍ[1][2].

وهذا الرّبط بين التّصغير والتكسير في مسألةِ الحذف جارٍ في منهجه في مواضع كثيرة من كتابه ومن ذلك ما أشار إليه (باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادة) بقوله: «لأنّك لو كَسّرتْها لِلْجَمْعِ لحَذَفْتَها فكذلك تَحْذفُ في التّصغير، وذلك قولك في: (مُغْتَلِمٍ) (مُغَيْلِمٌ) كما قُلتَ (مَغالِمُ)، فَحذَفْتَ حينَ كسّرتَ لِلْجَمْعِ... وإذا حَقّرْتَ (مُسْتَمِعاً) قُلْتَ (مُسَيْمِعٌ) و (مُسَيْمِيعٌ)... تَحْذِفُ الزوائدَ، كما كُنْتَ حاذِفها في تَكْسِيركَه لِلْجَمْعِ لو كسّرتَهُ»[3].

الــزيــادة:

الزيادة ضد الحذف، ذلك أنّ الحذف إسقاط حرف من الأصول، أمّا الزيادة، فإدخال حرف ليس من الأصول[4].

---

(1) هذا التلازم بين التّصغير والتكسير ليسَ مُطّرداً، لأنّ اللغة العربية عرفت لهذه القاعدة استثناءات حصرها الصرفيون. ينظر في تفصيل ذلك: المنهج الصوتي للبنية العربية: 147.

(2) الكتاب: 3/417.

(3) الكتاب: 3/426 ـ 427.

(4) ينظر: نزهة الطرف: 22.

ومفهوم الزيادة في هذا الموضع يختلف عن أحرف الزيادة التي تدخل على الأبنية لإفادة معنى ما، والتي حددها الصرفيون بعشرة أحرف وجمعوها في عبارة «سَألْتُمونِيها».

فالزيادة هنا لصيقة بالتحويلات الداخلية التي تطرأ على الأبنية، والتي تُميّز بناء من آخر، وتظهر هذه الظاهرة بوضوح في: التّصغير والتكسير. وقد حدّد سيبويه هذه الزيادات ووصفها بدقة، وبين وظائفها، وتلك من سمات منهجه الوصفي الذي عرف به، فمن الزوائد التي تدخل على الأبنية في هذا السياق:

(الألف والتاء): وذلك عندما تصغّر أبنية التكسير في نحو: (المَرابِد) و (المَفاتِيح) و (الخَنادِق) فهذه الأبنية تُصغّر على: (مُرَيْبِدات) و (مُفَيْتِيحات) و (قُنَيْدِيلات) و (خُنَيْديقات). قال سيبويه: «وإذا حَقّرتَ (المرابِدَ) و (المفاتِيحَ) و (القَناديلَ) و (الخَنادِقَ) قُلْتَ: (مُرَيْبِداتٌ) و (مُفَيتيحَاتٌ) و (قُنَيْدِيلاتٌ) و (خُنَيْدِيقاتٌ) لأنّ هذا البناء للأكثر، وإنْ كانَ يَشْرِكه فيه الأدنى فلما حقرت صيرت ذلكَ إلى شيءٍ هُوَ الأصْلُ لِلأقلّ ألا تَراهم قَالُوا في (دَرَاهِمَ): (دُرَيْهِماتٌ)»[1]. فالأمثلة، التي ذكرها سيبويه هي من أبنية الكثرة، وإذا صُغّرت خَرجَتْ مِنْ باب الكَثْرةِ إلى القِلّة[2]، لأنّ من دلالات التّصغير التقليل[3]. و (الألف والتاء) من علامات السالم، والسالم بنوعيه يفيد القلة. وعبارة سيبويه: «وإنّما صارتِ (التاءُ) و (الواوُ والنّونُ) لِتَثْلِيثِ

(1) الكتاب: 3/491.
(2) أبنية القلة هي: (أَفْعُل) نَحْو: أَكْلُب، و (أفْعَال) نحو: أجمال. و (أفْعِلة) نحو: أنْصِبه، و (فِعْلة) نحو: غِلْمة. الكتاب: 3/490. وزاد الفراء (فَعَلَة) نحو: (هم أكَلَة الرأس) أي قليلون يكفيهم يشبعهم رأس واحد: شرح الرضي على الكافية: 2/242.
(3) شرح الكافية: 1/189.

أدْنى العَـدَدِ إلى تَعْشِيره وَهُوَ الواحدُ، كما صارتِ (الألفُ والنّون) للتّثنية ومُثنّاهُ أقلّ مِنْ مُثلثه»[1].

ويمكن التعبير عن هذا التحويل على هذا النحو:

الكثـرة	التصغير (تقليل)		علامة القلة
مَرابِد	مُرَيْبِد		
مَفاتِيح	مُفَيْتِيح		
قَنادِيل	قُنَيْدِيل	+	ا ت
خَنادِق	خُنَيْدِيق		

فالزيادة الحاصلة على الأبنية في هذا الموضع، المراد منها تحول في دلالة البناء من حالة إلى أخرى، توكيد دلالة الحالة الجديدة لها. وممّا يدل على أنّ زيادة (الألف والتاء) تحول دلالة البناء من الكثرة إلى القلة، أنّ صيغة (فَعْلة) إذا أُريد بها أدنى العدد أُضيفت إليها (الألف والتاء). يقول سيبويه: «وأمّا ما كانَ على (فَعْلَةٍ) فإنّك إذا أرَدْتَ أدْنى العَدَدِ جَمَعْتَها بالتاءِ وفَتَحْتَ العَيْنَ، وذلك قولك: (قَصْعَةٌ) و (قَصَعاتٌ)، و (صَحْفَةٌ)، و (صَحفات)، و (جَفْنَةٌ)، و (جَفَناتٌ)، و (شَفْرةٌ) و (شَفَراتٌ) و (جَمْرةٌ)، و (جَمَراتٌ)»[2]. فإلى جانب التحويل الدلالي للبناء بعد زيادة (الألف والتاء) جرى عليه تحويل شكلي، وهو تغيير عين البناء من السكون إلى الفتح:

فَعْلَة ـــــــ فَعَل + ا ت

وكذلك الحال مع (فُعْلة) و (فِعْلة) و (فَعَلة) و (فَعُلة) و (فُعُلة) و (فِعْلة). يقول سيبويه: «وأمّا ما كانَ (فُعْلَةً) فإنّك إذا كسّرتَهُ على بناءِ أدْنى العَدَدِ ألْحقْتَ (التاءَ) وحَرّكْتَ (العَيْنَ) بضمّةٍ، وَذلك قَولك: (رُكْبةٌ)

(1) الكتاب: 3/492، وينظر: شرح المفصل: 5/10.
(2) الكتاب: 3/578.

و (رُكُباتٌ)، و (غُرفَةٌ) و (غُرُفاتٌ)، و (جُفْرة) و (جُفُراتٌ)»[1]. فيرافق هذا التحويل في دلالة البناء على القلة، تحويل فيشكل عين البناء من السكون إلى الضم.

فُعْلـــــــة فُعُــــــــل + ا ت

وعن التحول الداخلي الذي يطرأ على بناء (فِعْلة) بعد زيادة اللاحقة (الألف والتاء) عليها يقول سيبويه: «ومَا كانَ (فِعْلةً) فإنّك إذا كسّرته على بناءِ أدْنى العَددِ أدْخَلْتَ (التاءَ) وحُرّكْتَ (العَيْنَ) بكسرةٍ وذلك قولك: (قِرِباتٌ) و (سِدِراتٌ) و (كِسِراتٌ)»[2].

ولا يختلف الأمر في هذا البناء عن سابقيه في مسألة التحويل، وما جرى على هذه الأبنية يجري على (فَعَلة)[3] و (فَعُلة)[4] و (فُعُلة)[5] و (فِعْلة)[6].

ومن الزوائد التي تلحق بالأبنية، وتحدث فيها تحولاً (الواو والنون) الملحقتين بما كان من بنات الحرفين، وفيه الهاء للتأنيث في مثل (سَنة، ومَائة)، فالتحول الداخلي المصحوب بالزيادة، كسر أوّل البناء لتمييزه من البناء، الذي الزيادة فيه له في الأصل:

سَنَـة ــــــــــ< سِـ نـون (الواو والنون زائدة)

قال سيبويه: «وأمّا ما كانَ مِنْ بَنات الحَرْفَيْنِ وفيه (الهاء) للتأنيث. . .

---

(1) الكتاب: 3/579.
(2) الكتاب: 3/580 ـ 581.
(3) ينظر: الكتاب: 3/583، 584، 585.
(4) ينظر: الكتاب: 3/583، 584، 585.
(5) ينظر: الكتاب: 3/583، 584، 585.
(6) ينظر: الكتاب: 3/583، 584، 585.

فإذا جَمَعُوا بـ (الواوِ والنّونِ) كسرُوا الحرفَ الأوّلَ وغيّروا الاسمَ. وَذلِكَ قَوْلُهم: (سِنون) و (قِلون) و (ثِبون) و (بنون)، فإنّما غَيّروا أوّل هذا لأنّهم ألحقوا آخِرَهُ شيئاً ليسَ هُوَ في الأصْلِ للمؤنّث، ولا يلحقُ شيئاً فيه (الهاء) ليسَ على حَرْفَيْن. فلمّا كانَ كذلِك غيّروا أوّل الحَرْفِ كراهيةَ أنْ يكونَ بِممَنْزلةٍ ما (الواو والنّون) له في الأصل، نَحْو قَوْلِهم: (هَنُون) و (مَنُون) و (بَنُون)»[1].

البنية الصرفية والأبواب النحوية:

نظر سيبويه إلى اللغة، على أنّها نظام قائم على أساس من العلاقات التي تربط بين أجزائها وهو منهج وصفي بحت[2]. فالأبنية الصرفية عنده نسق منظم من الأصوات[3].

والتركيب النحوي انساق من الأبنية الصرفية، التي تؤول إلى دلالات يحسن السكوت عليها[4]. وقدم سيبويه، من منطلق الربط بين أنظمة اللغة، أفكاراً نافعة عن طبيعة عملالأبنية الصرفية ضمن التراكيب النحوية في محاولة للربط بين أشكال الأبنية، ووظائفها في التركيب في تحديد أبواب نحوية ذلك، أنّ الكلمة التي تقع في باب من أبواب النحو، تقوم بوظيفة ذلك الباب[5]. فقد تهيأ له من خلال استقراء شامل للغة أنّ السمات الشكلية للأبنية الصرفية في نحو: التعريف والتنكير، والاشتقاق والجمود تكون أصلاً في تعيين أبواب نحوية، حيث جعل للمعرفة مواقع محددة داخل التركيب

(1) الكتاب: 3/598.

(2) Introducing Applied Linguistics; p. 170, 191.

(3) ينظر: الكتاب: 4/241، 242.

(4) ينظر: الكتاب: 2/88، 90.

(5) ينظر: أسس علم اللغة: 210 ـ 211.

النحوي قال: «إنّما تكونُ المَعْرِفَةُ مَبْنياً عليها أو مبنية على اسمٍ أو غير اسمٍ، وتكونُ صفةً لمعروف لتبينه وتؤكده أو تقطعه من غيره»[1].

وهو ما يعرف في المنهج الوصفي الحديث بـ(الخانيّة)، التي تبرز الوظيفة النحوية للبنية الصرفية داخل التركيب من خلال موقعها[2]. واهتدى سيبويه إلى أنّ (المصدر)، الذي يُعرب مفعولاً به يُشْتَرط فيه أنْ يكونَ معرفة ليميّز من الحال، الذي يكون نكرة. وعبارته: «فَما كانَ مَعْرِفةً كانَ مَفْعُولاً بِهِ ولَمْ يَكُنْ حالاً»[3]. ومثل لذلك بقوله: «إنّما أنت شرب الإبل»[4].

وفي مجال الربط بين المظهر الشكلي للبنية، وما يكون له من أثرٍ وظيفي في تحديد السّمة المميّزة لدلالة التركيب النحوي على باب معين من أبواب النحو، تبين لسيبويه أنّ البنية الصرفية المقترنة بـ(الـ) لا يمكن أنْ تكونَ حالاً. وعبارته: «وأمّا الألفُ واللاّمُ فلا يَكُونانِ حالاً البتّةَ، ولَوْ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ القائِمَ) كانَ قبيحاً، إذا أَرَدْتَ قائماً»[5]. فالتنكير مظهر شكلي ينتظم تحته باب نحوي هو الحال.

ومن وجوه الربط بين شكل البنية الصرفية وتأدية الوظيفة النحوية في التركيب، وجد سيبويه أنّ (تمييز) اسم التفضيل يتوجب عليه (التنكير). وعبارته: «وَتقُولُ: (هُوَ أَشْجَعُ النّاسِ رَجُلاً) و (هُمَا خَيْرُ النّاسِ اثْنَيْنِ). . . وانْتَصَب (الرّجُلُ) و (الاثنان) كما انْتَصَب الوَجْهُ في قَوْلِك: (هُوَ أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهاً)، ولا يكونُ إلاّ نَكِرَةً»[6].

---

(1) الكتاب: 2/114.
(2) ينظر: نظرية النحو العربي: 42 ـ 43.
(3) الكتاب: 1/360.
(4) الكتاب: 1/360.
(5) الكتاب: 2/58. وهو مذهب الجمهور، وأجاز يونس والبغداديون أنْ تأتي الحال معرفة نحو: جاء زيد الراكب. ينظر: ارتشاف الضرب: 1/331.
(6) الكتاب: 1/205.

واسم الفاعل الذي يجري مجرى الفعل، يتوجب عليه أنْ يكون نكرة. قال سيبويه: «فإنّما يكونُ ـ اسم الفاعل ـ بِمَنْزلةِ الفِعْلِ نكِرةً»[1]. وقال في الموضع نفسه من كتابه: «فلا يكونُ ضارِب بِمَنْزِلةِ (يَفْعَلِ) و (تَفْعَلِ) إلاّ نكرةً»[2]. وعلى هذا فإنّ شكل صيغة (اسم الفاعل) يحدد طبيعة مكونات التركيب النحوي، فظهورها في التركيب إشارة إلى حاجتها إلى المعمول.

والاشتقاق والجمود أبواب نحوية تتضمن (الحال، والمفعول المطلق، والمفعول له، والتمييز). فالأصلُ في (الحال): الاشتقاق، وإنْ وَرد جامداً فإنّه يُؤوّل بالمشتق غالباً نحو: قتلته جهراً وأتيته ركضاً، أي: صابِراً، ورَاكِضاً. قال سيبويه: «وليسَ كلّ مَصْدَرٍ وإنْ كانَ في القِياسِ مثلَ مَا مَضَى مِنْ هَذا البابِ»[3] يوضع هذا الموضع لأنّ المصدرَ هَهُنا في موضعِ فاعلٍ إذا كان[4] حالاً.

وفي (شرح المفصل) «لأن الحال صفة من جهة المعنى ولذلك اشترط فيهاما يشترط في الصفات من الاشتقاق نحو: ضارب ومضروب وشبههما»[5]. وشَرْطُ (المفعول المطلق) أنْ يكونَ (مصدراً) مشتقاً من لفظ عامله. قال سيبويه: «واعلم أنّ الفِعْلَ الذي لا يتعدّى الفاعلَ يتعدّى إلى اسمِ الحَدَثانِ الذي أخِذَ مِنْهُ، لأنّه إنّما يُذْكر ليَدلّ على الحَدَثِ»[6]. و (اسم الحدثان)، مصطلح يعنى عند سيبويه (المفعول المطلق).

ويصف (المفعول له) بقوله: «فانْتَصَب لأنّه موقوع له، ولأنّهُ تَفْسيرٌ لِما قَبْلَه لِمَ كانَ؟ وليسَ بِصِفَةٍ لِما قَبْلَه ولا مِنْهُ... وذلك قولك: (فَعَلْتُ ذَاكَ

---

(1) الكتاب: 1/131.
(2) الكتاب: 1/131.
(3) «باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر».
(4) الكتاب: 1/370.
(5) شرح المفصل: 1/56.
(6) الكتاب: 1/34.

حِذارَ الشرّ)...»[1]. وجاء في (ارتشاق الضَرَب) عن كون (المفعول له) مصدراً مشتقاً: «تضافرتِ النّصوصُ على شرط أنْ يكونَ ـ المفعول له ـ مصدراً»[2]. وأجاز سيبويه على ضَعْفٍ «أمّا العَبِيدُ فَذُو عَبيدٍ» بالنصب»[3].

أمّا (التمييز) فالبنية الصرفية، التي تحدد هذا الباب النحوي، تكون جامدة. وعبارة سيبويه: «ولا يكون ـ التّمييز ـ صفةً فيُشبهَ الأسماءَ التي أُخِذَتْ مِنَ الفِعْلِ»[4]. جاء في (شرح المفصل): «وجملةُ الأمر إذا قُلتَ: عندي راقودٌ خلاً، وراطلاً زيتاً فلا يَحسُن أنْ يَجْري وصفاً على ما قبله فتقول: راقُود خلٍ، ورَطل زيتٍ، لأنّه اسمٌ جامدٌ غير مشتق من فِعْل فلا يكون وصفاً كالمشتقات»[5].

ونخلص من كل ما تقدم إلى القول، إنَّ المظهر الشكلي للبنية الصرفية يعمل على تحديد الأبواب النحوية، وبيان الصورة النهائية، التي يكون عليها التركيب النحوي، وهذا المنهج، الذي سار عليه سيبويه في الربط بين شكل الصيغة، ووظائفها في التركيب، يأخذ به الدرس اللغوي الحديث. يقول الدكتور نهاد الموسى: «ويمثل اعتبار المستوى الصرفي، مستوى البنية في النظام اللغوي، مَلْحَظاً إضافياً ثابتاً في مناهج التحليل النحوي الحديث»[6].

---

(1) الكتاب: 1/367.
(2) ارتشاق الغرب: 2/221، وشرح المفصل: 1/52.
(3) ينظر: الكتاب: 1/388، وارتشاف الضرب: 2/220.
(4) الكتاب: 2/118.
(5) شرح المفصل: 1/72.
(6) نظرية النحو العربي: 70. نقلاً عن:
An Introduction To Language; p. 146.

الفصل الرابع
المستوى النحوي في كتاب سيبويه

(قواعد وصف التركيب النحوي)

قواعد العلاقات النحوية (Grammatical - Relations Rules):

تلتقي لغات البشر عند صفة جوهرية، هي أنّها وسيلة التعبير عن الفكر الإنساني، فالعمليات الذهنية المتنوعة، التي تدور في أذهان البشر تتخذ من اللغة وسيلة لها فاللغة: «هي التنظيم المثالي الداخلي الذي يفرض على المتكلم تصوراً وَرُؤية لِما يحيط به في العالم الخارجي»[(1)]. ومن هنا تبرز العلاقة بين اللغة والفكر، وقد عبر عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) عن هذه العلاقة بقوله: «ليس الغرض بنظم الكلم أنْ توالت ألفاظها في النطق، بل تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل»[(2)].

والكلام الذي يخضع لنظام منطقي يسمى بالجملة، التي تعرّف بأنّها «المركب الذي يبيّن به المتكلم أنّ صورة ذهنية كانت قد تآلفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع»[(3)]. ويهتم المنهج الوصفي بعلم النحو الذي: «هو التعبير المنظم

---

(1) في نحو اللغة وتراكيبها: 44.

(2) دلائل الإعجاز: 41.

(3) في النحو العربي (نقد وتوجيه): 31.

للمشاعر والأفكار والعلاقات في أشكال لغويّة»[1]. والجملة في علم النحو، هي بؤرة التحليل اللغوي وهي: «الوحدة اللغوية الأكبر في التحليل اللغوي»[2]. ذلك أنّ حقائق اللغة، التي لها ميزة جماعية، تتضافر فيما بينها على وفق قوانين معروفة تبلغ غايتها عند الجملة، وتعمل هذه القوانين متكافلة بنظام من العلاقات، لأنّ «أجزاء الجملة مترابطة، فالجزء الواحد يقتضي الآخر في تنظيم علائقي»[3].

ويهتم المنهج الوصفي بتحليل هذه العلاقات، وبيان الأصول، التي تعمل على الربط بينها. وهذه العلاقات إمّا معنوية أو لفظية، وقد عبر عنها الدكتور تمام حسان بـ (قرائن التعليق) وهي قرائن مقالية «لأنّها تُؤخذ من المقال لا من المقام»[4]. ووصفها بأنّها «القفز العقلي من المبنى إلى المعنى»[5]. فالعلاقات المعنوية هي: الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية، والعلاقات اللفظية هي: العلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والنغمة.

(قواعد العلاقات النحوية في كتاب سيبويه)

القرائن المعنوية

يشغل الاهتمام بعلم النحو في كتاب سيبويه حيّزاً كبيراً، ويكفي أنّه افتتح دراسته بالقسم النحوي، وهو بهذا يتفق مع المنهج الوصفي الحديث الذي يرى في «المستوى النحوي أوّل المستويات في دراسة اللغة»[6]. يقول

---

(1) Language; p. 38.

(2) جوانب من نظرية النحوي: 9.

(3) Linguistics, Units and Items; p. 10.

(4) اللغة العربية معناها ومبناها: 19.

(5) اللغة العربية معناها ومبناها: 19.

(6) خواطر هيكلية في كتاب سيبويه: 268.

(بالمر)[1]: «يجب إعطاء الأولوية للدراسة النحوية قبل الدراسة الصوتية، لأنّ الوظيفة الرئيسة لعلم اللغة التحليلي، هي دراسة النحو»[2].

ومنهج الوصف النحوي عند سيبويه يعتمد أساساً على تحليل الجملة إلى وحداتها الأساسية، التي يتألف منها نظام الجملة العربية، فالنحو عنده: «هو العلم الذي يختص بدراسة قواعد بنية الجملة وتركيبها، والضوابط التي تضبط كل جزء منها، وعلاقة هذه الأجزاء بعضها ببعض»[3]. وكان سيبويه رائداً في مجال وصف بنية الجملة، وتحليل مكوناتها، وتحديد العلاقات التي تربط بينها. وعلى الرغم من أنّه لم يُشر صراحة إلى مصطلح (الجملة) فإنّه قد درسها من خلال المفهوم العام للكلام، ذلك أنّ «الجملة هي جزء من الكلام»[4].

وإذا كانت الجملة نظاماً مخزوناً في الذهن فإنّ «تنفيذ هذا النظام هو الكلام الحي الذي به يتم التفاهم وبه نفكر»[5].

فسيبويه كان يستعمل مصطلح (الكلام) بمعان متعددة، منها معنى الجملة الاصطلاحي، والكلام أو (الجملة) عنده ألفاظ متآلفة تحقق معنى يَحسُن الشكوت عليه، وإلاّ لم يكن كلاماً. قال: «ألا ترى أنّك لَوْ قُلْتَ: (فِيها عَبْدُ اللّهِ) حَسُنَ السكوت وكانَ كلاماً مُسْتَقِيماً كما حَسُنَ واستُغْنِي في قَوْلِكَ: (هَذا عَبْدُ اللّهِ)»[6].

---

(1) يُعَدّ هارولد أدولف بالمراحل المختصين بعلم اللغة في النصف الأول في القرن الحالي وأبرز مؤلفاته: «الدراسة العلمية لتعليم اللغة» و «علم الدلالة» و «مقدمة في دراسة اللغة» وتتضمن آراؤه دراسة اللغة وتحليل أصولها. ينظر:

The Principle of Language; p. 185.

(2) Linguistics Hierarchy in Lingua; p. 240.

(3) أصول تراثية في علم اللغة: 385.

(4) علم اللغة العام (دي سوسير): 143.

(5) العلامة الأعرابية في الجملة بين القديم والحديث: 59.

(6) الكتاب: 2/88.

وقوله: «ولَوْ قُلْتَ: (كانَ عَبْدُ اللّهِ) لمْ يَكُن كلاماً، وَلَوْ قُلْتَ: (ضَرَبَ عَبْدُ اللّه) كانَ كلاماً»[1]. وتقترب رُؤية سيبويه إلى الجملة في أنّها نظام من العلاقات، التي تربط بين أجزائها، والتي تَؤول إلى دلالة يترقبها المتلقى، من الرُّؤية التي يذهب إليها الدرس اللغوي الحديث.

يقول (هاريس)[2]: «إنّ الكلام كلّ امتداد للنطق من جهة شخص واحد، يسبقه ويعقبه صمت من جهة الشخص نفسه»[3]. وبحث سيبويه في العلاقات، التي تربط بين أجزاء الجملة، ومنها القرائن المعنوية وأهمّها:

قرينــة الإسنــاد:

يكاد النحاة يتفقون في تعريفهم للإسناد، بأنّه تعليق خبر بمُخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه، وأنّه سواء في ذلك الإسناد المعنوي والإسناد اللفظي[4]. وفي تعريفات الجرجاني (ت 816 هـ): «الإسناد في عرف النحاة، عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي على وجه يَحسُن السكوت عليه»[5].

ولا يكاد معناه الاصطلاحي يخرج عن معناه اللغوي، وهو إضافة الشيء إلى الشيء[6]. ولا تخلو الجملة من الإسناد لأنّ «أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الإسناد، الذي هو رابطة دلالة من طرفين المسند والمسند

---

(1) الكتاب: 2/90.

(2) تلقى زليغ هاريز (المولود عام 1909) علومه في جامعة (بنسلفانيا) في أمريكا نال درجة الدكتوراه بأطروحته التي تناولت قواعد اللغة الفينيقية، يطبق منهجه الوصفي على لغات متنوعة من خلال تحليل اللغة إلى عناصرها المؤتلفة. ينظر الألسنيّة (المبادىء والأعلام): 258.

(3) نظرية النحو العربي: 38.

(4) اللغة العربية معناها ومبناها: 38.

(5) التعريفات: 17.

(6) كليات أبي البقاء: 40.

إليه»[1]. ولو تجرد الجزءان من الإسناد لكان في حكم الأصوات التي ينطق بها غير معربة، لأن الإعراب لا يستحق إلاّ بعد العقد والتركيب»[2]. فالإسناد «عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه[3]. والجملة سواء أكانت إسمية أم فعلية تتضمن هذه الأجزاء الثلاثة:

المسند إليه: (المبتدأ، الفاعل، نائب الفاعل).

المسند: (الخبر، الفعل).

الإسناد:

وهذا ما ذهب إليه سيبويه عندما قسم الجملة قسمين اثنين، هما: الجملة الإسمية، والجملة الفعلية. وبيّن أنّ الجملة لا بدّ بها من مسند ومسند إليه، وقد عرفهما بأنّهما «ما لا يَغْنَى واحدٌ مِنْهُما عَنِ الآخر، ولا يَجِدُ المُتكلّم مِنْهُ بُدّاً»[4]. واهتمامه بهذين الركنين الأساسيين للجملة العربية نابع من أنّ السامع محتاج إليهما في إفادة المعنى، وأنّ «الجملة لا يمكن أنْ تنهض إلاّ بهما... وإذا وجد أحدهما دون الآخر، وجب تقديره، وحسبانه موجوداً»[5]. ومثّل لهذين الركنين بقوله: «فَمِنْ ذَلك الاسمُ المُبْتَدأ والمَبْنيّ عَلَيْهِ. وَهُوَ قَوْلُكَ: (عَبْدُ اللّهِ أَخُوكَ) و (هَذا أَخُوكَ). ومِثْلُ ذلك: (يَذْهَبُ عَبْدُ اللّه). فلا بُدّ لِلْفِعْلِ مِنَ الاسْمِ كما لمْ يَكُنْ للاسْمِ الأوّل بُدّ مِنْ الآخِرِ في الابتداءِ»[6].

وليس ثمّة ضرر من احتياج المسند إليه والمسند إلى المتعلقات من المفاعيل، ونحوها، وهي ما تعرف بـ(التخصيص)، وهو قيد على علاقة

---

(1) شرح الرضى على الكافية: 1/8.
(2) النحو العربي (نقد وتوجيه): 31.
(3) النحو العربي (نقد وتوجيه): 31.
(4) الكتاب: 1/23.
(5) العلامة الأعرابية في الجملة العربية: 31.
(6) الكتاب: 1/23.

الإسناد و «قرينة معنوية كبرى»[1].

وتحدّث سيبويه عن هذه القرينة المعنوية في مواضع كثيرة من كتابه، وبيّن أثرها في التركيب، ومن ذلك حديثه عن الفعل المتعدي إلى المفعول به. قال: «وذَلِكَ قَوْلُكَ: (ضَرَبَ عَبْدُ اللّهِ زَيْداً) فـ (عَبْدُ اللّه) ارْتَفَع هَهُنا كما ارْتَفَع في (ذَهَبَ)، وشَغَلْتَ (ضَرَب) بِهِ كما شَغَلْتَ بِهِ (ذَهَبَ) وانْتَصَبَ (زَيدٌ) لأنّه مَفْعولٌ تَعدّى إليهِ فِعْلُ الفاعِلِ»[2]. وبيّن في هذا النص أنّ إسناد الضرب إلى المسند إليه، مختص بوقوعه على (زيد). أي أنّ وقوع الضرب على (زيد) كان قيداً في إسناد الضرب إلى من أُسند إليه. وعلى هذا فإنّ «التعدية تخصيص لعلاقة الإسناد، التي بين الضرب وبين من أُسند إليه»[3]. وهذا هو المقصود بقول سيبويه: «وانتصب (زيد) لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل».

ومن التخصيص، التخصيص بـ (المفعول المطلق)، الذي هو قيد على الإسناد، كما هو موضح في قول سيبويه: «وإذا قُلْتَ: (ضَرَبَ عَبْدُ اللّه) لمْ يَسْتَبِنْ أنّ المَفْعُولَ (زَيْدٌ) أوْ (عَمْرو) ولا يَدُلّ على صِنْفٍ كما أنّ (ذَهَب) قَدْ دَلّ على صِنْفٍ، وهو (الذّهَابُ) وذَلِكَ قَوْلُكَ: (ذَهَبَ عَبْدُ اللّه الذّهابَ الشّديدَ) و (قَعَدَ قِعْدَةَ سَوْءٍ) و (قَعَد قَعْدَتَيْنِ) لمّا عَمِل في الحَدَثِ عَمِلَ في المرّةِ مِنْهُ والمَرّتَيْنِ، وما يكونُ ضرباً مِنْهُ. فَمِنْ ذَلِكَ: (قَعَدَ القُرْفصاءَ) و (اشتمل الصمّاء) و (رَجَعَ القَهْقَرَى)، لأنّه ضَرْبٌ مِنْ فِعْلِهِ الذي أُخِذَ مِنْهُ»[4]. وفائدة التخصيص هنا، البيان والتوكيد لأنّ المصدر «اسم الحدثان» كما يقول سيبويه: «إنّما يُذْكَرُ لِيَدلّ على الحَدَثِ»[5].

و (الظرفية) قيد آخر على الإسناد، يخصص زمان الحدث ومكانه. قال

(1) اللغة العربية معناها ومبناها: 194، 195.
(2) الكتاب: 1/34.
(3) اللغة العربية معناها ومبناها: 195.
(4) الكتاب: 1/34، 35.
(5) الكتاب: 1/34.

سيبويه: «ويتعدى ـ أي الفعل ـ إلى الزّمانِ نحو قولك: (ذَهَبَ) لأنّه بُنِيَ لِما مَضَى مِنْهُ وما لمْ يَمْضِ، فإذا قال (ذَهَبَ) فَهُوَ دليلٌ على أنّ الحَدَثَ فِيما مَضَى مِنَ الزّمانِ، وإذا قالَ (سَنَذْهَبُ) فإنّه دليلٌ على أنّه يَكُونُ فِيما يُسْتَقْبلُ مِنَ الزمانِ، ففِيه بيانُ ما مَضَى وما لمْ يُمْضِ مِنْهُ، كما أنّ فيه اسْتِدلالاً على وُقُوعِ الحَدَثِ، وذَلِكَ قَوْلُكَ (قَعَدَ شَهْرَيْنِ) و (سَيَقْعُدُ شَهْرَيْنِ). . . »[1]. فالفعل يتضمن معنى الحدث والزمن معاً، وإنّ تحديد جهة الزمن إنّما يتم بوساطة الظرف (المفعول فيه).

وعن (الحال) كونها علاقة معنوية أُخرى، يقول سيبويه وهو يضرب لها أمثلة توضيحيّة: «وذَلِكَ قَوْلُكَ: (ضَرَبْتُ عَبْدَ اللّهِ قائِماً) و (ذَهَبَ زَيْدٌ راكباً). . . . فَعَملُ الفِعْلِ هُنا فِيما يكونُ حالاً كَعَمَلِ (مِثْلِه) فِيما بَعْدَهُ. . . »[2]، ثم بيّن وظيفة الحال في تخصيص عموم الدلالة في الإسناد، وتوضيح قرينة الإسناد. قال في تفسيره لجملة: (فِيها عَبْدُ اللّهِ قائِماً): «فَصار قَوْلُكَ كقَولِكَ: (اسْتَقرّ عَبْدُ اللّه)، ثُمّ أَرَدْتَ أن تُخْبِرَ على أي حالٍ اسْتَقرّ فَقُلْتَ: (قائِماً)، فـ (قَائِمٌ) حالٌ مُسْتَقرٌّ فِيها»[3].

وممّا جاء للتخصيص (التميز)، الذي هو قيد على الإسناد، ومزيل لِلإبْهامِ فهو «تخصيص يزيل العموم»[4]. وهذا ما يُفهم من قول سيبويه: «وَقَعَ ذَلِكَ أنّك إذا قُلْتَ: (لي مِثْلُهُ) فَقَدْ أبْهَمْتَ، كما أنّك إذا قُلْتَ: (لي عشرونَ) فقد أبْهَمْتَ الأنْواعَ. فإذا قُلْتَ: (دِرْهماً) فقد اخْتَصَصْتَ نَوْعاً، وَبِه يُعْرَفُ مِنْ أيّ نَوْعٍ ذِلكَ العَدَدُ، فكذلك (مِثْلُه) هُوَ مُبْهَمٌ يَقَعْ على أنْوَاعٍ: على

---

(1) الكتاب: 1/35.

(2) الكتاب: 1/44.

(3) الكتاب: 2/89.

(4) اللغة العربية معناها ومبناها: 199.

الشّجاعةِ، والفُروسيّةِ، والعَبِيدِ، فإذا قال: (عَبْداً) فَقَدْ بَيْنِ مِنْ أيّ أنْواعِ (المِثْلُ)»[1].

و (المفعول معه) علاقة معنوية أخرى تحدث عنها سيبويه في (باب ما جرى منه على الأمر والتحذير)، بقوله: «ومن ذلك قولهم: (شَأنَكَ والحَجَّ كأنّه قَالَ: (عَلَيْكَ شَأنَكَ مَعَ الحجّ) ومن ذلك: (أمْرأً ونَفْسَهُ) كأنّه قال: (دَعْ أمْرأً مَعَ نَفْسِهِ)، فَصَارتِ (الواوُ) في معنى (مَعَ) كما صَارتْ فِي مَعْنَى (مَعَ) في قولهم: (ما صَنَعْتَ وأَخَاكَ؟)»[2]. فجعل (الواو) قرينةً لفظيةً للدلالة على علاقة معنوية، وما بعدها اسم منصوب لبيان معنى (المعيّة).

ويجعل من (المفعول له) عذراً لوقوع الأمر، وتفسيراً لِما قبله، لأنّه يُعبّر عن علاقة معنويّة مقيّدة للإسناد، يقول: «فانْتَصَب ـ يعني المفعول له ـ لأنّه موقوعٌ لَهُ، ولأنّه تفسيرٌ لِما قَبله لِمَ كانَ؟»[3]. ومثّل لهذا النوع من التخصيص بقوله: «وذَلِكَ قَوْلُكَ: (فَعَلْتُ ذاكَ حِذَارَ الشرّ) و (فَعَلْتُ ذلِكَ مَخافَةَ فُلانٍ وادِّخارِ فُلانٍ)»[4]. وذكر أنّ (المفعول له) يختلف عن بقية أنواع التخصيص بأنّه «ليسَ بِصفَةٍ لِما قَبْلَهُ ولا مِنْهُ»[5].

والملاحظ أنّه يجعل الموضعية دليلاً للتمييز بين تخصيص وآخر عند التشابه في الشكل فيهما، فالمصدر هو الصيغة المشتركة بين (المفعول له) و (المفعول المطلق) إلاّ أنّ موضع الصيغة مختلف في الحالتين، فالمصدر في (المفعول له) كما يقول سيبويه: «ولا يُشبّه بِمَا مَضَى مِنَ المَصادِرِ في الأمْرِ والنّهي ونحوهما، لأنّه ليسَ في مَوْضِعِ ابْتداءِ، ولا مَوْضِعاً يُبْنَى على

---

(1) الكتاب: 2/172.
(2) الكتاب: 1/274. وينظر في مثله: 1/279.
(3) الكتاب: 1/367.
(4) الكتاب: 1/367.
(5) الكتاب: 1/367.

مُبْتَدأ فيُبْنَى مَعَهُ على المُبْتدأ»[1]. والمَوضعيّة ملحظ وصفي يتّخذ منه الدرس اللغوي الحديث معياراً لفهم التراكيب اللغوية، والتمييز بين تركيب وآخر، وتعرف اصطلاحاً بـ «القواعد الموضعية Topicalization»[2]. ففي اللغة الإنكليزية على سبيل المثال تتضح هذه القواعد بالمثالين الآتيين:

«جون أعْطَى كتاباً لفتاةٍ» 1) John gave Abook to Girl

«جون أعْطَى فتاةً كتاباً» 2) John gave agirl Abook

وتأتي وظيفة الاستفهام قرينة إضافية لوصف بنية التركيبين، وبيان الفرق بينهما لأنّ «الاستفهام يعطي أساساً جيداً لفهم التراكيب، ووظيفته تقديم وصف ذي معنى واضح عند تباين التراكيب اللغوية»[3].

وتتجلى هذه الوظيفة بتوجيه سؤالين يحوي كل سؤال صيغة تتناسب مع مضمون كل تركيب من التركيبين السابقين على النحو الآتي:

(ماذا فَعَل جون؟) 1) What Did John Do?

فهذه الصيغة من السؤال تناسب التركيب الأول.

(لِمَنْ أعْطى جون كتاباً؟) 2) ToWhom did John Give Abook?

وهذه الصيغة من السؤال تناسب التركيب الثاني.

وسيبويه، الذي يصدر في كتابه عن منهج وصفي اتخذ من الموضعية والاستفهام ملحظين وصفيين لبيان الفرق بين تركيب نحوي وآخر. قال في وصف بنية المفعول لأجله استناداً إلى قرينة الاستفهام: «فانْتَصَب ـ يعني المفعول له ـ لأنّه موقوعٌ لَهُ، ولأنّه تفسيرٌ لِما قَبْلهُ لِمَ كان؟»[4]. ويقول في

---

(1) الكتاب: 1/370.

(2) Syntax And Semantics; p. 451.

(3) An Introduction To Descriptive Linguistics; p. 176.

(4) الكتاب: 1/367.

موضع آخر من كتابه: «وفَعَلْتُ ذاكَ أجْلَ كَذا وكذَا، فَهذا كله يُنْتَصِبُ لأنّهُ مَفْعُولٌ لهُ، كأنّه قِيل لهُ: لِمَ فَعَلْتُ كَذا وكذَا؟ فقال لِكذَا وكَذَا»[1].

واتخذ من ملحَظي الموضعية والاستفهام قرينة وصفية لتمييز بنية تركيب الحال عن المفعول له لكونه (المصدر) صيغة مشتركة بين التركيبين في نحو: (قَتَلْتَهُ صَبْراً): «وليسَ كلُّ مَصْدرٍ وإنْ كانَ في القِياسِ مثلَ ما مَضَى مِنْ هذا البابِ يُوضَعُ هَذا المَوْضعِ، لأنّ (المَصْدَرَ) هَهُنا في مَوْضِعِ فاعِلٍ إذا كانَ حالاً»[2]. ثم يقرن مَلحظ الاستفهام بمُلحظ الموضعيّة فيقولُ: «واعلم أنّ هذا البابَ أتاهُ النّصْبَ كما أتى البابَ الأوّلِ - يعني باب المفعول له - ولكنّ هذا جوابٌ لِقَولِهِ: كيفَ لقيتَهُ؟ كما كانَ الأوّلُ جواباً لقَوله لِمَه؟»[3].

ومثله وصفه بنية تركيب المصادر المؤكدة لنفسها ولغيرها في نحو: (لَهُ عليّ ألفُ دِرْهَمٍ عُرْفاً). قال: «لأنّه ليسَ في مَعْنى كيفَ ولا لِمَ»[4]، ويوضح السيرافي (ت 368 هـ) كلام سيبويه هذا بقولهر: أي ليسَ بحالٍ، ولا لِمَ يعْني ليسَ بمفعول له، لأنّ الحالَ جوابُ كيف، والمفعولَ - له - جواب لِمَ»[5].

والربط بين الموضع والوظيفة النحوية، وسيلة وصفية يتخذها سيبويه في تحليل بنية التراكيب النحوية في مواضع متعددة من كتابه ومن ذلك قوله: «وليسَ كلُّ مَوْضِعٍ تَدْخُلُ فيه (الفاءُ) يَحْسُنُ فيهِ الجَزاءُ»[6].

وقوله في وجه دخول الرفع في الأفعال المضارعة للأسماء: «اعلم أنّها إذا كانَتْ في مَوْضِعِ اسم مُبْتَدأ أو مَوْضِعِ اسمٍ بُنِي على مُبْتَدأ أو في مَوْضِعِ

---

(1) الكتاب: 1/369.
(2) الكتاب: 1/370.
(3) الكتاب: 1/372.
(4) الكتاب: 1/383.
(5) شرح السيرافي على هامش الكتاب: 1/383.
(6) الكتاب: 3/97.

اسمٍ مَرْفُوعٍ مُبْتَدأ ولا مَبْنِي على مُبْتَدأ أو في مَوْضِعِ اسمٍ مَجْرُورٍ أو مَنْصُوبٍ فَإنّها مُرْتَفِعَةٌ، وكَينُونَتُها في هَذِهِ المَواضِعِ أَلْزَمَتْها الرّفْعَ وهي سَبَبُ دُخُولِ الرّفْعِ فِيها»[1].

ويوافق الدرس اللغوي الحديث سيبويه، في أنّ الموضعية وسيلة للكشف عن العلاقات، التي تربط بين أجزاء الجملة الواحدة»[2]. ويقرن (كارتر) بين تقريرات سيبويه وما يذهب إليه (بلومفيلد) في «أنّ المواضع التي يمكن أنْ تظهَر فيها الصيغة هي وظائفها[3]. ومن القرائن المعنوية الأخرى، التي هي قيد على قرينة الإسناد (النسبة) وهي «قيد عام علاقته الإسناد أو ما وقع في نطاقها أيضاً. وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية»[4].

وتدخل ضمن هذه القرينة المعنوية (حروف الجر والإضافة). أمّا حروف الجر فإنّها تضيف الأفعال إلى الأسماء. قال سيبويه: «وأمّا (الباء) ومَا أشْبَهها فَلَيْسَتْ بِظروفٍ ولا أسماءٍ، ولكنّها يُضاف بها إلى الاسمِ مَا قَبلهُ أو مَا بَعْدَهُ. . . وإذا قُلتَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) فإنّما أضَفْتَ (المُرورَ) إلى (زيدٍ) بالباءِ»[5]. ويقول السيرافي (ت 368 هـ) شارحاً كلامَ سيبويه: «معنى هذا أنّ حروفَ الجرّ تَصْرِفُ الفعلَ الذي هي صلته إلى الاسمِ المجرور لها. ومعنى إضافتها الفعل ضمّها إيّاه وإيصاله إلى الاسم كقولك: (رَغَبْتُ في زيدٍ) و (قُمْتُ إلى عمرو). فـ (في) أوصلت إلى (زيدٍ) الرغبة، و (إلى) أوصلت (القيام) إلى (عمرو)»[6]. والنسبة في الإضافة تكون «بَيْنَ المُتضايفين

(1) الكتاب: 3/9 ـ 10.
(2) ينظر: علم الدلالة: 155.
(3) نظرية النحو العربي: 39.
(4) اللغة العربية معناها ومبناها: 201.
(5) الكتاب: 1/420، 421.
(6) شرح السيرافي على هامش الكتاب: 1/421.

الواقعين في نطاق الإسناد»[1]. نحو: «هذا مثلُ عَبْدِ اللّهِ»[2]. وقد حرص سيبويه على التفريق بين النسبة التي يفيدها حرف النسبة، والنسبة التي تفيدها الإضافة. قال: «والجَرُّ إنّما يكُونُ في كلّ اسمٍ مُضافٍ إليه. واعلم أنّ المضافَ إليه يَنْجرُّ بثلاثة أشياءِ: بِشيءٍ ليسَ باسمٍ ولا ظَرْفٍ، وبشيءٍ يكونُ ظرفاً، وباسمٍ لا يَكونُ ظرفاً»[3].

القــرائــن اللفظيــة:

تتضافر القرائن المعنوية مع القرائن اللفظية في بيان دلالات التراكيب النحوية، ومن المعلوم أنّ هذه القرائن ذات وظيفة سياقية تبرز أهميتها في التركيب. وإذا استثنينا الوظيفة السياقية لعلاقات أجزاء الكلام فليست لهذه الأجزاء خارج نظام التركيب من أهميّة سوى كونها مفردات معجمية ذات خواص دلالية متعلقة بالمعجم، وتكتسب وظيفتها من خلال العلاقات النحوية التي تضفي عليها سمات نحوية سياقية مميزة، حيث تخضع لقوانين التصنيف الجزئي الدقيق Strict Subcatrgorization وقوانين الانتقاء Selectional Rules[4].

والمنهج الوصفي، الذي اتّبعه سيبويه في بحثه اللغوي، كان يحتّم عليه إيلاء العناية الكافية بالقرائن المعنوية، والقرائن اللفظية، وهي في جملتها عناصر تحليلية تخص أساساً دراسة بنية التراكيب النحوية شكلاً ودلالة.

وقد حدد الدكتور تمام حسان القرائن اللفظية في السياق على النحو الآتي:

«العلامة الأعرابية، الرتبة، الصيغة، المطابقة، الربط، التضام، الأداة،

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها: 203.
(2) الكتاب: 1/420.
(3) الكتاب: 1/420.
(4) ينظر: جوانب من نظرية النحو: 122.

النغمة»[1]. وذكر هذه القرائن جميعاً في موضع واحد، وكان الأجدر به أنْ يدرسها موزّعة على قواعد وصف التركيب النحوي.

فالموقع الطبيعي لدراسة (الصيغة) في المنهج الوصفي يكون ضمن (القواعد الاستبدالية ـ Commutation Grammars) في المنهج النحوي لتوكيد العلاقة بين المنهجين الصرفي والنحوي، و (الرتبة) موضوع تختص به (القواعد التحويلية Transformational Grammars) في المنهج النحوي، ليظهر من خلاله الموقع الوظيفي للوحدات النحوية عندما تتبادل مواقعها. وتتوزع وظيفة (الأداة) بين القرينة المعنوية (التبعية)، وقرينتي (الربط، والتضام) في القرائن اللفظية.

إنّ هذا التوزيع الطبيعي للقرائن اللفظية في السياق يحقق الهدف، الذي أسعى إليه في دراسة المنهج، الذي سار عليه سيبويه في وصف التراكيب النحوية وتحليل بنيتها.

وعلى هذا فإن دراستي للقرائن اللفظية في كتاب سيبويه تقتصر على بيان القرائن التي تتفق مع هذا الموضع من البحث في العلاقات النحوية وهي:.

العلامة الأعرابية، والمطابقة، والربط، والتضام، والتنغيم.

ومن القرائن (التبعية) وهي، قرينة معنوية عامة تندرج تحتها أربع قرائن هي: النعتُ، والعطفُ، والتوكيدُ، والبدلُ، وهذه القرائنُ المعنويّة تتضافر معها قرائن لفظية أخرى أشهرها، المطابقة بين التابع والمتبوع، والعلاقة الأعرابية، كما أنّ هناك قرينة أُخرى توجد فيها جميعاً هي (الرتبة) إذ رتبة التابع، هي التأخّر عن المتبوع دائماً أيّاً كانَ نَوْعُهما[2].

وتحدث سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه عن هذه القرينة، وبيّن

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها: 205.

(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 203، 204.

شروطها، فذكر: البَدل بأنواعه[1]، والعطفَ وحروفَه[2]، والنعتَ[3]، والتوكيدَ[4] بأنواعهما.

العلامــات الصوتيــة[5]:

يرى المنهج الوصفي الحديث أنّ البنية الأساسية للتركيب النحوي تتألّف من الأصوات، التي يرتبط بعضها ببعض على وفق نظام من العلاقات. وهذا يعني وجود علاقة قوية بين أصوات اللغة، والنظام النحوي وأنّ الفصل بين الأصوات، والتركيب النحوي أمرٌ غير جائز لأنّ «النحو نظام من الأصول التي تربط بين الأصوات والمعاني»[6].

وتبرز أهميّة الأصوات اللغويّة «عند استبدال صوت بآخر أو إضافة صوت أو حذفه ممّا يُنجم عنه تغيير في هيئة التركيب النحوي، ويتبعه تغيير دلالي»[7].

---

(1) الكتاب: 1/150، 158، 439. 2/14، 17، 341. 3/87.
(2) الكتاب: 1/169، 182، 191. 2/8، 144، 377. 3/122.
(3) الكتاب: 1/421، 437. 2/33، 35، 120، 159. 3/237، 385.
(4) الكتاب: 2/11، 12، 60، 146، 148، 351، 359، 378. 3/172، 202، 203، 502.
(5) فضلت اقتراح (العلامات الصوتية) على (العلامات الأعرابية)، لأنّ الاقتصار على المصطلح الأخير يعني توجيه النظر إلى جانب واحد من العلاقة القائمة بين الأصوات، والتركيب النحوي وهو (تغيير أواخر الكلم) في حين أنّ العلاقة تتعدى هذا المجال لتشمل التغييرات الصوتية، التي تطرأ على البنية الداخلية للكلمات التي يتألف منها التركيب النحوي وأن أي تغيير في الأصوات الصائتة للكلمة يؤثر في شكل التركيب ودلالته، وعلى هذا فإنني جعلت (العلاقات الأعرابية) فرعاً على (العلامات الصوتية) وهو اقتراح ينسجم مع منهج سيبويه في معالجة التغييرات الصوتية داخل التركيب كما نرى.
(6) Linguistics; Cristal; p. 229.
وينظر: جوانب من نظرية النحو: 172.
(7) Iontroducing Applied Linguistics; p. 170.

ففي اللغة الإنكليزية على سبيل المثال تتباين دلالة الكلمتين (يرشف ـ Sip) و (سفينة ـ Ship) لتباين الصوتين (S) و (Sh) ويدخل هذا التباين في مجال البنية السطحية[1] Surface Structure للجمل.

وعلى الرغم من أنّ المنهج الوصفي الحديث يحاول البحث عن القوانين [illegible] التي يصلح تطبيقها على اللغات كافة[2]. فإنّ لكل لغة [illegible] تنفرد بها إذ «ليس من الشرط أن تكون مكونات التحليل النحوي متشابهة في اللغات، وأنّ ما يستمل للغة ما قد يكون مُربكاً عند تطبيقه على لغة أُخرى»[3]. لأنّ «اللغات تختلف فيما بينها اختلافاً مهماً في بُناها السطحية»[4].

ومن الخصائص التي تنفرد بها اللغة العربية (العلامات الأعرابية) وهي التغييرات الصوتية، التي تطرأ على أواخر الكَلِم وتعبّر عن العلاقات القائمة بين أجزاء التركيب النحوي إذ تؤدّي «العلاقات الموقعية والمميزات الحركية في البنية السطحية للجمل العربية دوراً مُقرّراً في تعيين المعنى»[5].

وهي ظاهرة موجودة في اللغة العربية منذ أقدم العصور، ونشأت نشأةً طبيعية أملتها خصائص العربية. يقول (بروكلمان): «لقد احتفظت العربية القديمة بحالات الأعراب الثلاث الرئيسة سالمة»[6]. واهتدى إليها النحاة العرب عن طريق الاستقراء، وأدركوا أهميّتها في التفريق الدلالي بين

---

(1) تميز «القواعد التحويلية» في المنهج الوصفي الحديث بين بنيتين إحداهما: سطحية (Surface Structure) وهي مجال عمل العلاقات الصوتية، والأخرى: عميقة (Deep Structure) تحدد دلالة الجملة. ينظر: جوانب من نظرية النحو: 39.

(2) ينظر: جوانب من نظرية النحو: 56.

(3) Language; p. 92.

(4) جونب من نظرية النحو: 144 ـ 145.

(5) تشومسكي والثورة اللغوية: 140 ـ 141.

(6) فقه اللغات السامية: 18.

التراكيب النحوية. يقول ابن قتيبة (ت 276 هـ): «ولِلْعَرَبِ الأعرابُ الذي جَعله اللّهُ وَشْياً لكلامهما، وحِلْيَةً لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين، فالفاعلُ والمفعولُ لا يفرّق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان أنْ يكونَ الفعلُ لكلْ واحدٍ منهما إلاّ بالأعرابِ»[1]. والأعراب عند ابن يعيش (ت 643 هـ) هو «الإبانةُ عن المعاني باختلاف أواخر الكَلِم لتعاقُب العوامل في أوّلها»[2]. ويقول الدكتور فاضل السامرائي أنّ «كون الأعراب عَلماً على المعاني هو الرأيُ المقبولُ الواضحُ البيِّن»[3].

وأدرك سيبويه في سياق منهجه الوصفي قيمة هذه القرينة اللفظية، فاستعان بها في تحليل بنية التراكيب النحوية، وبيّن أثرها في تحديد دلالة التركيب النحوي، بعد أنْ فطن إلى العلاقة القائمة بين أصوات معيّنة ودلالات معيّنة، وهو منهج وصفي بيّن[4]. ونقف في الكتاب على أمثلة ربط فيها الصوت بالدلالة ومن ذلك قوله: «ومثلُ ذلِكَ: (مَرَرْتُ برجلٍ رجلٍ أبوهُ) إذا أَرَدْتَ مَعْنَى أنّه كاملٌ... وقد تَقُولهُ على غيرِ هذا المَعْنى، تقول: (مَرَرْتُ برجلٍ رَجُلٌ أبوهُ) تريد رَجُلاً واحِداً لا أكثرَ مِنْ ذَلِكَ»[5]. ومثلُ ذلكَ قولُه في تمييز صوت الرفع في جملة (لهُ عِلْمٌ عِلْمُ الفُقَهاءِ) من صوت النصب في جملة (لهُ عِلْمٌ عِلْمَ الفُقَهاءِ): «وإنّما كانَ الرّفْعُ في هذا الوَجْهِ، لأنّ هذهِ خِصَالٌ تذكرها في الرّجُل كالحِلْمِ والعَقْلِ والفَضْلِ، ولم تُرِدْ أنْ تُخبر بأنك مَرَرْتَ بِرَجُلٍ في حالِ تعلّم ولا تفهّم، ولكنّك أَرَدْتَ تذكر الرّجلَ بِفَضْلٍ فيه، وأنْ تَجْعَلَ ذَلِكَ خَصْلةً قَدْ اسْتكملَها كقولك: (لهُ حَسَبٌ حَسَبُ الصّالِحينَ)،

---

(1) تأويل مشكل إعراب القرآن: 11 ـ 12.

(2) شرح المفصل: 1/72.

(3) معاني النحو: 1/25.

(4) ينظر: الألسنية (المبادىء والأعلام): 232.

(5) الكتاب: 2/29.

لأنّ هذه الأشياء وما يُشْبِهُها صَارَتْ تَحْلية عِنْدَ النّاسِ وعلاماتٍ... وإنْ شِئْتَ نَصَبْتَ فقُلْتَ: (لهُ عِلمٌ علمَ الفُقَهاءِ) كأنّكَ مَرَرْتَ بِهِ في حالِ تَعَلّمٍ وتَفَقّهٍ، وكأنّه لمْ يَسْتكمِلْ أنْ يُقالَ لهُ: (عالمٌ)»[1]. فإنّ (علمٌ) بالرّفع دلالة على معنى ثبوت الصفة واستقرارها و (علمَ) بالنصب دلالة على معنى تجدد الصفة وحدوثها[2]. أي أنّ في صوت الرفع معنىً ليس في صوت النصب. وعبارة سيبويه: «ولـمْ يَجُزْ لكَ أنْ تَجْعَلَ المَنْصُوبَ بِمَنْزِلةِ المَرْفُوعِ»[3].

وتبيّن لسيبويه أنّ لِلْعلامةِ الأعرابية وظيفةً أخرى، هي التفريق بَيْن زمن وآخر، فصَوتُ (النصب) في جملة (حَسِبْتُه شَتَمنِي فَأثبَ عَلَيْهِ) إشعارٌ بأنّ (الوثوبَ) لمْ يَقَعْ بَعْدُ وإذا كان الوثوبُ قد وقع فليس إلاّ الرفع وعبارة سيبويه: «وتَقُولُ: (حَسِبْتُه شَتَمنِي فَأثِبَ عَلَيْهِ)، إذا لمْ يكُنْ (الوثوبُ) واقعاً، ومَعْناهُ (أنْ لوْ شَتَمتِني لَوَثَبْتُ عَليه). وإنْ كانَ (الوثوبُ) قَدْ وَقَعَ فَليسَ إلاّ الرّفْعُ»[4].

ومنه دلالة (اسم الفاعل) على الاستقبال إذا كان منوناً وعلى المُضي بغير التنوين في نحو: (هذا ضاربٌ عَبْدَ اللّهِ) أي (سيَضْرِبُه) و (هذا ضاربُ عَبْدِ اللّهِ) أي (ضَرَبَهُ). قال سيبويه: «فإذا أخْبَر أنّ الفِعْلَ قَدْ وَقَع وانْقَطَـع فَهُو بِغَيْرِ التّنْوين البتّة»[5]. وذكر: «أنّ (العلامات الأعرابية) تُحدّد وظيفة الكلمة في التركيب النحوي قال: «وذَلِكَ قَوْلُك: (ضَرَبَ عَبْدُ اللّهِ زَيْداً) فـ (عَبْدُ اللّهِ) ارتَفَع هَهُنا كما ارْتَفَع في (ذَهَبَ)، وشَغَلْتَ (ضَرَبَ) بهِ كما شَغَلْتَ بِهِ (ذَهَبَ) وانْتَصَب (زيدٌ) لأنّه مفعولٌ تعدّى إليه فِعْلُ الفاعِلِ[6]. فهذه العلامات هي

(1) الكتاب: 1/361 ـ 362.
(2) ينظر: معاني النحو: 1/33ذـ 38. في تفصيل ذلك.
(3) الكتاب: 1/331.
(4) الكتاب: 3/36.
(5) الكتاب: 1/171.
(6) الكتاب: 1/34.

وسائل إيحائية نشعر من خلالها بوظيفة الكلمة فهي: «ولا شك نموذج مثالي للترابط الإيحائي بين الإشكال، الذي يحصل في عقل المتكلم»[1].

أمّا التغييرات الصوتية، التي تخص البنية الداخلية للكلمة فليست للعلاقات القائمة بين أجـزاء التركيب النحوي أثر في تحديدها وإنّما هي مواد استُعيرت من المعجم مع أصواتها، غير أنّ هذا لا يعني انتفاء أثرها الدلالي في السياق العام للتركيب ومن ذلك (صُدْق) بضم (الصاد) للجميع، والواحدُ (صَدْق). قال سيبويه: «وسَمِعْتُ مِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (قَوْمٌ صُدْقُ اللّقاءِ) والواحدُ (صَدْقُ اللّقاءِ)»[2]. ومثله (أنّ (بفتح الهمزة و (إنّ) بكسرها. قال: «وتَقُولُ: (أمّا إنّهُ ذاهبٌ) و (أمّا أنّهُ مُنْطَلِقٌ)، فسَألْتُ الخَلِيلَ عَنْ ذَلِكَ فَقالَ: إذا قالَ (أمّا أنّهُ مُنْطَلِقٌ) فإنّه يجعله كقولك: (حَقّاً أنّهُ مُنْطَلِقٌ)، وإذا قال: (أمّا إنّه مُنْطَلِقٌ) فإنّه بِمَنْزِلةِ قولِهِ: (ألا) كأنّكَ قُلْتَ: (ألا إنّه ذَاهِبٌ). وتَقُولُ: (أمّا واللّهِ أنّه ذاهبٌ) كأنّكَ قُلْتَ: (قَدْ عَلِمْتُ،وَاللّهِ أنّه ذَاهِبٌ). وإذا قُلْتَ: (أمّا واللّهِ إنّه ذَاهِبٌ) كأنّكَ قُلْتَ: (ألا إنّهُ وَاللّهِ ذَاهِبٌ)»[3].

فاهتمام سيبويه بالعلامات الصوتية، التي تشمل (العلامات الأعرابية وأصوات البنية الداخلية للمفردة اللغوية) نابع من نظرته إلى العلاقة القائمة بين النظام الصوتي، والنظام الصرفي. وهذه الحقيقة أكّدها المنهج الوصفي الحديث الذي يرى «أنّ علم النحو وعلم الصوت سمتان مميزتان لبنية علم اللغة، والعلاقة بينهما علاقة داخلية، وعلى الباحث اللغوي أنْ يوجه اهتمامه لهذه العلاقة»[4].

---

(1) علم اللغة العام: (دي سوسير): 156.

(2) الكتاب: 3/128.

(3) الكتاب: 3/122.

(4) Introductin To theoritical Linguistics; p. 144.

المطابقة:

قرينة لفظية لبيان العلاقة الناشئة بين أجزاء الكَلِم في السياق، وبها: «تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب التي تتطلبها. وبدونها تتفكك العُرى، وتصبح الكلمات المتراصّة منعزلة بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال»[1]. والتعليق السياقي يقتضي المطابقة بين أجزاء معيّنة في السياق في بعض النواحي الآتية[2]:

العلامة الأعرابية.

الشخص (التكلم، والخطاب، والغيبة).

العدد (الأفراد، والتثنية، والجمع).

الجنس (التذكير، والتأنيث).

التعيين (التعريف والتنكير).

وأمرُ المطابقة بين أجزاء معينة في السياق «سمة عامة في لغات عديدة من لغات العالم في العدد، والجنس، والشخص»[3].

والمُلاحظ أنّ سيبويه اهتمّ في منهجه الوصفي لدراسة التركيب النحوي، من جانبه الشكلي بهذه القرينة اللفظية، ومنها (العلامة الأعرابية) ويظهر ذلك جلياً في قوله: «وممّا يُختار فيه النّصْبُ لِنَصْبِ الأوّلِ ويكونُ الحَرْفُ الذي بَيْنَ الأوّلِ والآخِرِ بِمَنْزِلةِ (الواوِ) و (الفاءِ) و (ثُمَّ) قَوْلُكَ: (لقيتُ القَومَ كلَّهم حتّى عَبْدَ اللَّهِ لقيتُهُ)...»[4]. ومثله ما ذكره في البدل قوله: (فالبدلُ أنْ تَقُولُ: (ضُرِبَ عَبْدُ اللّهِ ظَهْرُهُ وبَطْنُهُ...»)[5].

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها: 213.

(2) ينظر: مناهج البحث في اللغة: 238.

(3) Introduction To Theoritical Linguistics; p. 240.

(4) الكتاب: 1/96.

(5) الكتاب: 1/158.

وبيّن المُطابقة الجارية بين أجزاء الكلِم في الشخص (التكلم والخطاب والغيبة)، وعقد لها باباً أسماهُ (باب علامات المضمرين المرفوعين) ذكر فيه الضمائر بأنواعها، والمطابقة الحاصلة من حيثُ الشخصُ والعددُ والنَّوعُ[1].

وكلامه على الضمائر يوحي باستقصاء دقيق لكيفية استعمال العرب لها على وفق نظام متكامل يضفي عليها صفة الانسجام الحاصل بين استعمال الضمائر، وطبيعة بناء التركيب العربي. ومن ذلك قوله: «اعلم أنّ المَفْعُولَ الثاني قَدْ تكونُ علامتُه إذا أُضْمِرَ في هذا البابِ العلامةُ التي لا تَقَعُ (إيّا) مَوْقِعَها. وقَدْ تكونُ علامته إذا أُضْمِرَ (إيّا) فأمّا علامةُ الثاني التي لا تقع (إيّا) موقعَها فَقَوْلُك: (أُعْطانِيهِ) و (أَعْطانِيكَ) فهذا هكذا إذا بدأ المُتكلّم بِنَفْسِهِ. فَإنْ بَدَأَ بالمُخاطَبِ قَبْلَ نَفْسِهِ فقال: «أعْطاكَني»)، أو بَدأ بالغَائِبِ قِبْلَ نَفْسِه فَقالَ (قَدْ أعْطاهُوني) فَهُوَ قَبيحٌ لا تكلّم بِهِ العَرَبُ، ولكنّ النحويينَ قاسُوه، وإنّما قُبْحُ عِنْدَ العَرَبِ كراهيةَ أنْ يَبْدأ المُتكلّم في هذا المَوْضِعِ بالأبْعَدِ قَبْلَ الأقْرَبِ ولكنْ تَقولُ: (أعْطاكَ إيّاي) و (أعْطاهُ إيّاي) فهذا كلامُ العَرَبِ...»[2]. فكلامه على كيفية استعمال العرب للضمائر في هذا الباب يَنمّ على الالتزام الكامل بالمنهج الوصفي في الصدور عن كلام العرب وجعله أساساً في الاستقراء والقياس.

وتحدث عن المطابقة في العدد: (الأفراد والتثنية والجمع) بين أجزاء الكلم في السياق بقوله: «واعلم أن التّثنيةَ إذا لحقتِ الأفعالَ المضارعة علامةً للفاعلَيْن لحِقَتْها (ألفٌ ونونٌ) ولمْ تكُنْ (الألفُ) حرفُ الأعرابِ، لأنّك لمْ تُرد أنْ تُثنّي (يَفْعل) هذا البناءَ فتضمّ إليه (يفعلَ) آخَر»[3]. وكلامه واضح من أنّه لا يقصد بهذه التثنية، أو الجمع تثنية الفعل كما يُثنّى الاسم ولا يُجمع كما

---

(1) ينظر: الكتاب: 2/350 ـ 352.
(2) الكتاب: 2/363 ـ 364.
(3) الكتاب: 1/19.

يُجمع الاسم، لأنّ الفعلَ لا يُثنّى ولا يُجمع بل إنما يُراد بـ (الألف) أنْ تكونَ دليلاً على أنّ المسنَد إليه مُثنّى وبـ (الواو) على أنّ المسند إليه جمع»[1].

وذكر المطابقة العددية بين الصفة والموصوف في النعت السببي بقوله: «قالَ الخليلُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فإنْ ثَنّيتَ أو جَمَعْتُ فإنّ الأحْسَنَ أنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُرَشيّانِ أبَواهُ) و (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَهْلُونَ أصْحَابُهُ) تَجْعَلُهُ اسماً بِمَنْزِلةِ قَوْلِكَ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَزٌّ صُفَتُهُ)»[2].

وليست المطابقة في الجنس (التذكير والتأنيث) بأقلّ أهميّة من سابقتها لذلك فقد أدرجها سيبويه ضمن تحليله الشكلي لوصف العلاقات اللفظية في التركيب النحوي. ومن ذلك تأنيث الفعل لمطابقة الفاعل المؤنّث. قال سيبويه: (وسَمِعْنا مِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُول ممّن يُوثَق بِهِ (اجْتَمَعتْ أهْلُ اليَمامَةِ) لأنّه يَقُولُ في كلامِهِ: (اجْتَمَعَتِ اليَمامَةُ) فأنّثَ الفِعْلَ في اللّفظِ إذ جَعَلَهُ في اللّفْظِ لليمَامةِ. فَتَرْكُ اللّفظِ يَكُونُ على ما يَكُونُ عليه في سَعَةِ الكلامِ»[3].

والمطابقة بين ضمير الفاعل المتصل بالفعل ومرجعه واجبة في النوع كما هي واجبة في العدد، وقد وضح سيبويه هذه الحقيقة بقوله: «فإنْ بَدأتَ بالاسم قُلْتَ: (نِسَاؤكَ قُلْنَ ذَاكَ) كما قُلْتَ: (قَومُك قَالُوا ذَاكَ) وتَقُول: (جَارِيتَاكَ قَالتَا) كما تَقُولُ: (أبَواكَ قالا) لأنّ في (قُلْنَ) و (قَالتَا) إضماراً كما كانَ في (قَالا) و (قَالُوا)»[4].

أمّا المطابقة في التعيين (التعريف والتنكير) فربّما تظهر بشكل أبْيَن بَيْنَ الصفة والموصوف، والذي يقودني إلى مثل هذا القول، أنّ سيبويه أكّد في مواضع متعددة من كتابه ما ذهبت إليه. ومن ذلك قوله: «واعلم أنّ صفاتِ

(1) إسناد الفصل: 67.
(2) الكتاب: 2/41.
(3) الكتاب: 1/53.
(4) الكتاب: 2/37 ـ 38.

المَعْرِفَةِ تَجْرِي مِنَ المَعْرِفَةِ مَجْرى صفاتِ النكرةِ مِنَ النكرةِ، وَذلكَ قَوْلُكَ: (مَرَرْتُ بِأَخَوَيْك الطّويلَيْنِ) فليسَ في هذا إلاّ الجرُّ كما ليسَ في قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ طَويلٍ)، إلاّ الجرُّ»[1]. فالمطابقةُ حاصلة بينهما في التعيين، والعلامة الأعرابية. قال في موضع آخر من كتابه: «لأنّ الصّفةَ المَعْرِفَةَ تَجْري على المَعْرِفَةِ كمَجْرى الصّفَةِ النكرةِ على النكرةِ»[2].

إنّ اهتمام سيبويه بظاهرة التطابق، وكونها قرينة لفظية، تظهر وظيفتها جليّة في السياق، يكشف عن حقيقة منهجه الوصفي وسبقها الدراسة اللغوية الحديثة[3]. التي تتخذ من المطابقة وسيلة في التحليل الشكلي للتراكيب النحوية[4].

الـــربـــط:

سمة غالبة للتركيب النحوي في اللغة العربية، وقرينة لفظية تربط بين أجزاء الكلم في السياق، ووسائل الربط في العربية متعددة، ومتنوعة، الأمر الذي حمل بعض الباحثين على القول: «لا نغالي حين نقرر أنّ اللغة العربية لغة الوصل، ففيها من أدوات الرّبط ما لا تكاد تراه في غيرها»[5].

ويطلق سيبويه تسمية (التعليق) للدلالة على وسيلة الربط، وينقل جواب الخليل عن سؤاله عن الربط بـ (إذا) الفجائية في قوله تعالى: ﴿وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدّمَتْ أَيْدِيهِم إذا هُمْ يَقْنَطُون»[6]: «هذا الكلام معلق بالكلام

---

(1) الكتاب: 2/8.

(2) الكتاب: 2/20.

(3) ينظر: الظواهر اللغوية في التراث العربي: 193، 195، وأصول التفكير النحوي: 351.

(4) Introduction To Theoritical Linguistics; p. 240.

(5) من أسرار اللغة: 327.

(6) الروم: 36.

الأول كما كانت (الفاء) معلقة بالكلام الأول»[1]. وتابع سيبويه نحاة كثيرون استعملوا (التعليق) للتعبير عن هذه الوسيلة اللّغويّة المحسوسة: «الربط»[2].

والربط في العربية نوعان: الربط المعنوي، والربط اللفظي. أمّا الربط المعنوي فيكون في الإسناد لربط الفاعل بفعله، والخبر المفرد بالمبتدأ، فلا حاجةَ للإسناد إلى رابط لفظي «لأن «اتخاذ المسند بالمسند إليه أقوى من أيّ رابط آخر»[3]. والرّبط اللفظي المقصود هنا وأدواته هي[4]:

الربط بالاسم: ويشمل: الضمير، والاسم الظاهر، واسم الإشارة، واسم الشرط، وإذا الفجائية و (أل).

الربط بالحرف: ويشمل: الفاء، والواو، وحرف الشرط، وحروف رابطة أُخر.

وسأتناول هنا جانباً من الأمثلة التي تخص الربط اللفظي، الذي أشار إليه سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه.

فمن الربط بالاسم، الربط بـ (الضمير): يرى معظم النحاة أنّ (الضمير) هو الأصل في الربط، ولهذا يربط به مذكوراً ومحذوفاً»[5]. ومن أمثلة الكتاب عن الربط بالضمير: «فإنْ قُلْتَ: (زيدٌ كَمْ مرةً رَأَيْتَ؟) فهُوَ ضَعِيفٌ، إلاّ أنْ (تُدْخِلَ (الهاءَ). . . »[6].

ويدلّ كلام سيبويه على حسه اللغوي العميق بنظام الجملة العربية، وأُسس العلاقة القائمة بين أجزاء هذا النظام، وأنّ بالجملة العربية حاجة إلى

---

(1) الكتاب: 3/64.
(2) ينظر: سر صناعة الإعراب: 1/252، ودلائل الإعجاز: 42 ـ 43.
(3) الربط في الجملة العربية: 36.
(4) الربط في الجملة العربية: 50.
(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1/91، والمغني: 2/50 ـ 51.
(6) الكتاب: 1/127.

(الربط)، الذي هو جزءٍ من هذه العلاقة، ولولا (الربط) لأصابَ الكلامُ الضّعفَ والغموضَ. فليست اللغة «في حقيقة أمرها إلاّ نظاماً من الكلمات التي ارتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً تحتمه قوانين معينة لكل لغة»[1].

وقد تقدمت إشارة سيبويه إلى الربط بـ (إذا) الفجائية وعدّه ما بعدها معلقاً بالكلام الأول.

ومن الربط بالحرف، الربط بـ (الفاء) الواقعة في جواب الشرط، فذهب سيبويه: «أنّه لا يكونُ جوابُ الجزاءِ إلاّ بـ (فِعْلٍ) أو بـ (الفاءِ)[2]. وذكر ربط الجواب بـ (الفاء) في قوله: «وأمّا الجوابُ بـ (الفاءِ) فقَوْلُكَ: (إنْ تَأتِنِي فَأنا صَاحِبُكَ)»[3].

وجملة الجواب الإسمية يجب ربطها بـ (الفاء) لأنّها لا تصلح أنْ تكونَ شرطاً لزوال المناسبة اللفظية بين الجواب والشرط، فيكون الرّبط بينهما بـ (الفاء) لزوماً فلا يجوز حذفها إلاّ اضْطِراراً في الشعر وإلى ذلك ذهب سيبويه: في قوله: «وسألْتُه ـ أي سَألْتُ الخَليلَ ـ عَنْ قَوْلِهِ: (إنْ تأتني أنا كريمٌ) فَقال: لا يكونُ هذا إلاّ أنْ يَضْطرّ شاعرٌ، مِنْ قِبَلِ أنّ (أنا كريمٌ) يكونُ كلاماً مبتدأً و (الفاء) و (إذا) لا يكُونانِ إلاّ مُعلّقَيْنِ بِما قَبْلَهُما، فكرهُوا أنْ يكونَ هذا جواباً حيثُ لمْ يُشْبه (الفاءَ)»[4].

ومنه الربط بحرف الشرط (إنْ) وهو يدخل على جُملتينِ فِعْلِيّتينِ، وإنّ دخول هذه الأداة، تجعل إحدى الجملتين شرطاً والأُخرى جواباً، وإنّ عملَ (إنْ) الشرطية في ربط جملة الجواب بالشرط، لا يتحقق إلاّ إذا كان جواب الشرط على الأصل، أي فِعْلاً، وذهب سيبويه إلى أنّ الأداةَ عمِلت في

---

(1) من أسرار اللغة: 295.
(2) الكتاب: 3/63.
(3) الكتاب: 3/63.
(4) الكتاب: 3/64.

الشرط، وأنّ الأداةَ والشرط معاً عَمِلا في الجواب. قال: «واعلم أنّ حُروفَ الجَزاءِ تَجْزِم الأفْعَالَ ويَنْجَزمُ الجَوابُ بِما قَبْلَهُ، وزَعَم الخليلُ أنّكَ إذا قُلْتَ: (إنْ تَأتِنِي آتِكَ) فـ (آتِكَ) انْجَزَمَتْ بـ (إنْ تَأتني) كما تَنْجزمُ إذا كانَتْ جواباً للأمْرِ حِينَ قُلْتَ: (ائْتِني آتِكَ)»[1]. وإنْ كانَ الجواب بغير الفعل، لمْ تَعُدْ الأداة قادرة على ربط الجواب، فوجب ربطه بـ (الفاء) أو بـ (إذا) كما تبين ذلك من كلام سيبويه. وفي الكتاب مواضع أُخَر فيها بيانٌ لأثر ربط أجزاء الكلِم بعضها ببعض بالحروف[2].

يتضح مما سبق أنّ «الربط» عنصرٌ أساسيٌّ لإضفاء سمة التماسك الشكلي للكلام، وهو مبدأ يؤكده المنهج الوصفي الحديث[3].

التضـــام:

المراد بالتضام «أنْ تستلزم وحدة نحوية في التركيب ظهور وحدة نحوية أخرى»[4]. وهو وسيلة شكلية لوصف بنية التراكيب النحوية، وتحليل بنيتها، ذلك أنّ أجزاء الجملة الواحدة تحتاج بعضها إلى بعض في علاقة اعتمادية وتعرف هذه الوسيلة في الدرس اللغويّ الحديث بـ (قواعد الحالات المتناهية) وهي القواعد التي تحدد العلاقة «بين خُطى متعددة، كلّ خطوة منها تعتمد على الخطوة التي تليها»[5]. كاعتماد الفعل على الفاعل في الجملة الفعلية، واعتماد المبتدأ على الخبر في الجملة الإسمية، واعتماد حرف الجر على المجرور، والمضاف على المضاف إليه. فهذه العلاقات الاعتمادية التي تعرف بـ (التضام) تكاد تكون شائعة في معظم لغات العالـم.

---

(1) الكتاب: 3/62 ـ 63.

(2) ينظر: الكتاب: 3/104 ـ 109.

(3) ينظر: اللغة والمعنى والسياق: 219 ـ 220.

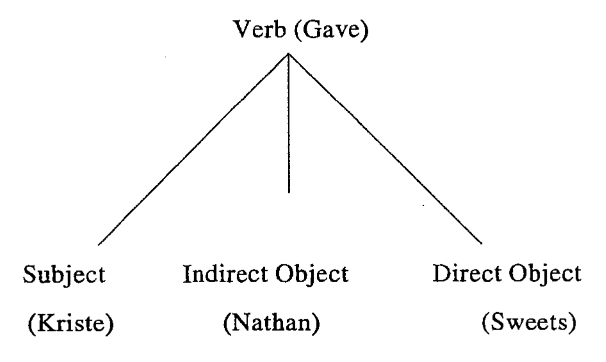
(4) Discovering Grammar; p. 123.

(5) جوانب من نظرية النحو: 9.

ففي اللغة الإنكليزية (المفعول المباشر Direct Object) و (المفعول به غير المباشر ـ Indirect Object) و (الفاعل ـ Subject) على سبيل المثال تعتمد كلّها على الفعل المتعدي (Gave ـ أعطى) في جملة[1]:

Kriste Gave Nathan Sweets

كرستي أعطَتْ ناثان حَلْوَى



فبالطريقة نفسها يمكن تحليل بنية الجملة، أو تفسير كيفية جذب وحدة نحوية لوحدة نحوية أُخرى إلى مدارها.

وهذه الطريقة في وصف أجزاء الجملة وتحليل بنيتها واضحة في كتاب سيبويه، منها ما ذكره في (باب المسند والمسند إليه) إذ يفهم بأنّ هذين الركنين الأساسيين مُتضامان: «وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ مِنهُما عَنِ الآخَرِ، ولا يَجِدُ المُتكلّم مِنْهُ بُدّاً»[2].

وبيّن أنّ الجملة الحاوية على الفعل المتعدي لا يمكن الاقتصار فيها على الفاعل، لحاجة الفعل إلى المفعول به. قال: «وذَلِكَ قَوْلُكَ: (ضَرَبَ عَبْدُ اللّهِ زَيْداً) فـ (عَبْدُ اللّهِ) ارْتَفَعَ ههنا كما ارْتَفَعَ في (ذَهَبَ)، وشَغَلْتَ

---

(1) Discovering Grammar; p. 122.

(2) الكتاب: 1/23.

(ضَرَبَ) بِهِ كما شَغَلْتَ بِهِ (ذَهَبَ) وانْتَصَبَ (زيدٌ) لأنّه مَفْعولٌ تَعدّى إليه فِعْلُ الفاعِلِ»[1]. فالفاعل (عَبْدُ اللّهِ) والمفعول به و (زَيْداً) يعتمدان في ظهورهما على الفعل المتعدي (ضَرَبَ).

وذهب سيبويه، في سياق منهجه الوصفي في التحليل الشكلي للتراكيب اللغوية، وبيان العلاقات اللفظية القائمة على أساس الاعتماد، إلى وصف التضام الإلزامي الحاصل بين بعض الوحدات النحوية، بأنّ الواحدة منهما متممة للأُخرى. ومن ذلك التضام الحاصل بين الصفة والموصول قال: «وَذَلِكَ أَنّكَ لَوْ احْتَجْتَ إلى أَنْ تَنْعَتَ فقُلْتَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) وَأَنْتَ تُرِيدُ (الأحْمَرَ) وَهُوَ لاَ يُعْرِفُ حتّى تَقُولَ (الأحْمَرِ)، لمْ يَكُنْ تم الاسم فَهُوَ يَجْري مَنْعُوتاً مَجْرَى (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، . إذا كانَ يُعْرَفُ وَحْدَهُ، فَصارَ (الأحْمَرُ) كأنّه مِنْ صِلَتِهِ»[2].

ومنه التضام بين الصلة والموصول. قال في تفسيره لجملة: (أأخواكَ اللّذانِ رَأيتُ؟) «لأنّ (رَأيتُ) صلةٌ (للّذينَ) وبِهِ يتمُّ اسماً، فكأنّك قُلْتَ (أأخواكَ صاحبانا؟)»[3].

ومثله التضام بين الجّار والمجرور وقد جاء في قوله: «لأنّه قبيحٌ أنْ تَفْصِلَ بَيْنَ الجَارِ والمَجْرُورِ، لأنّ المَجْرُورَ داخِلٌ في الجَارِ، فَصَارا كأنّهما كلمة واحدة»[4]. والتضام لازِمٌ بين المضاف، والمضاف إليه. قال: «وتَقُولُ: (غُلامَ مَنْ تَضْرِبِ أَضْرِبْهُ)، لأنّ ما يُضاف إلى (مَنْ) بِمَنْزِلةِ (مَنْ)»[5]. وقولُه: «كما يُضَمّ المُضافُ إليه إلى المُضَافِ»[6].

---

(1) الكتاب: 1/34.
(2) الكتاب: 1/88.
(3) الكتاب: 1/128.
(4) الكتاب: 2/164.
(5) الكتاب: 3/82.
(6) الكتاب: 2/268، وينظر في قريب منه: 2/226.

وربط في هذا المجال بين قرينة التضام واختصاص الأدوات، فَمِنَ الأدوات ما يختص بالأفعال، ولا يجوز أنْ يليها الاسم. قال: «وذَلِكَ أنّ مِنَ الحُرُوفِ حُرُوفاً لا يُذْكَرُ بَعْدَها إلاّ الفِعْل»[1].

وذكر أنّ ممّا لا يليه إلاّ الفِعْل: (قد، وسوف، ولمّا) ونحوهن، ولو دخلتْ هذه الحروف على الأسماء اختلّ نظام الجملة العربية. قال: «ولَوْ قُلْتَ: (سَوْفَ زَيْداً أَضْرِبْ) لمْ يَحْسُنْ، أو (قَدْ زَيْداً لَقِيْتُ) لمْ يَحْسُنْ»[2].

ومنه قوله: «ألا تَرى أنّكَ لا تَقُولُ: (جِئْتُكَ كيْ زيدٌ يقولَ ذاكَ) ولا (خِفْتُ أنْ زيدٌ يَقُولَ ذاكَ) فلا يجوز أنْ تَفْصِلَ بَيْنَ الفِعْلِ والعامِلِ فيهِ بالاسم»[3]. وكذلك الأدوات المختصة بالأسماء لا يجوز أنْ يليها الفعل قال: «كما لا يَجُوزُ أنْ تَفْصِلَ بَيْنَ الاسْمِ وبَيْنَ (إنّ وأخَواتها) بفِعْلٍ»[4].

والمُلاحظ أن سيبويه يهدف من خلال بحثه عن التضام تحليل العلاقات الشكلية بين أجزاء الكلِم، والكشف عن طبيعة ائتلاف أجزاء الجملة الواحدة فيما بينها لحصول الفهم، وهذا الهدف هو ما يسعى إليه المنهج الوصفي الحديث، الذي يذهب إلى أنّ «فهم الجملة إنّما يتمّ عن طريق العلاقات التي تربط بين أجزائها»[5]. وتبيّن لسيبويه أنّ نظام الجملة العربية لا يبيح الفصل بين الأجزاء المُؤتلفة ضمن قرينة التضام.

التنغيم:

يدخل التنغيم «في إطار التحليل الشكلي للعلاقات التي تربط بين أجزاء

---

(1) الكتاب: 1/98.
(2) الكتاب: 1/98.
(3) الكتاب: 3/110.
(4) الكتاب: 3/110.
(5) An Introduction To Descriptive Linguistics; p. 150.

الكلم»[1]. فهو «سمة مميزة للجمل المتشابهة في الشكل والمتباينة في الدلالة»[2].

ويُقصد بالتنغيم «تنوع الأصوات بين الارتفاع والانخفاض في أثناء الكلام»[3]. وهذا التنوع إنّما يأتي «نتيجة اهتزاز الوترين الصوتين، فيتولّد من ذلك نغمة صوتية، وتتفاوت درجة النغمة الصوتية بَيْنَ عُلوٍّ وهُبوطٍ اعتماداً على طبيعة اهتزاز الوترين»[4].

فالتنغيم إذَنْ تنوّع في طبقة الصوت، يأتي لتنظيم علاقة الوحدات اللغوية في السياق وهو «الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق»[5].

ويؤدّي نظام التنغيم في اللغات «وظيفة نحوية مهمة، فهو الوسيلة المثالية، التي تخدم علم اللغة الوصفي، ويظهر أثره بوضوح في مجال دراسة التراكيب»[6].

فلو أردنا في اللغة الإنكليزية أنّ نُعبّر بجملة واحدة عن دلالتين متباينتين، فالتنغيم قادر على القيام بهذه الوظيفة النحوية في نحو[7]:

«جون لا يأتي هذه الليلة» John Isnt Coming To Night

فلّو استقرّت النغمة الصاعدة على كلمة (John)، فإن دلالة الجملة توحي بأنّ شخصاً آخر يأتي غير (جون). وإذا كانت النغمة الصاعدة مستقرة على كلمة (To Night) فإن دلالة الجملة تتغير، وتوحي بأنّ (جون) يأتي في وقت آخر غير هذه الليلة.

---

(1) Linguistics; Cristal; p. 202.

(2) Introducing Applied Linguistics; p. 167.

(3) سيكولوجية اللغة: 77.

(4) Aspect Of Language Study; p. 175.

(5) اللغة العربية معناها ومبناها: 226.

(6) An Introduction To Descriptive Linguistics; p. 176.

(7) Introducing Applied Linguistica; p. 167.

ويظهر أثر التباين النغمي في تحديد طبيعة التراكيب النحوية، والمعاني، التي تؤدّيها إذْ «بتغير معناها النحوي والدلالي مع كلّ نغمة بين الاستفهام، والتوكيد، والإثبات لمعاني الحزن، والفرح، والشك، والتأنيب، والاعتراض، والتحقير، حيث تكون النغمة هي العنصر الوحيد، الذي تتسبب عنه هذه المعاني. لأنّ هذه الجمل لم تتعرّض لتغيير في بنيتها، ولم يُضَفْ إليها، أو يُستخرج منها شيء، ولم يتغيّر فيها إلاّ التنغيم»[1].

وتنبّه سيبويه في منهجه الوصفي إلى أثر هذه القرينة اللفظية في تحليل العلاقات الشكلية بين الوحدات اللغوية في السياق، وبين وظيفته النحوية في تغيير دلالات التراكيب، وفي الانتقال من باب نحوي إلى آخر بارتفاع درجة التنغيم وانخفاضها في أثناء النطق بالجملة. إذ يؤدي التنغيم في اللغة العربية وظيفة نحوية مهمة «يستعمل للتفريق بين المعاني المختلفة للجملة الواحدة»[2]. قال سيبويه في تحليله لبيت جرير[3]:

أعَبْداً حَلّ في شُعَبَي غَرِيباً   أَلُؤماً لا أبالَكَ واغتِرابا؛

«وأمّا (عَبْداً) فيكُونُ على ضَرْبَيْنِ: إنْ شِئْتَ على النّداءِ، وإنّ شِئْتَ على قولِهِ: (أَتَفْتَخِرُ عَبْداً) ثُمّ حذف الفعل»[4]. فطبيعة النغمة الصوتية هي التي تنقل الكلام من (النّداء) إلى (الاستفهام). ومنه: «وقد تقول: (تاللّهِ!) وفيها معنى التعجب»[5]. والمعروف أنّ (تاللّهِ) أُسلوب يفيد الحَلِفَ والتوكيدَ غير أنّ النغمة الصوتية تنقلها إلى باب نحوي آخر هو (التعجب)، ولا يمكن أنْ يظهر ذلك إلاّ في اللغة المنطوقة. ومثله جملة: (ما أنْتَ وعَبْدُ اللّهِ) فهي تفيد التحقير والتعظيم تِبْعاً للنغمة، التي تقال بها الجملة. قال سيبويه: «كأنّكَ

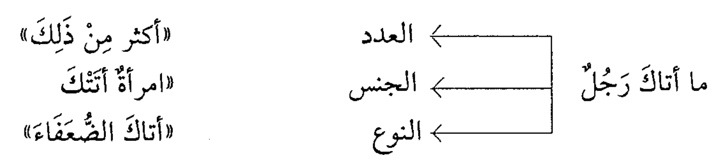
---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها: 228.
(2) علم اللغة بين التراث والمعاصرة: 42.
(3) ديوان جرير: 62.
(4) الكتاب: 1/339.
(5) الكتاب: 3/497.

قُلْتَ: (ما أنْتَ وما عَبْدُ اللّهِ) وَأنْتَ تُريدُ أنْ تُحَقِّرَ أمْرَهُ أوْ ترفع أمْرَهُ»[1].

وثمّة علاقة وثيقة بين التنغيم والتغيرات، التي تطرأ على حركات المتكلم في نحو: التحديق، والتغيرات الوجهية، التي توحي بدلالة معينة يوم المتكلم التعبير عنها، كالتعجب، والفخر، والتحقير وغيرها لجملة ذات بنية سطحية واحدة. ويرى (جومسكي): «أنّ البنية السطحية هي التي تقرر، من خلال التنغيم، ماهية المعلومات الجديدة أو الهامّة،التي تحتويها الجملة، وكذلك ما تتضمنه من مفترضات مسبقة»[2].

وتبيّن لنا من خلال الأمثلة، التي سبقت الإشارة إليها كيف أنّ سيبويه جعل التنغيم مَلْحَظاً وصفياً في تحديد الدلالات، التي تتضمنها الجملة الواحدة، ولعلَّ الصورة تبدو أوضح في جملة: «ما أتاكَ رَجُلُ» إذْ يمكن التعبير بها عن العدد، والجنس، والنوع من خلال تبايُن النغمة، التي تنسجم مع الغرض الذي يريد المتكلم إبلاغه للسامع. قال سيبويه: «يَقُولُ الرّجُلُ: (أتاني رَجُلٌ) يريد واحِداً في العَددِ لا اثنين فيُقال: (ما أتاكَ رَجُلٌ) أي أتاكَ أكثرُ مِنْ ذلِكَ أو يَقُولُ: (أتاني رَجُلٌ لا امرأةٌ) فيقال: (ما أتاكَ رَجُلٌ) أي (امرأةٌ أَتَتْكَ) ويقول: (أتاني اليومَ رَجُلٌ)، أي في قُوّتِهِ ونَفَاذِهِ. فتقولُ: (ما أتاكَ رَجُلٌ)، أي: (أتاكَ الضُّعَفَاءَ)[3]. فالدلالات الثلاثة التي تتضمنها الجملة الواحدة يوضحها سيبويه على النحو الآتي:



فبالنغمة المستوية تدل الجملة على (العدد)، لأنّ الصوت يستقر فوق

---

(1) الكتاب: 1/301.
(2) تشومسكي والثورة اللغوية: 141.
(3) الكتاب: 1/55.

إحدى درجات النغم و «هذه النغمة لا تُظهر أيّ إحساس من نحو السخرية أو التلهف أو الشعور بالمودة أو الإنزعاج»[1].

ولدلالة الجملة على (الجنس)، فإن النغمة تبدأ بالصعود من(أتاك)، لتستقر على (رجل). وعندما تتركز النغمة على كلمة (رجل)، وتهبط طبقة الصوت بشكل ملحوظ، فإن الدلالة تُوحي بتحديد (النوع)[2].

وربط سيبويه بين قرينة التنغيم والتعبير عن تباين زمن الجملة الواحدة قال: «وإذا قَالَ: (هُوَ يَفْعَلُ) أي هُوَ فِي حالِ فِعْلٍ، فإنّ نفيه (ما يَفْعَلُ). وإذا قالَ: (هُوَ يَفْعَلُ)، ولَمْ يَكُن الفِعْلُ واقعاً فَنَفيُه (لا يَفْعَلُ)»[3]. فبالنغمة المستوية تكون الأخبار عن حالِ الفِعْلِ، وبالنغمة الصاعدة تدلّ الجملة على عدم وقوع الفِعْلِ. ويمكن تصور ذلك على النحو الآتي:

هو يفعل

هو يفعل ← بالنغمة المستوية (ـــــ←) الآن (ما يفعل) نفيه

هو يفعل ← بالنغمة الصاعدة (ـــ↖) في المستقبل (لا يَفْعَلُ)

إنّ دراسة ظاهرة التنغيم في كتاب سيبويه تثبت أسبقية منهجه الوصفي، وصحة توجهاته في وضع نظرية لغويّة متكاملة، وفي إطار هذا الهم الصائب للّغة كان ينظر إلى القرائن المعنوية واللفظية على أنّها نظام يتحكم في

(1) Aspect Of Language Study; p. 17, 176.

(2) هذه الملاحظات قد لا تُعبّر عن رأي قاطع لعدم توفر الأجهزة الصوتية، التي تثبتها بشكل دقيق، بل هي محاولات ذاتية لتفسير كلام سيبويه. ومن المناسب الإشارة إلى أنّ الدكتور خليل عمايرة قد قسم مستويات النغمة ثلاثة أقسام: (النغمة الصاعدة، والهابطة، والمستوية). ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها: 309.

(3) الكتاب: 3/117.

العلاقات القائمة بين أجزاء التراكيب النحوية.

قواعد الاستبدال (قواعد الوصف البنيوي):

تميز (المنهج الوصفي الشكلي ـ Descriptive Structural Approach) بوصف التركيب النحوي من خلال تحليله إلى مكوناته المباشرة[1] Immediate Constituent Analysis.

وكان لكتاب بلومفيلد (اللغة) أكبر الأثر في الترويج لهذا الاتجاه في أمريكا[2].

وقد تركز اهتمام هذا المنهج على التركيب الشكلي أو البنية الظاهرية للغة، واستبعد في مجال دراسته المعاني استبعاداً كليّاً، وكان ذلك بتأثير (المدرسة السلوكية في علم النفس)[3]، الذي كان سائداً في أوربا وأمريكا، والذي كان يهتم بظاهرة السلوك وقد «ظهر تأثّر علماء اللغة بهذا المذهب بأنّهم أخذوا ينظرون إلى اللغة على أنّها مجموعة من العادات كغيرها من العادات السلوكيّة الأخرى»[4]. واعتمد (بلومفيلد) طريقة تحليل أجزاء الجملة إلى مكوناتها المباشرة، بدءاً بالوحدة اللغوية الكبرى (الجملة) وانتهاء بأصغر وحدة لغويّة[5].

---

(1) الألسنية العامة (علم اللغة الحديث) المبادىء والأعلام: 62.

(2) ينظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 109.

(3) تطورات الدراسة السلوكية على يد: واطسن (1878 ـ 1958)، الذي تأثّر بآراء (بافلوف) المشهور بتجاربه الاشتراطية. وترى هذه المدرسة أنّ اللغة استجابة للمنبهات، التي يقدمها المحيط فالمنبه السبب، والاستجابة أثره وأنّ تعلم المرء اللغة استجابة لمنبه خارجي، ونقل (بلومفيلد) هذا المفهوم إلى التحليل اللّغوي ويعتمد تحليل بلومفيلد السلوكي على مفهوم الكلمات أو التفوهات على أنّها منبهات واستجابات وأهمل الجانب المعنوي في التحليل. ينظر: علم الدلالة السلوكي: 41، 60، 65.

(4) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 110.

(5) Introduction To Theoritical Linguistics; p. 210.

ويمكن توضيح ذلك بالمثال الآتي:

(حَضَرَ الطّالِبُ إلى المَكْتَبَةِ) إذ تُحلّل هذه الجملة إلى الوحدات النحوية، التي تتألّف منها، وعلى هذا النحو:

ج	←	ف	+	شج
(حَضَرَ الطَّالبُ إلى المكتبةِ)		(حَضَرَ الطالبُ)	+	(إلى المكتبةِ)
ر ف	←	ف	+	ر أ
(حَضَرَ الطالبُ		(حَضَرَ)	+	(الطالبُ)
ر أ	←	تــع	+	أ
(الطالبُ)		(أ ل)	+	(طالبُ)
شج	←	ح	+	ر أ
(إلى المكتبةِ)		(إلى)	+	(مكتبةِ)
ر أ	←	تــع	+	أ
(المكتبة)		(أ ل)	+	(مكتبة)

ويشير الرمز (ج) إلى الجملة و (شج) إلى شبه الجملة و (رف) إلى ركن فعلي و (ف) إلى الفعل و (أ) إلى الاسم و (رأ) إلى ركن إسمي و (تع) إلى أداة التعريف و (ح) إلى الحرف. وتتخذ القاعدة التوليدية هذه الطريقة في وصف وتحليل بنية التراكيب النحوية إذ تُعاد كتابة التركيب النحوي بوضع «رمز يشير إلى عنصر معين من عناصر الكلام»[1]. ويتم استبدال كل رمز بالوحدات النحوية، التي تتضمنها الجملة. وقد تعرف هذه الطريقة في الوصف والتحليل بـ (قوانين الوصف البنيوي ـ Structral Description Rules) أو قوانين بنية العبارة ـ Phrase Structure Rules)، التي تعتمد أساساً على (قوانين إعادة الكتابة ـ Re - Writing Rules) في المنهج الشكلي.

ومن فوائدها أنّها تحلل العلاقات النحوية القائمة بين أجزاء التركيب،

(1) الألسنية (المبادىء والإعلام): 203.

ومنها بيان الموقع الوظيفي لكل وحدة نحوية ضمن سياق التركيب فـ (الطالب) في الجملة، التي سبقت الإشارة إليها مادة معجمية خارج السياق تنتمي إلى صنف (الاسم). أمّا ضمن السياق فيخضع لعلاقة نحوية هي (الإسناد)، وتضفي عليه هذه العلاقة مفهوماً وظيفياً، وسمة نحوية محددة عندما يقوم بدور الفاعل.

ويبحث المنهج الوصفي الشكلي عن علاقة أخرى تربط بين أجزاء وحدات التركيب، وهي (العلاقة الاعتمادية)، وتعني هذه العلاقة «أنّ ظهور بعض أجزاء الكلِم يعتمد على ظهور أجزاء أخرى، أو يكون سبباً في ظهور أجزاء أخرى»[1]. وتُعرف هذه العلاقة في المنهج الوصفي الحديث بـ (علاقة الانتقاء Selectional Relation) فظهوره الفعل يقتضي ظهور الفاعل، والمبتدأ يقتضي ظهور الخبر، وحرف الجر يقتضي ظهور الاسم المجرور، فعلى سبيل المثال أنّ الفعل (حَضَرَ) في الجملة، التي اخترتها بحاجة إلى انتقاء فاعل له وهو (الطالب) وحرف الجر (إلى) اقتضى انتقاء اسم مجرور له وهو (المكتبة) وقد أشرت إلى جانب من هذه العلاقة الشكلية في قرينة التضام.

ويستند المنهج الوصفي الشكلي إلى مبدأ آخر هو (قاعدة الاستبدال)، إذ يتسم «إدراج المفردات المعجمية المناسبة مكان الأصناف النحوية، التي تنتمي إليها»[2]، بعد تحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة، وضمن هذه القاعدة يمكن استبدال (الرّجُل) بـ (الطالِب) في الجملة المُشار إليها لأنّهما ينتميان إلى صنف واحد (الاسم)، ويقعان موقعاً واحداً (الفاعل)

حَضَرَ الطالبُ إلى المكتبةِ

الرَجُل

أو استبدال (المحاضرة) بـ (المكتبة) للسبب نفسه، ويُعدّ (المعجم) المصدر الرئيسي لرفد بنية الجملة بالمفردات اللغوية.

---

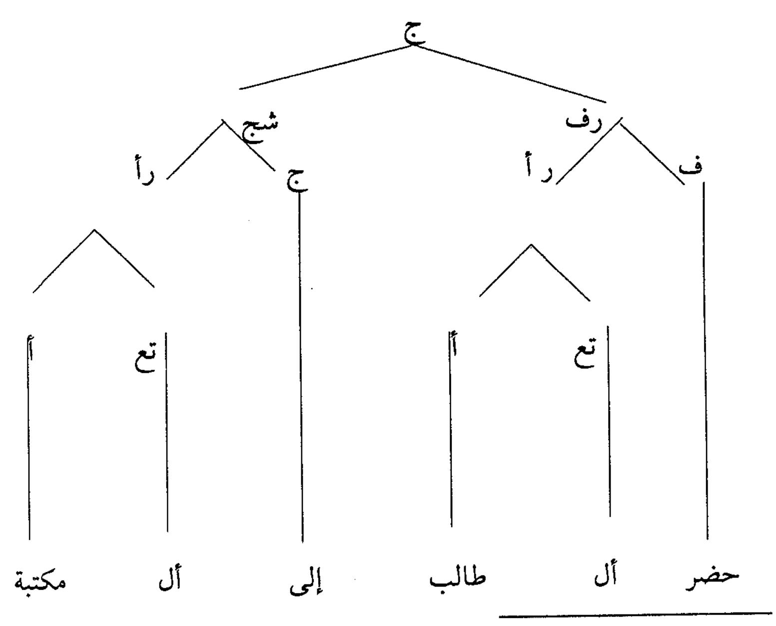
(1) جوانب من نظرية النحو: 589، 105.

(2) جوانب من نظرية النحو: 9.

وقاعدة الاستبدالِ هذه، التي اتّخذها المنهج الوصفي الشكلي سبيلاً لوصف التراكيب النحوية، وتحليلها تحقق هدفين أساسيين: أولهما: توليد جمل جديدة في اللغة تعبر عن القدرة اللغوية لمتكلم اللغة. والآخر: تصنيف أجزاء الكلام اعتماداً على موقعها في السياق الكلامي، وإمكانية استبدال وحدة نحوية بأُخرى.

وقد استفاد (جومسكي) من قاعدة الاستبدال بعد أنْ طوّرها في نظريته النحوية المعروفة بـ (القواعد التوليدية التحويلية[1] Generative Transformational Grammars).

غير أنّه اعتمد في تحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة على وفق طريقة (التخطيط الشجري Tree Diagram). فجملة: (حَضَرَ الطالبُ إلى المكتبةِ) يمكن إعانة كتابتها بطريقة (التخطيط الشجري) على النحو الآتي:



(1) ينظر: الألسنيّة (المبادىء والإعلام): 202، 203، 205.

وتظهر ضمن هذا التخطيط الشجري العلاقات القائمة بين أجزاء الجملة، والصنف الذي ينتمي إليه كلّ جزء، ويُستبدل كلّ عنصر نحوي بآخر في ضوء التماثل الشكلي والوظيفي، أو التماثل الوظيفي لتوليد جمل جديدة في اللّغة تُعبّر عن القدرة اللغوية لمتكلم اللغة. إنّ لقاعدة الاستبدال جذوراً عميقة في كتاب سيبويه إذ استند إليها في منهجه الوصفي لتحليل التراكيب النحوية ووصف بنيتها وعلى النحو الذي أُبيّنه.

(قواعد الاستبدال في كتاب سيبويه)

الاستبدال والتماثل الشكلي الوظيفي:

يؤكد المنهج الوصفي أنّ جمل اللغة ليست محدودة لأنّه «لا يُمكن أنْ تُعَدّ اللّغة لُغَة إذا استطعنا إحصاء جملها»[1]. وأنّ إمكانية توليد جمل جديدة، إنّما يتمّ عن طريق قاعدة الاستبدال، التي تكشف عن مهارة اللغوي الذي «يَسْتبدلُ الوحدات النحوية الواحدة بالأُخرى استناداً إلى وظيفة الوحدة النحوية في السياق والعلاقة، التي تربط بينها وبين الوحدات النحوية الأُخرى»[2].

واعتمد سيبويه على هذه القاعدة الشكلية في وصف التراكيب النحوية، إذ كان يتلمّس الأبعاد الداخلية للعلاقات النحوية بين أجزاء التركيب، التي يمكن استبدالها بغيرها، وكان يبغي من وراء ذلك التوصل إلى النظام الذهني لدى متكلم اللغة. فقد تبين له من خلال الملاحظة الدقيقة لخصائص التراكيب إمكانية استبدال المكونات النحوية المتشابهة في التصنيف والوظيفة بعضها ببعض في السياق، ومن ذلك ما ذكره في (باب الأفعال التي تُستعمل وتُلغى) إذ يقول: «فإن جاءتْ مُستعملةً، فهي بمنزلةِ (رَأيْتُ) و (ضَرَبْتُ)

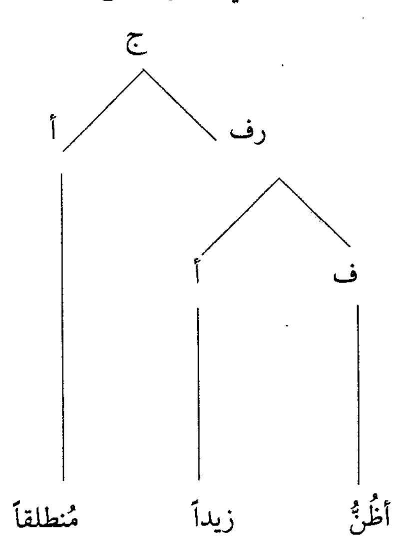
---

(1) Universal In Linguistic Theory; p. 172.

(2) Linguistics: Units And Items; p. 10.

و (أَعْطَيْتُ) في الأعمالِ والبناءِ على الأوّل، في الخبر والاستفهام وفي كلّ شيءٍ، وذَلكَ قَوْلُكَ: (أَظُنُّ زَيْداً مُنْطَلِقاً)، و (أظُنُّ عمراً ذاهباً)...»[1].

وبتحليل جملة: (أظنّ زيداً منطلقاً) إلى مكوناتها المباشرة، أي إعادة كتابتها بطريقة (التخطيط الشجري) تكونِ على هذا النحو:



وإذا وصفنا بنية الجملة بموجب (قانون التصنيف الجزئي الدقيق ـ Strict Subcacagorization Rules) وجدنا أنّها تتألّف من المكونات الصنفية الآتية:

(مكوّن فعلي) + (مكوّن إسمي «اسم علم، حي، عاقل») + (مكوّن إسمي «اسم فاعل»)، والمكونات الصنفية هذه خاضعة لعلاقات سياقية تفرض عليها سمات نحوية وهي:

(فعل متعدّ) + (مفعول به أوّل منصوب) + (مفعول به ثان منصوب)،

(1) الكتاب: 1/119.

وتخضع هذه المكونات لعلاقة الانتفاء، فالفعل المتعدي (أظنّ) بحاجة إلى (فاعل ومفعول به).

وظهر لسيبويه أنّ مكونات صنفية مماثلة لـ (زيداً) أو لـ (منطلقاً) يمكن استعارتها من المعجم، وإحلالها محل المكونين السابقين، وتخضع للعلاقات نفسها، إلى جانب اكتسابها السمات النحوية للمكونين في نحو: (عمراً)و (ذاهباً).

واستناداً إلى القوانين نفسها استبدل سيبويه (عمراً) بـ (زيداً) و (زعمتُ) بـ (أظنّ) و (أباك) بـ (أخاك) في قوله: «و (زيداً أظنّ أخاكَ)، و (عمراً زعمتُ أباكَ)»[1]. ومنه قوله: «وممّا ينتصب لأنه حالٌ وقَعَ فيه أمرٌ قولُ العَرَبِ: (هُوَ رَجُلُ صِدْقٍ مَعْلُوماً ذاك) و (هُوَ رَجُلُ صِدْقٍ مَعْرُوفاً ذاك)»[2]. إذ وجد التماثل الكامل بين (معلوماً) و (معروفاً) من حيث الشكلُ والوظيفةُ، وحمله ذلك على إحلال (معروفاً) موضع (معلوماً). ولأنّ قواعد الاستبدال وسيلة شكلية بارعة في وصف بنية التراكيب النحوية، وتحليل مكوناتها، وطريقة فذّة في توليد جمل جديدة تعبر عن قابلية متكلم اللغة حظيت بنصيب وافرٍ من كتاب سيبويه[3].

وهَيّأت له طريقة التحليل إلى المكونات المباشرة[4]، السبيل إلى التعرف على الوحدات الصرفية (المورفيمات) وهي أصغر المكوّنات في الوحدة اللغوية الكبرى (الجملة)، التي تلحق بالأسماء، أو بالأفعال وليست جزءاً منها نحو: (أل، وقد، والسين، وسوف). قال عن (أل): «وإنّما هُما

(1) الكتاب: 1/119.
(2) الكتاب: 2/92.
(3) ينظر على سبيل المثال: الكتاب: 1/153، 154، 366. 2/128، 132، 194. 3/130، 169، 170، 171، 176، 182 ونحوها كثير.
(4) مع وجود فارق في أسلوب التحليل، إذ إنَّ طريقة (التخطيط الشجري) هي طريقة حديثة لم تكن معروفة في زمن سيبويه الذي استند إلى طريقة (الإعراب) في التحليل.

حَرفٌ بمنزلةِ قولك: (قد) و (سوف)[1]. وقال في موضع آخر جاعلاً (السين) و (سوف) بمنزلة (أل): «وتقولُ (سَيَفْعَلُ ذلِكَ) و (سَوْفَ يَفْعَلُ ذلِكَ) فتَلحقها هذيْنِ الحَرْفَيْنِ كما تَلحق (الألف واللام) الأسماءَ للمعرفةِ»[2].

والمنهج الوصفي الشكلي يعتمد هو الآخر على تحليل أجزاء الجملة إلى مكوناتها المباشرة، بدءاً بالوحدة اللغوية الكبرى (الجملة) وانتهاءً بأصغر وحدة لغوية، وكان سيبويه يمتحن الوحدات النحوية على غرارها هو معروف الآن في المنهج الوصفي الشكلي بـ(التوزيع Distribution) وهي قاعدة استبدالية اتخذتها مدرسة (بلومفيلد) في معرفة الصنف الذي تنتسب إليه الوحدة اللغوية عن طريقة استبدالها بوحدة لغوية أخرى[3]. ويتم الاستبدال بين وحدة لغوية وأخرى عند تطابقهما في السمات الشكلية أو الوظيفية. وقد تنبّه سيبويه إلى هذا المبدأ قبل المنهج الوصفي الشكلي بقرون طويلة، وأخذَ به في تصنيف أقسام الكلم[4]. إذ وجد على سبيل المثال أنّ (الرجل) و (القوم) و (الناس) ينتسبون إلى (الاسم) عند التصنيف لإمكانية دخول (أل) عليها. وعبارته: «والحرفُ الذي تُعَرّفُ بِهِ الأسماءُ هو الحرفُ الذي في قَولِكَ: (القومُ) و (الرّجُلُ) و (النّاسُ)»[5].

وعوّل على قاعدة (التوزيع) في الربط بين الاختصاص والعمل، إذ وجد أنّ من الحروف ما يختص بالأسماء، ومنها ما يختص بالأفعال، فقام بتصنيفها في ضوء ذلك، ولم يُجِز الفصل بين الحرف وما يختص به[6]. وهو مبدأ توزيعي[7].

---

(1) الكتاب: 4/ 147.

(2) الكتاب: 1/ 14.

(3) ينظر: نظرية النحو العربي: 32.

(4) An Arab Grammar Of The Eight Century; p. 153- 154.

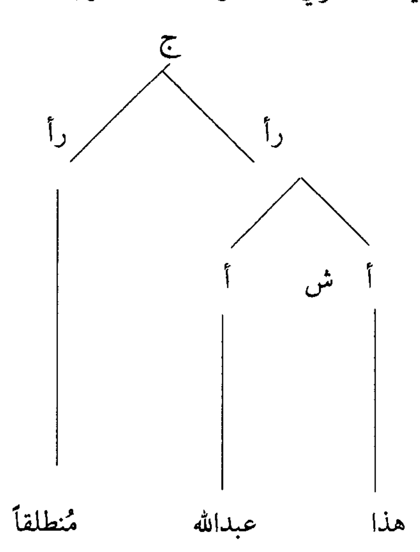
(5) الكتاب: 4/ 147.

(6) ينظر على سبيل المثال: الكتاب: 1/ 98. 2/ 97. 3/ 114.

(7) ينظر: نظرية النحو العربي: 32.

الاستبدال والتماثل الوظيفي:

يتطلب الوصف النحوي تحليل التراكيب بطريقة مفصلة بُغية استقراء أصولٍ لتصبح حقائق أساسية تعين الباحث على الكشف عن الخواص الكامنة في اللغة، ولعل منهج سيبويه الوصفي القائم على التحليل الدقيق لبنية التراكيب، قد حقق نظرية نحوية أعطت وصفاً صحيحاً لهذا الفهم. إذ تبين له من خلال التحليل أنّ مكونات نحوية معينة تقوم بوظائف متشابهة في السياق، وتخضع للعلاقات النحوية القائمة بين أجزاء التراكيب على الرغم من تباين أشكالها، وقد تحقق له ذلك عن طريق الاعتماد على المنهج الاستبدالي، الذي يكشف عن وظيفة الوحدات النحوية، التي تظهر في مواقع معينة من الجملة. فالعلاقة الموضعية تتيحان إمكانية إحلال الضمير (هو) محل اسم الإشارة (هذا) في جملة: (هذا عَبْدُ اللّهِ مُنْطَلِقاً) فيقال: (هُوَ زَيْدٌ مَعْرُوفاً) وإذا لجأنا إلى أسلوب تحليل الجملة إلى (مكوناتها المباشرة ـ Basic Componant) بأسلوب (التخطيط الشجري ـ Tree Diagram) وجدناها على هذا النحو:



وأشرتُ في موضع سابق من هذا البحث إلى دلالة هذه الرموز[1]. عدا (أش) الذي يرمز إلى (اسم الإشارة).

فالعلاقة التي تربط بين (هذا) و (عبد اللّه) علاقة إسنادية. وعبارة سيبويه: «فالمُبتدأُ مسندٌ والمبنيّ عليه مسندٌ إليه»[2]. ولم يُحدّد المبتدأ بالاسم المعلوم بل كلّ اسم يقع هذا الموقع ويُعرب إعرابه. قال: «فالمبتدأ كلّ اسمٍ ابتُدِىءَ ليُبنَى عليه كلامٌ، والمبتدأُ والمبنيُّ عليه رَفْعٌ»[3].

وهما يخضعان لقانون الانتقاد، لأنّ المبتدأ بحاجة إلى الخبر. قال: «فالابتداءُ لا يكُونُ إلاّ بِمَبْنِيٍّ عَلَيْهِ، فالمُبْتَدأُ الأوّلُ والمَبْنيُّ ما بَعْدَهُ عَلَيْهِ فَهُوَ مُسْنَدٌ ومُسْنَدٌ إليْهِ»[4]. وعلى هذا يمكن إحلال (هو) محل (هذا) لقيامه بالوظيفة ذاتها (المبتدأ)، وخضوعه لعلاقة (الإسناد) و (الانتقاء) فـ (هو) و (هذا) يختلفان خارج السياق لأنهما صنفان معجميان (Lexical Catagbry) مختلفان، لأنّ (هو) في التصنيف الجزئي الدقيق (ضمير) و (هذا) اسم إشارة، أمّا في السياق فإنّهما يخضعان لصنف قواعدي (Grammaticalcatagory) واحد.

قال سيبويه: «فأمّا المَبْنيّ على الأسماءِ المُبْهَمةِ فَقَوْلُكَ: (هَذا عَبْدُ اللّهِ مُنْطَلِقاً)[5]. وقال عن جملة: (هُو زَيْدٌ مَعْرُوفاً): «وأمّا هُوَ فَعَلامةُ مُضْمَرٍ وهُوَ مُبْتَدأ، وحالُ ما بَعْدَهُ كحاله بَعْدَ هذا»[6]. والملاحظ أنّه جمع الاستبدال بين الوحدات المختلفة في الشكل، والمتماثلة في الوظيفة نحو: (هذا) و (هو)، والمتماثلة في الشكل والوظيفة كـ (عبدُ اللّه) و (زيد).

(1) ينظر: ص (266) من هذا البحث.
(2) الكتاب: 2/78.
(3) الكتاب: 2/126.
(4) الكتاب: 2/126.
(5) الكتاب: 2/78.
(6) الكتاب: 2/78.

ولاحظ (كارتر) هذه السمة الوصفية في كتاب سيبويه، أي تصنيفه لوحدات نحوية معينة تصنيفاً واحداً، على وفقٍ لخطة الاستبدال[1]. ومن ذلك إمكانية الاستبدال بين (الفعل المضارع) و (اسم الفاعل) تِبْعاً لتأدية كلّ واحد منهما الوظيفة النحوية ذاتها، ووقوعهما موقعاً واحداً في السياق. قال سيبويه: «تَقُولُ: (إنَّ عَبْدَ اللّهِ ليَفْعَلُ) فيُوافقُ قولَكَ (لفاعِلُ)، حتّى كأنّكَ قُلْتَ: (إنّ زيداً لَفاعِلٌ) فيما تُريدُ مِنَ المَعْنى وتُلْحِقُهُ هذهِ اللاّم كما لَحَقْتَ الاسمَ، ولا تلحق (فَعَلَ) اللاّمَ»[2]. أي أنّ:

(ليفعــل) = (لفاعــل)

وإمكانية الاستبدال هنا لا تعني التطابق الأعرابي بين المكونين النحويين، بل التطابق الدلالي هو الذي يسمح بالاستبدال الموقعي. قال في موضع آخر من كتابه: «وقد يقع الشيء موقع الشيء، وليسَ إعرابُه كإعرابِهِ، وذَلِكَ قَوْلُكَ: «(مرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُولُ ذاكَ)، فـ (يَقُولُ) في موضعِ (قائلٍ) وليسَ إعرابُه كإعرابِهِ»[3].

فالسياق النحوي هو الذي يتحكم بالاستبدال، لأنّ (يَفْعَل) و (فاعِل) خارج السياق، صنفان معجميان متباينان، وكان سيبويه حريصاً على التفريق بين (التصنيف المعجمي) و (التصنيف القواعدي) ومن ذلك تأكيده أنّ المعارف ليست ذات دلالة معجمية واحدة، فـ (الرّجُل) هو غير (زَيْد) من قِبَل أنّ الأوّل اسم عام، والثاني اسم خاص على الرغم من إمكانية إحلال أحدهما محل الآخر في السياق الوظيفي. قال: «ويَكونُ أنْ تَقُولَ (هذا الرّجُلُ) وأنْ تُريدَ كلّ ذَكَرٍ تكلّم ومَشَى على رِجْلَيْنِ فَهُوَ رَجُلٌ. فإذا أرادَ أنْ يُخْلِصَ ذلِكَ المَعْنَــى ويَخْتَصّــه ليُعــرَفَ مَــنْ يُعْنَــى بِعَيْنِــهِ وأمْــرِهِ قــالَ: (زيــدٌ)

---

(1) An Arab Grammarian Of The Eight Century; p. 154.

(2) الكتاب: 1/14.

(3) الكتاب: 2/132.

ونَحْوه»[1]. إنّ هذا التعمق الدقيق في تصنيف الوحدات المعجمية أَخَذ به المنهج الوصفي الحديث، وطبقه (جومسكي) في نظريته النحوية[2]. مما ثبت ريادة سيبوية في مجال تطبيق المنهج الوصفي.

أمّا في التركيب فإنّ العلاقة الداخلية بين الأجزاء، والموقع الوظيفي يُقرّران إمكانية تصنيف الوحدات تصنيفاً واحداً واستناداً إلى قاعدة الاستبدال، لأنّ استبدال مكوّن نحوي بآخر داخل التركيب «وسيلة تصنيفية للتحليل النحوي، والكشف عن الوظيفة الدلالية للمكونات الأساسية، والوقوف على العلاقات المسموح بها للمكونات داخل البناء»[3].

وهذا المبدأ حمل سيبويه على تصنيف الأدوات النحوية تصنيفاً واحداً اعتماداً على التشابه الوظيفي، أو اختلافه في التركيب وهو منهج وصفي بحت. ومن ذلك تصنيفه لحروف العطف (الاشتراك) للتشابه الوظيفي بينها وعبارته: «فالحروفُ التي تُشْرِك: (الواوُ) و (الفاء) و (ثُمّ) و (أو)»[4]. والملاحظ على منهج سيبويه في الاستبدال أنّه يجمع في التصنيف النحوي بين الوظيفة والدلالة، ممّا يدل على حسّه اللغوي العميق في التعامل مع وحدات التركيب النحوي. في حين أنّ المنهجِ الوصفي الشكلي يقتصر في التحليل على الشكل، ويهمل الجانب الدلالي لأنّ مهمته تنحصر في النظر إلى ظاهر اللغة، وانتقد (جومسكي) هذا المنهج لأنّه وجد «أنّ ظاهر اللغة يمكن أنْ يكونَ خدّاعاً إذا نظرنا إلى المعنى الذي يُؤدّيه»[5].

وتبيّن لسيبويه في هذا السياق إمكانية استبدال الأدوات النحوية بعضها ببعض اعتماداً على التشابه الوظيفي والدلالي، ومن ذلك ما ذكره في إمكانية

---

(1) الكتاب: 2/94.
(2) ينظر: جوانب من نظرية النحو: 106.
(3) Introduction To Theoritical Linguistics; p. 143.
(4) الكتاب: 3/52.
(5) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 117.

إحلال (غير) محل (إلاّ) لاشتراكهما في الوظيفة والدلالة. قال: «وكلُّ مَوْضِعٍ جَازَ فيهِ الاستثناءُ بـ(إلاّ)، جَازَ بـ(غَيْر)، وجَرَى مَجْرى الاسمِ الذي بَعْدَ (إلاّ) لأنّه اسمٌ بِمَنْزِلَتِهِ، وفيهِ مَعْنَى (إلاّ)»[1]. ومثله التشابه بين (كادَ) و (كرُبَ). قال: «وأمّا (كادَ) فإنّهم لا يَذْكُرونَ فِيها (أنْ)، وكذلك (كرُبَ يَفْعَلُ) ومَعْناهُما واحدٌ. يَقُولُونَ: (كَرُبَ يَفْعَلُ) و (كادَ يَفْعَلُ)[2]. وبيّن التشابه الدلالي والوظيفي بيَن (كمْ) و (رُبّ). قال: «والمَعْنى ـ أي مَعْنَى كم ـ مَعْنَى (رُبّ) وذَلِكَ قَوْلُكَ: (كم غُلامٍ لكَ قَدْ ذَهَبَ)[3] وبين (كأيّن) و (رُبّ). قال: و (كأيّن) مَعْناها مَعْنَى (رُبّ)»[4].

ويوغل سيبويه في سياق الربط بين الوظيفة والدلالة في بيان الفروق الدقيقة بين معاني الأدوات، التي تنتمي إلى صنف واحد. ومن ذلك بيان الفرق بين (الواو) و (الفاء) في المعنى على الرغم من التشابه الوظيفي، وهو (الاشتراك). قال: «واعلم أنّ (الواوَ) وإنْ جَرَتْ هذا المجرى ـ أي الاشتراك ـ فإنّ مَعْنَاها ومَعْنَى (الفاء) مُخْتلفان»[5]. ومثله قوله في الفرق بين (أو) و (أم): «وتقول: (أتَجْلِسُ أو تَذْهَبُ أو تُحدّثُنا؟) وذلِكَ إذا أرَدْتَ هَلْ يَكُونُ شيءٌ مِنْ هذِهِ الأفْعَال: فأمّا إذا ادّعَيْتَ أحَدَها فليسَ إلاّ (أتَجْلِسُ أمْ تَذْهَبُ أمْ تَأكُلُ؟) كأنّكَ قُلْتَ: أيُّ هذِهِ الأفْعال يَكُونُ مِنْكَ»[6].

واهتمّ في الاستفهام بأنْ يُبرز الفرقَ بين (هل)و (الهمزة) خاصة فأكّد «أنّ (هَلْ) تُسْتَعْمَلُ في أصل وضعها فتكون استفهاماً فحسب، ولا تخرج عنه إلى التقرير أو الإنكارِ، ولكنَّ (الهمزةَ) يَجُوز لها أنْ تخرج عن أصل وضعها،

(1) الكتاب: 2/343.
(2) الكتاب: 3/159.
(3) الكتاب: 1/161.
(4) الكتاب: 2/171.
(5) الكتاب: 3/41.
(6) الكتاب: 3/180.

فتراها تستعمل للتقرير أو التوبيخ[1]. قال سيبويه: «(هَلْ) ليسَتْ بِمَنْزِلةِ (ألفِ الاستفهام)، لأنّكَ إذا قُلْتَ: (هَلْ تَضْرِبُ زَيْداً؟) فلا يَكُونُ أن تَدّعي أنّ الضّرْبَ وَاقِعٌ. وقَدْ تَقُولُ: (أَتَضْرِبُ زيداً؟) وأَنْتَ تَدّعي أنّ الضّرْبَ واقِعٌ، وممّا يَدُلُّكَ على أنّ (ألفِ الاستفهام) ليسَتْ بِمَنْزِلةِ (هَلْ) أنّك تَقُولُ للرّجُلِ (أطرباً!) وأنْتَ تَعْلَمُ أنّه قَدْ طَرِبَ، لِتُوبّخه وتقرره. ولا تَقُولُ هذا بَعْدَ (هَلْ)»[2].

إنّ الوسائل، التي يلجأ إليها سيبويه في وصف التراكيب النحويّة، وتحليل بنيتها ومنها الاستبدال، إنّما يهدف من ورائها إلى تحقيق منهجه الوصفي، الذي يصدر عن «دقة الحس ودقة الفقه بأساليب العربية واستعمالاتها، ودلالالتها، ومن هنا كان كتاب سيبويه لا يُعلّم العربية وقواعدها فحسب، بل يُعلّم أيضاً أساليبها ودقائقها التعبيرية»[3].

وإذا كان المنهج الوصفي الشكلي قد جرد اللغة من أهمّ مظهرها وهي (المعنى)، فإنّ سيبويه قد أعطى هذا الجانب حقه وجعله معياراً في التصنيف.

قواعــد التحويــل (Transformational Grammars):

يرتبط مصطلح قواعد التحويل (Transformational Grammars) في المنهج الوصفي الحديث باسم العالم اللغوي (جومسكي)، الذي أكّد أنّ العلاقات النحوية قائمة على أساس دلالي[4]. وانتقد المنهج الوصفي الشكلي لاستبعاده عنصر (المعنى) في دراسة التراكيب النحوية بتأثير الاتجاه السلوكي في علم النفس، غير أنّ (جومسكي) لم يهمل في نظريته النحوية المفاهيم

(1) أثر النحاة في البحث البلاغي: 89.
(2) الكتاب: 3/175 ـ 176.
(3) المدارس النحوية: د. شوقي ضيف: 77.
(4) ينظر في نحو اللغة وتراكيبها: 48.

الأساسيّة، التي قام عليها المنهج الوصفي الشكلي ومنها: طريقة التحليل إلى المؤلفات المباشرة، وقواعد الاستبدال، والتوزيع، والانتقاء وأدرج هذه المفاهيم ضمن المكون الأساسي لوصف بنية التركيب النحوي واقترح في نظريته إضافة القواعد التحويلية من تقديم وتأخير، وزيادة، وحذف إلى الوصف البنيوي بعدما وجد أنّ الاقتصار على المنهج الشكلي «لا يكفي للإحاطة بوصف النظام اللغوي عند متكلم اللغة»[1].

والقواعد التحويلية هذه ترتبط بالبنية العميقة (Deep Strusture) للجمل، وتكون العلاقات المعنوية في البنية العميقة واضحة تماماً إذ «تعبر عن المحتوى الدلالي لجملة صحيحة الصياغة»[2].

أمّا البنية السطحية (Surface Structure) فهي تمثل الجمل، التي طرأت عليها التغييرات البنيوية، من خلال القواعد التحويلية، وتأسيساً على ذلك فإنّ (القواعد التحويلية)، تقوم بعملية الربط بين البنية العميقة والبنية السطحية[3]. والبنية العميقة «هي التي تحدد التفسير الدلالي للجمل»[4]. فجملة: (عَاقَبَ القاضِي المُجْرِمُ) على سبيل المثال هي المكون الأساسي (Base Componant)، الذي يتألف من وحدات نحوية استُعيرت من المعجم، وخضعت للعلاقات السياقية التي أضفت عليها سمات نحوية محددة، وترتبط هذه الوحدات النحوية ببعضها بعلاقة أُخرى هي (علاقة الانتقاء) وعلى هذا فإنَّ المكن الأساسي يؤلّف البنية العميقة للجمل، وبالإمكان إجراء التغييرات الممكنة على الجملة السابقة بوساطة (القواعد التحويلية) من تقديم وتأخير، وزيادة، وحذف نحو:

---

(1) The New English Grammar; p. 26.

(2) جوانب من نظرية النحو: 176.

(3) ينظر: جوانب من نظرية النحو: 150.

(4) الألسنية التوليدية: 163 ـ 164.

القاضِي عاقبَ المجرَمَ

عاقبَ القاضي المُجْرَم عِقاباً صَارِماً

عُوقِبَ المُجْرِمُ

المُجْرِمُ عاقَبَهُ القاضِي

فالتحويلات التي تجري على الجملة الواحدة تترك أثراً يتصل بالمعاني الدلالية للجمل المبتكرة، أو ما يعرف عند النحاة العرب بـ (معاني النحو). وقد تولّد القواعد التحويلية جملاً لا تنطبق عليها شروط الجمل الصحيحة قواعدياً نحو: (المجرمُ القاضي عاقبَ).

فالجملة تكون أصولية في لغة معينة «إذا كانت مركبة على نحو جيد، وهي غير أصوليةٍ إذا انحرفت عن المبادىء، التي تحدد الأصولية في هذه اللغة، أي: القواعد الضمنية التي تقود عملية التكلم والتي يطبقها متكلم اللغة بصورة لا شعورية»[1]. ولاحظ (جومسكي) أنّه من الممكن «أنْ تتشابه جملتان تشابهاً تاماً من حيث المظهر، أو التركيب الخارجي بينما تختلفان جذرياً في المعنى»[2]. كما في الجملتين الآتيتين:

صراخُ المُجْرمِ لمْ يُؤثّر في الناسِ

عِقابُ المجرم لم يؤثر في الناسِ

فالجملتان متشابهتان تماماً من حيث الشكل الخارجي لأنّ الوحدات النحوية، التي تُؤلّف بنية الجملتين تخضعان لإعراب واحد ومع ذلك فهما مختلفتان دلالياً فإذا نظرنا إلى «معنى الجملة الأولى فهمنا أنّ المجرم هو الذي صرخ، أي هو الفاعل الحقيقي لفعل الصراخ. أما في الجملة الثانية فإنّ المجرم هو المفعول به الحقيقي لفعل العقاب لأنّ العقاب نزل به»[3].

---

(1) الألسنية التوليدية: 108.

(2) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 117.

(3) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 117.

وقد فطن سيبويه إلى هذه الحقيقة قبل (جومسكي) إذ وجد على سبيل المثال أنّ: (هَلْ تَضْرِبُ زيداً؟) و (أَتَضْرِبُ زَيْداً؟) جملتان متباينتان دلالياً على الرغم من أنّ المظهر الخارجي لهما يوحي بالتشابه لكونهما يعربان إعراباً واحداً. وعبارته: «(هَلْ) ليسَتْ بمنزلةِ (ألف الاستفهام)، لأنّك إذا قُلْتَ: (هَلْ تَضْرِبُ زيداً؟) فَلا يكُونُ أنْ تَدّعي أن الضّربَ واقعٌ. وقَدْ تَقُولُ: (أَتَضْرِبُ زيداً؟) وأنْتَ تَدّعي أنّ الضّرْبَ واقِعٌ»[1]. وذهب سيبويه في منهجه الوصفي إلى أبعد من ذلك إذ تبيّن له من خلال تعمقه في تحليل بنية الجمل شكلاً ودلالة إمكانية التوافق الدلالي بين الجملتين مختلفتين في المظهر الخارجي نحو:

مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُولُ ذاكَ

مَرَرْتُ بِرُلٍ قائِلٍ ذاكَ

وعبارته: «فـ (يقولُ) في موضِعِ (قائلٍ) وليسَ إعرابُه كإعرابِهِ»[2].

ويظهر ممّا سبق عرضه أنّ (جومسكي) كان يبغي من وراء قواعده التحويلية، التي عرفت فيما بعد باسم القواعد التحويلية التوليدية (Generative Transformational Grammars) وَصْفَ جمل اللغة شكلاً ودلالة بعد أنْ كان الوصف مقتصراً على الشكل، ووضع نظرية لغوية قادرة على توليد الجمل الصحيحة في لغة معينة تنسجم والقواعد المعروفة لدى متكلم اللغة.

وأحاول هنا أنْ أقف على (قواعد التحويل) التي أجراها سيبويه على التراكيب النحوية ضمن منهجه الوصفي لتوكيد سبق منهجه في وصف اللغة على وفق منطقٍ علمي صائب، ونَظرٍ وصفي دقيق.

---

(1) الكتاب: 3/175 ـ 176.

(2) الكتاب: 2/132.

(قواعــد التحويل في كتاب سيبويه)

التقـديــم والتـأخيــر:

تُؤدّي اللّغة وظيفتها بترتيب المفردات وتركيبها، لتبلغ غايتها في الإفادة وهي الإفهام، لأنّ «العبارة تقوم منطقياً على ترتيب الكلمات، وأنّ هذا الترتيب يعبر بآن واحد»[1]. عن حاصل الفكرة وتحليل القول مهما كانت اللغة التي يتم فيها هذا الغرض»[2].

ومن المعلوم أنّه إذا «اختل هذا النظام من ناحية من نواحيه لم يحقق الكلام الغرض منه وهو الإفهام»[3]. وبعبارة أوضح فإنّ «رتبة كل كلمة داخل التركيب تُؤشّر مكانتها الخاصّة بها»[4]. وقد عبر عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) في نظريته (النظم) عن الترتيب والائتلاف الحاصل بين أجزاء الكلم بقوله: «لا نَظْمَ في الكلِم ولا ترتيبَ حتّى يُعلّق بَعْضُها ببعضٍ، ويُبْنَى بَعْضُها على بعضٍ، وتُجْعَل هذه بِسَببٍ مِنْ تِلْك...»[5]. ذلك لأنّ مفردات اللغة لا تمثّل إلاّ «ناحية جامدة من تلك اللغة، فإذا نُظّمتْ ورُتبت ذلك الترتيب المعين سَرَتْ فيها الحياة، وعَبّرتْ عن مكنون الفكر، وما يدور في الأذهان، وليست اللغة في حقيقة أمرها إلاّ نظاماً من الكلمات التي ارتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً تحتمه قوانين معينة لكل لغة»[6].

ويرى (هلمسليف)[7]: «أنّه ليست هناك لغة تتميّز بحرية ترتيب

---

(1) (كذا) في الأصل، والصحيح في (في آنٍ).
(2) تاريخ علم اللغة: 147.
(3) من أسرار اللغة: 295.
(4) Language; p. 109.
(5) دلائل الإعجاز: 44.
(6) من أسرار اللغة: 295.
(7) نشأ في عائلة تهتم بالدراسات العلمية، التحق بجامعة (كوبنهاغن) سنة (1916 م) ونال درجة الدكتوراه سنة (1932). ويعتبر من الألسنيين الأوائل، الذين اهتموا =

عناصرها، فكل عنصر تَتحدّد علاقته بالذي يجاوره»[1]. ويأتي التقديم والتأخير في هذا الإطار التنظيمي ليُحدث تغييراً في بنية التركيب على وفق قواعد تحويلية لتحقيق غرض جديد إذ أنّ «أيّ تعديل في نظام ترتيب الكلمات في التركيب يحدث تغييراً في المعنى»[2].

وأدرك سيبويه أن نظم الكلمات في التركيب هو قِوام النحو، لذلك أولى «مراعاة تأليف الكلام وحسن النظم القائم على توخي معاني النحو»[3]. عنايته الشديدة.

فالتقديم والتأخير الذي يعرف في الدرس اللغوي الحديث بـ (التحويل الموضعي Local Transformation)[4]. من سمات المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، عوّلَ عليه في تحديد المستوى الدلالي للتركيب النحوي، وهو عنده يحقق أغراضاً كثيرة أهمها: العناية والاهتمام. وعبارته: «كأنّهم إنّما يقدمون الذي بيانه أهمّ لهُم وهُمْ بِبَيانِهِ أعني، وإنْ كانا جميعاً يُهمّانِهم ويَعْنيانِهم»[5]. وأذكر لذلك على سبيل المثال قوله في جملة: (ضَرَبَ عَبدُ اللّهِ زَيْداً): «فـ (عبدُ اللّه) ارتَفَع ههُنا... وشَغَلْتَ بِهِ (ضَرَبَ)... وانْتَصَب (زيدٌ) لأنّه مَفْعولٌ تَعَدّى إليه فِعْلُ الفاعِلِ»[6]. ويتبين من النصّ أنه حَلّل الجملة إلى مكوناتها الأساسية على غرار ما هو شائع في المنهج الوصفي الحديث، فالمكوّنات الصنفية وهي: الفعل (ضَرَبَ) والاسمان (عبدُ اللّه) و (زَيد)

= بالمنطق الرياضي وبالمنهجية العلمية والنظرية اللغوية بنظرة تتوسل تحليل البنية عن طريق اللجوء إلى المبادىء الشكلية. ينظر: الألسنية (المبادىء والأعلام): 246 ـ 247.

(1) البنيوية في اللسانيات: 226.

(2) Discovering Grammar; p.5.

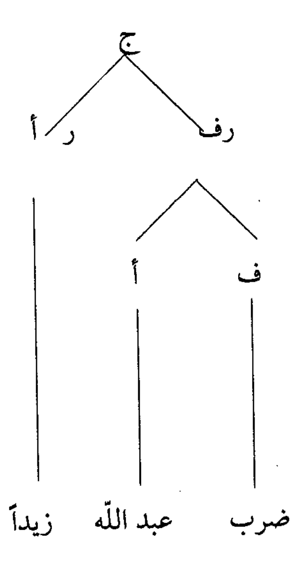
(3) أثر النحاة في البحث البلاغي: 80، ونظرية المعنى في النقد الأدبي: 13.

(4) Introduting Reading On Language; p. 419.

(5) الكتاب: 1/34.

(6) الكتاب: 1/34.

يُضفي السياق عليها سمات نحوية مستمدة من العلاقات، التي تربط بين أجزاء الجملة، ومنها العلاقة المعنوية وهي: (الإسناد ـ الفعل والفاعل) و (التخصيص ـ المفعول به) والعلاقة اللفظية وهي: (الرتبة) و (المطابقة). إلى جانب العلاقة الانتقائية (Selectional Relation) وهذه الإضافة النحوية تؤلف بجموعها المكوّن الأساسي (Base Componant) ولو عبرنا عن تحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة بطريقة (التخطيط الشجري Treediagram) لكان شكل بنية الجملة على هذا النحو:



ويتم إجراء (التحويل الموضعي ـ التقديم والتأخير) (ضمن إطار هذا الترتيب وبأسلوب ينسجم ونظام الملة العربية. قال: «فإنْ قَدّمْتَ المَفْعُولَ وأخّرْتَ الفاعِلَ جَرَى اللّفْظُ كما جَرَى في الأوّلِ وذَلِكَ قَوْلُكَ: (ضَرَبَ زيداً عَبْدُ اللّهِ) «لأنّك إنّما أرَدْتَ بِهِ مُؤخّراً ما أرَدْتَ بِهِ مُقَدّماً»[1].

أي أنّ التقديم والتأخير لم يخل بنظام الجملة العربية، ومَدارُ التحويل

(1) الكتاب: 1/34.

في هذا الموضع إنّما هو على الاهتمام والعناية. لأنّ حد التعبير أنْ يكونَ الفعلُ مقدّماً نحو «المرءُ يهتم بالحدث أولاً، ثم يتجه إلى محدّثه، لأنّ الحدث هو الأمر الجديد، الذي يعنيه شأنه»[1].

وقد يأتي التقديم والتأخير في إطار التغيير البنيوي للتركيب النحوي، لتنبيه المخاطب، وتأكيد الكلام، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: «فإذا بَنَيْتَ الفِعْلَ على الاسم قُلْتَ: (زَيدٌ ضَرَبْتُهُ) فلزمته (الهاءُ). وإنّما تُريدُ بِقَولِكَ: مَبْنيٌّ عَلَيْهِ الفِعْلُ أنّه في مَوْضِعِ (مُنْطلِقٍ) إذا قُلْتُ: (عَبْدُ اللّهِ مُنْطَلِقٌ) فَهُوَ في مَوْضِعِ هَذا الذِي بُنيَ على الأَوّلِ وارْتَفَعَ بِهِ، فإنّما قُلْتَ (عبدُ اللّهِ) فنبّهته[2] لهُ ثُمّ بَنَيْتَ عَلَيْهِ الفِعْلَ ورَفَعْتَهُ بالابتِداءِ»[3].

واستحسن سيبويه في حديثه عن الاستفهام، أنْ يليَ المسؤول عنه الهمزة، فيتقدم على الفعل إذ يقول: «وذلك قولك: (أزيدٌ عِنْدَكَ أم عَمْرو؟) و (أزيداً لقِيتَ أم بِشْراً؟) فأنتَ الآن مُدّعٍ أنّ عِنْدَهُ أحدَهما... واعلم أنّك إذا إذا أَرَدْتَ هذا المَعْنَى فتقديمُ الاسمِ أحسنُ، لأنّك لا تسأله عن اللُّقى وإنّما تسأله عن أحد الاسمَيْنِ لا تَدْرِي أيُّهما هو، فبَدأتَ بالاسمِ لأنّك تَقصد قَصْدَ أنْ يَبِينَ لكَ أيُّ الاسْمَيْنِ في هذا الحَالِ، وجَعَلْتَ الاسمَ الآخِرَ عديلاً للأولِ، فصارَ الذي لا تَسأل عنه بَيْنَهُمَا»[4].

ويرى أنّ تقديمَ الفعل أولى وأحسن إذا كان الفعل هو المسؤول عنه. قال: «وتقول: (أضَربْتَ زيداً أمْ قَتَلْتَهُ؟) فالبدءُ هَهنا بالفِعل أحسنُ، لأنّك إنّما تَسْألُ عَنْ أحَدِهِمَا لا تَدْرِي أيُّهما كانَ، ولا تَسْألُ عَنْ مَوْضِعِ أحَدِهِما،

(1) الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية: 347.
(2) في ط. هارون (فنسبته) وأثبتّ ما في ط. بولاق لأنّه هو الصواب بدليل ما في ط. هارون: 1/138. (ونبّهت).
(3) الكتاب: 1/41 ط.ب.
(4) الكتاب: 3/169 ـ 170.

فالبدءُ بالفِعْلِ ههُنا أحسنُ كما كانَ البدءُ بالاسْمِ ثَمَّ فِيمَا ذَكَرنَا أَحْسَنَ»[1].

إنّ نظام الجملة العربية الذي يبيح التقديم والتأخير في مواضع معينة وهو إنّما يتمّ على وفق أُسس معهودة، وشروط معروفة يُؤدّي الخروج عنها إلى إخلال في التركيب لذلك ميّز سيبويه في تصدّيه لموضوع ترتيب أجزاء الكلم داخل النظم بين أمرين أساسيّين هُما: التقديم والتأخير، والاضطراب في الترتيب. فالأول مقياس دلالي القصد منه، الحصول على معنى جديد، والثاني دليل على تعقيد الكلام والخروج عمّا للعربية من نظام.

وأكّد هذه الحقيقة اللغوية في مواضع متعددة من كتابه، وعالجها بما عُرف عنه من حِسّ لُغويّ عميق بنظام الجملة العربية. ومن ذلك قوله: «فإذا قُلْتَ: (ما مُنْطلِقٌ عَبْدُ اللّهِ)، أو (ما مُسِيءٌ مَنْ أعْتَبَ) رَفَعْتَ. ولا يَجُوزُ أنْ يَكُونَ مُقدّماً مِثْلَهُ مُؤخّراً، كما أنّه لا يَجُوزُ أنْ تَقُولَ: (إنَّ أخُوكَ عَبْدَ اللّهِ) على حدّ قَوْلِكَ: (إنَّ عَبْدُ اللّهِ أخُوكَ)، لأنّها ليسَتْ بِفِعْلٍ وإنّما جُعِلَتْ بِمَنْزِلتِهِ فكما لم تتصرّف (إنّ) كالفِعْلِ كذلِكَ لم يَجُزْ فيها كلُّ ما يَجُوزُ فِيهِ ولمْ تَقْوَ قُوّتَهُ فكَذلِكَ (مَا)»[2]. ويبدو أنّ سيبويه عالج موضوع التقديم والتأخير في ضوء قوة العامل وضعفه. ومن ذلك قوله في عدم إجراء أيّ تحويل موضعي في أجزاء تركيب التعجب نحو: (ما أحسن عَبْدَ اللّهِ): «ولا يَجُوزُ أنْ تُقدّمَ (عَبْدُ اللّه) وتُؤخّر (ما) ولا تزيلَ شَيْئاً عَنْ مَوْضِعِهِ»[3].

وهكذا يُعالج سيبويه هذه الصورة من التحويل الموضعي في أساليب الكلام، والذي ينتج عنه تغيير وظيفي في أجزاء التركيب النحوي، وتباين دلالي يحقق أغراضاً معينة، وهو صاحب الريادة في ذلك. قال الدكتور عبد القادر حسين: «وسيبويه في صدر كتابه يُحدّثنا عن التقديم والتأخير بكلامٍ يُعتبر هو العمدة، وصاحب الرّيادة فيه، وَربما كان أول من طرق سرّ

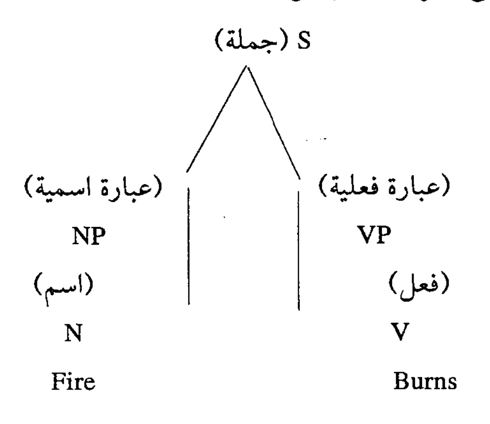
(1) الكتاب: 171/3.
(2) الكتاب: 59/1.
(3) الكتاب: 73/1.

هذا اللون البلاغي من العلماء، فنحن نلحظ أنّ العلماء قبله كانوا يعرفون التقديم والتأخير، ولكنّهم لم يقفوا على أسراره البلاغية»[1].

الــزيــادة:

يتم تحديد وظيفة الوحدات اللغوية داخل التركيب «من خلال العلاقة الناشئة بين تلك الوحدات»[2]. وتأتي الزيادة لتكسب التركيب أشكالاً جديدة، وتضفي عليه دلالة إضافية والزيادة، تدخل ضمن المنهج التحويلي الذي يُغيّر الجمل المولّدة من المكون الأساسي من حالة إلى أخرى بزيادات أدوات وصيغ، فهي تُعَدّ «وسيلة مثالية للتعبير عن معان جديدة»[3].

وتتمّ الزيادة بعد تحليل التركيب إلى مكوناته المباشرة، ويساعد هذا التحليل على وصف بنيوي دقيق يسهل على الباحث إجراء عملية التحويل. ففي اللغة الإنكليزية على سبيل المثال تحلل جملة (نارٌ تَشْتَعِلُ ـ Fire Burns)[4]. إلى مكوناتها المباشرة:



(1) أثر النحاة في البحث البلاغي: 80.

(2) An Introduction To Descrptive Linguistics; p. 109.

(3) Introductory Reading On Language; p. 129.

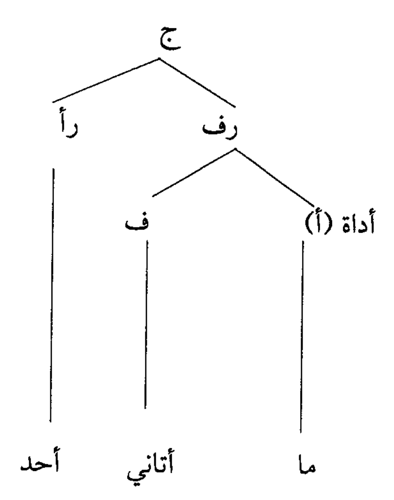
(4) Introductory Reading On Language; p. 410.

وتكون الزيادة في إطار هذا التحليل قبل المكونات المباشرة أو بعدها في نحو: إضافة أداة التعريف (The) قبل (Fire) والفعل المساعد (Is) قبل (Burns) وزيادة اللاحقة (Ing) إلى (Burns) لتحويله من الحالة الفعلية إلى الحالة الإسمية.

وتكون الصورة النهائية للجملة بعد الزيادات: (النار مشتعلة ـ The Fire Is Burning) إذ وَسّعت الزيادة من نطاق الجملة، وترتب على ذلك إضفاء دلالة جديدة عليها.

وإذا عُدنا إلى كتاب سيبويه، وقفنا على أمثلة معروفة يتضح فيها الأثر، الذي يتركه هذا اللون من التحويل في التراكيب النحوية. ومن ذلك زيادة الحروف التي تأتي للتوكيد ولتقوية المعنى، كـ (من) الواقعة قبل (الفاعل) في جملة: (ما أتاني مِنْ أحَدٍ إلاّ زيدٌ) والأصل: (ما أتاني أحَدٌ إلاّ زَيْدٌ). قال: «لأنّ معنى (ما أتاني أحدٌ) و (ما أتاني مِنْ أحدٍ) واحدٌ، ولكنّ (مِنْ) دَخَلَتْ هُنا تَوْكِيداً»[1].

وبتحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة بطريقة (التخطيط الشجري)، يكون شكل الجملة على هذا النحو:



(1) الكتاب: 316/2.

وتُزاد (مِنْ) قبل (أحد) لتؤدّي وظيفة دلالية هي التوكيد، وأضاف السيرافي (368 هـ) دلالة أُخرى لـ (من) هي نقل معنى (أحد) من الإفراد إلى الجنس جاء في شرح السيرافي، «وإنّما دَخَلتْ - مِنْ - في النفي على نكرة لنقله من معنى الواحِدِ إلى معنى الجِنْسِ»[1].

ولا يختلف مجيء (الباء) زائدة في التركيب عن (مِنْ) في إفادة التوكيد. قال سيبويه بشأن جملة: (كفى بِكَ فارِساً): «وإنّما يُريدُ (كفيتَ فارِساً) ودَخَلتْهُ هذه (الباء) توكيداً»[2].

وتأتي زيادة (الفاء) في التركيب لتُؤدّي وظيفة دلالية هي غير التوكيد، بل التمييز بين دلالتين إحداهما: (احتمالية) والأُخرى (قطعية)، وذلك حين زيادتها على صلة (الذي) في جملة (الذي يأتيني فَلَهُ دِرْهَمَان).

قال سيبويه: «وإنْ شاءَ قالَ: (الذي يَأْتِيني لهُ دِرْهَمان) كما تَقُولُ: (عَبْدُ اللّهِ لهُ دِرْهَمان) غير أنّه إنّما أدْخَلَ (الفاء) لِتُكوّن العَطِيّةُ مَعَ وُقُوعِ الإتْيانِ فإذا قَالَ: (لَهُ دِرْهَمَان) فقد يكون أنْ لا يوجب لهُ ذلِكَ بالإتيانِ، فإذا أدْخَلَ (الفاء) فإنّما يَجْعَلُ الإتْيانَ سَبَبَ ذلِكَ»[3]. فالجملة بغير (الفاء) احتمالية؛ لأنّ العطية ليست مترتبة على الإتيان بل هو مستحقها قبل ذلك، كما تحتمل أنْ يكونَ الاسم الموصول هنا مشبّهاً بالشرط، فالعطية مترتبة على الإتيان فَكُلّ مَنْ يأتي يستحق العطية. أمّا الجملة مع (الفاء) فذات دلالة قطعية لأنّ فيها معنى الشرط والجزاء وهذه (الفاء) واقعة في جواب (الذي) كما تقع في جواب الشرط، أي العطية مترتبة على الإتيان[4].

وفي الكتاب إشاراتٌ إلى أفكار تتصل بالأثر الذي تتركه زيادة حروف

---

(1) شرح السيرافي بهامش الكتاب: 2/315.
(2) الكتاب: 2/175. وينظر في مثله: 2/316.
(3) الكتاب: 3/102.
(4) ينظر: معاني النحو: 1/17.

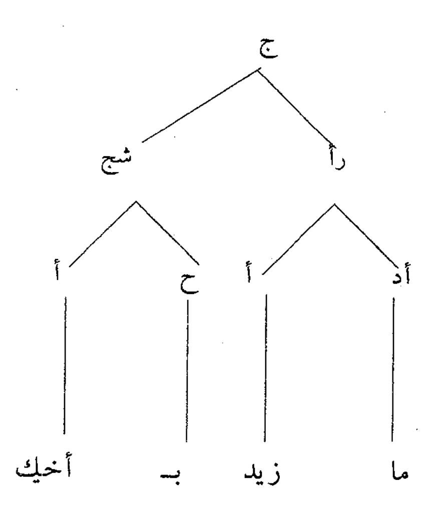
العطف في دلالة التراكيب وإجراء عملية التحويل عن طريق العطف في المنهج الوصفي «من أكثر العمليات المثمرة في صياغة الجمل الجديدة»[1]. ويبدو أنّ «سيبويه كان أحد رواد النحو الأوائل الذين وَجّهوا مناهج النحويين نحو الاهتمام المطلق بفكرة الاتباع الأعرابي في موضوع العطف»[2]. وممّا يذكره في هذا المجال قوله عن العطف على المحل بـ (الواو): «وذَلِكَ قَوْلُكَ: (ليسَ زَيدٌ بِجَبانٍ ولا بخيلاً) و (مَا زَيدٌ بِأخِيكَ ولا صاحِبَكَ). والوَجْهُ فيهِ الجَرّ لأنّكَ تُريدُ أنْ تُشْرِكَ بَيْنَ الخَبَرين، وليسَ يَنْقُضُ إجراؤه عَلَيْكَ المَعْنى. وأنْ يَكُونَ آخِرهُ على أوّلِهِ أولى، لِيكُونَ حالهما في (الباء) سواء كحالِهما في غيرِ (الباء) مَعَ قُرْبِهِ مِنْهُ»[3].

لقد بيّن سيبويه وظيفة حرف العطف (الواو) في الإشراك بين الخبرين، أما من حيث المعنى فيرى الدكتور فاضل السامرائي: «أنّ ثمّة فرقاً في المعنى بين العطف على اللفظ والعطف على المحل. فإذا قلت: (ما محمدٌ بكاتبٍ ولا شاعرٍ) كان المعطوف مُؤكّداً، وإذا قُلْتَ: (ما محمدٌ بكاتبٍ ولا شَاعِراً) كان المعطوف غير مُؤكّد، لأنّه ليسَ على إرادةِ الباء فيكونُ المعطوف عليه آكدَ في النفي من المعطوف»[4].

وواضح ممّا تقدم أنّ التحويل عن طريق زيادة حرف العطف يتبعه توسيع في نطاق التركيب بزيادة وحدات نحوية جديدة. فالمكونات المباشرة لجملة: (ما زيدٌ بِأخِيكَ) قبل إجراء التحويل هي:

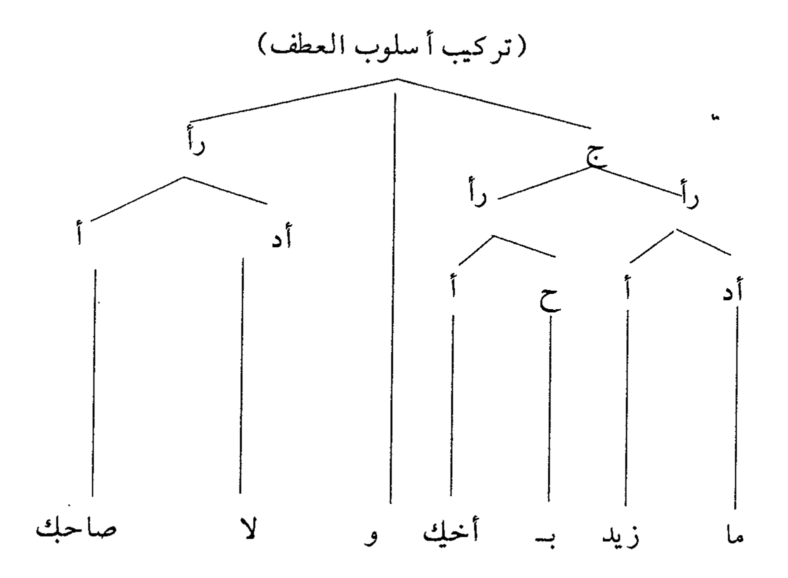
---

(1) البنى النحوية: 52.
(2) بلاغة العطف في القرآن الكريم: 58.
(3) الكتاب: 1/66 ـ 67.
(4) معاني النحو: 1/283.



وبإجراء عملية التحويل على هذه الجملة من خلال زيادة حرف العطف (الواو) يتغير شكل الجملة ويكون على هذا النحو:

(تركيب أسلوب العطف)



وابتكر سيبويه قاعدة التحويل بالزيادة أسلوباً مكملاً لها إذ كان يتّخذُ من جملة معينة، نواة لإضافات جديدة تقدم تفسيراً لقابلية المتكلم على توليد جمل جديدة تتّفق والأصول المعروفة لنظام الجملة العربية، وتتصل هذه الزيادات بأداء وظائف جديدة تخضع لما تفرضه العلاقات القائمة بين أجزاء الجملة من أحكام ومن ذلك زيادة (إنّ) و (كانَ) و (ليس) على جملة: (مَنْ يَأْتِينِي آتِهِ) قال في (باب ما تكون فيه الأسماء التي يُجازى بها بمنزلة الذي): «وذَلِكَ قَوْلُكَ: (إنَّ مَنْ يَأْتِيني آتِيه) و (كانَ مَنْ يَأْتِيني آتيه) و (ليسَ مَنْ يَأْتِينِي آتِيهِ)»[1]. والوظيفة الجديدة الناتجة عن هذا التحويل هو ذهاب الجزاءِ قال: «وإنّما أذْهَبْتَ الجَزاءَ مِنْ ها هُنا لأنّك أعْمَلْتَ (كانَ) و (إنّ)، ولم يَسُغْ لكَ أنْ تَدَعَ (كانَ) وأشْباهَهُ مُعلّقةً لا تعملُها في شيءٍ فلمّا أعملتهنّ ذَهَبَ الجَزاءُ ولمْ يكُنْ مِنْ مَواضِعِهِ[2]. ومثل ذلك إضافة عبارة: (قَدْ عَلِمْتُ أَنْ) إلى جملة: (مَنْ يأتِني آتِهِ) وجاء تفسيره لهذه الزيادة بقوله: «وتقول: (قد علمت أنْ[3] مَنْ يأتِني آتِه) من قبل أنّ (أنْ) ها هنا فيها إضمارُ (الهاء)، ولا تَجيءُ مُخفّفةً ها هنا إلاّ على ذلك... ولا يَجُوز أنْ تَنْوِيَ في (كانَ) وأشباه (كانَ) علاقةَ إضمارِ المُخاطب ولا تذْكُرَهَا»[4]. أي أنّ علة بقاء الجزاء في هذا الموضع هي ما في (أنْ) من إضمار، وذهاب الجزاء مع (كانَ) وأشباهه هو انتفاء هذه الصفة فيه.

ويتضح مما سبق غرضه أن سيبويه عالج القاعدة التحويلية للزيادة بأسلوب متميز تظهر فيه خصائص منهجه الوصفي في هذا الجانب، وقد ساعده هذا اللون من التحويل في وضع قاعدة لغوية عريضة تكشف عن الطاقة

---

(1) الكتاب: 3/71.
(2) الكتاب: 3/71 ـ 72.
(3) في ط. هارون: (أنَّ) وأثبت ما في ط. بولاق لأنّه هو الصحيح. ينظر: 3/73. من ط. بولاق.
(4) الكتاب: 1/440 ب.

التعبيرية لبنية التراكيب النحوية من خلال قابليتها على استيعاب إضافات جديدة، وبهذا فإنّه لا يلتقي مع منطقات نظرية التحويل والتفريع، التي استند إليها (جومسكي) وأتباعه فحسب، بل هو مبدعها وواضع أصولها. يقول الدكتور عبد القادر حسين «من هذا يتضح أنّ فائدة حروف الزيادة المعنوية عند المتأخرين لا تخرج عما قاله سيبويه رحمه الله منذ خمسة قرون من الزمان»[1]. وقال الدكتور عبد السلام المسدي: «لا يمكن للباحث أنْ يغفل عن نباهة شيخ النحو العربي في هذا المقام، فقد حاول صاحب الكتاب تفسير المظاهر الطارئة على بنية التراكيب النحوية في اللغة»[2].

الـحــــذف:

يلجأ متكلم اللغة في حديثه اليومي إلى أسلوب الحذف، قصد الإيجاز والتخلص من التكرار، وذلك بإلغاء أحد أجزاء الجملة[3]. ويشترط في الحذف أنْ لا يكون مُخِلاًّ بنظام الجملة، فيترك أثراً ذا بال في دلالتها، وذلك أنّ الحذف يعني أداء الجملة من المعنى ما تؤديه قبل الحذف وقد يكون الحذف «أولى وآنس مِنَ النّطقِ بِهِ»[4].

وبعد هذا التغيير في بنية التركيب قاعدة يتخذها المنهج التحويلي لإجراء عملية التحويل على البُنى العميقة للجمل، ومن ذلك «التحويل الذي يجري على جملة المبنى للمعلوم إلى المبنى للمجهول بحذف الفاعل وتغيير مَوْقِعَيْ الفاعل والمفعول به»[5]. في نحو: (كتبَ الطالبُ المحاضرةَ) فإنّ بنية الجملة تتألّف من المكونات المباشرة الآتية:

---

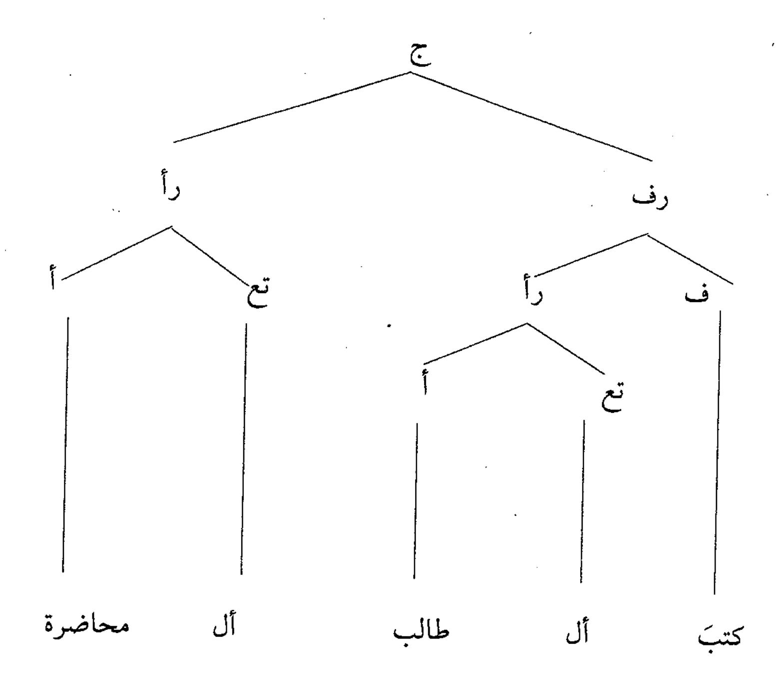
(1) أثر النحاة في البحث البلاغي: 78.

(2) التفكير اللساني في الحضارة العربية: 332.

(3) Discovering Grammar; p. 113.

(4) دلائل الإعجاز: 117.

(5) Introductory Reading On Language; p. 419.



وبعد تحويل الجملة إلى المبنى للمجهول تتغير بنية الجملة إلى (كُتِبَتْ المُحاضَرةُ) ويكون شكل الجملة على هذا النحو:

فعل + تاء التأنيث + ∅ + أل + نائب الفاعل

كُتِبَ + ت + أل + محاضرة

ويشير الرمز (∅) إلى موضع (الفاعل) في البنية العميقة، والذي طرأ عليه تغيير بالحذف في البنية السطحية، والتغييرات الشكلية الأخرى، التي فرضتها العلاقات الجديدة الناشئة عن التحويل، هي إلحاق (تاء التأنيث) بالفعل (كتب) ليتطابق مع نائب الفاعل (المحاضرة). وتغيير بنية الفعل

(كَتَبَ) إلى (كُتِبَ)، والعلامة الصوتية للمفعول به في البنية العميقة (المحاضرةَ) من الفتحة إلى الضمة، والعلامات الصوتية من الخصائص التي تنفرد بها اللغة العربية عن سواها من اللغات. وقدم (جومسكي) نمطاً آخر من التحويل، الذي يجري على جملتين لتوليد جملة جديدة بعد حذف العناصر المتشابهة فيهما في نحو[1]: (مشهد ـ الفلم ـ في شيكاغو) و (مشهد ـ المسرحية ـ في شيكاغو).

والجملة الجديدة، التي تتولّد منهما هي (مشهد الفلم والمسرحية في شيكاغو).

والحذف يكاد يكون «ظاهرة مشتركة في اللغات الإنسانية»[2]. وأشار علماؤنا الأوائل إلى هذه الظاهرة في اللغة العربية، ووصفوها بأنّها «بابٌ دقيقُ المَسْلكِ، لطيفُ المأخَذِ شبيهٌ بالسِّحْرِ، فإنّكَ تَرى بِهِ تَرْك الذّكرِ، أفْصَحُ مِنَ الذّكرِ»[3].

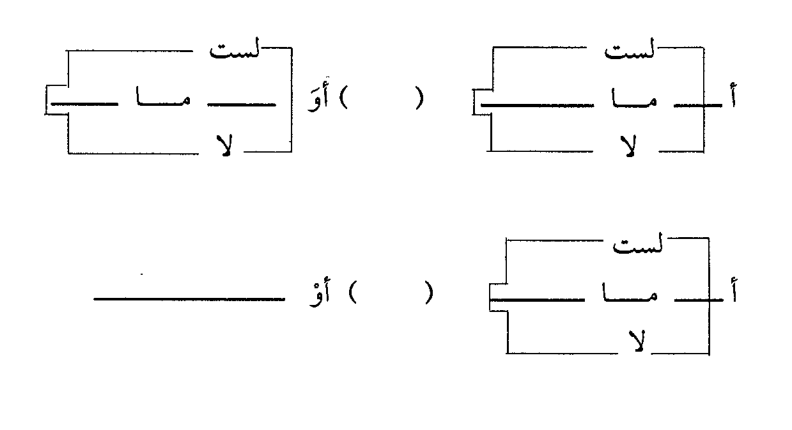
وأشار سيبويه إلى الحذف عند العرب بقوله: «اعلم أنّهم ممّا يَحْذِفُونَ الكلِمَ، وإنْ كانَ أصلُه في الكلام غيرَ ذلِكَ، ويَحْذِفُونَ ويُعوّضُونَ، ويَسْتَغْنُونَ بالشيء عن الشيء الذي أَصْلُه في كلامِهم أنْ يُسْتَعْمَلَ حتّى يَصيرَ ساقِطاً»[4]. وقد أطلق على هذه الظاهرة اصطلاحات منها (الإضمار)[5] و (الاختزال)[6]، للتعبير عن الظاهرة نفسها، وفي الكتاب أسئلة كثيرة تفصح عنها بوضوح،

---

(1) البنى النحوية: 52. عبر (جومسكي) عن عملية التحويل بالحذف برموز رياضية، أثبتَ بها بقاء المكونات الأساسية في الجملتين، وحذف المكونات المتشابهة، لا نرى موجباً لذكرها.
(2) النحو العربي والدرس الحديث: 149.
(3) دلائل الإعجاز: 112.
(4) الكتاب: 1/24 ـ 25.
(5) الكتاب: 1/69، 70.
(6) الكتاب: 1/312.

اخترت منها ما عالجه بالطريقة، التي يذهب إليها المنهج الوصفي الحديث للوقوف على صواب منهجه وأسبقيته.

ومن ذلك ربطه بين الحذف والعلاقات النحوية الخاضعة للسياق استناداً إلى العلاقة الانتقائية (Selectional Relation) وهو ملحظ وصفي. فحذف وحدة نحوية معينة مرهون بنوع الأداة واختصاصها عند ظهورها في سياق تركيبي مُعيّن، وقد بين ذلك في معرض حديثه عن الأداتين (أوَ) و (أوْ) بقوله: «وتقول: (ألسْتَ صاحِبَنَا أوَلسْتَ أخانا؟)، ومثل ذلك: (أما أنْتَ أخانا أوَ ما أنْتَ صاحِبَنا؟) وقوله: (ألا تَأتِينا أوَ لا تُحدِّثُنا) إذا أرَدْتَ التقريرَ أو غيرَه ثُمّ أعَدْتَ حَرْفاً مِنْ هذهِ الحُروف لم يَحْسُن الكلام، إلاّ أنْتَسْتَقْبِلَ الاستفهامَ. وإذا قُلْتَ: (ألستَ أخَانا أوْ صاحبَنا أوْ جَليسَنا؟) فإنّك إنّما أرَدْتَ أنْ تَقُولَ: ألستَ في بَعْضِ هذهِ الأحْوالِ، وإنّما أرَدْتُ في الأوّلِ أنْ تَقُولَ: ألَسْتَ في هذهِ الأحوالِ كلّها»(1). فالأداة (أوَ) مُؤلّفة من (الواو)، التي دخلت عليها (الهمزة)، يقترن ظهورها بتكرار الوحدات النحوية التي تلي همزة الاستفهام، ولا يكون ذلك مع (أوْ) وتوضيح ذلك على هذا النحو:



(1) الكتاب: 3/187 ـ 188.

والملاحظ أنّ سيبويه لا يكتفي بتحليل بنية التراكيب النحوية شكلياً، بل يكشف إلى جانب ذلك التباين الدلالي الناتِج عن استبدال الأداة (أو) بـ (أوَ)، فالتركيب النحوي، الذي يحوي الأداة (أوَ) دلالته على حد تعبير سيبويه (ألَسْتَ في هذه الأحوالِ كلِّها). أمّا الذي يحوي الأداة (أوْ) فيدل على (ألَسْتَ في بعضِ هذهِ الأحوالِ).

ومن دواعي الحذف (التنغيم) ذلك لأنّ النغمة الصوتية تفصح عن المحذوف فلا داعي لذكره استغناءً بعلم المخاطب بما يعني المتكلم، ومن ذلك حذف الصفة. قال سيبويه: «وتَقُولُ: (سِيرَ عَليهِ ليلٌ طويلٌ) و (سيرَ عليهِ نهارٌ طويلٌ) وإنْ لم تذكر الصّفةَ وأرَدْتَ هذا المَعْنَى رَفَعْتَ، إلاّ أنّ الصّفةَ تبيّن بِها مَعْنى الرّفْعِ وتُوضِّحُه»[1].

وفسر بعضهم ما أراده سيبويه من حذف الصفة لعلة التنغيم بقوله: «وحكى سيبويه: (سير عليه ليلٌ) وهم يريدون (ليلٌ طويلٌ) وكأنّ هذا إنّما حُذِفَتْ فيه لِما دَلّ من الحال على موضعها، وذلك أنّك تُحِسّ في كلام القائل لذلك من التطويح، والتطريح، التفخيم، والتعظيم ما يقوم مقامه قوله: (طويلٌ) ونحو ذلك وأنت تُحسّ هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أنْ يكونَ في مدحٍ فتقول: (كانَ واللّهِ رَجُلاً) فتزيد في قوة اللفظ بـ (اللّه) هذه الكلمة وتمكّن من تمطيط اللام وإطالة الصوت عليها أي (رَجُلاً فاضلاً شُجاعاً) أو (كريماً) أو نحو ذلك... وكذلك إنْ ذممته ووصفته بالمضي قُلْتَ: (سألناهُ وكانَ إنساناً) وتُزَوِّيَ وَجْهَكَ وتُغطّيه فيغني عن ذلك قولك: (إنساناً لئيماً) أو (بخيلاً) أو نحو ذلك فعلى هذا وما يجري مجراه وتحذف الصفة»[2]. ومثل ذلك قول سيبويه: «كما قالوا: (لَوْ أنّ زيداً هُنا) وإنّما يُريدون (لكان كذا وكذا)»[3].

---

(1) الكتاب: 1/220.

(2) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 3/785.

(3) الكتاب: 2/346.

ونقف في الكتاب على أمثلة حاول فيها سيبويه الربط بين مكونات نظام الجملة، والموقف الاجتماعي وكانَ «يتّسع في تحليل التراكيب.إلى وصف المواقفِ الاجتماعية، التي تستعمل فيها، وما يُلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب، وحال المتكلم، وموضوع الكلام»[1]. فنراه يعالج ظاهرة الحذف في هَذي السياق الذي يظهر فيه الكلام إذ «يربط كل موضع من مواضع الحذف بِمُلابسات السياق أو مواقف مِنَ الاجتماع تعوّض الحذف وتدلّ عليه»[2]. وهو ما يعرف في علم اللغة الوصفي بـ «المنهج السياقي Contextual Approach»[3].

ومن ذلك قوله: «وممّا ينتصِبُ أيضاً على إضمارِ الفِعْلِ المُسْتَعمل إظهارُه قولُ العَرَبِ: (حدّثَ فلانٌ بِكذا وكذَا)، فَتَقُولُ: (صادقاً واللّهِ). أو أَنْشَدَكَ شِعْراً فَتَقُولُ: (صادقاً واللّهِ)، أي (قَالَهُ صَادِقاً)، لأنّك إذا أَنْشَدَك فكأنّه قَدْ قالَ كذَا»[4].

ومثل ذلك قوله: «ومِنْ ذلِكَ أيضاً أنْ تَرى رَجُلاً قد أوقَع أمراً أو تعرّض له فَتقولُ: (مُتَعرّضاً لعَنَنٍ لمْ يَعْنِه)[5]، أي دَنا مِنْ هذا الأمْرِ مُتَعرّضاً لعَنَنٍ لمْ يَعْنِه. وتَركَ ذِكرَ الفِعْلِ لِما يَرى مِنَ الحَالِ. ومِثْلُه: (بَيْعُ الملَطى لا عَهْدَ ولا عَقْدَ)[6]، وذلكَ إنْ كنتَ في حالِ مُساومةٍ وحالِ بَيْعٍ، فتدَعُ أبايِعُكَ

---

(1) نظرية النحو العربي: 88.
(2) الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه: 12.
(3) وهو المنهج الذي ركز عليه (فيرث) وأتباعه يتلخص في أن المعنى لا يتحدد في الجملة بعلاقة الوحدات اللغوية بعضها مع بعض ولكنه يتضمن كذلك علاقتها بالعالم الخارجي. ينظر:
(4) الكتاب: 1/271.
(5) أمثال الميداني: 2/220.
(6) أمثال الميداني: 2/283.

استغناءً لِما فيه من الحالِ. ومثلُه: (مواعيدَ عُرقُوبٍ أخاه بيَثْربِ)[1]. كأنّه قالَ) واعَدْتَني مواعيدَ عُرقُوبٍ أخاه، ولكنّه تركَ (واعَدْتَني) استغناءً بِما هُوَ فيه مِنْ ذِكْرِ الخُلْفِ، واكتفاءً بعِلْمِ مَنْ يَعْنِي بِما كانَ بَيْنَهُمَا قبلَ ذلِكَ»[2].

ومنه قوله: «ومثلُه أنْ تَسْمعَ الرّجُلَ ذكرَ رَجُلاً فتقولُ: (أهلَ ذاك) و (أهْلَهُ) أي (ذكرتَ أهْلَهُ) لأنّك في ذِكْرِهِ، تحْمِلُه على المَعْنَى»[3]. والملاحظ أنّ سيبويه يستعمل للتعبير عن تقدير العنصر المحذوف من الكلام، عبارات من نحو: (فكأنّه قد قال) و (كأنّه قال) و (أي) وهي مفهوم نحوي يرافق الإضمار، ويثبت أنّ البحث عن المحذوف في الكلام لا يخرج عن كونه البحث عن النظام الشكلي والتناسق الدلالي، لأنّ «دلالة الجملة تتجلى من خلال سياق الحديث العام الذي تظهر فيه»[4]. وقد هَداهُ الربط بين مكونات الجملة، والسياق الاجتماعي إلى تحرّي البنية العميقة للجملة، التي تغيرت من خلال قاعدة التحويل (الحذف) لتبدو في بنية سطحية يحتاج فهمها إلى الجمع بين مكونات الجملة والموقف الاجتماعي، الذي هو المقام، وهو بهذا يبحث عن المعنى الدلالي، وهو قمة تحليل المعنى اللغوي»[5]. والموقف اللغوي يتضح عند سيبويه بقرائنه الحالية. وعبارته: «استغناءً بِما يَروْنَ مِنَ الحالِ»[6]. وقرائنه المقالية. وعبارته: «بِما جَرَى مِنَ الذّكْرِ»[7]. واهتدى في هذا السياق إلى أنّ الكلام يتألف من عناصر لغوية خالصة، وعناصر أخرى من العالم الخارجي، نراها، أو نسمعها أو نمسّها، أو نشمّها، أو نتذوّقها، و «تصبح هذه الأشياء الواقعة في خبرة الحواس عنده كأنّها أجزاء

---

(1) أمثال الميداني: 2/311.

(2) الكتاب: 2/272.

(3) الكتاب: 1/273.

(4) An Introduction To Descriptive Linguistics; p. 154.

(5) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 353.

(6) الكتاب: 1/275.

(7) الكتاب: 1/275.

في بناء اللغة تقوم مقام العناصر اللغوية الخالصة من الألفاظ»[1]. ومن ذلك ما ذكره في (باب يكونُ المبتدأ فيه مُضْمَراً ويكون المَبْنيّ عليه مُظْهَراً) إذ قال: «وذلكَ أنّكَ رَأيْتَ صُورةَ شَخْصٍ فصارَ آيةً لكَ على مَعْرِفَةِ الشّخْصِ فقُلْتَ: (عَبْدُ اللّهِ وربِّي) كأنّكَ قُلْتَ: (ذاكَ عَبدُ اللّهِ) أو (هَذا عَبْدُ اللّهِ) أو سَمِعْتَ صَوْتاً فعَرِفْتَ صَاحِبَ الصّوْتِ فصارَ آيةً لكَ على مَعْرِفَتِه فقُلْتَ: (زيدٌ وَرَبِّي)، أو مَسَسْتَ جَسَداً أو شَمِمْتَ ريحاً فقُلْتَ: (زيدٌ)، أو (المِسْكُ) أو ذُقْتَ طَعَاماً فقُلْتَ: (العَسَلُ)»[2].

إنّ الكيفية التي درس فيها سيبويه قاعدة التحويل بالحذف في التركيب النحوي، تثبت نظرته الواقعة إلى اللغة، بتجاوز النظر إليها في ذاتها إلى ما حولها من عناصر السياق الكلامي، وإعطائها أبعاداً اجتماعية وحسيّة، وتنبّه على أنّ اللغة حقيقة اجتماعية تأخذ أبعادها الواقعية عن طريق الاستعمال وملاحظة تأثير المواقف لأنّ «الموقف الاجتماعي هو الخلفية التي تساعدنا على الفهم الكامل للكلام»[3]. وأنّ استعمال عبارات معينة في سياق اجتماعي معيّن، الهدف منه «جعل فتوات الاتصال مفتوحة بين الناس وتوثيق الصلات بينهم»[4].

وأنّ الحذف ضمن قاعدة التحويل ممكن إذا كان السامع مُطّلعاً على الموقف، وهو ملحظ وصفي بحت أكّده المنهج الوصفي الحديث الذي يرى «أنّ أحداث الكلام لا تظهر في الفراغ، وإنّما تظهر في المواقف المناسبة التي تعطي التفسير الكامل لدلالة الكلام»[5].

ونَخْلُص من وصف سيبويه لبنية التراكيب النحوية في (القواعد

(1) الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه: 11.
(2) الكتاب: 2/130.
(3) Language; p. 92.
(4) علم اللغة بين التراث والمعاصرة: 18 ـ 19.
(5)

التحويلية Transformational Grammars) أنّه أولى نظام الجملة الداخلي عنايته، فهو يُعير التركيب وسلامته اهتماماً كثيراً ويسبر أغواره بتفكير منظم، ويستعرض المباحث التي تختص بمعاني النحو بأسلوب ينمّ على ذوق فني، وحس لغوي عميق، مما يقرب لنا وجهة النظر القائلة بأنّ «مباحث المعاني نحوية، والشيء الثمين في الموضوع قُرب الصلة بين ما خطط له سيبويه من مباحث علم المعاني، وبين ما استقر عليه علماء البلاغة فيما بعد[1]. ويرى علي النجدي ناصف أنّ هناك «رَحِماً ماسّة، وصلة شديدة بين منهج سيبويه في كتابه، وبين منهج علماء البلاغة المتأخّرين في علم المعاني»[2]، وعد الدكتور عبد القادر حسين سيبويه ممّن أنار الطريق بين يَدَيْ عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) لوضع نظريته في النظم فقال: «فإذا كان عبد القاهر هو الذي ينسب إليه ابتكار النظم، لأنّه بسطها وفصلها وطبقها على أبواب جَمّة من البلاغة، فإن سيبويه هو الذي أمسك المصباح بكلتا يديه وأنار الطريق أمام عبد القاهر»[3]. وتظهر هذه الحقيقة بوضوح إذا عرفنا أنّ عبد القاهر قد نقل الكثير عن سيبويه «من حيث تعلق النحو بمعان جمالية على أساس من التركيب اللغوي للعبارة»[4]. إذ اسْتَأْنَسَ بِآرائه ونَوّه بشأنه، وَعَدّ كتابه واحداً من الكتب الموضوعة في العلوم المُسْتَخْرَجة[5].

إنّ اقتراب مفهوم (البنية العميقة Deep Structure) في منهج سيبويه مما هو عليه في المنهج الوصفي الحديث من جهةٍ أنّ القواعد التحويلية من (تقديم وتأخير، وحذف، وزيادة) هي التي تربط بين (البنية العميقة Deep

(1) علم المعاني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي: 48.
(2) سيبويه أمام النحاة: 178.
(3) أثر النحاة في البحث البلاغي: 113.
(4) بلاغة العطف في القرآن الكريم: 57. وفيما نقله عبد القاهر عن سيبويه ينظر: دلائل الإعجاز: 84، 87، 100. 101 ونحوها كثير.
(5) ينظر: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: 28.

Structure) و (البنية السطحية Surface Structure) يبرز لنا المنهج العلمي الصائب في كل ما أرساه من أسس، وما سنّه من مبادىء تُعَبّر عن حقيقة منهجه الوصفي، الذي يمتلك صلة وثيقة، ووشيجة قوية أبقت على التواصل بالمنهج الوصفي الحديث، الأمر الذي يحملني على القول بأنّ توجيه النظر إلى الإفادة من منهجه الوصفي يبعث الحياة في النظرية اللغوية العربية، التي تواجه أحدث النظريات الغربية.

نتائج البحث

لقد تمخض البحث عن نتائج نوجزها بما يأتي:

- تظهر قيمة التراث اللغوي من خلال الجد الذي بذله سيبويه في جمع مادة كتابه، ودراستها والتمعن فيها لتأصيل القواعد النحوية والصرفية والصوتية بأسلوب لا تقل أهمية عما يقوم به الباحثون اللغويون المعاصرون. فكتابه مرجع مهم لمن يروم البحث في موضوعات علم اللغة إذ جمع أكثر من علم من علوم العربية في كتابه.

- بدأ البحث اللغوي عنده على وفق منهج وصفي دقيق، ولم ينشأ هذا البحث في ظل فكرة التتبع التاريخي، ولم يهتم لهذا الجانب أصلاً، وارتبط البحث عنده أساساً بمبدأ فكري سام، هو خدمة لغة القرآن الكريم، التي بلغت أسمى مراتب البيان، وجمعت العرب على لغة واحدة لذلك لم يكن هناك حاجز في منهجه بين اللغة العربية ولهجاتها. فاللهجة عنده سلسلة متواصلة لتاريخ لغوي واحد، فهي مصطلح يشير إلى المجتمع اللغوي الواحد، لذلك اتسع منهجه الوصفي ليغطي معظم اللهجات العربية بغية الكشف عن تيار التغيير اللغوي الذي يسري بشكل غير متساو على لهجات اللغة الواحدة. فبحثه تزامني وليس تتابعياً.

- اهتم بالمسموع من اللغة، وتنوعت مصادر السماع عنده بين الأخذ المباشر من أفواه العرب أو السماع عن طريق شيوخه إيماناً منه بأن اللغة المجموعة عن طريق السماع هو المعين الرئيسي للاتصال المباشر بناطقي اللغة، والسبيل الوحيد لربط اللغة بالواقع.

ـ إن منهجه الوصفي كانِ يحتم عليه دراسة اللغة من خلال الكلام إيماناً منه بأن الكلام هو النشاط البين للغة، واهتدى إلى النظام عن طريق تلمس العلاقات الداخلية التي تربط بين أجزاء الجملة الواحدة.

ـ ميّز بين اللغة والكلام وإذا كان الكلام هو الجانب المستعمل من اللغة في المنهج الوصفي الحديث فإن سيبويه قد ربط في أكثر من موضع بين الكلام والاستعمال، والكلام عنده لا يطلق إلا على النسق الشكلي، الذي يؤول إلى دلالة تتفق مع النظام، الذي له وجوده في عقول أفراد المجتمع اللغوي الواحد.

ـ أدرك أهميّة اللغة المنطوقة، وحمله الاهتمام بها على ملاحظة نطق التغييرات، التي تطرأ على الظواهر اللغوية من الناطقين بها، وفي ضوئها اهتدى إلى وصف ظواهر اللغة وتفسيرها.

ـ لم يكن جهده اللغوي بعيداً عن التصنيف الدقيق، الذي هو أحد الأسس التي يعتمد عليها المنهج الوصفي، إذ صنف الوحدات اللغوية، وحدد علاقاتها على أساس من التماثل الشكلي والوظيفي وهما معياران وصفيان في القواعد الاستبدالية إذ اتخذ من المنهج الاستبدالي وسيلة لتصنيف أجزاء الكلام اعتماداً على التماثل الشكلي والوظيفي وبذلك جعل نفسه بمنأى من الوهم الذي وقع فيه بعض الباحثين المعاصرين في كيفية تصنيف أقسام الكلام.

ـ ألزم نفسه في الاستقراء بمنهج وصفي لصيق بالواقع متصف بالعلمية. إذ ارتبط العمل الاستقرائي عنده بالواقع الاستعمالي للغة لذلك اتخذ البحث اللغوي في كتابه مجراه الطبيعي في التعامل مع الظواهر اللغوية وهو منهج يتفق تماماً مع منهج العلوم، التي تستند إلى الاستقراء العلمي المنظم في التوصل إلى الأحكام العامة وقد حقق الشرطين الأساسيين للاستقراء العلمي وهما: الملاحظة والتجربة.

ـ السّمة الغالبة للقياس الشائع في كتابه، هي القياس الوصفي المعتمد على منطق اللغة ولا نجد في الكتاب أثراً للمنطق، والمقولات الفلسفية في تطبيق هذا المبدأ اللغوي.

ـ حرص على أنْ تكون بين منهجه، والواقع اللغوي جذور مشتركة لذلك اتّسمت أحكامه اللغوية بالموضوعية، فقد أدرك أنْ وظيفة الباحث اللغوي، هي وصف الحقائق لا فَرض القواعد وهو رائد في دقة تطبيق هذا المبدأ الوصفي. أمّا وصفه لبعض الظواهر اللغوية بالجودة والحسن، أو القبح والخطأ، وما شكل ذلك من الأوصاف، فهي ليست أحكاماً فرضية، بل تنهض أساساً من دوافع لغوية مصدرها: شمولية منهجه الوصفي، التي وسعت لتغطي استعمالات الكلام في بيئات لهجية متنوعة، والبحث عن المستوى الصوابي، والاعتماد على المنهج التحويلي الذي تترشح عنه جملَ لا تنسجم والأصول، التي يجب مراعاتها في نظام الكلام، ثم إنّ جانباً كبيراً من تلك الأوصاف مستقاة أصلاً من محاكمة العرب أنفسهم لاستعمالات لغوية معينة جارية على ألسنتهم.

ـ ميّز فّي منهجه الوصفي بين الاستعمالات اللغوية الحقيقية، والتي اقترحها قصد التوضيح وهي أمثلة مصنوعة أطلق عليها مصطلح (التمثيل).

ـ تنبّه إلى أن اللغة نظام قائم على مبدأ العلاقات، وأنّ بنية هذا النظام هي الأصوات، التي تنتظم في تشكيل صوتي منسجم لتؤلف الأبنية، وتدخل هذه الأبنية في علاقات سياقية لبناء التركيب النحوي، الذي هو غاية الارتباطات الصوتية المتتابعة لذلك فقد أولى النظام الصوتي عنايته، وتناول الأصوات المنطوقة للوصف فبين عددها، وحدد مخارجها اعتماداً على السمع والنطق، وعلى الرغم من عدم معرفته بدور الوترين الصوتيين في التحكم بطبيعة الصوت فإنّ النتائج، التي توصل إليها في ميدان وصف الأصوات لم تكن في معظمها بعيدة عن وصف المحدثين، الذين

يعتمدون على تجارب مختبر الصوت.

- قاده حسه اللغوي إلى التمييز بين (علم الصوت Phonetic) وعلم (وظائف الأصوات Phonology)، ويعد بيانه لمخارج الأصوات، وصفاتها وتحديد الصويتات الأساسية للغة العربية أقوى دليل على ذلك، ثم إنّ دراسته للظواهر الصوتية، التي تنشأ من خلال التعاملات الصوتية على وفق منهج وصفي دقيق يثبت ذلك، وعالج هذه الظواهر استناداً إلى القوانين الصوتية في نحو: (قانون السرعة) و (قانون الأقوى) و (قانون الجهد الأقل) و (قانون التردد النسبي) وهذه القوانين هي التي يلجأ إليها المنهج الوصفي لدراسة التغييرات الصوتية. وقد استعمل سيبويه في منهجه الصوتي طائفة من المصطلحات، التي تميزت بالدقة في الوصف لذلك فقد احتفظت برونقها إلى يومنا هذا.

- وفي سياق نظرته إلى اللغة على أنّها كيان من العلاقات، أدرك أنّ الأبنية الصرفية نسق منظم من الأصوات المتألفة في ما بينها، فحلل بنية الكلمة تحليلاً صوتياً، وتوصل إلى أنّ الأبنية الصرفية تتألف من أصوات ثابتة وأُخرى متغيرة، وأن الأبنية لا تخلو من الأصوات المتغيرة، وهي أصوات المد أو اللين، التي توضع في داخل الأصل لتمنحه الدلالة اللازمة، ثم بيّن أنّ بنية الكلمة لا تتوقف عند حدود الأصول والحركات، بل قد تتألف من أصول وحركات وأحرف الزيادة، وفصل القول في الحروف الزوائد، ومواضع زيادتها والدلالات الناشئة عنها على نحو ينمّ على مدى تضلّعه في اللغة. وأملى عليه منهجه الوصفي التحري عن اللواصق التصريفية، واللواصق الاشتقاقية. إذ حدد وظائفها النحوية والدلالية، واتسع منهجه الوصفي ليستوعب دراسة قواعد التحويل الداخلي بين أصوات البنية، وما ينتج عن هذه القواعد من تغييرات شكلية، وأخرى وظيفية ضمن صيغ المنظمة الصرفية، وربط بين اللواصق والتحويلات الداخلية وعالج مسألة الحذف والزيادة في ضوء ذلك.

ـ إنّ ما توصل إليه من وصف للأبنية والتقعيد للأصول المستقراة، يُعبّر عن عمق منهجه الوصفي وقدم من منطلق الربط بين أشكال الأبنية ووظائفها في التركيب، أفكاراً نافعة وقد تهيأ له من خلال استقراء شامل للغة، أنّ السمات الشكلية للأبنية الصرفية تكون أصلاً في تحديد أبواب نحوية معينة.

ـ وفي مجال دراسة التراكيب النحوية ظهر له أنّ الجملة هي بؤرة التحليل اللغوي، واستند في وصف الجملة، وتحليل بنيتها إلى القواعد، التي يحرص عليها المنهج الوصفي الحديث وهي المباشرة بتحليل الجملة إلى مكوناتها بطريقة الإعراب والاستناد إلى (قواعد العلاقات النحوية) المعنوية منها واللفظية. و (قواعد الاستبدال) و (قواعد التحويل) في وصف مكونات الجملة، والتزم من خلال ذلك القوانين التي تفرضها قواعد العلاقات وهي: (قانون الانتقاء) و (قانون التوزيع) وأدرك في هذا السياق قيمة العلامات الصوتية، وبيّن أثرها في تحديد دلالات التراكيب وهي بمجموعها منهج قائم على أساس النظر إلى الجملة على أنّها كل مترابط تتعاضد مكوناتها في نظام، وهو ملحظ وظيفي.

ـ ميّز بين البنية السطحية للجملة والبنية التحتية لها، واهتدى قبل المنهج التحويلي بقرون طويلة، إلى أن الاقتصار على الجانب الشكلي لدراسته اللغة لا يكفي للإحاطة بوصف كامل للنظام اللغوي، وأن وظيفة القواعد التحويلية هي الربط بين البنى التحتية، والبنى السطحية للتراكيب النحوية. ولا شكّ في أنّ هذه القواعد تتدخل ضمن موضوعات (معاني النحو)، التي استعرضها سيبويه بأسلوب ينمّ على ذوق فني وحس لغوي عميق.

ـ اهتدى إلى ربط التركيب النحوي بالعالم الخارجي من خلال ملاحظة تأثير المواقف في دلالات التراكيب، وهو ما يعرف في علم اللغة الوصفي بـ (المنهج السياقي)، ودرس في هَدي هذا المنهج دواعي الحذف وأهمّها (التنغيم).

ـ لم ينضج الدرس الوصفي الحديث إلاّ بعد قطعه مراحل كثيرة، في حين أنّ هذه المراحل قد وجدت طريقها مرة واحدة إلى كتاب سيبويه.

ـ وبعد، فإنّ سيبويه قد أرسى باكورة المنهج الوصفي من خلال وضعه لنظرية لغوية متكاملة، توضح أصول اللغة وتعبّر عن تجبة إبداعية فريدة، وتثبت عراقة البحث اللغوي العربي المتمسك للمكونات الفكرية العربية، والمستمد مقوماته من إرثٍ اجتماعي وحضاري متميزين. فالتراث اللغوي العربي مُؤهّل للتأمّل والدراسة كلما انتهت الدراسات اللغوية الحديثة إلى منطلقات جديدة، وأنّ العودة إلى التراث اللغوي بعين التأمّل، والنظرة الموضوعية ومن خل فهم عميق له، كفيلة بأنْ تمنحنا الحقائق، التي ما تزال مجهولة لدى بعض الباحثين.

مصادر البحث ومراجعه

ـ القرآن الكريم.

ـ أئمة النحاة في التاريخ: محمد محمود غالي، ط1، مصر (1366هـ ـ 1976 م).

ـ أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية: الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة التعليم العالي، ط 1، بغداد (1988 م).

ـ إبرازِ المعاني من حرز الأماني: أبو شامة (665 هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي (349 هـ).

ـ أبنية الصرف في كتاب سيبويه: الدكتورة خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة ط 1، بغداد (1385هـ ـ 1965 م).

ـ أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة العربية وآثاره في القراءات والنحو: الدكتور عبد الفتاح شلبي، مطبعة نهضة مصر، القاهرة (1377هـ ـ 1987 م).

ـ أثر النحاة في البحث البلاغي: الدكتور عبد القادر حسين، دار نهضة مصر للطبع والنشر القاهرة (1976 م).

ـ أدب الكاتب: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276 هـ)، مطبعة السعادة بمصر (1963 م).

ـ أسباب حدوث الحروف: أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا (ت 428 هـ)، تحقيق ولاديمير أخوليد ياني، تفليس ـ متسناريا (1966 م).

ـ الاستقراء والمنهج العلمي: الدكتور محمود محمد فهمي زيدان، دارالمعرفة الجامعية، الإسكندرية (1988 م).
ـ أسس علم اللغة: تأليف (ماريوباي)، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس، كلية التربية (1973 م).
ـ إسناد الفعل: رسمية محمد المياح، مطبعة الدار البصري، ط 1، بغداد (1966 م).
ـ الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ) ط 2 (1360 هـ).
ـ أشتات مجتمعات في اللغة والأدب: عباس محمود العقاد، دار المعارف بمصر (1970 م).
ـ الاشتقاق: الدكتور فؤاد حنا ترزي، جامعة بيروت الأمريكية، كلية العلوم والآداب بيروت (1968 م).
ـ أصوات العربية بين التحول والثبات: الدكتور حسام سعيد النعيمي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، طبع دار الكتاب، جامعة الموصل (1989 م).
ـ أصوات اللغة: الدكتور عبد الرحمن أيوب، مطبعة دار التأليف، ط 1. (1963 م).
ـ الأصوات اللغوية: الدكتور إبراهيم أنيس، دار وهدان للطباعة والنشر، ط 5 (1979 م).
ـ أصول تراثية في علم اللغة: كريم زكي حسام الدين، مطبعة الأنجلو المصرية، ط 2 القاهرة (1985 م).
ـ الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت 316 هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف، (1973 م).
ـ أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء: الدكتور محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة (1973 م).

ـ أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: الدكتور نايف خرما، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت (1978 م).
ـ إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: أبو إسحاق إبراهيم بن سهل (ت 311 هـ)، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القسم الثالث (1384هـ ـ 1964 م).
ـ الألسنية التوليدية: الدكتور ميشال زكريا، بيروت (1980 م).
ـ الألسنية العربية: ريمون طحان، دار الكتاب اللبناني، ط 1، بيروت (1972 م).
ـ الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادىء والأعلام: الدكتور ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط 2، بيروت 1983 م).
ـ الإنصاف في مسائل الخلاف: كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ)، مطبعة السعادة، ط 4، القاهرة (1961 م).
ـ البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر: الدكتور أحمد مختار عمر، مطبعة أطلس، ط 2 (1396هـ ـ 1976 م).
ـ بدائع الفوائد: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت 751 هـ)، الطباعة المنيرية بمصر (1966 م).
ـ بلاغة العطف في القرآن الكريم: الدكتور عفت الشرقاوي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت (1981 م).
ـ البنى النحوية: (نوم جومسكي)، ترجمة الدكتور يوئيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد (1987 م).
ـ البنيوية وعلم الإشارة: تأليف (ترنست هوكز) ترجمة مجيد الماشطة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد (1986 م).
ـ البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت 255 هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة (1367هـ ـ 1948 م).

ـ تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت 463 هـ)، مطبعة السعادة، ط 1 مصر (1349هـ ـ 1931 م).
ـ تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين: تأليف (جورج مونين)، ترجمة الدكتور بدر الدين قاسم، مطبعة دمشق (1972 م).
ـ تاريخ اللغات السامية: تأليف (أ. ولفنسون)، دار القلم، بيروت (1980 م).
ـ تأويل مشكل إعراب القرآن: أبو محمد بن قتيبة الدينوري (ت 276 هـ)، تحقيق أحمد صقر، دار إحياء الكتب المصرية، القاهرة (1954 م).
ـ التبيان في علم البيان: كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم بن الزملكاني (ت ه651 هـ)، تحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة العاني، ط 1، بغداد (1964 م).
ـ التركيب اللغوي للأدب (بحث في فلسفة اللغة والأسطيقا): الدكتور لطفي عبد البديع، دار المريخ للنشر، الرياض (1409هـ ـ 1989 م).
ـ التسهيل (تسهيل الفوائد وتميل المقاصد): أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك (ت 672 هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة (1968 م).
ـ التصريف الملوكي: أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، تحقيق أحمد الخاقاني ومحي الدين الجراح، دار المعارف للطباعة، دمشق (1970 م).
ـ تطور الدرس النحوي: الدكتور حسن عون، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة البجلاوي (1970 م).
ـ التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، ط 1 القاهرة (1983 م).
ـ التطور النحوي للغة العربية: تأليف (برجستراسر)، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي في القاهرة، ودار الرفاعي في

الرياض (1402هـ ـ 1982 م).
ـ التعريفات: علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت 816 هـ)، مكتبة لبنان، بيروت (1969 م).
ـ التفسير الكبير: أبو عبد الله فخر الدين الرازي (ت 606 هـ)، مطبعة البهية، القاهرة (1935 م).
ـ التفكير اللساني في الحضارة العربية: الدكتور عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس (1981 م).
ـ تقويم الفكر النحوي: الدكتور علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، لبنان، د.ت.
ـ ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: الرماني، والخطابي، والجرجاني. تحقيق محمد خلف الله ومحمدزغلول سلام، دار المعارف بمصر (1955 م).
ـ جدلية علم الاجتماع بين الرمز والإشارة: تأليف (اينو دوزي)، ترجمة الدكتور قيس النوري، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد (1988 م).
ـ جوانب من نظرية النحو: تأليف (نوم جومسكي)، ترجمة مرتضى سعيد باقر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة (1986 م).
ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت 1205 هـ)، ومعه كتاب (شرح الشواهد للعيني) طبع دار الأحيار الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي بمصر (د.ت).
ـ الحضارات السامية القديمة: تأليف (سبتينو موسكاني)، ترجمة يعقوب بكر، دار الكاتب العربي، القاهرة (د.ت).
ـ الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، ط 2، بيروت (د.ت).
ـ دراسات في علم اللغة: الدكتور كمال محمد بشر، دار المعارف بمصر (1966 م).

ـ دراسات في علم اللغة النفسي: الدكتور داود عبده، مطبعة جامعة الكويت (1984 م).
ـ الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: الدكتور حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد للنشر، بغداد (1980 م).
ـ دراسة الصوت اللغوي: الدكتور أحمد مختار عمر، مطابع سجل العرب، ط 1 (1976 م).
ـ دروس في علم أصوات العربية: تأليف (جان كانتينو)، ترجمة صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس (1966 م).
ـ دلائل الإعجاز: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت 471 هـ)، تصحيح وتعليق السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (1978 م).
ـ دلالة الألفاظ: الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ط 7 (1976 م).
ـ دور الكلمة في اللغة: تأليف (ستفن أولمان)، تعريب الدكتور كمال محمد بشر، القاهرة ط 4 (1975 م).
ـ ديوان جرير: المطبعة العلمية، مصر (1313 هـ).
ـ الزوائد في الصيغ في اللغة العربية (في الأسماء): الدكتور زين كامل الخويسكي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (1985 م).
ـ سيبويه أمام النحاة: علي النجدي ناصف، طبع ونشر مكتبة نهضة بمصر بالفجالة (1953 م).
ـ شذا العرف في فن الصرف: تأليف الشيخ أحمد الحملاوي، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان (1373هـ ـ 1953 م).
ـ شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت 905 هـ)، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.
ـ شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الإسترابادي

(ت 686 هـ)، تحقيق محمد نور الحسن، دار الكتاب العلمية بيروت، لبنان (1395هـ ـ 1975 م).

ـ شرح كافية ابن الحاجب: رضا الدين بن محمد بن الحسن الإستربادي (ت 686 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت: د.ت.

ـ شرح المفصل: موقف الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت 643 هـ)، منشورات عالم الكتب بيروت، د.ت.

ـ شرح الملوكي في التصريف: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت 643 هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قبادة، حلب (1973 م).

ـ الصيغ الزمنية في اللغة العربية: الدكتور مالك المطلبي، دار الشؤون الثقافة العامة، بغداد (86 م)، سلسلة (217) من الموسوعة الصغيرة.

ـ ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: الدكتور أحمد سليمان ياقوت، جامعة الرياض (1981 م).

ـ ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات الكويت، توزيع دار القلم (بيروت)، ط 1، (1974 م).

ـ الظواهر اللغوية في التراث النحوي: الدكتور علي ابن المكارم، القاهرة (1968 م).

ـ الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري: الدكتور صاحب أبو جناح، منشورات دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة (1985 م).

ـ العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب: تأليف (يوهان فك)، ترجمة وتحقيق عبد الحليم النجار، دار الكتاب العربي، القاهرة (1951 م).

ـ العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد: تأليف الأب هنري فليش اليسوعي، تعريب الدكتور عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية، ط 1، بيروت (1966 م).

ـ العلامة الأعرابية في الجملة بين القديم والحديث: الدكتور محمد حماسة

عبد اللطيف، مطبوعات الجامعة، الكويت (1984 م).
ـ علم الدلالة: تأليف (ف. ار. بالمبر)، ترجمة مجيد الماشطة، منشورات الجامعة المستنصرية مطبعة العمال المركزي، بغداد (1985 م).
ـ علم الدلالة السلوكي: تأليف (جون لاينز) ترجمة مجيد الماشطة، سلسلة الموسوعة الصغيرة، العدد (179) دار الشؤون الثقافية العامة، دار الحرية للطباعة، بغداد (1986 م).
ـ علم اللغة: الدكتور محمود السعران، دار المعارف بمصر (1962 م).
ـ علم اللغة بين التراث المعاصرة: عاطف مدكور، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة (1987 م).
ـ علم اللغة العام: (فردينان دي سوسير) ترجمة الدكتور يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد (1985 م).
ـ علم اللغة العام (الأصوات): الدكتور كمال محمد بشر، دار المعارف بمصر، ط 4 (1975 م).
ـ علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية: الدكتور محمود فهمي حجازي، وكالة المطبوعات، الكويت (1973 م).
ـ علم المعاني: الدكتور عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت (1974 م).
ـ علم المعاني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي: الدكتور محمد حسين علي الصغير، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد (89 م) السلسلة (335) من الموسوعة الصغيرة.
ـ الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت 395 هـ) ضبطه وحققه حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (د.ت).
ـ فصول في فقه اللغة العربية: الدكتور رمضان عبد التواب، دار روتابرينت للطباعة، ط 1 القاهرة (1977 م).

ـ فقه اللغات السامية: كارل بروكلمان، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض (1977 م).
ـ الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب: نور الدين عبد الرحمن الجبابي (898 هـ)، تحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد (403هـ ـ 1983 م).
ـ فونه تيكك (علم الصوت): غازي فاتح وميس، مطبعة الأديب (بغداد)، (1984 م).
ـ في الأصوات اللغوية: دراسة في أصوات المد العربية: الدكتور غالب المطلبي، دار الحرية للطباعة، بغداد (1984 م).
ـ في أصول اللغة والنحو: الدكتور فؤاد حنا ترزي، مطبعة دار الكتب، بيروت (1969 م).
ـ في البحث الصوتي عند العرب، الدكتور خليل إبراهيم العطية، العدد (124) من الموسوعة الصغيرة، دار الجاحظ للنشر، بغداد (1983 م).
ـ في التطور اللغوي: الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة دار العلوم، ط 1، القاهرة (1975 م).
ـ في الدراسات القرآنية واللغوية (الإمالة في القراءات واللهجات العربية)، الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ط 3 السعودية (1984 م).
ـ في اللهجات العربية: الدكتور إبراهيم أنيس، ط 2، مطبعة البان العرب (1952 م).
ـ في النحو العربي (نقد وتوجيه): الدكتور مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، ط 1، بيروت (1984 م).
ـ في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق: الدكتور خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة للنشر والتزيع، جدة، السعودية (1404هـ ـ 1984 م).
ـ القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: الدكتور عبد الصبور

شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة (1966 م).
ـ كتاب سيبويه: طبعة مصورة عن طبعة بولاق الأولى (1316 هـ).
ـ كتاب سيبويه: تحقيق عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي، ط 3 (1408هـ ـ 1988 م).
ـ كتاب المفتاح في الصرف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت 471 هـ)، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط 1 بيروت (1407هـ ـ 1987 م).
ـ الكليات: أبو البقاء الكفوي، تحقيق الدكتور عدنان درويشي محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق (1981 م).
ـ لحن العامة والتطور اللغوي: الدكتور رمضان عبد التواب، دار المعارف بمصر، ط 1 (1967 م).
ـ لسان العرب: ابن منظور (ت 711 هـ) دار صادر بيروت (1955 م).
ـ لغات البشر، أصولها وطبيعتها وتطورها: ماريوباي، ترجمة الدكتور صلاح عربي، القاهرة (1970 م).
ـ اللغة: ج. فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان القومي، القاهرة (1950 م).
ـ أصوات وإشارات: (أ. كنتداروف) نقله عن الإنكليزية ادوار يوحنا، وزارة الإعلام مديرية الثقافة العامة، بغداد.
ـ اللغة بين العقل والمغامرة: الدكتور مصطفى مندور، مطبعة أطلس، القاهرة الناشر، منشأة المعارف الإسكندرية (1974 م).
ـ اللغة العربية معناها ومبناها: الدكتور تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (1973 م).
ـ اللغة والتطور: الدكتور عبد الرحمن أيوب، معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الكيلاني (1969 م).

ـ اللغة وعلم النفس، دراسة للجوانب النفسية: الدكتور موفق الحمداني، دار الكتب جامعة الموصل (1982 م).
ـ اللغة والمعنى والسياق: تأليف (جون لاينز) ترجمة الدكتور عباس صادق الوهاب، مراجعة الدكتور يوئيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد (1987 م).
ـ اللهجات العربية في التراث: الدكتور أحمد علم الدين الجندي، كلية دار العلوم جامعة القاهرة، د.ت.
ـ اللهجات العربية في القراءات القرآنية: الدكتور عبده الراجحي، دار المعارف بمصر (1968 م).
ـ لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: غالب فاضل المطلبي، وزارة الثقافة والفنون بغداد، (1978 م).
ـ ليس في كلام العرب: أبو عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه (ت 370 هـ)، تحقيق محمد أبو الفتوح شريف، مكتبة الشباب، القاهرة (1976 م).
ـ المجاز وأثره في الدرس اللغوي: الدكتور محمد بدري عبد الجليل، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت (1980 م).
ـ مجمع الأمثال للميداني: تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط 3 بيروت (1393هـ ـ 1972 م).
ـ محاضرات في اللغة: الدكتور عبد الرحمن أيوب، مطبعة المعارف، بغداد (1966 م).
ـ المحيط في أصوات اللغة ونحوها وصرفها: محمد الأنطاكي، مكتبة دار الشروق، ط 1 بيروت (1972 م).
ـ المخصص: أبو الحسن علي بن إسمعيل ابن سيدة (458 هـ)، دار الطباعة المنيرية بولاق (1321 هـ).
ـ المدارس النحوية: الدكتورة خديجة الحديثي، وزارة التعليم العالي

والبحث العلمي، مطبعة جامعة بغداد (1406هـ ـ 1986 م).
ـ المدارس النحوية: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط 2، (1972 م).
ـ مدخل إلى علم اللغة: الدكتور محمد حسن عبد العزيز، دار النمر للطباعة، القاهرة (1980 م).
ـ المدخل إلى علم اللغة: الدكتور محمود فهمي حجازي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة (1976 م).
ـ المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: الدكتور رمضان عبد التواب، ط 1، مطبعة المدني (1982 م).
ـ المزهر في علوم اللغة: أبو الفضل جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، دار إحياء الكتب العربية، ط 4 القاهرة (1958 م).
ـ المسائل العسكريات في النحو: الحسن بن أحمد أبو علي النحوي (377 هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، ط 1 بغداد (1982 م).
ـ مشكلات التأليف اللغوي في القرن الثاني الهجري: الدكتور رشيد العبيدي، مطبعة دار الجاحظ للطباعة والنشر، بغداد (1409هـ ـ 1981 م).
ـ مشكلة البنية: الدكتور زكريا إبراهيم، دار مصر للطباعة، القاهرة (د.ت).
ـ المصطلح انحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: عوض حمد القوزي عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض (1401هـ ـ 1981 م).
ـ معاني الأبنية في العربية: الدكتور فاضل صالح السامرائي، نشر جامعة بغداد، ط 1 (1401هـ ـ 1981 م).

ـ معاني القرآن: ابن زكريا يحيى زياد الفراء (ت 207 هـ)، عالم الكتاب، ط 3، بيروت (1983 م).
ـ معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي، مطبعة التعليم العالي، جامعة الموصل، الجزء الأول (1986 ـ 1987 م).
ـ معجم متن اللغة: الشيخ أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت (1958 م).
ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، تحقيق مازن المبارك وآخرون، ط 2، دار الفكر (1969 م).
ـ مفردات غريب القرآن: الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت 502 هـ)، تحقيق محمد سيد الكيلاني، البابي الحلبي بمصر (1961 م).
ـ المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، اللجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة (1388 هـ).
ـ مقدمة لدراسة فقه اللغة: الدكتور محمد أحمد أبو الفرج، مطابع النقري، ط 1 بيروت (1966 م).
ـ المقرب: أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (ت 669 هـ)، تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجواري والدكتور عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، ط 1، بغداد (1392هـ ـ 1972 م).
ـ الممتع في التصريف: أبو الحسن بن مؤمن الإشبيلي (ت 669 هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة المكتبة العربية، حلب (1970 م).
ـ من أسرار اللغة: الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 5 القاهرة (1975 م).
ـ مناهج البحث عند مفكري الإسلام: الدكتور علي سامي النشار، دار الفكر العربي (1947 م).

ـ مناهج البحث في اللغة: الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء (1979 م).

ـ مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي: (فرانز روزنثال) ترجمة الدكتور أنيس فريحة دار الثقافة، بيروت (1961 م).

ـ المنصف: أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة (1961 م).

ـ منطق اللغة: نظرية عامة في التحليل اللغوي: الدكتور ياسين خليل، بغداد (1962 م).

ـ منهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: الدكتور علي زوين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد (1986 م).

ـ المنهج الصوتي للبنية العربية: الدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة (1980 م).

ـ منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: الدكتور محمد كاظم البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد (1989 م).

ـ النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج): الدكتور عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، مطبعة الانتصار، الإسكندرية (1988 م).

ـ النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم: الدكتور محمد صلاح الدين مصطفى بكر، المطبعة الفنية، القاهرة (1986 م).

ـ نزهة الطرف في علم الصرف: محمد التقي الحسيني، مطبعة القضاء، ط 3، النجف (1399هـ ـ 1979 م).

ـ النشر في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجوزي (ت 833 هـ)، تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ـ النظريات اللسانية والبلاغة عند العرب: الدكتور محمد الصغير البناني،

دار الحداثة ط 1، بيروت (1986 م).
ـ نظرية المعنى في النقد الأدبي: الدكتور مصطفى ناصف، دار القلم، مصر (1965 م).
ـ نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر الحديث: الدكتور نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت (1980 م).
ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ)، عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت (د.ت).

الدراسات والمقالات المنشورة في المجلات:

ـ الاستقراء في اللغة: الدكتور عدنان محمد سلمان، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد/ المجلد (24) الجزء (3) تموز (1983 م).
ـ أول كتاب في النحو العربية: الدكتور حسن عون، مجلة كلية الآداب، الإسكندرية/ المجلد (1) ديسمبر (1957 م).
ـ بحث في فونولوجيا اللغة العربية: أوديت بتي، مجلة الفكر العربي، بيروت/ العددان (8، 9) كانون الثاني (1979 م).
ـ البحث اللغوي وصلته بالبنيوية في اللسانيات: الدكتور رشيد العبيدي، مجلة آداب المستنصرية بغداد، العدد (2) (1985 م).
ـ بعض ملامح المنهج اللغوي عند العرب: الدكتور محمد سامي أنور، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت، كانون أول (1977 م).
ـ تشومسكي والثورة اللغوية: جون سيرل، ترجمة هيئة التحرير، مجلة الفكر العربي، بيروت العددان (8، 9) كانون الثاني (1979 م).
ـ الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية: علي الجارم، مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة، العدد (7) (1953 م).
ـ حد اللغة بين المعيار والاستعمال: الدكتور عبد السلام المسدي، مجلة

الأقلام، بغداد العدد (3) (1987 م).
ـ خواطر هيكلية في كتاب سيبويه: (هانيس غروتسفلد) تعريب محمد علي النجار، حوليات الجامعة التونسية، تونس، العدد (7) (1979 م).
ـ المصطلح الألسني وضبط المنهجية: الدكتور أحمد مختار عمر، مجلة عالم الفكر، الكويت المجلد (20) العدد (4) مارس (1990 م).
ـ من ملامح المنهج العلمي عند علماء العربية: الدكتور عبد الله ربيع محمود، مجلة كلية اللغة العربية الإمام محمد بن سعود، السعودية، العدد (9) (1979 م).
ـ المنهج اللغوي في كتاب سيبويه: الدكتور عبد الصبور شاهين، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت، العددان (3، 4) كانون أول (1973 م).
ـ مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها: الدكتور عبد الفتاح حمّوز، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، الأردن، المجلد (2) العدد (1) (1987 م).
ـ نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه: جيرار تروبو، مجلة مجمع اللغة العربية، الأردن، المجلد (1) العدد (1) كانون الثاني (1987 م).
ـ نظرات في النحو العربي: مرتضى جواد باقر، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد (6) (1985 م).
ـ نقد نظرية النحاة في النداء: الدكتور جميل علوش، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، العدد (7) (1985 م).
ـ الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتاب: الدكتور نهاد الموسى، مجلة حضارة الإسلام، دمشق (1974 م).

الرسائل الجامعية:

ـ الإعلال في كتاب سيبويه: عبد الحق أحمد محمد، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب (1983 م).

ـ الدراسات الصوتية في كتاب العين في ضوء علم اللغة الحديث: موفق عليوي خضر رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية (1985 م).
ـ الربط في الجملة العربية: عادل زغير، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب (1988 م).
ـ الزمن واللغة: مالك يوسف المطلبي، رسالة الدكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب (1984 م).

الكتـب الإنكليـزيـة:

- A. Ezzat: Aspect Of Language Study/ Beirut Arab University 1973.
- D. Abercrombi: Elements Of General Phonetics/ Edinburgeuniversity Press/ 1967.
- D. Crystal: Linguistisce/ Penguin Book/ 1981.
- D. Jones: An Quitline Of English Phonotics/ Cambridge/ 1957.
- E. Arnolet: Exploration In The Function Of Language, Halliday M.A.K. (1973).
- E. Sapir: Language, New York/ 1921.
- G. Hammarstrom: Linguistics units and Items, New York/ 1967.
- G. Sampson: Theorm Of Language/ London/ 1975.
- H.A. Palmer: 1) The Principle Of Language Stualy, London. 1969.
  2) Linguistics Hierarchy In Lingua/ London/ 1950.
- H. Jakson: Discovering Grammar: Pergamon Press, Great Britain, 1982.
- H. Gleasson: An Introduction To Descviptive Linguistics New York/ 1961.
- H. Palmer: The Principles Of Language Study, Oxford Univesrity Press, 1969.
- H. Sweet: A New English Gramar/ Oxford, 1981.
- J. Iyons: 1) Introduction To Theortical Linguistics Cam Bridhe Oniversity Press/ 1968.
  2) New Horizons In Linguistics/ Pengain (ed).
- M. Carter: Sibawihis Principle Of Grammar Tical Analysis Oxford University, An Buplished, 1968.
- M. Halle: Phonetics In Linguistics. Mouto/ 1968.
- R. Harms: Univer Sals In Linguistics Theory, University Of Texas, 1972.
- R. Robins: General Linguistical, Longman, Lasted Edition.

- S. Al-Ani: Arabic Phonology, In Diana University, 1970.
- S. Anderson: In Troductory Reading On Language, United State Of America/ 1969.
- Dick 8 J. Cooly: Linguistics And Neigh Boring Disiplines Trdam/ 1975.
- S. Pit Corder: Introducing Applied Linguistics: Australiaia 1973.
- T. Givan: Syntacs And Semantics, London, 1979.

ABSTRACT

THE DESCRIPTIVE METHOD IN SIBAWAIH'S KITAB

Sibawaih's **Kitab** contains the bases of Arabic Language, despite the fact that it could be considered a language encyclopedia. Sibawaih tried to link language to reality.

The Thesis consists of an Introduction, four chapters, and a conclusion.

The Introduction deals with the descriptive and prescriptive studies of language. It shows that descriptive linguistics is an objective method for language study, and I arrive at the conclusion that Arabic language study was basically descriptive.

Chapter One deals with the bases of descriptive linguistics, such as auditor, analogy. written language, spoken language, objectivity. These bases were followed Arab linguists.

Chapter Two deals with the phonological approach in Sibawaih's ability to discover the phonological bases of language, such as assimilation, disassimilation, inflection, etc. These are the same rules which the modern descriptive approach follows.

Chapter Three deals with morphology, and it shows Sibwaih's in discovering the morhological rules in Arabic such as suffixes, prefixes, affixes and inflection.

Chapter Four deals with grammatical rules in **Kitab,** such as relational rules, commutation rules, and transformational rules.

The conclusion states that the methodological bases which were relied upon by Sibawaih (phonological, morphological, grammatical) are also relied upon in modern Language studies.

NAWZAD HASSAN AHMED

رقم الايداع 2083 / 95

دار الكتب الوطنية - بنغازي

